



جريدة خاصة
وزارة الداخلية

أعمال الملتقى الوطني الأول حول

العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي

1830 - 1962

الملتقى بولاية معسكر

يومي 20-21 نوفمبر 2005

هذا الكتاب هدية من وزارة الجهاد
بمناسبة الذكرى الـ 45 لعهد الاستقلال والشباب

تسعى أعمال الملتقى وجميع النصوص وأعماله لتعبر
"بالذكر إلى بني الجزائر واليهما في الحركة الوطنية وتورا أول نوفمبر 1954"

مشروبات بركة المجاهدين
الجزائر 2007

تداعى القاصون: 2007-1506

الإيداع القانوني: 2007-1506

ردمك 9-46-848-9961-978



McGraw-Hill
REVISED 9th Ed. 2013-7

10. *Journal of the American Statistical Association*, 92(439):1089-1092, 1997.



1800 1810 1820 1830 1840 1850 1860 1870 1880 1890 1900 1910 1920 1930 1940 1950 1960 1970 1980 1990 2000

كلمة السيد معالي وزير المجاهدين
محمد الشريف عباس

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه أجمعين

أيها الأخوات
أيها الإخوة
أيها الحضور الكريم

أولاً في الهدية أن أهدى غزى بالغ مؤيدي بالتواجد في هذا
الملتقى الكبير، الذي يندرج كما هو معلوم في سياق احتفالات
ولادنا وأمتنا بالذكرى الخمسين للثورة التحريرية المجيدة. ويكسب
في مضامينه الجوانب العديدة التي تفرقت طوال السنة الاحتفالية
بالقدر الواجب من الاهتمام والرعاية والاستقصاء.
ولني لا أنسى أئمة الأمة. وقد طرقت بما تحفل به هذه التجمعات
التي تبارك من توجيه رقيقة في الكلمات وطلاقات تفكيرية ووطنية
ممتازة ما من شك. فذلك سيكون مكنى يرتفع في شخصيات
الجمهورية والذكورية إلى عظمة الذكرى التي يلتفت في مقامها.

وتجاوب في نفس الوقت مع قضية وحساسية الموضوع الذي يتناوله وهو "المقار".

كما أنني على يقين من أننا نكتسب في هذه اللحظات حالة من الشعور الوجداني، وحالة استيقاظ لمشاعر نفوسنا جميعاً نحو أعماق الذاكرة، نستشعر فيها صفحات من حياة الأجداد وكفاحهم وقضيتهم الأملحودة والتشبث بالأرض وحماية العرض وإقامة السكك والفرض وهي القضية التي جعل بها الجزائريون مخلصاً من خلف وإلى يوم الدين.

وبما يزيد هذه الرشايق الوجدانية حضوراً هو وجودنا في مدينة التاريخ معسكر، محل الكفاح الوطني الأول في وجه الطواغيت الفرنسيين في هذه المناطق ونسقط رأس قاتليه الشريفة ابن الشريف الأمير عبد القادر بن محي الدين، هذا للجهاد والرجل العالم الفاضل الذي سطر بهكره وبطولاته في مقارعة الفزاة معالم أريية تتلطف فيها الأحياء أرقى المعاني وأسمى الغمائل وتلتف بما خلفه من زهير وروحي وكفاحي لا ينضب في النود عن الديار ومعارية الاستعمار.

كان الأمير جزائرياً في البنى والمعنى، سلمي الجوهر لكي المخير، حكيم أركب مع أبناء وطنه من المجهدين جسوراً وثاب ضد الأعداء الظالمين ولا شك في أن لخصائص هذه المدينة - حرمين الأمير - لاحتضن هذا التلوي الذي يعني بدراسة المسألة العنصرية إبان الاحتلال الفرنسي هو اختيار مقصود وفائق.

باعتبار ما تمثله هذه العاصفة من القطار بكللتع بين جميع الفلاسفة التاريخية التي كانت صائبة خلال العقود الأولى من القرن الاستعماري على الجزائر (الظلمة من جهة والإسراء على الاحتلال وتعب الأراضي من جهة أخرى) وإن كان هذا لا يعني في الواقع سلامة المناطق الأخرى من شواكة الزحف على الأرض الجزائرية، وبمؤاساة الفعل العدواني الذي رآه إلى إقصاء الفكر للقيم عليها لا يطرح أنواع الفكر والإقامة والتحرير كما لم يكن الجزائريون بالقدر ذاته إلتفوا بالاستسلام للتجديد أو يغيثون لهم جناح المقاومة والجهاد. وقد قال قائل منهم وهو العقيد لابس *LABES* الذي يعد أحد قتلى الحرب على الألماني إبان فترة نابليون الثالث في رسالة إلى حبيبته طوماس أسماعيل أوربان *THOMAS* مستشار الحكومة الفرنسية يوم 31 مارس 1865 قال "إننا بولجنا وبسلاحة في المستقبل ولفترة طويلة شعباً لا يحيط حسراً سيطرتنا عليه وهو ما يقفنا ببحث عن كل وسيلة وكل مناسبة للتحرر من رتلة هذه السيطرة ثم يضيف "إنه لكي تؤمن السيطرة عليه لا يمكننا سوى الاعتماد على الجيش وإن ظلت الأفاق أمامنا سوداء حيث ما من عاصفة تهب على القارة العجوز، إلا استلبضت معها مكتون الاستقلال لدى هذا الشعب واشتعلت جذوة المعادن الدفني ليهتمل للتمرد بكل تأكيد".

هذه الشهادة وغيرها كثير ممن اعتقدوا عود الجزائين
وأصبحوا يقتلوا ما عاشوا في ساحات القوس مال عنوتهم المحترم

أيها السيدات

أيها السادة

من أنطيد جدا أن منتقل في غراسنا ومنازلنا ولما لنا
العلمية إلى فتوات تاريخية لما قبل ثورة نوفمبر 1954.

وقد بينت التطورات التشريعية التي جرت في مطلع هذا
العلم في الفسحة الأخيرة والتي تجرأت على مخالفة دستج الأثام
وإن ألبها عن الألفي الملقبة لاجيال متعلقة من المعمرين
وجنودهم يمسندوها قانون 23 فيفري 1953 الذي حرّم من
ميوون للبشر سالمي البوية ومكثبون للردع والفسوح والطهر، إلى
بكتا حضرة وماتلي يشكوا بما لها من سحرية.

هذه التطورات وغيرها والتي تصب من الناحية الفلسفية
المسلطة هناك في الاستجابة ولور بعد قوس ونصف لما طالب به
فانزي wasner وهو أحد أحمر الذين أشرفوا على من القانون
السمي المبروت الذي تم بحلفضك الإجهان على ما بقي من
أراضي الجزائين وذلك عندما قدم إلى جنابه وقوة دوفال بكلمة
كثابه بركنكج المبركة الاستجابية في الجزائر عام 1958 وحتر
فيه من إختالي لجمهورية والجزائين حسب رائه في القراءة
المصممة "أروح المستعمر".

إنما على بلين - فيها الإخوة - أن تلك الفتوات بالنسبة
لنا هي فتوات جبرية بالإدانة والاستكثار حيا كانت المستوح
والفتوات التي لنقول أن ليوون ما لا يمكن تبييضه سواء كان
ذلك في الفتوات الحاضر أو فيما سوت بقي من الأوقات

كما أننا على يقين أيضا بأن الجرائم ضد الإنسانية
والعائلة التي يسلمها إنسان على إنسان ولا سيما إذا كانت
بدافع السيطرة والرياسة والشغور بالتفري بار كان وقديما هي
جرائم معانة لا تسقط بالتقدم ونهلي نطأت ضحاياها تطالبهم
إلى يوم الدين.

ولكن ومع إقرارنا بهذه الحقائق فإننا شجبون من خلال ما
هذه التفتيات إلى تخطي أي شكل من أشكال وأقور القبول لاسيما
إذا نطق الأمر بحقائق تاريخية ناصفة نصروح للشمس في رابعة
الغلق. إن ما ثرونا وما يهملنا في المقام الأول هو أن تعرف لجيل
الجزائر تاريخها كما هو لتطلعا من أن التاريخ هو حتموز
للمستقبل أيضا. ولنا بحثج إلى التبين الصحيح لملاضي وما
فيه حتى نكون قاعدة للتجسين ووجود سبيل إلى عامة الناس

أيها السيدات

أيها السادة

لا أضيف جديدا إذا قلت أن الاستيلاء على الأرض
وسيطها وتاملها هو الكليخ الأبر لاي استعمار إن العتار هو

المحور الأثري للصوماع وخوكة يتوزع انطبأ القوامع بين الحق والمصون وبين الملك الأصيل والمستعمر السقيم.

إننا نشكر الحركة التي مكّنت الاستعمار الفرنسي في هذا الجانب وفي وطننا بالذات فالت كل ما يتصوره العقل لا من حيث للوسائل المصغرة للاستيلاء على الأرض ولا من حيث هوائيتها الكارثية على لهداء الأمة الذين كانوا لن يلقوا عصير لهم لغيره نعتت آثارها جراء جشع وعنصرية وبهيمية الغزاة لولا لطف الله وما تسبّكت أنشأ من مخطّرين عسكريين وكلمين ساعداً على التيقّظ والاستمرار ولو كان ينعى من التضميراته قل أن سقطت مظلة أتم أخرى ولا أدل على ذلك من المجامع العديدة المتتالية التي نجحت عن إبعاد الأفعالي عشرة من أراضيهم وشعوبهم في الأحرار والمواقع الجرداء مما تسبب في زحف على سبيل المثال زهاء خمسة مليون نسمة بين سنتي 1848 - 1869 أي بعد بضع سنوات من صدور القانون المضيقي (السيديلتوس كونسالت 4001150 1870) الصادر عام 1863 والذي دعا لهذه للجامعة (بطريقة أو بغيرها) وهي أي الجامعة التي دُخِلَتْ بدورها على صدور قانون فلوري لسنة 1873 الذي ضم القوتين الفرنسية "المحلقة حسب النظام" على جميع الأراضي القصبة التي بقيت عند الأماني بلحاظ لولهي العروش والوقف وإقرار الملكية الفرنسية كمصريين الأوروبيين وإلغاء حق التفضلة وغيرها. وهي وسيلة وحيلة مريبة للاستيلاء على البقية الباقية من الأراضي

بسبب هجوم الملك من الاستعمارية لاستغلالها هذا القانون المجحف مثل استظهار سندات الملكية وفق الشروط القانونية المفروضة أو غم القوة على لنفاه بالقال الضوابط المفهومة للمرونة طوبهم والتي لم تكون تقتصر على المصالح العمانية بل كان على البقية القليلة الباقية من الملك المسلمين أن يتبعوا ما يسمى بضرائب العرب وهي (العشيرة، والحكر، والريفة)، بالإضافة إلى الاتصافات التي كانت تنفذ شكل الخطوة الجماعية حيث تغير بعض المصالح القارضية على سبيل المثال لا الحصر أن منطقة القبائل أُجبرت عام 1847 على دفع أكثر من مليون فرنك خلال شهر لا تليها في أساليب تعريفي عن إحدى الاكتشافات الواضحة للاحتلال والتي فرقها بعض الجهات فيها

وقد نجم من هذا الأمر خلق شكك نتج بالكثير من الأماني بعد ذلك إلى الهجرة في اتجاه بلدان الشرق العربي وإلى بلد المحتل نفسه. وكان من بينهم الطنكر اسماعيل أركيو الذي أنشد وهو ينادي أرض لياقه بما مخطله "كلهم سكرتيرة كل شيء فلم يتركوا لنا حتى موقعا تربط حمام".

أيها السيدات

أيها العائمة

بعد الاستيلاء على مدينة الجزائر وإبرام الداهي اتفاقية 4 جويلية 1838 التي تكمن على عدم المساس بحرية السكان

والحقوقات والممتلكات إلا أن السلطات العسكرية بعد حروب
شهرين فقط تحلت من هذه التفككية بموجب قرار أمشنة في 13
سبتمبر 1830 تمت بقتل مصادرة أملاك الخيوس التي كانت
تُباع للمسلمين الرحمة العناية بالمساجد والمساجد وبهذا القرار
تكون قد خُففت جميع أنواع الاتفاقية وكشف عن نيتها الحقيقية
التي كانت تُسمى على خط متناهي مع مبادئ حقوق الإنسان
والوطن التي لُحقت عما يسمى بالقوة الاستبداد والتي كانت في
الانقلاب الظاهرية تبشر برحلة الضمير الإسلامي بينما كان لكن
ما شاعده في الواقع كان قبيحا لمساكين مزوج مازالت الأارة
وبالقوة مائة إلى يومنا هذا وكما قلنا من قبل فإن التاريخ من
بصورة أن يأخذ بزعم المستبد اليقضاء وإذا كانت أملاك
القبائل قد أُمدت وسفرت لاستخدام القواج الأولى من المعروف
مع فتح الشجعة إلى حروب من أخصاص الأرض ثم الانجاء إلى
مصادرة أراضي الأتاليين والفتنات الجاهدة أو لأي سبب بأي
شريد كان.

ولأن مكانة المعوان كانت عامة في نظام ربيع الوطن لأن
ذلك يعني اتساع رقعة الممتلكات الموشعة للذهب ولم يكن
الفرنسيون يُكونون عتبة كهيبة في المراحل الأولى من الاحتلال
بالجوانب القنوية وكان تفكيرهم يُعتمد في احتلال الوسيلة
الوحيدة الكفيلة بوضع حد للمقاومة النشيطة من القتل البدم
والحرق وإتلاف الممتلكات ومصادرة الأراضي

ففي رسالة وجهها لمارشال جيجو إلى وزير البحرية في
18 أبريل 1841 ذكر له فيها بأن الممتلكات العامة والتجمعات
التي تكون غير مبرورة للاستيطان سوف تترك على حالها
للخدمة العامة وسوف ترى أن ذريعة المظنة العامة هذه سوف
تبقى وسيلة جيدة للاستيلاء على الأرض حتى في المراحل
اللاحقة التي شهدت سيطرة توسان من القواج حيث كانت على
الدوام بمثابة البديل للجهاد للاستيلاء على الأرض إلا ما
وجدت حالات أمكن فيها لبعض الأماني من اجتياز العقبات
القانونية والمخاريس الإدارية والمالية المتنوعة.

ففي رسالة أخرى مؤرخة في 24 نوفمبر 1844 طرح فيها
هذا المارشال عدة تساؤلات فقال:

- هل يمكننا أن نجري في كل اتجاه وفي نفس اللحظة !
 - هل بإمكاننا أن نواجه جميع الصعوبات ؟
 - هل يمكننا أن نجد مائة ألف رجل متابعة عند القادر ؟
- بطبيعة الحال لا (1)

ولكن يمكننا - كما أضاف - أن نُكثف ونُحارب السكان
الذين يرفضون ك الفرنسيين والفرنسية.
وعلى الأمة الفرنسية أن تفكر أن حريا من هذا البديل لا
يمكنها أن تكون ولا يمكنها أن تفكر في ألا يعمل سبيل
فيه كل قوا لإيادة العرب انتهى كلام الجنرال

بعد ابتلاع أجزاء واسعة من الأراضي بدأت بعض
السلطات من جانب الكاون شح على ضرورة سن التشريعات
التي تؤمن الحفلات فيما بين الحكومات أنفسهم من جهة، ومن جهة
أخرى تفسح مجالات جديدة غير عسكرية في ظاهرها لاستمرار
مصادرة الأراضي أو كانت في المناطق التي تعيش شبه هدوء
حيث يصبح ظروف السلاح القانوني في هذه الحالة أكثر جدوى
حسب تصوراتهم وقد علف لشرع والقضاء الفرنسي في هذا
النسب الاختلاف في المظهر الحضاري لتناول الملكية والتمتع
مع الأرض توليفاً ربيعاً تمكن بواسطته من الاستيلاء على مئات
الآلاف من الهكتارات

ومن ذلك أن الجزائري المسلم لم يكن يرى في المال
والعقل سوى أنه فخر من رحم الله أودعه في الطبيعة
وأنه ليس لها استقلال الإنسان عليه فلا يملك ولا يخصص
إنسان غيره إلا بعمل فيه أو في مقابلته فليس الجانب الفرنسي
هذا للدول الحضاري الرقيق على أنه حق انتفاع انتهى أجله
وإذا لم يستطع الاستقلال للمدار إثبات الملكية بالسند وعلى النحو
الذي يليه الفرنسيون فقد بات من حقهم أن يقتسبوا الأرض
ويصلونها لمن يشاءون من بني جلدتهم

لقد شكل قانون بلاري 1893، ومن قبله القانون
للشخصي السيناتور كريسكو 1893 وعدد من
التشريعات كالتقنين الصادر عام 1855 الذي منبأ للممتلكات

وأنوع أغلب ممتلكات الملاحين ضمن التوزيع العام، والتلون
القابات الذي حرم الأهالي من تربية مواشيهم وأصبح بمثابة
سبيل يمول ليس للسيطرة العقوبات الجماعية عند كل شرارة من
نار أو بقاء على أية وشاية من أي نوع كانت إضافة إلى الإجماع
الجزائري الذي المنع إليه قول قتل.

هذه الإجراءات وغيرها والتي سيتناول هذا التلحق
جوانبه منها بالدرس والتحليل إجراءات التي كانت أثناء الثورة
بضرورة ثم يسبق لها مثيلاً يظهر النتائج في

- تطلب الجماعات
- الهجرة الجماعية والغربية
- العمل الاضطرابي والفوري عند المعرعة كلاجين
مؤمنين

- مقابل المم الأتني للعيش أو بونه في أغلب الأوقات
- القساسة
- الرمي
- العمل كخدم في المهور

ومن الملاحظات المميزة أنه في الوقت الذي كان القضاء
الفرنسي والشرع الفرنسي يصرحان بملء الحنجر بيمادي
ثورة 1789 القائمة كما يفرض على الحرية والإخاء والمساواة
والمنكر على قواعد العقد الاجتماعي داخلها وثيقة حقوق
الإنسان والمواطن خارجها ويعطون تعال الحرية إلى الولايات

للمجدة ليوالجه الرء عند مدخل نيويورك وما تركه هذه المراجعة
من دلائل ومغاني.

في هذا الوقت بالذات كان الرجاء انظر لنفس القاضي
ونفس للفرع يتوله العنوان والتوسع في الجزائى ويرى ان
القانون وظيفة اخرى عندما يتعلق الامر بافتاء هذا الوطن. ومثل
ذلك ما ورد على لسان رئيس المجلس القضائى الجزائى
الماسحة في أحد مخطوطاته الصادرة في 1911 " إن هدف كل
قانون حول الملكية هو تمكين المشرق الفرنسية من فرض الامالي"
وفي الوقت ذاته يتحمل مشلور حقوق الإنسان والمشرور بالحرية
والاحية والسلاوة وإعلامهم إلى ابوابي للتحريض على المزيد من
القتل ومظم دعاء المسلمين حيث لم تر جريدة المستقل
L'Independence على سبيل المثال تلوحه من أن توجه اللائمة إلى
المساكر بسبب قتلهم في وقتل الجزائريين قتالت " كيف يكتفي
عزلاء بسفك دماء 50 رجلا منهم في اليوم وكان يقصدهم أن
يقتلوا مليون، وعلى ذات المنوال كتبت صحيفة "سيبير" أن
للمعروف لا يوجد لهم مال ولا يسهرون والظلمة إلا بإيادى العرب
أيها السيدات

أيها السادة

هذه صورة ملقطة وخاطر حرجت أن أسأهم بها في
هذا الملتقى الهام، وهما يكن على الاستثمار الذي أنشئت به أمثلا
والحن التي تأسست منها الأجيال المتعاقبة جزءا ذلك، كانت فريضة

في شغلها وشغلها كونها محصلة لميلت على الأرض
المحولة وعلى سبيل الإصرار بالإقامة وعلى انقضاء أية مبالغة
للمعاش.

ومع ذلك، وبشر ما تميز به هذا الفرز من ثمر في الابتلاء.
فإن الجزائريين قد امتازوا بدورهم بالثقة في المسكة بالحق
والجهاد الدائم لاستعادة الحريات الدستورية والحقوق المقتضية
صبرهم وصبرهم إلى أن جاء الفتح واستعادوا سيادتهم و لله
الحمد.

ويؤذي أن ياد من وجهنا أن نركز عنايتنا على المسألة
المقاربة منذ دخول الاستعمار الفرنسي إلى الجزائر فتركزها
من جميع الجوانب فصد الإلزام بالجوانب التشريعية
والقضائية وغيرها من الوسائل التي سخرها الاستعمار لتغيير
طبيعة الأرض الجزائرية، وتحويل التوجهات الإنتاجية فيها
لخدمة احتياجات المبرور، والشركات الاحتكارية التي تأسست
لهذا الغرض والفتنة من المصيرين.

إن هذه الدراسات الضرورية والملاصاة العلمية التي
تأمل في التوصل إلى أجزاء منها في هذا الملتقى سيساعدنا
بالتأكيد على إبراز الحقيقة من الزيف لهما شافعيه وتسمع به
من محاولات لإضفاء عذرية غير مقبولة تماما ولا يستصحبها
عقل، لأن الذين لم يرحموا حتى وفاة أجدادنا وعلمهم

وغيره مما لا يحصى في معادن الإنتاج والتكرير لا يمكنهم أن يكتفوا
كما يفعلون ولا استعانوا بأمتاع الدنيا ومساكنها

أرجو لكم التوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

نظام التوثيق في ظل التشريعات العقارية بالجزائر

1830 - 1962

1. الطاهر ملاحسور

رئيس الغرفة الوطنية للموثقين

مقدمة

أولاً المرحلة ما قبل الاحتلال الفرنسي
- النظام العقاري في العهد العثماني.
ثانياً، المرحلة ما بعد الاحتلال الفرنسي.
- التصور القانوني المطبق في عهد الوثائق في الفترة
مستمدة من

1834 - 1842

- تطبيق قانون قانون الميراث 1842
الإجراءات الخاصة بصدارة العقارات والقرار سند الملكية
لنقلها
القرار التنظيمي
قانون قاضي الخاص بتأسيس الملكية العقارية وحفظها
مع صلاحيات واسعة الميراثين الفرنسيين ونقلهم دور
القاضي بوثق
التشريع في ظل السلطة التنفيذية
ثالثاً المرحلة بعد اندلاع الثورة التحريرية
التدابير عدة إصلاح الثورة التحريرية في ظل نظام
مؤتمر
الخلاصة

نظام الترتيب في ظل التشريعات العقارية في الجزائر 1830 - 1942

مقدمة

في إطار الاحتفال بالذكرى الواحدة والخمسين لاندلاع الثورة التحريرية، لشرف بتقديم مساهمة حول موضوع بهذا راود الجزائريين منذ أن وضع المستعمرون نظامه قوا الجرائد إلى غاية الاستقلال إلا وهو وسعياً يقار إبل الاحتلال الفرنسي

وانذكر بمناسبة السيد محمد الشريف عباس وزير الجهاديين على شعار عبادة تنظيم هذا، يلتقي، وكذا كل المستوطنين الوطينين وسجلين انهم ممنوا على توفير كل الشروط الخاصة لانجاح هذا المنقر

وسيسلم من لاهم لمرحى التي عو بها النظام العقاري بالجزائر خلال فترة الاحتلال الفرنسي وتبل ذلك بيهذا ان نذكر باختصار طبيعة النظام العقاري في العهد العثماني

النظام العقاري في العهد العثماني

يميز حاكم الكلية المبرز في عهد العثمانيين بتكليف الاجراء والتقاليد المحلية مع الاحكام المستفدة من الشريعة الإسلامية وعلى وجه الخصوص مع ذهب الحنفي مع مذهب الدولة الاستعوان على الغلبة الاراضي التي سيطرتها ضمن اراضي البايك في عهد العثمانيين كانت محسنة اسلاف من الكلية وهي

1- اراضي الملك

2- اراضي العرش

3- اراضي الخزان

4- اراضي الصحراء

5- اراضي البايك

1- اراضي الملك

وفي الاراضي المنوكة من طرف الأكراد وبهم يحق الحرية للتصريف فيها ويمكن الذكر على سجل المثال وليس المحصر من الاراضي الموقوفة في مثل للجوانبي، ((جمال الوثائق، جبال لأورس)) الخ

ب- اراضي العرش

هي اراضي تستغل من طرف القبيلة وتنتقل جيلاتها من لغوا لاسوة عن طريق نيران من ان يملكها أصحابها بسدادات رسمية وليس لهم حق التصرف سواء عن طريق البيع أو البادنة

ج- اراضي الخزان

هي اراضي تبيع الجانية العسكرية مسلمها الذي أو الباي لكل مستوطن جندي في خزن فهو يملك من دفع نظامه بشرط ان يبيع وفيما رطيقا لحكامه، فهي تمنح كمكافأة لكل جندي يفرس جلب عند اكبر من الجورد تحسب لأي طارئ مسووج التجيد للدفع على الدولة. وإذا أحل أحدهم بالتراماته نوع من مباحرة الأرض

د أراضي الصحراء

أراضي الصحراء كما يدل عليها اسمها هي الأراضي التي تقع في المناطق الصحراوية بالنظر إلى قسوة الطبيعة وما يدور بها من عدم الاستقرار وصعوبة التنقل ونقص المياه في بعض المناطق وانعدام الإمكانات كلها مما يجعل من الصعب إيجاد السكان من الأهالي الأصليين لاستغلال الأرض وكان تواجد المتمسكين في هذه المناطق محدود.

ه أراضي ليبيا

أراضي ليبيا هي الأرض التي تعود ملكيتها للدولة وهي في كثير من الأحيان أراضي محمية تتناول عنها الدولة لصالح القبائل أو لأشخاص تفرض الانتفاع بها ليس أن يكون لهم الحق في التملك بذلك تبقى ملكية الدولة وكان يسير ورقابة هذه الأراضي مسندة إلى موظف سامي يدعى حوجة الجبل.

وليسا يتعلق بالفصل في النزاعات الواردة على المعابر فقد قامت السلطة العثمانية بإشياء ممكنة تدرس بعدها ما كان يخص في كل النزاعات القائمة بين السكان الأصليين في ضوء المذهب المالكي أما المحكمة الثانية فكانت مختصة في الفصل في النزاعات القائمة بين الأتراك وبخاصة ما يخص تطبيق المذهب الحنفي.

أما في مجال توكيس مختلف المعاملات فقد أولت أهمية إلى القضاء النجدي كانوا يهربون العقود كالبيع والقرائن والجهات والخصم والوصايا الخ ..

وقد خصصت الإدارة العثمانية منصب يسمى بيت عالمي مركزي لهذه المسهر على تسجيل العقود والمواثيق.

وبعد هذه المقدمة المختصرة سنبذل معالجة موضوعنا من خلال الطريق إلى النظام العقاري خلال الفترة الاستعمارية الممتدة من 1830 إلى 1962 مركز أساسا على نظام التوثيق كونه من صناديق أراضي السكان الأصليين.

المصوحين القانونية المطبقة في مجال التوثيق في الفترة الممتدة من 1830 إلى 1962

سند المصوح في ليبيا المبرر مع مدبه لاحتلال وتسيير بالفرنسي كانت الفترة ممتدة من سنة 1840 إلى 1914 كاهية الحكم فرنسا لتسيير برنامج يقوم به البقاء والتسيير على الحكم ولانتشار غير كافة القرب الوطني.

وقد ساعد عروب الموظفون العثمانيون واختفاء السجلات وانتلاف لبعض هذا سببا في عدم تثبيت الملكية المغاربية وفقا للاسناد التي يكونها بالماء مما سمح بحكم فرنسا من التصرف في العقار وفقا لمبادئهم وسياساتهم التوسعية والاستيلاء على الأراضي الخصبة بزيادة قروية وأوامر لمح وتوزيع الأراضي على بعضوهم لأهم.

أدركوا جيداً بأن نومهم هير لثرب الجزائري لا يجدي حقاً بل تم
تصالحه بحرية بزع غليل من الفرنسيين وبعض المستوطنين من
بعض البلدان الأوروبية بفرض القنصل باخذ باقي الثراب الجزائري
قصده ضامناً لوليتهم بطريقه آنية مع سياسة التوسيع المعموري التي
كانت خمس دوليتهم للسيطرة على باقي المدن والنوى

وقد شملت هذه الفترة بالحكم العسكري يتولى فيها الحاكم
بمصادق قرارات مفاد فوراً غير أن تلك القرارات أتت بصفة سرية
إلى انتهاك حقوق الجزائريين وتكسب المستوطنين من الاستغناء من كل
هذه الإجراءات وخاصة ما يتصل بملكته بمقاربة

وقد لهند فرنسا إلى تحقيق هذه السياسة بفرض التوسيع
و بخلق وتخل النوى حيث قامت بتشجيع الفرنسيين على الهجرة من
فرنسا إلى الجزائر بتقديم لهم كل التسهيلات والضمانات والإمكانات
وتوفير لهم الأمن ووضع تحت تصرفهم الأراضي للاستثمار فيها
خاصة تلك المتواجدة في المناطق الصحراوية بالإضافه إلى إعداد
بعض من أصبح لهم بملك هذه الأراضي لتحفيزهم على الاستقار

وقد أصدر الحاكم العام بالجزائر بتاريخ 1830/09/08 قرار

يحدد أملاك الدولة ويحصرها في المائة الأولى

(أكل المساكين المحلات البقائين للمداني الأرضي التي كانت
صالحاً تحت سلطة الديار القبايلية والبراك الذي غلبوا النواب
الجزائري أو تلك التي وقعت على مكة أو المدينة تدخل في النوى العام

وقد حددت مهلة ثلاث أيام لكل الأشخاص الذين يجوزون هذه الأملاك
لتصريح بها وإلا تعرض أصحابها إلى حرمان ماله)

وسبب عدم امتناع الأهالي بالتصريح بما جرت به أمالة الأولى

المذكورة أعلاه أصدر الحاكم العام بتاريخ 1830/12/07 قرار منع
للدومى عدم كل المدخيل القادمة من المؤسسات للربطة بمكة والمدينة
و بسداد وبهذا فرصت الإدارة الفرنسية على لغوي والقاضي
و لعماء وكل المشرفين على سير هذه الأملاك أن يسلموا المستندات
والسجلات والدفاتر وكل الوثائق إلى مدير النوى

وفي طرف مدني سكن الحاكم العام بالجزائر من جلب أكثر
من 35 ألف معمر وهذا بنور الأيووية التي عينتها الإدارة الفرنسية
حيث وضعت خريطة الجزائر وشملت إلى سطرين، يحتوي التخطيط
أولاً على منطقة السهول المحمية والشار التي على الأراضي
الجليلة في القبائل وجنوب الأطلس التي والتي لتخصصها الإدارة
الفرنسية إلى الأحكام المستعفة من الشريعة الإسلامية لأنها تتطلب
استثمار أكبر من جهة وتمتد في وقت طويل لاستغلالها من جهة أخرى
وبعد سنة من لعدال الجزائر أصدر الأمير الوليسي الفرنسي
قرار بوجز قية صحة المعاملات التجارية بين الأوربيين والفرنسيين
والأهالي الجزائريين شريطة أن تحرر العقود جملتين تقابل بمضمونها
معنى

هذا في الفترة الممتدة ما بين سنة 1840 و 1842 عرفت فترة شظيرة لم يعتمد فيها التوثيق «اللاتيني» الفرنسي بالتراب الجزائري، وقد أسفقت مهمة تحرير المتن في هذه الفترة وبالصيغة ابتداء من سنة 1834 إلى صياغة عسكريين. وهذا ما يؤكد التسوية التي دانت فرنسا في تكسيب بها الزعماء بتفريط الجيش الفرنسي في الشؤون الخاصة مناسيين كما يؤكد لية المستعمر على الشفاء في الجزائر تطبيق قانون داسور بالجزائر 1842

كان لقرار عين حسنة من المجلس الفرنسي لممارسة مهنة التوثيق يؤكد فيه الحكام الفرنسيين في الاستيلاء على كل شيء رستني الطريق رغم علمهم بعنق مصداقية وقانونية الموقوف التي يومها عولاء الصباط، وقد جاء الرد على هذا السؤال من الفترة المدنية الفرنسية التي أكلت بتاريخ 09 ماي 1842 علم شرعية عهد هؤلاء لتوثيق وهذا بالنظر إلى قانون ملتور الذي يحدد الأشخاص الذين تتولى فيهم لشروط لممارسة هذه المهنة على أن هذا القانون ينحصر نطاق تطبيقه بالتراب الفرنسي ولم يصدر بعد بشأنه قرار لتطبيقه بالجزائر

وكان لهذا القرار ما يبرره بالنظر إلى التجاوزات التي سجلت امداء في حق الجزائريين وتلك الصناديق التي وجدت في الإدارة الفرنسية بسبب امتناع الجزائريين عن الظول اسم الضبط الفرنسي لايردم العقود

وبموجب أمر هنري مؤرخ في 1842/09/26 أصدر وزير الحرب ثوار مؤرخ في 1842/09/30 يسمح به ممارسة مهنة التوثيق بالجزائر بتطبيق قانون ملتور الذي ينظم التوثيق بفرنسا ويوجه الإجراءات أعدت الإدارة الفرنسية بالجزائر مخطط لتقليص وحصر نظام التفتيش الفرعي حيث انحصر دوره في تحرير عقود ذات صلة بالاحوال الشخصية، قبعا يتصل بالعقارات فذد مبعث لإدارة الفرنسية هذه السلطات إلى موقوفين فرنسيين لتمثيل عليه كتابة لتقاضي بعض الإجراءات التي يكون شكل تفرغ بمسار الاستعجالي الفرنسيين في تنفيذ مخططات التوسيع

وعند صدور الأمر مؤرخ في 1842/09/26 والذي بدأ سريان العمل به بتاريخ 1843/1/1 قلص من دور الفرنسيين توثيق وحصر لتخله بين

فمنهم وقد جاء في المادة 59 من الموسوم المؤرخ في 1859/12/3 بمقتضى منطقة القبائل من الإجراءات المطبقة عبر كامل التراب الوطني وتبقى تخضع للعرف الجاري به العمل في المساقه

وقد صدر الموسوم المؤرخ في 1874/12/29 في مادة 15 إلى القضاء الشرعيين المعوسين في الدائرة القضائية منطقة القبائل بواسطة ممارسة وظيفة التفتيش بين الأهالي بتمثيل من لهم مثل التوثيق الفرنسيين وتم التأكيد عليه في الموسوم المؤرخ في 1889/04/17 في

أما في وادي ميزاب فإن الموقوف في المنطقة أن رجال الدين
تلقوا هذه المهمة ولعبوا دور أساسيا في هذا المجال حيث أسسوا
مدارس خاصة قرآنية وكافة لديهم سلطة أدبية على المواطنين مما
سمح لهم من حل المشاكل التي تعرضوا سكان في جميع الميادين
خاصة منها الاموال المتعلقة بالأحوال الشخصية والتي كانت تتم من
أفراد المجتمع بالكلمة والكتابة بواسطة العقد العرفي إلى جانب المحاكم
الشرعية التي رسمت ثقافة توثيقية وأصبحت اللطافية بين كل التعاملات
وأصبحت لها قوة الأوامر في التقيد

وبجانب القضاة الشرعيين كانت المحاميات تتم أيضا أمام ثمة
المجاهد وشيوخ لوزايا وكل من له دراية بالكلمة والقلم بها يسمى
بالعقود العرفية لكنها لم تمنح لأي رسم والكتابة فقط بتوقيع
الأطراف وتسليمها لأصحابها دون الاحتفاظ بنسخ منها
وقد وصل للمعوج الضفة على الحكومة الفرنسية لتسهيل
لأجرامهم امتيازات خاصة القروض منها الإسراع في
التدوير في الأملاك الإستراتيجية التي تعود عليهم نفعا في وقت
قيامها

عملت فرنسا على تشجيع البعثات الأوروبية من كل الجنسيات
إلى الجزائر بهدف احتلال كامل التراب الوطني لأنها لا يكتفيها أن
توسع عسكريا داخل المدن الداخلية بل عملت على زرع المستوطنين في

كل المدن والقرى التي استولت عليها وهكذا تمكنت فرنسا في سنة
1946 من طرد أكثر من ثلث الألف مستوطن

الإجراءات الخاصة بمصادرة العقارات وإقرار سند الملكية لنظمتها

تغيرت الفترة ما قبل دستور قانون مدني بها يتي

♦ إقدام الفرنسيين على تكوين دواوين الدولة مصادرة منهم للاستيلاء
على أكبر عدد من الأراضي خاصة منها الخصبة شويحها على
المصريين لتسهيل مهمة التمرركز الأملاك السطحة بالدرجة الأولى

♦ مصادرة أراضي الجزائريين الذين تهاطل بالطريقة أو شجرة
أرضهم

♦ إتمام أراضي الديار والأراضي الواقعة على الأملاك الفرنسية
ضمن دواوين الدولة

♦ لتجاريل المتكورة للقضاء على الملكية الجماعية أو بها يسمى
الشيعة من أجل تمهين مصادرة أراضي الجزائريين

وبعد قصت المائة 03 من الترسيم أنشؤ في 01/07/1944 موط
اليد على المجلس حتى تسمح وتسهيل بانتقال الملكية إلى المصريين كما
تمت مصادرة أراضي الدولة خاصة الخصبة منها ووزعت على
الأوروبيين

عبر أن المصنفات التي راجعت الفرنسيين في مجال اللغوي
وإنهم في محاولة حول الأمالي أدت بالادارة الفرنسية إلى إنشاء
الكتاب الخاص بشؤون العرب الذي يعتبر عمدة وصف يمكن الحكم من

الاتصال المباشر والدائم مع الألمان، والتدخل في أوساط السكان
الجواريين، وبمطه وسيلة التصديق على معلومات واسعة تستفيد منها
الإدارة الفرنسية لضمان مصفحة مستوطنتيها ومصالحها وكذلك
استخدام كل الخطوات في إطار العمليات العسكرية.
الفترة الممتدة بين سنة 1943 و 1944 بإعادة السكان بكافة حمت
الوطن تمكنت في المجاعة، أضف إلى ذلك اكتساح الجراد الذي قضى
على النخيل والباقي من هذه العوامل سبغت دمعين على
الاستيلاء على الأراضي الفلاحية سلمى الطرق كمنحهم لروحي
بشروط تعجيزية مقابل وهي عقاراتهم، وشراؤها بأشمن باخمة
فتح التحقيق حول سندات الملكية

في سنة 1946 فتحت السلطات الفرنسية تحقيقا لذلك من
صحة السندات التي هي جموية الجزائرويين وعلى من يدعي تلك
الأرض عليه أن يقدم الدليل وكأن هذا التحقيق تعجيزي لأن المزارع
الفرنسية شربا جدا إلى الجزائرويين من معاملتهم تتم بطرق عرقية وأن
مياراتهم للمقدرات تتم بمرور سندات ملكية إلى الملكية كانت جماعية
تتقل ستملايا من طريق الأرض، وقد كانت هذه العملية استكساب
مالية على لجزائرويين حيث تمكنت الإدارة الفرنسية من الاستيلاء على
أراضي صحتها في ملكية الدومين.

وتاريخ 16/11/43 صدر قانون يفوق بين مصالح الأوروبيين
ومصالح المسلمين، سمح بالذهب والاستيلاء على الملكية بدوى تمييز

القرار لمصطفى

بتاريخ 22/04/1963 صدر هذا القانون الذي يقر توزيع
أراضي العرش بين الجزائريين بعد تحديد معالم حدود، بتقسيم تلك
الأراضي على الأفراد في شكل ملكية مربية، وهذه العملية أيضا تسمح
باكتشاف الأراضي الشاذة بالاستيلاء عليها من جهة ومحاولة لتفكيك
مسكون المالكين من تلاحيز لضعافتهم من جهة أخرى إلى الإدارة
الفرنسية تعي جيدا أن إمكانات الجزائريين المستوردة بصفة الأرض
مجرى حتما إلى التملز واستخدام المكشفت بصفة جماعية كذلك
طبيعة سكان المستعمرين من عائلة واحدة، لذا فإن الوسيلة الوحيدة
للإبقاء على هذا المصالح والتأثر هو تقسيم الملكية لإضعافهم ماديا
بمقاييس وزرع الفارقة بين الجزائريين، وبالأول من المزارع
والاحرامات لقمحة التي اتخذتها الإدارة الفرنسية بسبب معسك
لتلاحيز الجزائريين بأراضيهم وروحيهم للاستجابة إلى كل القوانين
التي سننها فرنسا إلى إصدار قانون قانوني جاء لإخضاع الجميع
بخط مديرة بالمسحور شراء الفلاحين أو القضاة للمسلمين حيث
أخضع هذا القانون جميع المعاملات التجارية التجارية إلى القانون
الفرنسي

وقد عشت الجزائر وسه بحجرة أخرى من سنة 1960

سنت في كتاج الجراد مرة أخرى المجاعة التي تصد هذه المرة على
عشرات الآلاف من الجزائريين وقصت على أسر مكتملها في بعض

المتعلق بسبب الفقر والاحتياج واستتياج سياسة النجوع من عدم
المستمر وقد راعى المصالح منهم على الإدارة الفرنسية لإصدار
قوانين التي تمنحهم حقوق إقليمية للاستيلاء على ما سعى من
الأراضي، وفي هذا الإطار تمكنوا من تمرير قانون على يد شارلي تار
بالمجلس الوطني الفرنسي ليقترح في الأخير قانون معروف باسمه
وفي

قانون فرنسي الصادر بتاريخ 14/07/25 المسمى بتأسيس الملكية
العقارية ومطابقا

كما قد تضمنت بموجبه جديدة الخاصة بتأسيس الملكية
عقارية وقد تضمنت مادة 1 في المسمى عليه بمقتضى
الحراس وحفظها ونقل الممتلكات في المدة المحددة من قبل
كما قد نصت القانون الفرنسي

تتعلق كل الحقوق المصيرية والأعطيات منها كانت مسببات القرارات
القائمة على الضريبة الإسلامية أو تلك الخاصة بالتبائن يكون مخالفا
لقانون الفرنسي حتى استعمال الشفعة 7 يمكن من بعض المشتريين
لا في حالة سبب حق التوفيق من طرف الأرباب المستفيدين الأرض وفقا
للضريبة الإسلامية وطبقا للشروط المنصوص عليها في المادة 84 من
القانون المسمى

وقد نص هذا القانون أيضا على أن الأراضي التي تثبت فيها
الملكية الجماعية لصالح هيئة تؤمن الملكية الفردية بمنح قطعة أو عدة

تتمتع برصية لسرى الحقوق وبسليم سندات طيلة المدة 20 من نفس
القانون

وقد نصت لأجل ذلك التي تضمنت القانون بعد مراجعة وموافقة
الحاكم المسمى في المجلس الحكومي

وتحت الملكية للشخص الذي يحوز الأرض ويستفيد منها
ذلك في الأرض ببيع ملك الدولة عن طريق الشفوع

في حالة عدم تثبيت الملكية بنسبة عقد توثيق أو إداري فإنه
معتوق بحق الملكية المنصبة بالبا للإجراءات التي تضمنها الحاكم العام
للمسعى بالتجارتين من خلال إصدار قرارات تنشر تتضمن إظهار من
أجل حفظ كل الوثائق التي تثبت ملكية الفرد أو إحصاء الشهود من
بعض إثباتات حقوقهم

وقد نصت فرنسا في استعمال وسائل معجزة من أجل تحويل
الأراضي ووضعها تحت الحراسة في انتظار تحويلها إلى ملك الدولة
أو بلديات

مع العلم أنه أخصصت للبلدية الفرنسية تسجيل ورشهاو كل العقود
التوثيقية يفرض الاحتجاج بها أمام الغير

ومن أجل التأكد من تلبية المعنيين في استقراهم بالجرانز فقد
نصت إلى وضع بعض الإجراءات الاحتياطية بمنحها لأراضي المصيرين
عن طريق الترخيص لهذه لا تتجاوز خمسة سنوات تؤجر للمصيرين الذين
لهم إمكانات تصحيح لهم بتغطية نفقات العيش لمدة سنة وهذا الإجراء

يركز فيه الأحكام للفرنسيين في جانب الأوروبيين قصد تثبيتهم وتمليكهم لهذه الأرض مستقلاً بشرط التاميم بصفة مستقرة مدة الإيجار وعند انتهاء مدة الإيجار يتحول عقد الإيجار إلى عقد ملكية مشكل نهائي بشرط أن لا يتنازل المصير عن الأرض لمدة خمسة سنوات للأهالي الغير متجسسين وفي حالة مخالفة هذا الشرط فإن عقد الفضول يلغى صمياً وتنتزع المونة الأرض، وقد أعطت الإدارة الفرنسية طوطم التعليك من كل الرسوم الخاصة بالمسحول والإشهار وقد أقر هذا القانون أيضاً جعله من الإجراءات التي تخص حرمته بأن الأهالي غير متجسسين لا يسمح لهم التملك أو الاستئذنة من حق التجار أو من النوع في الملاك الأهلي حتى يستبعدتهم من التملك ومنع كل الامتيازات والإعانات التي لقرتها الإدارة الفرنسية إلى المصريين.

كذلك فقد أقر هذا القانون جملة من الأحكام التي تشجع المصريين المالكين للطبقات التي تتقدم بالبناء والتعمير بهذه صناعي من حقل جانب أكبر عدد من المصريين وتشجيعهم بالاستقرار في القرى بمسحهم الأوروبي للحصول على الأراضي لإيجار مشاريعهم بشرط أن يتنازلوا عنها الأخير لعائلة عائلته العمال أو الفلاحين من أصل لوتسي وقد سمحت الإدارة الفرنسية هذا لبعض من خلال تقديم كل الامتيازات ومنحها لقرى إيجار هذه المشاريع سواء في مزارع الإنتاج الفلاحي أو إيجار البساتين.

وقد جاء هذا القانون بعد الضغط الذي مارسته مصر من أجل طويعمة الأراضي وفتح أسواقها لتمكنهم من حصادها من الجوز الثمين نظر للصعوبات التي وسببها بمصر تملك الجوز من مصر.

وبمصر هذا القانون الذي أصدرته الجمهورية الفرنسية الثالثة من أطر القوام حيث يهدف بالدرجة الأولى إلى موافقة كل الحسيات الخاصة بالتجارة وتوجيهها وتزويدها بها كل شروط لتتمتع لصاحب الفرنسي والأجانب من الأوروبيين لتقليد من الملكية الجماعية واستبدال الملكية الفردية ومن هذا يتضح جليا الصعوبات التي تلحقها الإدارة الفرنسية في الوصول إلى تقسيم الأراضي وإعطائها طابع الملكية الفرعية.

سمح صلاحيات واسعة للمواطنين الفرنسيين بتقليد دور القاضي الموقر بعد مرور 14 سنة وبالمسجد في سنة 1867 صدر قانون بتاريخ 26/04/1887 الذي يكس القانون 1873 ويؤكد على بعض الصلاحيات محاولاً استغلال الحكام بضرورة التصديق بالملكية الموروثة أي الطريقة.

مرسوم 1866 و 1889 تقرر من جهة القاضي ومنح مجال لسيطرة المصير الفرنسي بتحرير صلاحياتهم إلى للفرنسيين الفرنسيين، وكذلك في بعض القضاة أصبح القاضي لا يمكن أن يحكم إلا بين المراتبين وحسبوا بصلاحياتهم في مجال الأحوال الشخصية.

مع العلم أن القاضي يستلم بمهنته مهمة القاضي يحصل في
التراعات بين المسلمين وهو الموثق الذي يحرم العقود متعددة له حقا
«دواج» الفرائس توزيع التركات ليج

ويشرف للصعوبات التي تواجه الإدارة الرسمية من امداد
الإحصائيات والنقليات التي يمكن الاعتماد عليها لوضع حصصنا
التوسمية فإنها سجلت إلى إصدار قانون المالية بقيمة بفرش الحكم في
الوضع وكذلك بقرار الجرائد المحمور إلى القانون الفرنسي لا
يجز

وقد صدر هذا القانون بتاريخ 832/03/23 لتطبيق المادة
الدولة الأهالي المسلمين بالجرائد وشرف بالجرعة التوسمية بتاريخ
1882/03/04 بهدف إحصاء السكان توسمهم مستقبلا تحت «داج»
سواء في سبوكاتهم التوسمية أو في كل المعاملات التي يتصور عليها

وبتاريخ 1888/04/17 صدر مرسوم يقضي بتنظيم القضاء
الإسلامي بالجرائد باستثناء الأحوال الشخصية، ليس كل الأهالي
بمحمون إلى القانون الفرنسي خاصة المعاملات الخاصة بالملكية
العقارية وفي كل الأحوال على الإدارة الفرنسية تحت أي أجل إحصاء
كل المعاملات إلى القانون الفرنسي

وهكذا عرفت الإدارة التوسمية صلاحيات الموثق الفرنسي
وبتاريخ 1889/06/07 صدر مرسوم يقضي بإعطاء صلاحيات للموثق
الجرائد لذلك من هوية اعتقادي، وبالطبع فإن الجرائد عرفت

بالتمسح لدى البنيات ومكاتب الشرطة للحصول على بطاقة التعريف
التي يمكن الإدارة الفرنسية من استرجاع الوثائق وفقد كل تحركاتهم
بالإضافة إلى إضمارهم للرسمية في كل المعاملات

ملاحظة صدر مرسوم بتاريخ 1901/04/27 يوضح تحت سلطة
حكمكم لتمام كل الوثائق والضمانات المعمرين بالجرائد، دور الذي
يصوم ويتهي مهامهم فهو يضطلع بمس مهام وزير العدل وقد ورد في
مادة 04 من نفس المرسوم لا يمكن أن يعنى ملاحظة عمومي بالجرائد لا
يذكر كان قريسي

وتجدر الإشارة هنا إلى هذه الاختلافات الخاصة للمسلمين
للمعتمدين كمهنة موثق لا يمكن أن تكون إلا هي قبل الفرنسية هنا
يكفي الأمر أن الموثق يشرف مباشرة على كل المعاملات العقارية
وبالتالي فإن مبادئه بتقديم كل التسهيلات للمعتمدين للحصول على
عقود الملكية والاحتش في حالة عدم إنبات للكي بغير رسمية من قبل
الأهالي لممارسة هذه هي كاي مرسوم على الجرائد

وقد زاد اعتماد الإدارة الفرنسية بهذه هيئة غير رسمية، ونظر
لا تصح مشقة مكاتب التوثيق لذلك فإنها أصدرت بتاريخ 1916/06/05
قرارا يقضي بتعيين قاضي موثق بمناظر يعنى المرسوم المؤرخ في
1879/12/13 الذي عدل بالمرسوم المؤرخ في 1874/08/29 الخاص
بالتنظيم القضائي الخاص بمنطقة القبائل

وأن توسع نشاطه ككاتب الوثائق ولم يظهر على الساحة
تعتبر الملاحة بل تعدى إلى السفلات في مجال المظلات وهذا
لتمكن الممرين أيضا من السيطرة على كل الضغوطات المرسية
بالقاعدة التجارية، وفيه بتاريخ 18/03/1919 تقرر إنشاء المسجد
التجاري الذي سيكون للتعامل في هذا المجال من النشاط الذي
يساهم بالطبع في التحولات وهو ما يشجع مستقبلا الاستيلاء على
المحلات بخاصة المالية والمصرفية ((الطرابلس والقاعدة التجارية))
سنتين سنة (70) كانت كفاية المحتل لإعداد وتطبيق قوائم
تجبر له السيطرة والاستغلال والظلم لاخصب أراضي الجرادويين
وعليه حارب الجرادويين الشك وأرضيهم بشق الوسائل لكن
استمر أسلوب على ما فوقها من خيرات باستغلاله الأفراد
والترعيب فهاجر عدد كبير منهم أراضيهم نتيجة مصادرتها منهم
فمنهم من بقي خائف لدى الممرين ومنهم من هجر إلى بلدان بحثا عن
العمل ومنهم من هاجر إلى القرية بحثا عن قوت البش
التشريعات في ظل السلطة الحديثة

أما مع بداية سنة 900 فقد انتقلت الإدارة الفرنسية من إعداد
السجلات القانونية ووضع ممرين عبر الأرب الوطني إلى إعداد
سجلات قانونية تميز وتدعم للممرين للحصول على مختلف أنواع
والخدمات المدنية قصد ضمان استقرارهم وجلب أكبر عدد من
الممرين جند للاستقرار بالجواتو وكانت المصالحات في مجال بناء

الساكن والمصنع قد حظيت بمسبقات مالية وسفرت إمكانات ذات
كل الترفيع يدون فوائد وفقر كثير من الحالات بفوائد مستثناة وعزلة
فترسعت مكتبة الممرين في المجال التجاري فانتشر ونفاس الممرين
على اكتسب الملكية العقارية

اتجهت فرنسا إلى الحياة المدنية المناسبة لكن من جهة أخرى تعود
وتنشر قوانين خاصة بعمليات العقارية ويمكن تصدر بتاريخ
14/08/1926 قامو بمرين قانن 16/02/1897 الخاص بالملكية العقارية
بالجرائر مع باستعمال التحقيقات الجرائرة لتطهير أراضي العرش
وأراضي الملك وتسلم مصادرات

وبتاريخ 17/02/1909 أصدرت مرسوم ينظم للإشهار العقاري
للخاص بمنطقة القبائل كل لأراضي ملك غير مرسية الكاتب بمنطقة
القبائل تيزي وزو بجاية شردع وثائقها المتعلقة بالإشهار لدى منطقة
الرمون

وبهذه الإجراءات ملئت الفجوة من المكتنات من الأراضي
للغرضية بواسطة عقود بيع على شرط ولف مع الإيجار وكان يتولى
محرر العقود الوثائق الفرنسيين. وتحت صلاحيات وظروف الاحتلال
والاحتياج كانت آلاف من المكتنات تنتقل من الجزائريين إلى
المستوطنين وينتفعي الثقلان وواضحة عليه حيازة الأراضي إلى
عنة اندلاع الثورة التحريرية في 1954،

التصويحات الخاصة بتداعيات الثورة التحريرية في ظل نظام مزورج

كان لقاء أول نوفمبر غداً المبرور الفرنسي صديقاً لعدو
حيث امتنع الجزائريون عن التعامل مع الفرنسيين، وكذلك امتنع عنهم
نفع الصولت وعدم الاعتقال أمام المصالح الإدارية الفرنسية في كل
المعاملات

بعد تداعيات الثورة التحريرية في أول نوفمبر 1954 هدم
الإدارة الفرنسية مستعملة اصطلاح الإصلاح الإداري وقد أصدر
المرموم المؤرخ في 26/03/1956 المتعلقة بتبعية القرار والذي كان الهدم
من وراء هذه العملية في موصلة العمل للوقوف على طبيعة أ. ا. ا. ا.
الملك الخاصة وكذلك أوضاع الفرنسي لتأسيس الملكية الديمقراطية

ويكن مؤسس المصوم المصنف في 20 أوت 1956 المصنف في
إعادة تنظيم الهياكل السياسية والإدارية والعسكرية والقضائية، وقد
خص جرداً عاماً في توصياته الجانب القضائي وتعتبر هذه المرحلة من
أهم المراحل التي شهدت إصلاحاً وعصياناً للإدارة الفرنسية، مما دفع
بها إلى اتخاذ سلسلة من الإجراءات من بينها: توسيع في كل المعاملات
الاعتقالية بجراء التسجيل والإشهاد مع إحصاء شجرة الميلاد

اصدور لأمو المؤرخ في 958/1/1/3 حول عسوة العطار بحدار
مره أخرى كل الجزائريين للتعامل في المعاملات الإدارية في سكا
رسمي أي أمام ديوان، غير أن طريقة العمل التي رافقت تغيير

لتصويحات الحصة بالشهر حالت دون التحكم في توصية بسبب
نفس التسجيل بكتاب الرمز

وحتى هذا الإجراء يعود إلى الأسباب التالية

- جندم الجزائريين امنفوا لشرب الماء الوثائق الفرنسية لإيوام عقود
البيع

- كانت المعاملات بين الجزائريين تتم بها من طوية عرجي أو عن طريق
شوات قضاة الثورة

اصطحت جبهة التحرير الرشي وجيش التحرير الوطني بدور
رئيسي في دراسة المشاكل وإيجاد الحلول لا تدرك على سبيل المثال
وليس كمحور الفصل في الطلاق، إبرام عقود الزواج، الفصل في
المصوبات خاصة المتعلقة بالأراضي مثل رسم معالم الحدود الخ

وقد وضع جيش التحرير الوطني خطة من المصالح الإدارية
مؤدية للإدارة الاستعمارية بهدف خدمة الشعب وخاصة في مجال
المضام والمالية المدنية كتسجيل عقود الزواج والملاقي، وإحصاء
مقتلبي استنكات، وتقسيم التريكات، تحرير عقود بيع تحرير
القرائن الرشي، عقود الإيجار للملاحة، عقود الحبس، عقود البيوت
عقود الوكالات الخ... ويهدت المصالح المدنية للإدارة الفرنسية
ويعتبر الثورة تستثمر على مدى تحنوب الشعب مع ثورت

وقد استعملت الجرائد بكل الإحصائيات والسجلات بعد
الاستقلال كأداة تسجيل لولادات، عقود الزواج، الطلاق، الرضا

إحصائيات للأراضي عامة الاستقلال

أراضي لها ممتلكات مقيمة: 4,049 102 هكتار

أراضي ملك بدون ممتلكات: 4,406 750 هكتار

أراضي عرش: 582, 207 هكتار

املاك الدولة: 4,604 214 هكتار

املاك البلدية: 79,030 4 هكتار

للخلاصة:

كان الاهتمام الرئيسي للحكومة الفرنسية في سنة 1830، هو:

وسخ مخطط لسياسة التقليل والقومح لاحتلال والسيطرة على

باقي القبائل الوطنية

جلب معمرين من مختلف الجنسيات ليرفعهم على المستوي الوطني

مصادر: هي الجرائد والبيانات المعمرين

- إهداء قوسنة من القوائم بهدف تنظيم الملكية المقارن بالجرائر

محت النظام القانوني الفرنسي للمعمرين عملية التملك من قبل
المعمرين

- إخبار الجرائد بالتصريح بممتلكاتهم

- دراسة العقار بيمسح كل المعاملات إلى القسرين عرسى

مضاعفة العمل بالتشريعي في لحال العقاري ومراجحة مع
مطورات ومطالبات معمرين

تخصي فرنسا على بعض المستعمرات والتركيز على الجرائد بالانتم
إلى الثروات الباطنة التي اكتشفها هذه البحيرة بالجرائر

المراجع

- 1- كتاب محاكم السيد علي حسان، طبعة الثانية
- 2- كتاب الملكية والنظام العقاري في الجزائر للسيد عمار علوي
- 3- كتاب المختص في تاريخ الجرائد للسيد صالح فركوح
- 4- الجرائد خلال العهد التركي للسيد صالح عباد
- 5- دراسات مختلف

بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر من أكبر الملاجئ الاستعمارية
الاستيطانية في تاريخ الاستعمار الأجنبي الحديث. فبعد أربع سنوات
من سقوط الجزائر أصدرت الحكومة الفرنسية قرارها المشهور في 22
جويلية 1848 والقاضي بإلحاق الجزائر مرسيا ليصبح هذا الاحتلال
حقيقة واقعة بصفة رسمية. وللتأكيد من الإلحاق اعتبر دستور
الجمهورية الفرنسية الثانية 4 نوفمبر 1848 الجزائر جزء لا يتجزأ من
التراب الفرنسي طبقا للمادة 109 تجسدت هذه الآراء في مقبلي الإدارة
الاستعمارية لسياسة الاستيطان ومصادرة الأراضي وفتح باب الهجرة
من الجزائر إلى مصرافيه وتقديم التسهيلات والمحفيزات
للمستوطنين. وفي هذه يعتبر بوجو BUGEAND أحد أكبر المفكرين للفكر
الاستعماري الاستيطاني - إلى أن نقل أكبرهم على الإطلاق - بالنظر
في حركت الطويلة وبداية في فرنسا لإقناع المسامية والدوائر
سياسية فرنسية بالفتح الذي يمكن أن يعود به الاستيطان على
الاستثمار على اعتباره أداة التجمع يمكن بقاءه واستمراره في
الجزائر

مصادرة أراضي الجزائريين.

مباشرة بعد حملة الاحتلال لم تقتل الإدارة الاستعمارية عن
تعزيز عملية العدوان على الجزائر بالسطر على أملاك الجزائريين من
خلال العديد من التشريعات

قرار 7 ديسمبر 1830 القاضي بمصادرة أملاك الوقت
والسلا

- مرسوم 1832 الخاص بمصادرة أراضي القبائل الشائنة
- الأمر الصادر في ايد أكتوبر 1844 بمصادرة أراضي
الروا
- الأمر الصادر في 31 جويلية 1846 الذي يعنى على
مصادرة أراضي البر والرمي التابعة للعرش والمقبل
الرحل

- قانون 18 جويل 1851 القاضي بمصادرة أراضي القبائل
وإحاطتها بملكية الإدارة الاستعمارية

هذه الإجراءات القانونية جعلت للمستوطنين يطمئنون إلى الإدارة
الاستعمارية سواء بمنطق العاصمة أو في شواطئ في كل من الرعية
والأريضة ووافي قبل أن يصل الاستيطان إلى ما على ووتر توتة
والساحات الضخمة التي تشكل بولنديك عرق سموم متيجة حيث
تحوّلت إلى ظرف قصير إلى مستوطنة ضخمة تدرعت فيها العديد من
العائلات الأوروبية بموجب استقامتها من ضيحات توفيق مساجد 5
هكتارات في بولنديك ذاتها شجر كلوريل قرية ومركز حفظ العنار
وإصغر نداء للأوروبيين الوافدين في الاستفالة من الأراضي وإنشاء
المزارع تنفيذ لخصط الاستيطان وتوسيعه ولقد نرى نداء هذا
سجاية واسعة من سكان مختلف مناطق فرنسا ومن لأطبيع

والإسباني، ولم يكن هؤلاء من أرغيب ليوم في غالبهم وفرو ومولهم
إلى ميناء الجزائر تهاوتوا للاستفلاء على الأراضي التي حولوها إلى
مبسات زرجية وبحولش كثيرة مع ما انقضت قسرا من أصحابها
الشرعيين في إطار أعمال وسياسة مصادرة الأراضي⁽⁴⁾

هذه الإجراءات من المصادرة للأراضي أحدثت قلقا عميقا
للمستوطنين الذين لم يجهز للمحاضر ولا مقاومة الجرائير لهم
مراحوا بطريق الاستقار في مناطق البعيدة شربا وحر

ففي المناطق الشرقية من الجزائر انتشرت المستوطنات في أوج
الامر في المدن الكبرى خاصة مكنكة وقالة ومستطبة وعبدية وغيرها
من مناطق الريفية حيث أقام العسكريون مستوطنات واسعة عريضة من
الزراة العسكرية وقد قامت مبسحتها 50 هكتار في استوطنة
الولندف وفي الطرف الجنوبي بجمع الكثير من أصحاب أمال في
عطيرين ومستطعم وهران وسيل وعين تموشنت وسيدني بلعباس
وتلمسان⁽⁵⁾

تشجيع الهجرة وتدفق المستوطنين

عرفت الجزائر منذ الأيام الأولى بحملة الفرنسية نزوح
للمستوطنين الذين كانوا في معظمهم من العوليين جذبوا إلى الجزائر
لتحقيق أحلامهم في القصة الجنوبية من البحر المتوسط فالجزائر في
عيونهم كانت تمثل البلاد الواسعة الأرجاء ذات الأراضي الخصبة لقد
عن الربيون في فرنسا على العناية بهذه الهجرة وهذا بدأ على

تقرير العسكريين وعلى رأسهم الجنرال كلود ^(١٦) التي
سمها شارل ديجور *Charles Robert Degor* بالاستيطان الجديد ^(١٧)
الذي وقف على واقع الجزائر بالدعوى لتسوية الفرنسيين والأوروبيين
على الهجرة إلى الجزائر وفي هذا صرح في ١٩ أوت ١٨٣٥ وهو يغالب
الأوروبيين الذين ذهبوا إلى الجزائر عليكم أن تعلموا أيضا أن هذه
القول التي هي تحت إمرتي ما هي إلا وصية ثانية وذلك لأنه لا يمكن
أن يفرس الحروق هنا لا بواسطة الهجرة الأوروبية ^(١٨)

وللتجميع للهجرة تم تهيئة الرأي العام الفرنسي والأوروبي عبر
مواقف الدعاية والصحافة التي صنعت الجزائر كالحلم للفرنسيين
بكل المستعمرين القويين والثروة والمدينة المرموقة ^(١٩) فكلوا على شجع الجوع
إلى الجزائر سبيلها ومكروا وساديا حتى يعيش شعب جديد قوي
أرض الجزائر هذه التجميعات كان لها الأثر الملمح لتواتر المستوطنين
خاصة وأن المسحاة صلت على شهر وشرح أشكال هذه التجميعات
كأن أن فرض تحقيق الثروة والمثل في رغبة مستقرة وهذه
التجميعات لم تبق عذبة وإنما أصبحت صلبة حيث شجعت الإدارة
الفرنسية المهاجرين الراغبين في الاستقرار بالجزائر على شراء قطع
من الأراضي بأثمان مفرجة لا يتعدى سعر البكتار الواحد منها 47
فرنكا، وقد حافض هذا المصروف إلى 38 فرنكا في المناطق الداخلية
والزينة ^(٢٠) ولعل هذا ما دفع المهاجرين إلى الاستيطان بالجزائر وترك
أوطانهم الأصليين

ومع مطلع سنة ١٨44 أصدرت الإدارة الاستعمارية مرسوما
يقضي بمصادرة مجموع الأراضي غير المستغلة بأكملها ولتسليم هذا
المرسوم حسن فور في عام ١٨46 يوجب على الجزائريين أصحاب
الأموال والأراضي تقديم بيانات وبنائق تثبت الملكية وإلا ضاعت منهم
على أن العملية كانت معقدة وبجر ما حصوها، فالفرنسيون كانوا
يطمئنون أن عالية الجزائريين لا يمكن وثائق الملكية الشيء الذي سمح
بإعادة في الأراضي والأموال للمصادرة ^(٢١)

كل هذا جعل للفرنسيين في الهجرة إلى الجزائر يتدفق عليها
بعد الحصة بقليل بدأت المجموعات الأولى من المستوطنين تصل إلى
أرض الجزائر على متن السفن الفرنسية، مينة حصيصا لهم الفرض
والى حسب الفرنسيين قدم كثير من الآباء والسويسريين والالطيين
ومباشرة بعد وصولهم إلى ميناء الجزائر تفرعوا في أعالي الجزائر
العاصمة في منطقة دالي إبراهيم والمواقة والمقة ^(٢٢)، وفي سنة ١٨32
وصلت إلى الجزائر موجة جديدة من المستوطنين نحو 400 مهاجر
لبنانية أكثر هذا العدد سنة ١833 إلى ما لا يقله أوروبي وكان
الاستيطان هذه المرة سارج انماصة في سهل متيجة ^(٢٣)، واعتبارا من
سنة ١847 قدم إلى الجزائر ما يزيد عن مائة ألف من المهاجرين إلى
شرق غابة وجيجل والعدلة وسليط وطينة وقندة وسكيكدة. وإلى
الغرب مستقلم وأوردي ووهري وسندي بلعبي وشمسان ^(٢٤).

وفي سنة 1841 سجلت العاصمة الفرنسية باريس وحدها م
 يفوق 12 ألف طلب للهجرة إلى الجزائر، وفي ربيع نفس السنة مقرر
 السماح لـ 13 المدهاجر منهم في العاطلين عن العمل والفاصلين عني
 السلطة⁽¹⁴⁾ وكان هؤلاء المستوطنون من شرائح اجتماعية مختلفة أكثر
 تنوعها من المرحومين والمقولين⁽¹⁵⁾، مما يعكس حقيقة الاسم
 السياسي الاجتماعي الذي كانت تعيشه فرنسا مما أدى إلى قيام سرية
 رابعة للجمهورية الفرنسية الثانية
 استرراتيجية بيجو الإستيطانية
 سر هو بيجو⁽¹⁶⁾

هو توماس روبرت بيجو دو لا بيكوني Thomas Robert Bugeau de la Beconie
 Plomerec، ولد في شهر أكتوبر 1784 بمدينة ليون⁽¹⁷⁾، محدور
 في سرد ذات سر، برتبة رزم، نظام والحداد وحفظ الكتب
 في سر البحر بالثوار العسكري، انضم في صفوف المتمر
 لاجل⁽¹⁸⁾

بدأت مغامرة بيجو العسكرية مع الجزائر منذ 1836 بالوجهة
 الفرنسية التي نفىها عن جانب الأمير عبد القادر في منطقة التلفة وفي
 رسالة مؤرخة في 16 جويل 1836 سجل بيجو إنجازه على السلطات في
 باريس بضرورة استقدام وحدات عسكرية إضافية إلى الجزائر
 وامتدادات عسكرية، وقد وصف البعض بحامل فكرة الديكتاتورية إلى
 إفريقيا خاصة بعدما أصبحت أخبار الاحتفالات وأهمل الصيابة تتروى

على السنة الرسيتين عما أثار مخاوف تلك واتخاذها من تصرفاته
 مخالفة لمطيمات باريس، وازدادت هذه لشخوصات إلى حد خوفه على
 لاسراء ورجائهم خاصة بعدما بنقله أخبار من تكلم بيجو أو تحويل
 حكم الجوانر إلى أحد أبنائه⁽¹⁹⁾

تعددت أصوات المطالبة بإخافته على التقاعد فرد عليهم عليه
 من جديد عبكلا وتنظيم النصر وتحقيق نقل هذه النتائج الثمينة يجب
 ألا يفسر الحملة على مدسة تسببه عملا مغرولا . ومن واجب أن
 يظهر أمام العرب بصورة الأقوياء⁽²⁰⁾

وفي 3 جانفي 1840 بيجو يؤكد موقفه قائلا: إن وجودي في
 الجزائر يجب أن يصبغ لثامها تغيرت إليه ثورة باريس من ترميمات
 راد الكبار يونكيور لأخطاه تلي نفس روحهم لذلك في (ربما الأصحاب
 بالجزائر، فإنه من الواجب العمل بشكل جدي لأنه السبيل للوحد مجي
 لشهد والحل لممكن هو في التوسع واحتلال الأراضي بالقوة شرعية
 لقضاء النهائي على قوة وتغزو عبد القادر⁽²¹⁾

وفي جانفي 1841 عين بيجو على رأس الحزانو كحاكم عام
 مرج يطمئن أطباء الاستعمار ويقدم مقترحاته ومشاورته لفرقة
 التجار والجنة الإفرقية. وكانت في مجلسها ضمن روء الاستراتيجية
 ومخططاته القنصية بوضع الحوب مكل شواصة وصناعة وإمداد جميع
 الإجراءات بالاستحواذ على المستعمرة من حيث ثرواتها المتنوعة⁽²²⁾

سياسة بيجو الاستيطانية: عمل استراتيجي (23)

إلى غاية سنة 1841 كان بيجو يشدد على مسألة الاحتلال والتوسع فهو لم يأت إلى البرازيل بنظريات جاهزة وجنى "أفريقيا" الخصب بها للجزائر لم يكن يعتبرها حق. تجريبه للروس وتمييق نظام تمت صياغته مسبقا، تقريبا قررت الانتفاخ مدور إفريقيا، لضرورة ملحة تمت صمد الظروف التي عصفت بها وظل بيجو يعتبر مجاور منبهة لإنجاز قتلًا بالاحتلال الملاحني غير كاف، قد يمرض للفوات الدونية الخطر والتهديدات ومن هذا ماورد فكر بيجو الذي ظن له وهو إن الاحتلال إما أن يكون شاملا أو لا يكون. ولابد من إحتضار الشعب الأمريكي من توسع إلى الجنوب ومن صاعد للبحر المتوسط إلى مصاف الصين، والسبيل الأبعد لتحقيق هذا الاحتلال والمحافظة عليه هو الاستيطان (24) كيف لا ويجو من عائلة ذلالية وهو يقول: "عندما ينهض المستوطن من بناء مسكنه وخطه الأرض التي استضاف منها لأربع أو خمس سنوات، عندما يرى بأن عبقيا الأشجار التي غرسها وعلمها تكبر فارة غيبه لم يره في وطنه الأصلي " عذوب يروق يوردي أو ثلاثة على هذه الأرض التي يملكها حيق لا يمكن على الإطلاق تصور احتلال التحلي عن هذه الحالة من الرخاء والتبحة تكون هو والمنازل وحطانه مديتطين، هذه الأرض إلى الأبد (25) إن شقية هذه الغايات جعلت بيجو يؤك على شدة استعسي ويوجد وكاف وهو تسيك الأرض للمستوطنين، كالي يوم يعارض فكرة مزاجين فرنسيين في حصة

مالك إنه يريد ملاله مزاجين وباعداد ضخمة لتحقيق القوة من جهة، ومن جهة أخرى الملاحنية، وهذه العملية ليست لا بدسيلة مدواء في موجهه ملاحمه ومطامح الحراري غير أنصره أو مجهودات إصلاح الأرض وتحسينه، ويلمق الدواخل للسقي إنج كل هذا، يتقلب مستر عربة سراء لكي تجني العائلة الملاحية ما يريته ومن هنا يمكن التمسؤل عن سينكفل بسبعة هذه المالك قبل جني ثمار غرسها وفي هذا يجب، بيجو كمتعمق الاستيطان للعمال والنظم الرابطة بالأرض إلى الأبد لابد من حضور الحكومة بقوة هذا هو أيها السادة الراسال الحقيقي الذي يجب الاستمرار فيه إلى المستوى الوحيد الذي على تحقيق ما يمكننا من قسار ملكية الجرائد والاستحواذ عليها (26)

بالاستثمار في مجال الاستيطان كما يراه بيجو ضمنى لاستثمار الاحتلال، وصرف الأموال عنه يعني النتيجة السريعة، وذلكلة وهي الأفكار الجديدة التي اسس لها مستوطنون العسكريون. انه اصطلاح ينسب بامتياز إلى بيجو كل منسكا به على اعتباره ذا أثر حيري على مصانع فوسما في الجزائر بن تونس بيجو في ميدان الحرية جط يرى في الحرب التي تغرسها مرسا في الحرائر منها لم تكن ذات أهداف عسكرية مخصصة، بل أكثر من ذلك على الجندي وحطات أخرى خارج سجنات للقتال (27)

بعد أشهر ثلثة من توليه مهام الحاكم العام والمقاتلة الأعلى نهران مر من نظام جديد أطلق عليه نظام السيطرة السياسية

إلى قوة الحماية لفرض ما أسماه مستلزمات الأمن، منهم أوجدت
مجموعات الفلاحين وحركت لأرض رشق المارتنس، وبناء المستشفيات
والطوارئ، ومضاعة عند التكتلات. والمصير الأميني لفرض الأمن
والاستقرار وعصب الاستيطان والعصب هو للكثير من المستوطنين
للمسكونين، يقول بيرج: يتشكل من جنود وضباط صف تبقى لهم 53
سنوات من الخدمة يبقون خلالها موزعين بالمنظم العسكري ويذهبون
الاشتغال ذات المصلحة العامة. وفي المخابر يمتلكون قسماً عن
مربياتهم الجديدة من كامل الإحتياجات والضمانات التي تكفل لهم
الاستقرار بالإحصاء إلى 55 سنة المدة هي مدة العطلة مع إمكانية
انتقل إلى فرنسا مع عائلاتهم بن أوامر ذلك ويحيد نقصاء مدة الخدمة
يتمولون إلى مستوطنين عديمي²⁸¹ وهو يكفى لهم بغير يبقى وحده
لاحتلال ومقتل المستوطنين بطوره فهو الذي فرض غرس الأشجار إذ
حوى الكثير من المستوطنين من فرنسا إلى حد الحوائك ففي 20 مارس
1947. يصدر قرار في شكل أمرية يلجأ به على تشجيع زراعة الأشجار
بظورة وتجهيز الجميع لتحويل أراضيهم وسعة إلى مزارع الأشجار
الزراعة الجمال²⁸² كما أن هذه الاستوائية لم يكن هناك مجال للاعانة
ممنوع بل حتى في مجال القواعد للجاري

منى حساب به سنة 1945 أمام غرفة النواب صموج: اتعمدوا
لقد ذهبنا إلى غاية «سكرة وأولاد تاني...» هدفنا في ذلك أنها السادة
استحدثت طرق مجازية تصل إلى المناطق الداخلية مستخدمين المخابرات

خلال سنة 1944، قامت 14 مبرور بم ألف شخصياً على تجارة اقتسماً
ويكن لا استعوب إن قلت أن الكثير منها قد وصل إلى اسوق
بمستوى

الخطى يكسب هذه التوجهات الاستوائية والمستقبلية
بمبادلات التجريبية والنشاط التجريبي العابر للصحراء وفي مجال
التظيم فهو لم يبق. استغلته من نظام حصص الأمير عبد القادر حتى
يقول: «بنا مطلقاً أنت لم محظون عندما أخذنا على الأمر أنماط الإدارة
والتظيم»²⁸³

فهو قد حافظ على تنبؤات ومؤسسات الأمر بعد تجميع وجهاته
عليه ودعا إلى التقرب من كبار الشيوخ ومن الأعيان والوجهاء وفي هذا
القول: «إن إبعاد البدلات المنتقدة على سلطة يعني تحويلها إلى عداء
حقيقي»²⁸⁴ ولفرنسا ذلك من الأجسام بن تكسبهم إلى صطلًا²⁸⁵
ومن التنظيمات الإدارية الجديدة هو إحدث المكاتب العربية التي
سقطت فيها على سبيل تعلم الفة العربية والإحالة بحدود وحدات
عرب وانتقل بشكل دائم إلى الأسبق ونقل تطلعات القيادة إلى
شيوخ والقبائل. ومسجل الجمعيات والملاحظات يرموا
ويخصص مجالات لتقريب العادات والتقاليد والتسلط للبربرية
والتجارية، وتوزيع وأحساب القبائل. ذلك هذه هي النظرة
الاستراتيجية المتكاملة وشملت التي أولاه بيجر المكاتب العربية
حتى يتم التمسك الكتي

رغم هذه الظروف والمجريات التي يذهب إليها بيجو للحفاظ على الاحتلال وترسيخ الاستيطان إلا أنه لم يقدم من مراحمة البير دفعه للمحتلة وهو ينبغي حيث يقول: أن هزم عبد القادر وتكون موارثا وبنوق وحالها عندما لمدة 86 سنوات تم تقديم استقائتي قارر سبلي الجمعية من الجمعية لا يفقهون شيئا³⁴ وما كفى عليه إلا الجمعية تعرضا في 27 جويل 847 دون نفس أو تواجد عن تكاثره من بطون طريقها من جديد

وعند تعجز النوق يومان في منصبه الحكيم لعدم طلب المصح من أحد غير موردين 11-11-11 جرد بسحبه و... إلى ميدان الحرم الريفي الذي نزل بالقوة إلى الشوارع في وقت كان للوصف قد نال منه وألقاه الكثير من حيرته، فعاد إلى مدينة ليون وعمره 85 سنة شيخ مذهب ترسخت في دفته ثلاث كلمات (الجزائر، فرنسا الأرض) وفي يوم 86 جوان 1848 وهو يهول عجز شوارع باريس أحس بمرضى الكوليرا التي تلقت بشكل خطير في العاصمة وفي 28 جويل وأودونيس الجمهورية وفي اليوم بلو الي كان يفرض قد ناله يقود ليرحل إلى الأبد³⁵

في سياسة بيجو كانت قائمة على أسس سياسية وعسكرية مصطوب تاريخي وحضاري واقتصادي يمكن تلخيصه في ثلاثة نقاط أساسية

- السيطرة على العرب بمصلح الأمن والاستقرار
 - فرض نظام إداري على العرب
 - الاستيطان ونظام إداري لتسيير الأوربيين
- وهذا كله لتحقيق التوسيع الاحتلالي للترائر والاحتلال عليها في الأبد ولقد سعى في توسيع حركة الاحتلال والاستيطان وحول الجزائر شريحيها إلى مستعمرة «سبيلانية» بها دون مسروعة بالسياف والنبوات أي العنصر والاحتساب بالهدم والفرجين والنقتيل والحرق والنسي³⁶، فالمطوة الاستعمارية من خلال أعمال النقل والإزالة والتوريد هو توسع إلى تعجير الشعب الجزائري وإسمائه من «قنصات الفرز الجزائري الذين والشرف والأرض وطاف من دينة وعرضه وأرضه تعرضت للعباس، إنه لم يقر في الدناح وللقارة على مقدماته والتصدي به، الاستبداد بكل ما أوتي من قوة من حملة الاحتلال 870

كما أن انتزاع الملكية العقارية كانت تهدف من وراءها الإدارة الاستعمارية إلى دعة «البناء الجهلاني»³⁷ المجتمع الجزائري يرمي بسبها لاجتماعها كالإسمت المصح حافظه على كيانه

ومن هذا فإن أعمال التمرد والتخريب والتخريب كانت ترمي من
خلافها إلى خلق حالة عدم الإستقرار في العلاقات والتخريب المستمر
والعلاقات. ومحاولة تخريب المنظمة الاجتماعية لتصل إلى تمكين الفدية
الاجتماعية للعرش كما أن ربط اقتصاد الجزائر بفرنسا أدى إلى
تخريب المستوى المعيشي للفرد الجزائري من خلال مظهر الفقر
المؤس والحرمان والتخريب.

ولكن ورغم كل هذا مفرنسا الاستعمارية حتى وإن حاولت فعل
ذلك فإنها لم تستطع قتل روح المقاومة والجهاد في نفوس الجزائريين.
لقد كان ارتكاز الإدارة الاستعمارية منذ المراحل الأولى على
الاستقطار بعد ذرع الملكية المقاربية كصناعة مستغلة في
الجزائر. تشجيع الهجرة الأوربية وفتح الأبواب على مصريها
لجذب تزارو فيمغرافي مع المستوطنين والجزائريين، بل أكثر من ذلك
نقل المستوطنين على الجزائر بفعل الإيالة الصناعية ليتمكن مجتمع
يعمل على التمهيد للجزائريين يكون منطلقا قويا للجيش الفرنسي الفضاء
على مقاومته والتجهيز بالأممجة الكمي.

ألا أن استمرار المقاومة وتوسعها بمختلف الأساليب منذ 1930
كان أهم رد فعل على فرنسا لاستمرارها وحتى وإن كثر الانتصار
المستعري حليف جيش الاحتلال في المراحل الأولى فإنه لم يزل من
مخزيات الشعب الجزائري الذي لم يفكر يوما في الهوان والاستسلام.

بن قطع المقاومة إلى الانتشار مكانها في أرجاء الوطن والتوصل بذلك إلى
الاستقلال.

الإعلامات والنقائش

1- نشر أول القسم من هذه الحركة الوطنية الجزائرية ج 1 في المغرب الإسلامي
عبد المكي بن تازي، 1992، ص 75

2- صالح عبد المكي، السياسة الفرنسية في الجزائر 1870-1900، مطبعة
الجزائر 1984، ص 14

3- Dictionnaire encyclopédique de l'Algérie, Paris, 1985, p. 185.

4- Dictionnaire encyclopédique de l'Algérie, Paris, 1985, p. 185.

5- Dictionnaire encyclopédique de l'Algérie, Paris, 1985, p. 185.

6- Dictionnaire encyclopédique de l'Algérie, Paris, 1985, p. 185.

7- Dictionnaire encyclopédique de l'Algérie, Paris, 1985, p. 185.

8- Dictionnaire encyclopédique de l'Algérie, Paris, 1985, p. 185.

9- Dictionnaire encyclopédique de l'Algérie, Paris, 1985, p. 185.

10- Dictionnaire encyclopédique de l'Algérie, Paris, 1985, p. 185.

11- Dictionnaire encyclopédique de l'Algérie, Paris, 1985, p. 185.

12- Dictionnaire encyclopédique de l'Algérie, Paris, 1985, p. 185.

13- Dictionnaire encyclopédique de l'Algérie, Paris, 1985, p. 185.

14- Dictionnaire encyclopédique de l'Algérie, Paris, 1985, p. 185.

15- Dictionnaire encyclopédique de l'Algérie, Paris, 1985, p. 185.

16- Dictionnaire encyclopédique de l'Algérie, Paris, 1985, p. 185.

17- Dictionnaire encyclopédique de l'Algérie, Paris, 1985, p. 185.

18- Dictionnaire encyclopédique de l'Algérie, Paris, 1985, p. 185.

19- Dictionnaire encyclopédique de l'Algérie, Paris, 1985, p. 185.

20- Dictionnaire encyclopédique de l'Algérie, Paris, 1985, p. 185.

21- Dictionnaire encyclopédique de l'Algérie, Paris, 1985, p. 185.

22- Dictionnaire encyclopédique de l'Algérie, Paris, 1985, p. 185.

23- Dictionnaire encyclopédique de l'Algérie, Paris, 1985, p. 185.

24- Dictionnaire encyclopédique de l'Algérie, Paris, 1985, p. 185.

25- Dictionnaire encyclopédique de l'Algérie, Paris, 1985, p. 185.

26- Dictionnaire encyclopédique de l'Algérie, Paris, 1985, p. 185.

27- Dictionnaire encyclopédique de l'Algérie, Paris, 1985, p. 185.

9- وهي برزخية الرجوع بنسبة من 24

10- على التوالي، الرجوع السابق من 61

11- 131-132-133-134-135-136-137-138-139-140-141-142-143-144-145-146-147-148-149-150-151-152-153-154-155-156-157-158-159-160-161-162-163-164-165-166-167-168-169-170-171-172-173-174-175-176-177-178-179-180-181-182-183-184-185-186-187-188-189-190-191-192-193-194-195-196-197-198-199-200-201-202-203-204-205-206-207-208-209-210-211-212-213-214-215-216-217-218-219-220-221-222-223-224-225-226-227-228-229-230-231-232-233-234-235-236-237-238-239-240-241-242-243-244-245-246-247-248-249-250-251-252-253-254-255-256-257-258-259-260-261-262-263-264-265-266-267-268-269-270-271-272-273-274-275-276-277-278-279-280-281-282-283-284-285-286-287-288-289-290-291-292-293-294-295-296-297-298-299-300-301-302-303-304-305-306-307-308-309-310-311-312-313-314-315-316-317-318-319-320-321-322-323-324-325-326-327-328-329-330-331-332-333-334-335-336-337-338-339-340-341-342-343-344-345-346-347-348-349-350-351-352-353-354-355-356-357-358-359-360-361-362-363-364-365-366-367-368-369-370-371-372-373-374-375-376-377-378-379-380-381-382-383-384-385-386-387-388-389-390-391-392-393-394-395-396-397-398-399-400-401-402-403-404-405-406-407-408-409-410-411-412-413-414-415-416-417-418-419-420-421-422-423-424-425-426-427-428-429-430-431-432-433-434-435-436-437-438-439-440-441-442-443-444-445-446-447-448-449-450-451-452-453-454-455-456-457-458-459-460-461-462-463-464-465-466-467-468-469-470-471-472-473-474-475-476-477-478-479-480-481-482-483-484-485-486-487-488-489-490-491-492-493-494-495-496-497-498-499-500-501-502-503-504-505-506-507-508-509-510-511-512-513-514-515-516-517-518-519-520-521-522-523-524-525-526-527-528-529-530-531-532-533-534-535-536-537-538-539-540-541-542-543-544-545-546-547-548-549-550-551-552-553-554-555-556-557-558-559-560-561-562-563-564-565-566-567-568-569-570-571-572-573-574-575-576-577-578-579-580-581-582-583-584-585-586-587-588-589-590-591-592-593-594-595-596-597-598-599-600-601-602-603-604-605-606-607-608-609-610-611-612-613-614-615-616-617-618-619-620-621-622-623-624-625-626-627-628-629-630-631-632-633-634-635-636-637-638-639-640-641-642-643-644-645-646-647-648-649-650-651-652-653-654-655-656-657-658-659-660-661-662-663-664-665-666-667-668-669-670-671-672-673-674-675-676-677-678-679-680-681-682-683-684-685-686-687-688-689-690-691-692-693-694-695-696-697-698-699-700-701-702-703-704-705-706-707-708-709-710-711-712-713-714-715-716-717-718-719-720-721-722-723-724-725-726-727-728-729-730-731-732-733-734-735-736-737-738-739-740-741-742-743-744-745-746-747-748-749-750-751-752-753-754-755-756-757-758-759-760-761-762-763-764-765-766-767-768-769-770-771-772-773-774-775-776-777-778-779-780-781-782-783-784-785-786-787-788-789-790-791-792-793-794-795-796-797-798-799-800-801-802-803-804-805-806-807-808-809-810-811-812-813-814-815-816-817-818-819-820-821-822-823-824-825-826-827-828-829-830-831-832-833-834-835-836-837-838-839-840-841-842-843-844-845-846-847-848-849-850-851-852-853-854-855-856-857-858-859-860-861-862-863-864-865-866-867-868-869-870-871-872-873-874-875-876-877-878-879-880-881-882-883-884-885-886-887-888-889-890-891-892-893-894-895-896-897-898-899-900-901-902-903-904-905-906-907-908-909-910-911-912-913-914-915-916-917-918-919-920-921-922-923-924-925-926-927-928-929-930-931-932-933-934-935-936-937-938-939-940-941-942-943-944-945-946-947-948-949-950-951-952-953-954-955-956-957-958-959-960-961-962-963-964-965-966-967-968-969-970-971-972-973-974-975-976-977-978-979-980-981-982-983-984-985-986-987-988-989-990-991-992-993-994-995-996-997-998-999-1000

12- بنسبة من 7

13- Dictionnaire encyclopédique de l'Algérie, Paris, 1985, p. 185.

14- Dictionnaire encyclopédique de l'Algérie, Paris, 1985, p. 185.

15- Dictionnaire encyclopédique de l'Algérie, Paris, 1985, p. 185.

16- Dictionnaire encyclopédique de l'Algérie, Paris, 1985, p. 185.

17- Dictionnaire encyclopédique de l'Algérie, Paris, 1985, p. 185.

18- Dictionnaire encyclopédique de l'Algérie, Paris, 1985, p. 185.

19- Dictionnaire encyclopédique de l'Algérie, Paris, 1985, p. 185.

20- Dictionnaire encyclopédique de l'Algérie, Paris, 1985, p. 185.

21- Dictionnaire encyclopédique de l'Algérie, Paris, 1985, p. 185.

22- Dictionnaire encyclopédique de l'Algérie, Paris, 1985, p. 185.

23- Dictionnaire encyclopédique de l'Algérie, Paris, 1985, p. 185.

24- Dictionnaire encyclopédique de l'Algérie, Paris, 1985, p. 185.

25- Dictionnaire encyclopédique de l'Algérie, Paris, 1985, p. 185.

26- Dictionnaire encyclopédique de l'Algérie, Paris, 1985, p. 185.

27- Dictionnaire encyclopédique de l'Algérie, Paris, 1985, p. 185.

28- Dictionnaire encyclopédique de l'Algérie, Paris, 1985, p. 185.

29- Dictionnaire encyclopédique de l'Algérie, Paris, 1985, p. 185.

30- Dictionnaire encyclopédique de l'Algérie, Paris, 1985, p. 185.

31- Dictionnaire encyclopédique de l'Algérie, Paris, 1985, p. 185.

32- Dictionnaire encyclopédique de l'Algérie, Paris, 1985, p. 185.

33- Dictionnaire encyclopédique de l'Algérie, Paris, 1985, p. 185.

34- Dictionnaire encyclopédique de l'Algérie, Paris, 1985, p. 185.

35- Dictionnaire encyclopédique de l'Algérie, Paris, 1985, p. 185.

36- Dictionnaire encyclopédique de l'Algérie, Paris, 1985, p. 185.

37- Dictionnaire encyclopédique de l'Algérie, Paris, 1985, p. 185.

38- Dictionnaire encyclopédique de l'Algérie, Paris, 1985, p. 185.

39- Dictionnaire encyclopédique de l'Algérie, Paris, 1985, p. 185.

استراتيجيات الاستثمار الفرنسي في الاستيلاء على الأوقاف

أ. موسى عاشور

مدير الفرعي للبحث عن الأملاك الوقفية وبساتين

مؤسسة الشؤون الدينية

28: 29) Marnard Op cit P. 96-97.

30: 31) Marnard Op cit P. 98-99.

32: 33) Marnard Op cit P. 101.

34: 35) Marnard Op cit P. 102.

36: 37) Marnard Op cit P. 103.

38: 39) Marnard Op cit P. 104.

40: 41) Marnard Op cit P. 105.

42: 43) Marnard Op cit P. 106.

44: 45) Marnard Op cit P. 107.

46: 47) Marnard Op cit P. 108.

48: 49) Marnard Op cit P. 109.

50: 51) Marnard Op cit P. 110.

52: 53) Marnard Op cit P. 111.

54: 55) Marnard Op cit P. 112.

56: 57) Marnard Op cit P. 113.

58: 59) Marnard Op cit P. 114.

60: 61) Marnard Op cit P. 115.

62: 63) Marnard Op cit P. 116.

64: 65) Marnard Op cit P. 117.

66: 67) Marnard Op cit P. 118.

68: 69) Marnard Op cit P. 119.

70: 71) Marnard Op cit P. 120.

72: 73) Marnard Op cit P. 121.

74: 75) Marnard Op cit P. 122.

76: 77) Marnard Op cit P. 123.

78: 79) Marnard Op cit P. 124.

80: 81) Marnard Op cit P. 125.

82: 83) Marnard Op cit P. 126.

84: 85) Marnard Op cit P. 127.

86: 87) Marnard Op cit P. 128.

88: 89) Marnard Op cit P. 129.

90: 91) Marnard Op cit P. 130.

92: 93) Marnard Op cit P. 131.

94: 95) Marnard Op cit P. 132.

96: 97) Marnard Op cit P. 133.

98: 99) Marnard Op cit P. 134.

100: 101) Marnard Op cit P. 135.

102: 103) Marnard Op cit P. 136.

104: 105) Marnard Op cit P. 137.

106: 107) Marnard Op cit P. 138.

108: 109) Marnard Op cit P. 139.

110: 111) Marnard Op cit P. 140.

112: 113) Marnard Op cit P. 141.

114: 115) Marnard Op cit P. 142.

116: 117) Marnard Op cit P. 143.

118: 119) Marnard Op cit P. 144.

120: 121) Marnard Op cit P. 145.

122: 123) Marnard Op cit P. 146.

124: 125) Marnard Op cit P. 147.

126: 127) Marnard Op cit P. 148.

128: 129) Marnard Op cit P. 149.

130: 131) Marnard Op cit P. 150.

132: 133) Marnard Op cit P. 151.

134: 135) Marnard Op cit P. 152.

136: 137) Marnard Op cit P. 153.

138: 139) Marnard Op cit P. 154.

140: 141) Marnard Op cit P. 155.

142: 143) Marnard Op cit P. 156.

144: 145) Marnard Op cit P. 157.

146: 147) Marnard Op cit P. 158.

148: 149) Marnard Op cit P. 159.

150: 151) Marnard Op cit P. 160.

١- هذه دراسة حول الوقف في الجزائر أو الأوقاف أو الأحمديس -
أو العبدوس - كما تعرف لدى الفارسية عامة في أحد مظاهر الحضارة
العربية الإسلامية التي تميز بها تاريخ منطقة المغرب منذ أن أصبح
جزء من دار الإسلام، إذ أصبحت الأوقاف واقعاً اجتماعياً يستند إلى
أحكام الشريعة في نظامه ومؤسساته التي ظلت معتمدة طيلة الفترة
الإسلامية من تاريخ الجزائر رغم تعرضها للتصفية إلا مع الاحتلال
الفرنسي الذي لم يتمكن من وضع حد لها بلوانية الجائرة إلا في سنة
1874 والوقف هو حبس مال أو أرض أو بناء مسروق ريعه لخدمة
حاجة الفرد والمجتمع، ومساعدة الأيتام والأيتام بحق الفقير
بشؤون المصنف والمعلم من أئمة ومدبرين وطلبة منهم، وكذا العناية
بالصحة والمجان، وكان يخصص جانباً منها لترميم المساجد ولا شك
أن أهمية الوقف في الجزائر منذ تصورها في اميرتة العربية
الإسلامية، وحتى لسنوات الأولى من الاحتلال الفرنسي، تكس في
التأثير المباشر والداخل للأوقاف على مختلف مجالات حياة المواطنين،
لم أن الأنظمة الخاصة بالأوقاف والأحكام المتعلقة بها، بمادة مصنفه
مطبوعة على الحد من مظاهر التحكم الفرنسي وتمسكه في البداية كما
مماحت في الوقت ذاته بتماسه الأميرة الجزائرية ويحفظ ثروتها من
الغضب والمصادرة، فتشك بذلك العديد من المواطنين من الحفاظ على
مصارفهم معتمدين في الغالب على جوار الوقف الذي أو العائلي

ونظرا للأهمية والمكانة التي اكتسبتها الأوقاف ولاسيما عند
 بواخر القرن الثامن عشر، لأنّها أبادت في بناء شبكة متكاملة
 الاجتماعي من خلال العمل للعظيم الذي يحل بها، تسييرا، مما
 جمعها وتربيتها بربوعها عمل للحكم، تقاسمت على الأملاك المحسنة
 على تنظيم عقوبتها، فخلعت إدارة تسييرها، هذه مهمة الإشراف
 عليها للمعني الأكبر أو شيخ الإسلام والمجلس (يعرف ياخمس
 المعني) مهمة التسيير والتسيير وتكون المجلس من الأعيان إلى جانب
 رجال العلم والفقه، وأركان للظواهر عينية الإشراف المباشر والتسيير
 وهذا تحت وعليه وكيل حراسة شؤونها

وتصمّم هذه الهيئة على تسيير الأوقاف وصيلا ريعها وتحديد ما
 يلقى عليها حسب ما يقتضيه الحال من بدل الراسخ بمعظمي من أستاذ
 وفق فروع الشريعة الإسلامية وولاية الراعي
 ولقد استحكم جهاز الأوقاف بإشياء هذه الهيئة التنظيمية
 فنصبت شبه مستقلة وتفرع إلى عدة مؤسسات سبب حصرية
 وتنظيمية أهمها

- ❖ مؤسسة أوقاف المساجد بما فيها للمسعى للمسوقين.
- ❖ مؤسسة أوقاف الجامع الأعظم
- ❖ مؤسسة سبل الحبرات
- ❖ مؤسسة بيت المال
- ❖ باقي المؤسسات الأخرى التي تتولى رعاية الأوقاف لاسيما،

أوقاف الأوقاف
 أوقاف الأوقاف
 أوقاف الأوقاف

أوقاف المد والحسنة والتكثات الخ

وتبج كل ذلك، فقد كان عدد الأوقاف العامة معتبر بمسنا
 وخاصة الكبرى منها كالجزائر، التي قدر عدد أوقافها بـ 2600 ملكية
 وقبلة مع بداية الاحتلال الفرنسي، وكان عدد قليل ببلد أخرى
 كاستغنية وهران، غلطة وتلمسان

2- الأوقاف قبل الاحتلال الفرنسي

قد تميزت الفترة العثمانية بالجواري بكثرة الأوقاف وانتشارها
 في مختلف أنحاء الجزائر، بحيث أصبحت الأوقاف تشتمل على الأملاك
 العقارية والأراضي الزراعية، وتضم العديد من الدكاكين والظناني
 والأوقاف والصناعات ومزارع والبساتين والسواقي والمطاحن، وقد
 تكاثرت الأوقاف العامة في بلدان الكبرى ولاسيما الجزائر فسطيه
 ونعسر

أما عوائد الأوقاف فكانت تساهم في نفقات الدراسة ومن حاجة
 مله العلم وتتطلب منحور الدراسة والتخصص على شؤون العبدية
 بالمسجد والزينة والمداوس وتوفر وسائل العناية لبلد الأماكن
 كما كانت موارد الأوقاف خير مساعد على صيغته بعض
 مرافق العامة مثل الطرق والآبار والعيون والسواقي والجسور

والحسبون. وقد ساهمت الأوقاف في تخفيفه نقاء المعروض ما كانت تقدمه لهم من صدقات وخدمات مختلفة.

وقد كان الوقف الأخير لور (الوقف الملم) يتوزع على عزممات كثيرة له صفة دينية ونسبية قانونية ووسع دائري خاص، اشتهرت منها المؤسسات التالية:

أوقاف المساعدة هي أهم الأوقاف على الإطلاق إذ تمثل ثلاثة أرباع مجموع الأوقاف وتضم حسب جدول تقوى "devents" (585) ملكية بديلة الجرائر وكل يقسم بعضها إلى جزئين، أحدهما يبعث إلى فقر - مكة المكرمة والمدينة المنورة، والجزء الآخر يوزع في شكل صدقات لفقراء مدينة الجرائر صباح يوم كل خميس.

أوقاف المسجون الأعظم: على عهد الأملاك الموقوفة على مسجد الأعظم خصص وثائق الهيك (548) ملكية كل يشرف عليها اسمي عائلي بمسجد ملاك وكلا

أوقاف سبل الخير به سبل هذه جهة سبل خوجة سنة 1444هـ بموافق 1944م، وقد ساهموا في مشاريع الخير بعدة كإصلاح لسوق، ومد قنوت الري، وبنية أنكوبي وبني اعاد. وسيد مسجد وانصار بطنية، وشراء الكتب لوقفها على طلبة العلم واهله وغير ذلك من المشاريع. وكانت تسير أوقاف سبل الخيرات ل (331) إنابة مقبلة تضم إحدى عشرة عسوا من بينهم

مستشارين متبحرين يسمى أوكيل والسوكة (الكاتب) وجميعهم عاك من بين أهل العلم والفضل، ويضاف إليهم شارش (مستخدم)

أوقاف الأندلس: تأسست سنة 1601م لإغاثة ومساعدة مسلمي الأندلس المارحين من إسبانيا بعد ظهور حركة الاسترداد المسيحي لها، وسهم في تكوين هذه الأوقاف الأغنياء من المهاجرين، وكانت لها 10 ملك

أوقاف الروايا والأولياء والأشراف والمرابطين: كانت كثيرة في مختلف المدن وخاصة منها مدينة الجرائر وتكونت أغلبية الروايا حول ضريح أبي صانع فكانت تقدم ب الهدايا والهدايا ويصير عليها الأملاك، لتكوين بذلك لكل منها ملكية

الأوقاف الإنكشورية: كانت للإنكشارية بولاية الجزائر 67 كنكات وكان لكل كنكة 100 حجرة وتتبع كل حجرة أمة في حوزتها ممتلكات وتطبع يشرف عليها وكين الحجرة

3- وصيغة الوقف خلال الاحتلال الفرنسي
لقد جاء في عهد الخامس من صافنة 55 جوية 1830 (وثيقة الاسلام) التي حوزها قائد الحصة الفرنسية (دو جرمون) ووقعها الداي حسين، ما نصه: "حوزة بمقتضى الدين الإسلامي واحترام كل شيء يرجز إليه والمحافظة على أموال الأوقاف وعدم التعرض إليها سواء من طرف فرنسا

ويعد شهرين من تاريخ إبرام الاتفاقية، صدر يوم 08
سبتمبر 1830، مرسوم يقضي بمصادرة الأوقاف الإسلامية والاستيلاء
عليها، ويصدر في اليوم التالي قرار آخر يمنع أية شخصه حق
وصلاحية للتسيير والتصرف في الأملاك الدينية والتأجير، ومروءة
المرجع على المستحقين وغيرهم مرتكزا في هذا على قوله بحق الحكومة
الفرنسية في إدارة الأوقاف بحلولها محل الحكومة الجزائرية في سيادة
شؤون البلاد، ومن المعلوم أن هذه العملية تمت لصالح الحكومة
الفرنسية التي مهتت أملاك الأندلس وسرقها في غير موضعها .
سواء أن الكاثوليك الفرنسي المسيحي بالجزائر كان مناهيه عنها
ثلاثون ألفا من الفونكات صغرى، فصدورها بذلك أملاك وطنية ومنه
بموجبها الشرحين (الجهات بوقواف عليها) من حقهم.

ولم يسجل من تراجع للجنرال كلوفر في تطبيق قرار دوبرجور
إلا في ما يخص بوقواف المساجد بعد احتجاج سكان مدينة الجزائر
من خلال علمائهم وعقائهم، الذين يثرو له أن أوقاف المساجد بما فيه
الحرمة ليست ملكا للعثمانيين وهي جزائرية من مصادير محتبة
وكانها في أعقاب جن ترويس من منس مختلفة

وتخلص بعض القادة العسكريين الفرنسيين لما بقاء الأوقاف
بإيدي الجزائريين من خطر في إثارة وسامية المواقف على الثورة،
وكان لتفكير في خطه، إذا ما علم أن معظم الثورات الجزائرية كما
مال بلخوم مولود تاسم نائب بلقاسم خرجت من الروايات

ويعد ثلاثة أشهر أصدر كلوفر قرار آخر مؤرخ في 07 ديسمبر
1830، فبحكم هذا القرار ألغيت الأوقاف جميعها بأمالك الدولة
الفرنسية، وساحت التسيير لمسئمة أملاك الدولة (services) ومضى
القرار ملءا وكلائها وحملهم على جمع رسوم مدخلها إلى السيد
جريس الذي عين لإدارة الأملاك، بوقفية على مسنوق مصلحة أملاك
الدولة

وكان تمكنت السلطة الفرنسية من تطبيق هذا القرار بصقة كلية في
مدنلي وهران وعالية ولم يتم ذلك إلا جزئيا بمدينة الجزائر لعدم
حجر وتسيير الأوقاف إلى عدة جهات منها

- أوقاف الميراث بمتنسي مرتسبير
- أوقاف الطرق مصلحة للمسور والطرق، بحجة ضعف الأمان.
- وعدم قدرتهم للقيام بهذا العمل
- أوقاف الجيش (الانتشارية) بحجة أنها أملاك عثمانية ويقابها
مادني لأغالي يشجعهم على الثورة
- أوقاف المساجد فسخت بغيري أن مدخلها تلفق على أحتاب
حارج ببلاد أي أنها أموال عثمانية.

كما ألغيت ثلاثة للثالثة من هذا القرار لقائص على الأملاك
الوقفية، بتقريب وقضية وحالة مثيرات الأعباس التي يستغلونها بالكر .
أو بغيره، وكك محاصرين الكوا، أو الفلة ربيز قيه تاريخ حر محل
ل في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ صدوره.

وجعلت المادة المرسعة منه، القضاء والقطيع والعمارة وغيرهم من
القائمين على إدارة الأوقاف، تسليم العقود والمستندات المتعلقة بها
مرفقة بقائمة أسماء المكففين ومبالغ التجهيزات السنوية لحدود أعمال
الدولة

ولا شك أن هذا القرار كان بمثابة ضربة للتيقن والاعتقاد
الإسلامية، لما له من انعكاسات وأثار سلبية على الحياة الدينية
والاجتماعية للمسلم، إذ حوت فرنسا الكثير من الأملاك الوقفية إر
كنائس ومراكز طلبة وأديرة، كما أجرت و باعت بعض الآخر منها
التجار وعدم بعضها لتوسيع المرفقات، وبشاء المصاحف العامة، وكان
جامع السيدة أول مسجد يقع تحت معازلهم، بدعى إقامة مساحة
مدخل للقبلة، وهي مساحة المسجد، الحالية، ويذكر لوكيل المسمى
ببشون أن الجيش استولى فيما بين 1830-1832 على خمسة
وخمسون ملكية من أوقاف المساجد، منها إحدى عشرة ملكية من أملاك
المسجد الكبير

وحسب ما ورد في رسالة السيد بن، الخاضع للكثير محمد بن
العمري، عضو مجلس بلدية الجزائر وقتئذ، ورفيقه الجاهد ابن رحال
الطرومي، التي طبعت بفرنس سنة 1309 هـ / 1891 م، أن المدخل
إدالية لأوقاف عند بداية فترة الاحتلال، كانت فوق الأرضين مليون من
الفرنكات الذهبية (عملة ذلك الوقت)، ويصل ذلك سببه 46 م من مسجوع
إيرادات الأملاك العقارية والبرقية وحسب التجدد، لتبقى عن الأوقاف

الذي قام به بعض المستوطنين الفرنسيين سنة 1836، فقد بلغ عدد
الأملاك الوقفية (1419) عقارا منها (53) لزوية سيدي عبد الرحمان
نصايب، وتصرف الفرنسيون خلال هذه الفترة نحو (188) بداية
ستعمل بعضها بمصالح إدارتها وعدم البعض الآخر، ويوجد بعد ذلك تم
تقرير إحصائي آخر، أن عدد الأملاك الوقفية في الجزائر بلغ (2756)
ملكاً وقفاً

ومع دور المرسوم المذبح في 3 أكتوبر 1838 الذي يحد مساهمة،
طابق يد السلطة الاحتلالية للمصرف في الأوقاف حسب أهدافها، تم
نلاء انتشار الملك بنورخ في 2 أوت 1839 التي تصبح وأتجد جميع
القرارات التي سبقتها وتقسيم الأملاك الوقفية إلى ثلاثة أنواع

أ) أملاك الدولة (وطنية) وتغرس كل المقارنات لحدولة، التي
توجه للمصلحة العمومية (service publique) عن طريق قرارات شريعية،
والكتلية عن طريق مدخول، وأما مثال (domaine public) من أموال
الحكومة (fonds de l'état) وبذلك، كل المقارنات التي كانت إيراداتها في عهد
الأتراك لا تحول إلى إيرادات محلية، أو لم تكن ملكاً للجماعات المحلية
أو التجمعات السكانية (agglomérations) أو جمعيات

ب) الأملاك المستعرة (domaine conquis)

ج. الأملاك المحجزة.

كما ورد في تقرير مدير نداب بلوندي، المصنف المذبح في 30
نومبر 1842 أن عدد أوقاف الجزائر كان على النحو التالي

مكان الوقف	الأوقاف النمرة	الأوقاف	مساحة مجموع
أحرار	٢٤	٦٤	٥٥٤
مملوك	٢٤	٤	٢٩
وهران	٥١	٢٦	
مستقبل	١٢٧٦	٤١٦	١٦٩٢
المجموع	٣٢٥٩	٤٨٨	٢١٩٧

ثم جاء في قرار وزير الحروب الفرنسي مقرر في 22 مارس 1843 يضم مباحيل ومعاريف المؤسسات الدينية إلى مديرية الدرة الفرنسية

وعليه نوات التأسيس، القرارات المتأشير والمواعيد، وكما عرفت التوحيد هو الاستيلاء على الأوقاف وذكر منها الموصوف مخرج في 14 ج. ر. 843. اندمق مضمون بصيغة جسم الأديان بحسبه على حسب الاعتم كذا، ل. ر. الصادر في 23 مارس 8٤٥ الم عمل بقرار ٥7 ديسمبر 1830 لغالط الحكام الفرنسيين الإجمالي بذلك ويمكن بذلك من حصر الأوقاف بصفة في 04 أكتوبر 1843 قرار يضم رخصه مهلتها كل الاملاك الواقعة لتابعة للمصالح والأوقاف والمواضع والمؤسسات الدينية والأصوحة والفتاير التابعة لها لأملاك المستعمر (Dépendant colonies)، وتحت مملكة لتسييرها ولم بعض كثير من

الوقت حتى قلصت. بام هذه الصنعة. فتناقصت رمة بالملكية نقل المصدره لتكثير من الاملاك الممثلة من طرف السلطة الفرنسية حتى تم بيعها سنة 1844، لا مكتبها ويهدا لمراقبة. يعمل به (٥8) عمال ملجورين (جوانزون عمالين) من بينهم رئيس مصلحوه وبنائه

ويضم للمكتب (٥4) اقسام وهي

قسم سبيل الميراث و. مساجد

2. قسم اوقاف الحوض.

3. قسم اوقاف الأندلس.

4. قسم بيت المال.

بعد مرور عشر سنوات وبالنسبة في سنة 854 تم بيع من هذه الاقسام الا قسم بيت المال الذي كان يهتم فقط بتصفية موارده لتسليم

وفي ظل هذه الصعوبات أصبحت إيرادات الأوقاف تحسب لصالح الخزانة المحلية والبلدية (Budget local et municipale)، ولتروى بذلك صفة الملكية من ممتلكاتها ولم يتم التوزيع كذا من المال عند اندم بعض من ملكية الميراث، وأعيد على عاتقها مصاريف لمسجد والمدرسة الإسلامية ولكن دون إنشاء يحدتها

وبتاريخ 16 جوار 85١. صدر قانون يحدد نظام الملكية في الجزائر، وما جاء فيه أن املاك الدولة تتكون من الموقوف العقارية

الأقية من المليك وكل الأملاك التي سمحت إلى سلاك الدولة بواسطة قرارات ومواسيم من إصداره الذاتي

علما أن إدارة أملاك الدولة لم تتكفل بمصدر هذا التدفق لبعض الأملاك الوقفية للبيانات إذ شرع في ذلك منذ سنة 1830 إلى غاية 1853 وحسب للتقرير وضعه الجبرال كاستن بتاريخ 19 أوت 1854 إلى المارشال والتدوين الحاكم العام للقطر الجزائري، أن مساحة الأراضي الوقفية كان يرمز 8.000 هكتار استنتاجات

- 1- بدأ نظام الاستعمار الفرنسي بالأوقاف معك جيدا، أي شهور من بداية الاحتلال للجزائر، ويتمثل في صدور القرار 8 سبتمبر 1830 من طرف الجبرال كروال الذي أولد من خلاله إلحاح الأوقاف للحبس على الجرمي الشريفي بتلك الدولة
- 2- تكاثف الأوقاف في تلك الفترة وبالتالي مساهمتها من خلال مختلف في السبب الحسية والاجتماعية والاقتصادية إذ كان للأوقاف دورا في الحياة العامة الجزائرية
- 3- المعاولات الأولى من طرف المستعمر لإلحاق وقسم الأوقاف لأملاك الدولة فويست واستنكار ومضاد من طرف رجال الدين والعلماء وأعيان مدينة الجزائر
- 4- عملت الأوقاف على الحد من التوسع الاستعماري الجزائري وبعد رأى فيها الفرنسيين إحدى الموقد التي حالت دون

تطور الاستعمار الفرنسي بالجزائر الذي يقوم على مبدأ تشجيع انتقال الأملاك من أيدي الجزائريين إلى المعمرين، في هذا الصدد كتب أحد الفرنسيين قائلا إن مناعة الأملاك الحسية أو الوقفية تشكل إحدى الموانع التي لا يمكن التغلب عليها أمام الإصلاحات الكبرى التي هي وحدها القادرة على تحرير الإقليم الذي انقضت أسسها إلى مستعمرة حتمية

وبد السبب بدأت الإدارة الفرنسية بالجزائر على تصفية لأحياس لمصدرت من يوم 08 سبتمبر 1830 الذي يحدد ملكية الدولة. عمهكة بذلك البند الخامس من معاهدة تسليم الجزائر وهو ما مكنتها من الاستيلاء على كثير من أملاك الحكام الأتراك السابقين والكرايمه وبعض الممر بعد ذلك أصدر كلووال قرار آخر في نفس السنة يسمح بنقل الأحياس إلى حرية للمعمرين منتهكا الأحكام الشرعية التي لا تجوز بيع الأحياس أو انتقال ملكيتها، ومن ثم تولت لراسيم والقرارات واللوائح بحيث أخفت الأملاك الوقفية مهابها في مجال المبادل التجاري حسب أحكام الفاترين الفرنسي مما سهل على الفرنسيين الاستيلاء على أراضي بعض الجزائر حيث أقامو مستعمراتهم الأولى بالقبة ودالي إيراهيم وحسين داي والشواقة. وفي الأخير جاء قانون 273 يضمن نهائيا مؤسسة الأوقاف لصالح الترميم المسيطاني الفرنسي

ومكافأة لخدمات الجرائد لخدمة الوسائل لخدمة والروحية للوقوف
في وجه التطبيع الاستعماري للفاسم ولا نجد خير ما اعتمد به هذا
القال مستنداً على أهمية الألقاب من قول أحد القتاب مينا طبيعة
الوقوف أن الألقاب تعد من السياسة الاستعمارية وتتلقى مع المبادئ
الاقتصادية التي يقوم عليها الرجوع الاستعماري الفرنسي بالجرائد ".

المحطات الرئيسية لتأسيس الملكية العقارية أثناء
فترة الاحتلال وأثر ذلك على لبنية الاجتماعية
التقليدية للمجتمع الجرائي

¹ رشيد فارح

وكيل جمهورية لدى محكمة برج بوهريه

مقدمة

- 1- مصطفى الرئاسية بتأسيس الملكية العقارية أثناء فترة الاحتلال
1 / المرحلة ما بين 1830 إلى 1863،
« 1 - / - فترة التردد ما بين 1830 إلى 1844
1 - 2 - / 2 - التنظيم الأول بموجب أمري 01 أكتوبر 1844 و 21
جويلية 1846

- 1 - 1 - / 3 - قانون 16 جويلية 1851
1 - 1 - / 4 - مقترحة تعديل الملكيات (La Théorie du Carbone) -
- / 2 - قرار مجلس الأعلى بتاريخ 22 أبريل 1863
2 - 1 - / 1 - دفعة الضريبة للتوابع
د - 2 - / 2 - تمديد وتقسيم أراضي القبائل وتأسيس الملكية
الفرديّة

- / 3 - قانون 26 جويلية 1873 المعروف باسم قانون 'أرمي'،
تتعلق باللاحقة -
3 - أثر القوانين الفرنسية على النظام العقاري والبنية الاجتماعية
المتغيرة

- 2 - / 1 - فريسة الأراضي وحصولها لأحكام القانون الفرنسي
- / 2 - نقل ملكية الأراضي الجماعية المعروفة باسم العرش أو
ال
مبيقة وحصولها لتوزيعها بالأحكام العامة للقانون الفرنسي

2 /3 تهجير الأهالي ومصادرة الأراضي في المناطق التي عرفت
انتفاضاً شعبياً على وجه الخصوص

مقدمة

لهم انعطاف الويلزية لتقسيم الملكية العقارية الذي لفرد
الاستقلال لابد لنا من معرفة نظام العقاري قبل الاستقلال حتى يسهل
معهم الأهداف لتوخاة من الاستثمار فيما يتعلق بتغييرات
جسدية في النظام العقاري

ونلاحظ في هذا الشأن أنه كان هناك نظام عقاري وضع
لاحكام الشريعة الإسلامية والأعراف المحلية ويتميز بخاصية أساسية
وهي عليه ما يمكن تسميته بالملكية الجماعية بمعنى ويمكن حصر
نمط الملكية العقارية بما يلي:

أ- أراضي الملك وهي أراضي خاصة للنظام العام وتغطي الحق
لمالك في الاستغلال والتصرف فيها بشكل مطلق، وهي بالتالي
أراضي ملكية موروثة وهي المسماة الغابة في منطقة النل⁽¹⁾، وبالصيد في
المناطق الجبلية ومنطقة القبائل الكبرى، وجبال بني ماسمر جديونيريس
(بيلك النيطري)، جبال انطوية وجبل مسعان، وباطن الجبلية بين
تمصين ومهسكن (بيلك وهران) ومنطقة القبائل اعطري، والأوراس
(في بيلك قسنطينة)، بالإضافة إلى تواجد أراضي الملك في الولايات
الصحراوية وفي بعض المناطق الجنوبية مثل حوض المنف
ونظام أراضي الملك يقتضيه تقريبا مع نظام الملكية الفردية في
القانون الفرنسي مع بعض الاختلاف المتمثل أساسا في

- إمكانية البقاء في حالة الشروع بين عدة جهات، وهو أمر ناهض
إسناد من نظام الموارث، مع إمكانية تصريف أي مالك في الشروع في
حصته دون الحاجة إلى رضا باقي الشركاء على الشروع، فضلاً عن
الحق في طلب السعة تلك الشائع وهو أمر لا يلجأ إليه بشكل تلقائي
بالنظر إلى التقييد الأسري والتضامن فيما بين أفراد العائلة.

- المجرة الكبيرة للأراضي خصوصاً بمنطقة الدنايل الكبرى يحجب
مستحق عنه ملكية فردية صغيرة للمدائن الأسري

- استبعاد إجراء السعة التصفية خصوصاً في حالات الشروع بين
جيبين أو أكثر في الحالات التي تكون فيها السعة العينة غير ممكنة.

- إخضاع أراضي الملك نظام الأوقاف أو على الأفراد مما يقيد حق
التصرف للسكنيات

- الحق في اللقمة وهو حق يسمح للمالك على الشروع أو المجاور في
التقدم في شراء الأرض المؤدية لبيع خصوصاً في حالة تقدم اجنبي
بشراء الأرض، وهذا ضمن إجراءات محددة (وسوف نرى أن حق
الشفعة هو أول حق حاربه الاستثمار حتى يتيسر شراء الأراضي من
الفرنسيين)

- عدم التقيد بشكائية الكتابة إذ أن الرضا يكفي بوجهه ولا حاجة إلى
حيث لابد للكتابة ولا للإتجار ولا تمت الكتابة طبعاً للتقاضي بشكل
اختياري

- إمكانية إثبات معاملات المعارية بشهادة شهود

- خصوع أراضي الملك بقود إيجار خاصة مثل المعارضة وهو عقد
يرتق في الملك مع سقوط آخر يلزم بالمعارضة في أرضه، وعند جمعي
الحصول يتمحصل للمالك على جوه من نسبة تزيد في عقد المعارضة
وعقد المصارعة وهو عقد يلتزم فيه المالك بتقديم الأرض والتبوير
وإسناد الحرة، ويحصل لمجور الأرض الذي يفلحها على خمس
المجورين ويحصل المالك على أربعة أخماس الباقية

أثر أراضي المعري، وهي أراضي تفتتح للكية القنائل وهذا الصنف
يتواجد في العديد من المناطق¹³ وتسمية أرض المعري معروفة في إقليم
تسمينة وتعرف في إقليم وهران باسم السبيكة

وهذا للنظام هو طبيعة خاصة غير معروفة في الفلاني
الفرنسي، واستقرت الكتابات الفرنسية على تسميته باللكية الوندعية.
يتميز بنظام المعري بالمصوصيات الآتية:

- حق جميع أفراد القبيلة في الانتفاع بالأرض، وكل قبيلة حرة في
تصميم الاستغلال وفي ما يتشاور مع حاكمها

- كل فرد من القبيلة يورث حق الاستغلال المذكور من الوثة.

- لا يحق لأي فرد إجراء معاملة عقارية على الجوه الذي يمتنع به
شراء مبيع أو مبادنة (وسوف نرى أن الاحتلال مسمي إلى وضع
استثنائات لهذا المبدأ بشكل يسمح ببيع أراضي المعري)

- حق القبيلة في التصرف بصورتها الاستغلال إلى فرد آخر من القبيلة
في حالة موت المنتفع دون ترك وثة ذكر أو تركه لأرضه دون استغلال

نوعية طويته، وذلك بقاؤه من الجماعة (وهي هيئة يختارها أعضاء القبيلة من العشائر للتقويم والتداول فيما بينهم القبيلة)

- عدم حضور المفاوضات لكل هذه الأراضي لسلطة القاضي المشرعي وإنما تعرض مثل هذه المفاوضات على الجماعة وعلى موثقي النسب والرياس

- يدفع أفراد القبيلة بالإضامة إلى الحركة أو المشر ضريبة خاصة تسمى الحرج أو الحكور

3/ أراضي الخزنة وهي أراضي تمتع في شكل حق الانتياز للمسكرين الذين تمنح لهم أراضي خاصة بيد أفراد العائلة بالإضافة إلى وسائل العمل ما فيك من سلاح وحصان وتتمتع هذه الأراضي بخصائص تتمثل فيما يلي

- استغلال الأرض مقابل الخدمات العسكرية على طلبها الحاكم دفع مستحقات تعرف باسم حق المشير، وهذه المستحقات مدع

مدع عسا

- لا تخضع قبائل المحرين العسكرية العقارية وتكون يجب عليها دفع امركاء

حق النباه في سحب حق الانتداع في العديد من الحالات، فمروكة للسلطة التقديرية له مثل مقصر عند الفرص في قبيلة المحرين

- تختلف كيفية ممارسة حق الانتداع من العائري لأراضي المحرين بحسب طبيعة الأرض إذا ما كانت ملك أو عرش، فإذا كانت الأرض من

طبيعة عرش فتخضع لأحكام أرض العرش وليس القمي لأرضي ملك

4/ أراضي الصحراء نظرا لمعظمه الصحراء حيث الرمال وبيرة المياه على أراضي الواحات تخضع بنظام سقي خاص بحسب طبيعة ملكية الأرض، فهي أراضي انواحات سقي بشكل مختلف من الريان تسمى الأرض الحية وهي مخصص لنظام أراضي الملكة لها الأراضي التي سقي بشكل غير متقدم أو في نظام سقي خاص فهي منقسم لنظام خاص وتسمى الأراضي لتجلب وهي تخضع للكية القبيلة أو العرش ويكون للأفراد حق الاستغلال وتقدر القبيلة عن طريق رؤسائها أو الأشراف الذين يحدون خزيا حسب كميات المياه الأراضي الفالة بالاستغلال وتوزعها بين رؤساء العشائر الذين يكون لهم حق الاستغلال مساحة أرض، تدعى تقاطع الأمطار ووفرة المياه وهي الميزة الأساسية التي تميز عن أراضي الحوير

5/ أراضي البايك، كل سبيلك يملك أراضي شاسعة يمكن تشبيهها بالقبيلة بالإضامة إلى حقوقه على أراضي أخرى³

ومن بين أراضي البايك نجد الأراضي المعروفة باسم الأراضي اليتة وهي تصفية وفقا للشريعة الإسلامية وتخص الأراضي غير للتجة والتي لا مالك لها وهي على وجه الخصوص الفئات وأراضي الحلال، وهي أراضي يمكن تملكها عن طريق الاستصلاح مع حفظ حق البايك بحق ضمها إلى أراضي البايك أو منحها في شكل

التي كان ويكره للقبائل حق الرمي فيها بالاتفاق مع الدايكتة حول
المسجلات التي بها استغلتها حسب احتياجاتها.

كما للبايك بعض الحقوق على أراضي القرى والنجار
- للبايك أيضا أراضي شاسعة مزروعة ومزارع تستغل من صدقة
عن طريق مسير واحدة تمنح في إطار عقد الضمان من قبائل الريباس
بما ورد لذلك.

- للبايك أراضي تعرف باسم المازل وهي أراضي مشككة من
التي كانت من طريق الأراضي للصادرة من القبائل للمرونة أو عن طريق
الانقطاع من أراضي القرى ومن قبل هذه الأراضي كانت متواجدة بكثرة
في إقليم قسطنطينة وكانت تستغل من القبائل مقابل إيجار يسمى
الحكور مثل أراضي المورير مع اختلافات في حق الباكي في استغلال
حق الاستغلال من قيد أو شرط.

- للبايك أيضا أراضي الأوقاف خصوصاً من النجس وضواحيه
وكانت تسير من طرف بيت المال للسلطة الأراضي الخجسة

1- المحطات الرئيسية لتأسيس الملكية العقارية أثناء فترة الاحتلال.

بعد استعراصنا للنظام العقاري عمل الاحتلال وتلك لفهم
مختلف المحطات الرئيسية لتأسيس الملكية العقارية من طرف الاحتلال
التي كانت تهدف أساساً إلى تحقيق مصلحة الاستعمار وذلك بالاعتماد
على

- تحويل نظام العقاري الموجود والخاص بالشريعة الإسلامية
والأعراف المحلية إلى نظام عقاري يخضع لأحكام القانون الفرنسي
وبذلك بشكل تدريجي

إدخال هذا الكتابة والشهر العقاري بما يسمح بمسجد (فئات
الملكية العقارية ومعاملات الواردة عليها

- ضبط أراضي النجس وتشكيلها بما يسمح وتوحيه
الاستيطان مع التركيز على الأراضي الخصبة

- إلغاء كل الأحكام التي تحد من معاملات العقارية على
أراضي القرى والنجار بهدف تسهيل بيع الأراضي للمصريين من
طريف الجزائريين مقابل إعراض مادية أو حتى تيف بوسائل كترتيب.

إدراج المفارعات العقارية من سلطة القاضي الفرنسي
وبالتالي خصصتها للمحاكم الفرنسية

و يمكن تخصيص سمات الرئيسية للتأسيس الملكية
العقارية كما يلي

1- 1- المرحلة ما بين 1830 إلى 1863

يمكن تلخيص هذه المرحلة في الطورت التالية:

1- 1- 1- فترة الترميم ما بين 1830 إلى 1844

إن طول سلطة الاحتلال من السلطة المحلية في البداية تم عن
طريق حرب نامية أكلت الأخضر واليابس وإلى ذلك نظام عسكري سمى
إلى بسط سلطة الاحتلال وقمع الانتفاضات ولم يكن شطه في البداية

النظام العقاري ولما اتخذ إجراءات في مصلحة الاستغلال ومبدأ
بعدم احترام الشرعية والتبني عن طريق إصدار قوانين مستعدة
ولما أنها تشكل عتباتي وهي على وجه الخصوص:

قرار المجلس الوطني في 21 سبتمبر 1850 الذي قضى باسم
البريد كل أراضي البابلك والأراضي للصادرة خصوصاً من
الترك كـ ٢٠ حصة مخصصة لعدد ١٠ مسكناً للخدمة
وعلى حد ١٠ الدوسنة من الأيدي وكذلك حال ١٠

قرار المجلس الوطني بتاريخ 7 ماي 1852 الذي قرر مبدأ تسجيل
تقديري طبقاً لأحكام القانون رقم ١٠ كل الرهن العقاري والتبني
الصادرة ولايجازت تشي نفوق بينها مبيع مصادرة على مستوى
كتاب سند الحرائر وقرار وعصب ١٠ لاير يفرد من حد
الإجرا بين السرية مرساة أنها لا يمكن أسهل اليوم القدره
مرفوع الأصوح الذي ١٠ مارس ١٨٥٣ وقد يرب عدد لقرار الذي
جر على مخالفته مخالفته وعلى حد على مدى وتهدد منه هذه
نظم للرهن احقا. به بالحراس

- قرار المجلس الوطني بتاريخ 31 مارس 1853 الذي أمر كل الملاك
للمساكن والمصانع الذي يباع مصادرة التي يمكن بموجبها
الأراضي لدى مديرية الدواوين ضمن أجل محدد على أن تخضع هذه
السندات للتحقيق من طرف جهة المصالح نفس الدواوين الذي حرر

بأن كل مالك الذي لا يقدم سندات الملكية تصمم أراضيهم إلى أملاك
الدولة جبراً وبها دون مالك ١٠

- بر المصادرة التكميلي لاجل القرار ووضح وهو ما دفع لإلغائه بقرار
المجلس الوطني في 25 جويلية 1854 ١٠ الذي يخص فقط لإزالة
المرسوم طلب مبيعات سندات الملكية كلما ظهر لها أن ملكية محالة
بشكل غير شرعي. وإذا بد لها أن التبرير غير كافٍ تعرض المصارحة
على محكمة المصالح الجرائر أو أمام القاضي بحداية ومغرب

وقد نصرت هذه الفقرة بحمي المصارفات بين المصالحين الذين
قدموا مع الحيوان الفرنسية لإتمام هؤلاء المصالحين بمصارفات عديدة
عن طريق شراء عقارات من الأراضي في المكن يمسار يمسار ثم بيعها
مربحاً بالمصارف باعثة وفصلت هذه المصارفات حتى المصالحين
المؤسسين

- قرار وراوي في 7 ماي 1852 الذي منع تحويل ملكية العقارات من
المصالح إلى المستعجبي في حدية وإقليم قسطنطينية ١٠ وسريعا حيا الذي
هذا القرار بتاريخ 08 ماي 1853

- مجموعة قرارات منعت للمصالح العقارية بين المصالحين والأوروبيين
في ترويو وستفانم (03 سبتمبر 1853) في صابة (04 أكتوبر 1853)،
في كامل إقليم قسطنطينية باستثناء حدية (28 أكتوبر 1854) في كس
التيك الجرائر باستثناء سواحي مدينة جرائر (10 جويلية 1857) في
مسكرك (30 ماي 1861) في تشارل (14 يولي 1862) إلح

وفي المقابل سمحت عدة قرارات تلخى هذا المص، في تشيطة (11 جاني 1842) في دائرة لمتصاص المملك المتحدة الكبرى لمترا ورومون وعادة (وهي دائرة لمتصاص شاسمة) ومن شرشان ومستفانم ومكيكة (12 مارس 1844). في الدية وميانة وعسكر ولتسان (18 أبريل 1844 ، ص ١٠٠) إل مع الإشارة أن قرار 12 مارس 1844 المذكور بالإضافة إلى مداه معاملات العقارية في مناطق التي حددما فإنه لرو بطلان كل عقد رشب عقوبة غرامة من 500 إلى 2000 مترك قديم على كل ضابط عمومي يرم مثل هذه العقود

- منشور وراعي في 17 مارس 1844 والذي منح العسكريين والموظفين المدي من شراء عقارات في الجزائر

1- 1- 2- التسييم الأول بموجب أمري 21 أكتوبر 1844 و 21 جويلية 1848

ألم حالة لتلجب والتصوب في القرارات للبية ألاء أشملت لجنة في سنة 1842 لدراسة وضعية العقار في الجزائر وإعداد مصر معظم له يهلب استقرار المعاملات، وتعيم سندات ملكية للمالكين مهما كانت أصول ملكيتهم وكذا ريانة أملاك الدولة حتى يقضى توفير الأراضي للمعمرين

- أمر 21 أكتوبر 1844¹⁷ كان أول نص جاد بشكل عام لتنظيم

مسألة الملكية العقارية في الجزائر وتضمن الأحكام القانونية التالية

تصويه الوضعية الناجمة عن معاملات العقارية السابقة وتحديد أسباب البطلان التي تمنى المعاملات العقارية ابتداء من 1830 في ففتح الفئة الأولى، وتشتمل حالات جهل للشعري للأحكام الخاصة للشريعة الإسلامية أي حالات عدم التقاطع للتصرف في أملاك الأوقاف وكذا حالات التي يكون فيها التابع لا حق له في التصرف بالمبيع، وفقا لقرار تصحيح وقدر مثل هذه المعاملات بالثر رجعي

الفئة الثانية: وتشتمل حالات البطلان الأخرى لأسباب لا تعدد بنفس المثار أو عدم وجود «نقار» أو التجهيد الخاص لنقار أصاح أو البنية في نصيب المستحق، وهذا لقرار منح أمن سعتي لكل ذي مصلحة برفع دعوى بطلان أو استحقاق الملكية المقارية أمام محاكم وهي حالة تجاوز مدا الأجل تسقط للحقوق ويسقط الحق في رفع دعوى التصريح سلال المقول لشوية بالبطلان

- إخراج أحكام قانونية حاصبه نظامي الأوقاف والبيع مقابل ممة مدى الحياة والتي كانا يعرفان المعاملات العقارية بالبيع على وجه الخصوص، وهذا لقرار

بالنسبة للأوقاف: الإبقاء على نظام الأوقاف لاسيما عدم القابلة للتصرف في أملاك الأوقاف بين الجزائريين، ولكن لا يعجز بعدم القابلة للتصرف في أملاك الأوقاف اتجاه المعمرين معها كان تاريخ البيع أو شكله فائدة الأراضي أي اوضح شهييل بيع أملاك الأوقاف إلى المعمرين

بالنسبة للبيع مقابل منحة منى الميكة الذي كان يشكل عملاً معوقاً لا انتقال الملكية بقدر يشكل حيزاً إقليمية شراء المدع للقوة يافض لتطرح أي حكم مطالب، ولتعود أحكام الشريعة الإسلامية - الترحيص للمستثمرين للقطاعات التي هي ذات من المانحين سندات الملكية وإيداع هذه السندات لدى الدولة، وكذا الحق في إيفاء تسليم البنى أو التسميد المسموي للمحة نظابة تسليم السندات أو إيداعها لدى الدولة

تجديد طبع كل ضابط ومخطط أو مستخدم عسكري من شراء عقارات في الجزائر، ولكن هذا طبع الذي يقران الحاكم العام بتاريخ 25 ماي 1848⁽¹⁾.

- مع المصادقة العقارية بين الأهالي والأوروبيين في المناطق التي تكون خارج الحدود المحددة تبعا بقوانين وقير العريية لتتروك الأوروبيين والعريين وكل العقود اليومية مخالفة لهذا طبع تعتبر كمال لم تكن ولا تروى أي أثر

- الذين على مبدأ أن القانون الفرنسي هو الذي يحكم المعاملات بين الأوروبيين والأهالي في الملكة العقارية أي استبعاد أحكام الشريعة الإسلامية

- تقصر الأمر أيضا عدة إجراءات بشكل مباشر أن غير مباشر بهدف إلى زيادة أملاك الدولة وبالتالي توفير أراضي للمستثمرين، وأهم هذه الإجراءات المصير على أن يكون لكل حال للأرض سندات واضحة

وحيثما تسمح للمستثمرين بالشراء بكل أس، وفي حين ذلك يتم التحقق من حقوق الحائزين بشكل يسمح بالضم إلى أملاك الدولة كل الأراضي التي لا حائز لها أو تمت حيازتها دون وجه حق، مع تقرير أن كل الأراضي التي لم يتم استغلالها تنضم للدولة مع توقيع صريحة خاصة وبسنوية قدرها 95 ليرة خفيف كل هكتار من الأراضي الموزعة دون استغلال من طرف أملاك الدولة تم تثبيت سندات ملكياتهم.

وقد حدد الأمر التحقق من السندات بحسب ما إذا كانت الأرض مستغلة أو غير مستغلة

تجديد أجل ثلاثة أشهر للأهالي والأوروبيين الذين يوصون ملكيتهم للأراضي غير المستغلة فقيرا من تاريخ صدور القرار الوزارى الذي يحدد المناطق الخاضعة للمطابق، وذلك لتقديم مستنداتهم شهر الثانية في الجزائر مع الشروط أن يكون بها تاريخ ثابت والنسبة المقررة ما قبل 5 جويلية 1830 وأن تتضمن هذه سندات وضعية رؤساء وحيدو للمعار، وكل الأراضي غير المستغلة الغير مطالب بها تعتبر شائعة وتنضم للدولة دون الحاجة لاستصدار الحكم وهي تنطبق على عينية أراضي الأهالي لأنه كما أشرنا في المقدمة فإن النما في المعاملة العقارية قبل الاحتلال هو عدم التصريح بملكية الكتابة أي عدم وجود سندات وإمكانية إبرام عقد بيع عقار بمجرد موافقة البائعين والمشتريين

وبالنسبة للأراضي التي يكون الحامول لها قد قدم لإدارة
القومين سنداتهم فإنه يمكن تدبير المالية رفع دعوى إدمان المحكمة ضد
من يقع احتجاج ضد حقوقهم وقد ضمن أجل سنة اعتباراً من تاريخ
تبليغ إدارة القومين بالسندات وفي حالة تجاوز الأجل تصبح السندات
صحيحة ولا يمكن للإدارة الاعتداج ضدها مع التورية أن السندات
للخدمة إدمان المحكمة إذ كانت غير كافية أو تعود لما بعد فترة 1830
تصبح الدولة هي المالكة

وبالنسبة للأراضي المستعملة والتي يكون للمالك قد قاموا
بإشغال مستصلاح أو إسجار إشغال مضي بها، أو لبنه من حيث المبدأ
لا يتم التحقق من السندات يشهد على اعتقاد أن الحامول لها
بصيرورة ملاكاً شرعياً في مواجهة القومين وإذا ما كانت الأرض التي
أقيمت عليها البدايات أو إشغال المضي غير مستقلة سلفاً فإنه يمكن
لبناء عليه التحقق تبليغ مدير لبلدية بمخطط الحفار مع بيان النوع
ووصف إجمالي للإشغال، لمجردة، وإدارة القومين خلال أجل سنة
تقديراً من تاريخ التبليغ رفع الأمر أمام مجلس إدارة الجرشون دون
تأسيس حق الطعن أمام مجلس الدولة بالنسبة للمالكين التي تمارع
بها، وهذا الأمر يعني بالنسبة الأولى لاوردزيبي، إذ كيف يمكن
لحزامي الإقليم بالقوانين الفرنسية ويجزماتها بما فيها انظماء إدمان
مجلس الدولة يبارس بالنظر إلى غلة ذات اليد وبعد المسافات فيما يعجز
من تكاليف وأعباء مالية هي ذلك

- أمر 21 جويلية 1846¹⁸⁴⁶ بعد تطبيق أمر 11 أكتوبر 1844¹⁸⁴⁴ للسلاف
الذكر تبين مسأول الشكليات التي فرضها لا سيما فيما يتعلق
بالمحقق في سداد الملكية لتقمة من الجائزين للأراضي غير
المستقلة، ذلك أن المأهات بالتقمة بقيمة هذه السندات كانت تعرض
على الحاكم العالي في خاربر ما عليها العمل بها بصفة مستمرة
وهو أمر صعب لأن الإجراءات الفعالة طويلة ومكلفة، ومن شأن تكرار
الخارجت محصيل المهام بتأخرت تعرفت لتسير العالي للعدالة وهي
بمسألة التي تنكّل بها الأمر 21 جويلية 1846¹⁸⁴⁶ والتي نصت على جلة من
الأحكام يمكن تخصيصها فيما يلي

القيام بإحصاء عام لسندات الملكية العقارية الزيدية في الجوامر
حسب مناطق تحدد من وزير الحربية تبيناً للتحقيق سندات الملكية
رستني الأمر من الموضوع لإجراء التحقيق للملكات الواقعة في
منشأ أوبسيه وموسوحيه، وأرجع اللغة الأولى من الأمر المذكور

- أتم إجراءات التحقيق على النحو التالي
خلال ثلاثة أشهر التالية لنشر القرار الوزاري الذي يحدد أسطفا
التي يخضع للتحقيق، السندات على كل حافز - من الأمالي أو
الأورويبي - لأراضي تقع ضمن هذه المنطقة، مستقلة أو غير مستقلة
يبدأ سدادات لدى مدير المالية بالنسبة لبقية عماله لجوانر ولدى
قاضي القومين بالنسبة للمناطق الأخرى، ويتم عليه تحقيق للسندات
من طرف مجلس البلديات وهي هيئة إدارية قضائية - التي يصرح

بشرعية السندات التي بها تاريخ ثبت للفترة من قبل 23 جويلية 1830

على أن تكون هذه السندات توضح الوعد العقاري وحقوق العقار

ينتقل عضو من المجلس المذكور أعلاه للكان بحضور مرسوم الإدارة والحاضر أعني وملاك المجيرين له ويقوم بمساعدة ظهور أو أكثر متعدد العقار وإعداد مخطط له مع تحرير محضر بذلك يشير فيه إلى أي احتياج سيج له

يمتلك المجلس بعدها على المصير والمخطط ويكون قراره بمثابة سند ملكية ولا يمكن العكس في قراره تمت أي شكل من طرف الذين لم يقدموا بموجباتهم سابق

وإذا لم تكن مستجبت في الأول يتمتع المجلس على اليد إلى غاية فصل الشاكن المقيمة

إذا كانت السندات لا تتوفر فيها الشروط المذكورة نفا اعتبر لتقرر دون مالك ويقسم للدومين ونفس الشيء بالنسبة للحامرين الذين لا يقدمون السندات في الوقت المحدد. وتم تنفيذ هذا الحكم عن طريق

الأول، يعني الملاك أو الحامرين والذين أقيمت سنداتهم نتيجة عدم توفرها على الشروط تاريخ ثابت قبل 1830 تمديد النوع المسمى والحديد يستطيعون أن يطلبوا من الإدارة منحهم فكتار من الأرض مقابل ثلاثة فومك قديم نقود ويذكر ذلك في السند الذي يجب أن يكون له تاريخ ثابت قبل نشر أمر 23 جويلية 1843 المنعلق بالامتيازات، وتكتنع

هذه الأراضي المبرحة بهذه الصفة من المناطق لإقليم المدني لكن يخضع هذا الاعتبار إلى مبادئ مكلفة بيده دار وتشديد بتأطت تقدر على الأقل بضعمة الألف فومك أعني ضرورية عشرين ثلاثين شجوة من البكار الواحد وهذه الامتيازات شغل في حالة مستحسن بالنسبة للأهالي وفي حالة استعجاب بالنسبة للأوروبيين.

الثاني ويعني الملاك والحامرين الذين لم يصرح بمقتنهم كملاك من طرف مجلس المزارعات إما تكونهم لم يقدموا سندات وإس أقيمت سنداتهم بإمكانهم الحصول على أرضهم عن طريق لتسيار بالنسبة للأرض المستقلة وهذا في مقبل الامتيازات المكلفة والمذكورة أعلاه

تخضع المزارعات حول تقدير قيمة الأشغال لمرور الحرية الذي يت بعد أحد رأي مجلس المزارعات مع العمل بالطقس أعني مجلس الدولة بباريس

إلى الأمرين المذكورين حكم من تسوية وضعت كل المعاملات العقارية المشروية بالبطاني كما حكم من إلغاء عقود البيع مقابل مئة مدين الحياة مما سهل انتقال الملكيات كما حكم أيضا الأوروبيين من اقتناء املاك خاصة بنظام الأرفاق وهي كلها تصب في مصلحة المصير والاحتلال

وفي الاعتماد بحصص على كيفية ضمان أن كل معاملات العقارية تتم بشكل قانوني. وفي مسألة لم يتنازلها الأمرين خصوصاً حالة انتقال الملكية بالبيارات، وكذا قصبتها بين الأهالي الذين لا يصدرحون

بذلك إلا فيما ندر كذا أن خرج الملكة وضعت للدومى بالنسبة للأراضي غير المستغلة أقيم بالأوروبيين بحيث عن الأهالي الذين كانوا من هذا الإجراء خصوصاً بالنسبة للأراضي الرعي التي حرروا منها، كما أن الشروط المتضمنة بقبول سندات الملكية التي تمود للفترة ما قبل 1830 أدت إلى حرمانهم من أراضيهم سوى أي تعويض مما أدى إلى الغضب الكثير منهم

وتكفي الإشارة إلى أنه في عادة الجوائز وبالنسبة للساحل وميناء فقط لم يحصل 160 ألف هكتار لتحقيق سندات الملكية. تم تحويل 60 ألف هكتار منه إلى الدولة بموجب بعض الأمراء وبالتالي أصبح أكثر من 2000 عائلة من أراضيها التي كانت سملها وتركت دون وسائل معيشة

إن الأمراء لشكروهم لم يتم تطبيقها سوى في مناطق محدودة من البلاد

1- 1 قانون 16 جوان 1831²

إن النظام المنشأ سنري 1844 و 1846 لا يطبق إلا على الأقاليم التي التي لم يكن متيسراً وقتها فيما كان الإقليم العسكري شائع، هذا الأمر لم يوسع من دائرة الخصص مافيك عن مدفوع للجمهور من الانتعاشات خصوصاً أثناء تولد الأمير عبد القادر

لقد وقع التكميل في موسيع دائرة الجمهور بعد إخماد العديد من الانتفاضات. تول إجراء، لنجد هو قرار 09 ماي 1844 الذي انتهى

مع ثوطين المدنيين والعسكريين من شراء أي عقار في الجوائز الذي كان يهدف توسيع الاحتلال، وهذا بعد مشروع في نفس تم دعمها بعد عدة مناقشات في قانون 16 جوان 1831، الذي سوف يستعرض أهم أحكامه والتي يمكن تلخيصها فيما يلي

أولاً مبدأ حرمة الملكية دون استثناء بين الأهالي والفرنسيين، وهو ما يمثل تراجع عن نظام أميري 1844 و 1846 لاسيما فيما يتعلق سرع الملكية في عدم استقلال الأرض، كما أنه القانون المطبق المكتسبة عند بداية الاحتلال والتي بقيت أو سكت فيما بعد من طرف السلطة الاستعمارية ولكن حرمة الملكية رقت فستتوزع بإجراء مصادرة أراضي القبائل والأراضي المنزلة والتي بقيت معمولاً به بموجب الأمر المؤرخ في 31 أكتوبر 1845، الذي يمثل في حق للدولة القانونية للمصادرة

كمن القانون أيضاً خصوصاً عليه في المادة 544 من القانون 1831 الفرنسي الذي نص على كل شخص له الحق في التمتع والصرف في ملكته بشكل مطلق ضمن إطار القانون، مع استثناء لأراضي القبيلة من البيع لملك أي شخص أجنبي غير القبيلة، والدولة الحق في شراء عقارات القبيلة لغاية مصالح السوية والاحتلال، مع الإبقاء على إمكانية التصرف في أملاك الأوقاف من الأهالي لأندية الأوروبيين فقط يبقى مبدأ عدم قابلية التصرف في أملاك الأوقاف من الأهالي، والحديد هو القانون هو نصه أنه في حالة بيع من واحد من

الاهالي إلى أي شخص غداه في نظر على الشيوخ بينه وبين الاهالي
لا يكثر هؤلاء معارسة حق المشقة

- من القانون أيضا على أن تحريك الملكات بين الاهالي يبقى
خاصا للشريعة الإسلامية وفي الحالات الأخرى يخضع للقانون
الذي الفرنسي أي بمعنى آخر أن المعاملات المقاربة بين المعمرين
وبين المعمرين والاهالي تخضع للقانون الفرنسي وبشرط السداد
الإسلامية بحكم المعاملات المقاربة بين الاهالي

- إلى قانون 19 جري 1914 لم يحقق تقدما كبيرا لتوسع الاجتلال بين
ومثل ترجع للعديد من النقاط إذ أنها أقدم عمليات التحقيق من
المستندات مع استمرار العمليات التي كانت جارية لقياس استكمالها، ولم
تصل إلى درجة تطبيق أحكام القانون الفرنسي كاملة على النظام
مقاربي المحلي والذي كان مطالب المعمرين الذين كانوا يرفضون
إيمولية النظام المقاربي (أي الخضوع للقانون الفرنسي أو الشريعة
الإسلامية حسب الحالات)، كما أن القانون لم يحسم إشهاد المعاملات
مقاربة ولم يفصل في مسألة أراضي العرش التي تشكل عائقا لتوسع
لاجتلال بشكل يرضي أنه قانوني وعادل

1- 4/ نظرية تحديد الملكات (La Théorie des Limitations)

إن مسألة أراضي العرش لم تقع الفصل فيها بموجب
النصوص السابقة إلى استتباب الأوضاع وتوسع الإقليم لمسي حقه
المتكبر في حل هذه المسألة بما يسمح بتركز المعمرين داخل القبائل

التي كانت أغلب ملكيتها من أراضي العرش، ولكن بطبيعة الحال في
أراضي العرش ولكن كيف السبيل إلى ذلك؟

لقد تم إجماع القبائل الملاحقة لاسيما في منطقة التل وتمت
دراسة نظام أراضي العرش أو السبيقة بشكل دقيق على النحو الذي
يبداه في المنظمة، ويتبين أن هذا النظام من شأنه أن يحرر المعاملات
المقاربة ومن هنا نشأت فكرة تحديد الملكات المقابلة بما تم تطبيقه
بالنسبة للأراضي المقابلة، والهدف من ذلك هو تحويل حق الانتفاع
للقرد إلى حق ملكية كاملة وذلك بربط حق الدولة باعتبارها ملكة
القرية في أراضي العرش في قرعة للنسبة بينه وبين المائتين
والمستفيدين من أرض العرش مما يسمح بانسحاب جزء من الأرض طاعة
الدولة ويبقى الباقي تحت نظام العرش مما يسمح بتركز المعمرين في
الأجزاء البعيدة للدولة كملكية نعمة داخل أراضي العرش ثم التوسع
تدريجيا، وبشيعة الحال على الأجزاء البعيدة من أراضي العرش بهذه
الطريقة تكون من أحصاء الأراضي، ويتركز الباقي للاهالي، وأن هذا
الإجراء تم بتحويل الأحكام المنظمة لأراضي العرش بإبداء مفهوم
الدولة كمالك الرقعة الذي لم يكن معروفا لاسيما في الشريعة الإسلامية
التي لا تقرر للدولة سوى الحق في تخصيص الضريبة ومراقبة الزمام
ولم يكن لها حق ملكية مفهوم المليون الفرنسي وأن عمليات التجهيد
هذه الشكل سوف تؤدي إلى حصار أراضي الاهالي وهذه الأمور
سوف تؤدي حتما إلى ثورة الاهالي ضد السلطة الاستعمارية

والغريب أن إجراءات التوحيد التي لم تطبق على سهل البحر
موجب منح الحكم لعدم وجود الجرائد خصوصاً منشور الحاشية
العام بتأريخ 30 ماي 1858⁽¹⁴⁾، وكذا المنشور الوزاري المؤرخ في 01
سبتمبر 1859⁽¹⁵⁾

وتقرر أن لا تشمل عمليات التوحيد إلا المناطق المحتلة لتمرير
المعبرين، وفي الواقع لم تشمل عمليات التوحيد سوى حصص قبائل
مروجة على البحر القالي

- في إقليم الجزائر أولاد بنيل (البريرة) عبيد وحرارية (عمر
البرلي) - أولاد نصير (السنج).

- في إقليم وهران أولاد سيدي العبدني (تلمسان)

- في إقليم قسنطينة بس مشير (سكيكدة)

ذكر بعض الكتاب الفرنسيين رقم 15 قبيلة لمساحة 343 ألف
هكتار وذكر البعض الآخر بمساحة 343.387 هكتار وكان مصيب
الأهالي 282.024 هكتار والدولة 61 361 هكتار⁽¹⁶⁾

بعد هذه المجزية تبادلت السلطة الاستعمارية تطبيق عمليات
التوحيد على نطاق واسع مما سمح بالحكم العام إلى إصدار قرار في
29 ماي 1861 إنشاء بتوجيه لجنة أوكلت لها مهمة إعداد مشروع
مرسوم يحدد المبادئ وشكل التوحيد ومروءة قلعت به اللجنة، ولكن
تمت معارضة المشروع حتى من طرف مجلس الدولة الذي برسه فضلاً

على أن الإمبراطور وفيها كانت مساهمة أكثر إيجابية اتجاه الأهالي
مما دفع إلى سحب مرسوم 1858م وفي مرسوم 1861
1- 2/2 قرار مجلس الأعيان المؤرخ في 22 أبريل 1863⁽¹⁷⁾

يشكل قرار مجلس الأعيان تلمذ قبوا في التصور
الاستعماري للمشروع العقاري في الجزائر وهو المرسوم في تلمذ
أعداد قرار مجلس الأعيان⁽¹⁸⁾، مرسوم مرسوم تنظيمي في 23 ماي
1863⁽¹⁹⁾، بالإضافة إلى منح مرسوم مرسومة له وكان يهدف إلى أمر
الأول: تحويل حقوق الانتفاع بالأهالي إلى حق ملكية جماعية للدواوير
الثاني: تحويل هذه الملكية الجماعية إلى ملكية فردية.

وفي سبيل ذلك تضمن الأمر بتوحيد أراضي القبائل وتقسيمها
في دواوير، ومن المبدأ دراسة مرسوم الأمر بشكل مفصل
1- 2- 3/ الملكية الجماعية للدواوير

إن الجديد في قرار مجلس الأعيان هو تحويل حقوق الانتفاع
بالأهالي إلى ملكية جماعية بقرعة وبالأحرار للدواوير بد تمت لادنه
الأولى / الفقرة الأولى منه هي (تسريح القبائل في الجرائد مالكة
بالأراضي التي تنقطع بها بشكل دائم وفقاً للقرارات مهما كان عدد
ذلك، كما تضمنت المادة 2- 2 منه على النص على تقسيم أراضي
القبيلة على الدواوير بشكلها

إن ذلك يمثل مفهوم جديد في نظرية التوطين، وأن هذه الأنظمة
للدواوير تمثل مرحلة مؤقته في انتظار تأسيس الملكية الفردية

يمكن المنازل نادا بم يقع لاتجاه مباشرة إلى تأسيس ملكية
الفرعية دون انزوي على مرحلة الملكية الجماعية للدواوير على اعتبار أن
أهداف من قرار مجلس الاعيان هو تأسيس الملكية الفرعية.

إن مرد ذلك إلى مصنفات مكاتب العرب التي كانت لا تحيد
تأسيس الملكية الفرعية لنحوها من أفراد الامالي بملكياتهم الفرعية
وبالتالي التصديق من توسع الاستيطان.

إن النص على تحويل حق الانتفاع إلى ملكية جماعية للدواوير لا
يضمن كل الحقوق المدرجة في حق الملكية ولا سيما الحق في التصرف
فيها، ذلك أن المادة الخامسة من قرار مجلس الاعيان اوضحت ان
الأراضي الجماعية ملك الدواوير غير قابلة للتصرف فيها نهاية تأسيس
الملكية الفرعية مما يعني أنه لا يمكن بيعها أو رهنها لا من طرف
العائدين ولا من طرف الدواوير أو أملاكها، ويتم الإبقاء على الأحكام
لقاموية الخاصة بنوع الملكية من المحفزين الذين لا يستقلون الأرض
وكذا استبعاد النساء عن الميراث. وهي الأحكام التي بقيت مكاتب
العرب وللتصرفين الإقليميين تطبقها.

عن البديهي انقوى من قرار مجلس الاعيان لا يطبق سوى على
أراضي العروش والسبيحة والمصوب ولا يعني أراضي الملك إلا في الحالة
التي تسمح للأهالي في الإقليم العسكري بالتصرف فيها لفائدة
المصوب، وتشكل قرار مجلس الاعيان تراجعاً عن نصيات التعميد
لمسبة

وتعد تعرض مبدأ الملكية الجماعية للدواوير لانتقادات عديدة إن
حد أن وصف المصوب بهذا بهذا بهذا بغير عن مرضي الإمبراطور
بعرب العرب (المصوب لمرور).

١- ٢- ٣- تصديق وتقسيم أراضي القبائل وتأسيس الملكية الفرعية
كما اشترطت مبدئياً في أهداف النهائي لقرار مجلس الاعيان هو
تأسيس الملكية الفرعية للأهالي مع الإقرار بأن وضع الملك على الشيوخ
متجذر لدى الأهالي ومن الصعب تغيير الوضع من تغيير يتطلب وقتاً
لكل نتيجة بالتغيرات من تلك الأراضي من طرف الأهالي بشكل
فرعي وتعبئة للملك على الشيوخ العاجم أساساً عن انجازات بشكل
يعرقل معاملات العقارية والبيع لفائدة المصوب، ظهر جرد في
الوصول إلى تأسيس الملكية الفرعية إلى منتهاء، فضلاً أنه للوصول إلى
تأسيس الملكية الفرعية فإن ذلك يتطلب عدة خطوات مختلفة، ذلك أن الأمر
يتطلب تحديد إقليم كل قبائل الجزائر ثم توزيع الإقليم كل قبيلة على
الدواوير مع التصديق الأرضي إلى عدة خطوات ثم الوصول إلى تأسيس
ملكية الفرعية في أراضي العروش والمصوب.

ويمكن إجمال الإجراءات التي أوصفتها المراسيم التطبيقية²⁰

فيما يلي

١- صدور المرسوم المحدد للقبائل التي سوف تخضع للمصوبات
المصوبين عليها في قرار مجلس الاعيان بناء على اقتراح الحاكم
العام وتقرير وزير الحربية. وعلم هذا المرسوم للمصوبين عن طريق

ينشر في النشرة الرسمية للمكرمة الممنحة وفي امبشر وعن طريق
التعليق في المراكز العسكرية وبالنشر في الاسواق داخل لنفسه لعب
والقبائل المجاورة (الصحيح فيها بعد يتم ذلك بموجب قرار الحاكم العام)
- تباشر العمليات بواسطة لجان إدارية يعيها الحاكم العام
ويساعدها في حينها ترجمة واعوان من مصلحة الطبوغرافيا
بالإضافة إلى أهالي يمشون من قائلهم .

- تقوم هذه اللجان واللجان المنفردة بها في عين المكان بجميع
العمليات اللازمة وبما أن تسمح بكل الشهود للتعبين في التعرف على
حدود القبائل

- تقوم بوضع علامات الحدود في الأماكن التي لا تكون فيها الحدود
دائمة

تجمع اللجان أعمالها المتعلقة بكل قبيلة في تقرير إجمالي يوفق به
مذكرة وصحة الحدود ومحاضر تصنيف علامات الحدود . الخ

- يرسل التقرير إلى الجبرل أو عامل المصالة حسب ما إذا كان
الانقليم مدنيا أو عسكريا ثم يرسل التقرير مشفوعا بالمرأي حول نظائرية
العمليات

- بعد الانتهاء من هذه العملية الأولى لا تصبح حدود القبيلة نهائية إلا
بعد المصادقة عليها بموجب مرسوم (أصبحت فيما بعد عملية المصادقة
تتم بموجب قرار الحاكم العام) والذي ينشر في النشرة الرسمية وفي
امبشر

بعد الانتهاء من تعيين أراضي القبيلة يتم توزيع هذه الأراضي بين
مختلف الدواوير للشكله للقبيلة منع تطريد جديد كل دوار وتقسيم
الأراضي إلى أربع فئات: أراضي النويين، أراضي الملك، أراضي
الكلية الجماعية وللصنود أراضي العرش والسبيقة وأخرى.
والأراضي الجماعية بوعوية، وكثيرا ما أدى مثل هذه العمليات إلى
احتجاجات

- يتعين على كل مالك لأرض ملك وكذا مصالح النويين أن يقدموا
خلال أجل شهرين من نشر قرار تعيين القبيلة التي سوف تخص
بعمليات المنصوص عليها في القانون أن يقدموا طلب استحقاق
بالمالك. وفي حالة عدم التقدم خلال أجل تعتبر أراضي الملك أو
الملك كإرضاء العرش ويتمح للقبيلة. وفي حالة وجود طلب استحقاق
يبلغ للجماعة التي يحل الاعتراض في أجل شهر من تبليغها. وإذا لم
تقدم اعتراضها يعتبر انقطاع من سيطرة ملك أو بالملك مع الإسراء به
في حالة تقديم الجماعة اعتراضا يجب على الدولة أو الملك رفع الأمر
للقضاء خلال أجل شهر، ويتم إلغاء هذا الإجراء فيما بعد أو تبقى غلبة
الأراضي ملك لدى الأهالي وتم أنصر على أن الملك الذي يقدمون
اعتراضات تصنف أراضيهم كأراضي ملك

- إن انوارمات التي تثار أثناء عمليات التعيين وتصنيف الأراضي
إد كانت بين الملتزمين لأراضي العرش أو السبيقة يتم الفصل فيها من
طرف اللجنة وأنها بدعيتها هيئة قضائية في حد ذاتها وإذا كانت

المعارضة من أحد الأمالي يدعى ملكيته لأرض من فئة بلك، والدولة تعتبر هذه الأرض ملكا يتم الفصل فيها من طرف القضاء ابعادي أي النظامي الشرعي، قاضي الصلح أو المحكمة المدنية وفي حالة الاستئناف من طرف محكمة الاستئناف بالجرائر.

إن مجموع المصبات المختلفة تشديد الدواوير وكذا الاحتجاجات والتمسك في أراضي تلك أو ألبالك تلمس في تقرير يخصص للمصداقة بموجب المصادقة النهائية على نصيبات.

بعد هسيتي العديد ملكية لقبيلة وتورمها على دور نبقى العملية الثالثة لتصعدة تلمس الملكية الفردية والتي لا يتم إلا إذا قررت الإدارة أن الرفق مناسب أي بمعنى أوضح متى أمكن تواجد المعمرين. وهذه العملية الأخيرة لتأسيس الملكية الفردية تتطلب صدور مرسوم يحدد الدواوير التي سوف تؤسس فيها الملكية الفردية، وبعد صدور المرسوم تقوم اللجان الإدارية واللجان المقترعة عنها بالتعصير في عرض المكان لمشروع تخصيص الأراضي المراد تقسيمها بين الأفراد والعائلات بالانطلاق مع الجماعة المعنية مع الأحد يعني الاعتبار الانتفاع السابق والعادات لخدمة رحالة السكان، ولبدء اللجان في هذا المجال صلاحيات واسعة، إذ أنها تقترح تطبيقات تكريس الانتفاعات وكذا أفراد وعاءات عذارية جذابة (المزيد من التوصيات انظر التعليمة الإدارية مطروحة في 11 جوان 1963) (21)

- بعد إعداد المشروع يسمم بجماعة كل دور ويطلق تحت تصرف المجلس الذين بهم الحق في تفهم احتجاجات أو طلبات استحقاق التي تنصص فيها للجان ذاتها، وبعد لتتالي الأطراف أو ألبت في الاحتجاجات يتم حسب المندوب للملكيات الفردية

عند الانتهاء من الأشغال يحرر لها مثل المصتبر استأقش تلويز إجمالي يخصص من المصاهه ملكية مرفق بمسند تقسمي أو إجمالي وكذا القرارات الصادرة. الخ ثم يحوز بمائل انصالة والجرائر ثم يحول مشفوعا بالرأي للحاكم العام الذي يثبت نظامية تعليمات وأمين يصدر مرسوم إمبراطوري يصادق على عمليات تأسيس الملكية الفردية بناء على اقتراح الحاكم العام وتقرير وزير الحربية

بعد ذلك تقصم الملكية الفردية ويتم مصادقة قباصمة المصواتي لقرعة القائمة العقارية التي بناءا عليها تظم صمدون ملكية للملاك لقد تم القيام بتأسيس الأراضي (22) من التسميات المصوص عليها في قرار مجلس الاعيان الذي تحديد أراضي القائل وتشديد الدواوير وتصنيف الاملاك العقارية إلى عاية صدور مرسوم المحافظ فوق العادة للجمهورية بتاريخ 19 ديسمبر 1970 الذي أنهى حكومة القطاع الوطني انقصص بوقيد (العملات)

- إن المرحلة الثالثة أي تأسيس امكية الفردية والتي تدر عارضا اسطرة العسكرية كما سنف بيانه تمت بعض التخارب بشكل في صاحبة المال في 1970، ولم يؤسس للملكية الفردية إلا في لوار تيموني

(إنابة عمالة سيدي بلعباس) بحيث أصبحت للكتلة الفردية على ٢٩٩٥

هكتار من أراضي السبقة بموجب مرسوم 30 أوت ١٩٧٥

— ويمكن اعتبار نتيجة قرار مجلس الاعيان فيما يتعلق بتقسيم
امتكية الفردية سلبية ومدونة

١- ٢٨- قانون 2٥ جويلية 1975 للعروب باسم قانون ورابي ، القوامع
اللاحقة

له بدون يكون موضوع معاصرة مستقلة ومتمسك بشئ من هذا القانون
والقوانين اللاحقة به

٣- اثر القوانين الفرنسية على النظام العقاري والبنية الاجتماعية
التقليدية

من السياسة الانشعابية في احوال عقاري كل عدها
الاساسي الاستيلاء على الاراضي الخصبة لفائدة للمعمرين ، وذلك إما
بقوة التمهيد والحد أو بالسياسات الخيرية ملتوية مما أدى إلى إبانة قيام
بتكديها وتشريد الباقين وحصرهم بالأراضي السهلية ومبيت
للخصوبة. وما يميزنا عرضنا هذا هو التأكيد على أن الاستعمار قد
قوانين العقار والحالة المصية سمي إلى تفتت السمة الاجتماعية
والثقافية للمجتمع الجزائري التي تتمحور ساسا في الملكية
والاعراض بشبكة ب بحيث شجع بروز الأسر الصغيرة بعبء
الفرمي عن طريق بنشام الألفان بموجب قانون الحالة لخدمة المسافر في

23 مارس 1982 وعن طريق تجميع الكتلة الفردية وتحويل على

الخروج من حالات لشروع

ويمكننا إجمال أثر القوانين الفرنسية على النظام العقاري
عند يلي

2- أثر فرنسا الأراضي وخضوعها لأحكام القانون الفرنسي.

من الهدف الأساسي من القوانين العقارية الفرنسية لتعاقب هو
فرنسية الأراضي أي إخضاعها للقانون الفرنسي لبني أساسا على
امتكية الفردية وحق لذلك في التصرف انطلاق من هوية أخلاقيه و
يب. إذ كانت هناك قيود فهي قبول ماثوية سيئة

من ذلك يعني بمساعدة استبعاد أحكام شريعة الإسلام من
امعاملات العقارية ونتيجة ذلك إباحة التصرف في أملاك الأوقاف
واستيلاء الدولة الفرنسية على الأوقاف للجهات لاسيما بمحكمة
علا ربي ، مقدسة وأيضا استبعاد حق السفعة في الأراضي لأنه لا
يتوافق مع القانون الفرنسي، ويتركز على أملاك النوع العقارية من
أعالي لخدمة المعمرين

2 2- تأثيرات أراضي لكتلة الجماعية المعروفة باسم المرسى أو
سبقة

وإخضاعها تدريجيا للأحكام العامة للقانون الفرنسي

كان الهدف ضمن هذا الإطار هو تحديد امتكية الفئدة
والاعراض، وفي البداية لتدفع نظرية الدولة مالكة الرقبة في أراضي

بحرث بهدف تمكينا من الاستيلاء على أجزاء منها بتعوى عدم الاستغلال، ثم يرد استثناءات على عدم قابلية التصرف في أراضي بعرض وذلك بالسماح بانوع بالبيع فيها تحت شروط استكمال التحقيق الجرمي فيها، فهي لقانون 28 جويلية 1873 ولقانون اللاحقة له أي قانون 16 فيفري 1897 وقانون 04 أوت 1926، وهو ما حكم من بيع أراضي للمرض لقائدة المصريين وحتى هي الأهالي، كما أن استقرار مبدأ حصوع غنارعه الطارية لأراضي المرض لسلطة الإدارة مع اقتصاد الشرعيين واقتصاد الفرنسيين من أدت بها وذلك مما سمح بالإدارة بالتصرف لطلاق عن أمت في لنداعات مبروجة عليها بما يخدم مصالحها ومصلح عمالها

لقد أدت للسبب الاستعمارية في أمجال الطاري إلى فقد الجزائريين لأموالهم خصوصاً أراضي الحصة وأصنامهم في أراضي أقل خصوبة أو شبه جرداء

وبالرجوع إلى الحالات الفعلية بتفصيل الملكية العناريا الفردية لاسيما هنرى نقبال التي خضعت للتحقيقات للجمعية بموجب قانون 26 جويلية 1873، فإنها شملت المناطق التي يمكن استيطان العمريين فيها

3- تهجير الأهالي ومصادرة الأراضي في المناطق التي عرفت انقراضات شعبية على وجه الخصوص:

لقد شكلت مصادرة الأراضي عقوبة طبقت ضد الأهالي من فرديا أو جماعي الذين انتقموا ضد السلطة الاستعمارية حتى قبل صدور أمر 3 أكتوبر 1845⁽²⁴⁾ الذي يمثل بحل مقولة لمصادرة التي تلخص أحكامه على عجلة في النقاط التالية

بالسبة للمصادرات المسابقة للأمر ملكة تم تثبيت قرارات مصادرة المصادرة من السلطات المدنية والعسكرية، المتضمنة مصادرة الأراضي أو رفض التنظيم بشأن مصادرة. وكذا قرارات رغم للمصادرة مع وضع لأراضي المصادرة بين يدي إدارة التوطين في انتظار الفصل النهائي بشأنها. وفتح طلبات الاسترجاع للأراضي للمصادرة منذ 1830 إلى تاريخ صدور الأمر وحددت مدة مئة سنة لذلك، كما بين الأمر لإجراءات تواجدها اتباعها في هذا الشأن (انظر مواد من 5 إلى 59 من الأسس منقسمه للأراضي لمصادرة بعد صدور الأمر لقد تقرر بشأنها ما يلي

- مصادرة منقولات و عقارات الأهالي الذين ينتمون بأعمال حرب ضد الفرنسيين و ضد القبائل الخاضعة لفرنس و الذين بصلة بمصادرة أو غير مباشرة ساعدوا المتمر أو أصدر معلومات وحقوق انفاذات بشكل يمد على التمرد، وكذا الأهالي الذين يتركبون جنكياتهم للأتعاقي

بالعمو ويعتبر الثروة والاتصال بالعمو مفر من كل من عابوا من
سكنهم مدة تتوق ثلاثة أشهر ممن ترخيص من السلطة الرسمية

- يصدر قرار الحاكم العام بالصادرة، ويتضمن هذا القرار
الأسباب، مع إمكانية خصاصة بصفة مؤقتة واستعجالية من القائد
العسكريين من المساس بحق الحاكم العام بتنفيذ القرار النهائي فيمد
بعد

- تنشر قرارات الصادرة في الجريدة الرسمية للجرائد، وإذا كانت
القرارات لا تتضمن أسماء الأشخاص في القائمة تعد فيما بعد
وتنشر القائمة في نفس الأسكان، كما تنشر أيضا جدران العقار
الصادرة بعد إعدادها من مصلحة الترميم

- تسير الأملاك بصادرة من طرف إدارة الترميم التي يحق لها
إيجارها مدة لا تتجاوز تسع سنوات، كما يمكن لها التحويل والاستئجار
التي ثبت تميزها، ويتم البيع باقتراح من الحاكم العام وترخيص من
وزير الحربية، كما يتم بظن الممثل للأراضي غير المسطحة وتصيب
الدخيل في صندوق الترميم

- بإمكان الأمالي الذين صودرت أملاكهم خلال أجل سنة تقديم طلب
استرجاع الأملاك مع تبرير وضعيته ويتم الفصل في طلب من طرف
مجلس الحكومة

- إن الأملاك التي لا تكون موضوع مطالبة خلال سنتين أو الأملاك
التي رفضت طلبات الاسترجاع بشأنها تضم إلى أملاك الدولة التي لها
الحق بالتصرف فيها كما تصرف في أملاكها الخاصة
وبإمكان الأشخاص الذين صودرت أملاكهم شراءها من جديد
وتتميز من التفاصيل يمكن الرجوع إلى أحكام الأمر المؤرخ في 3
أكتوبر 1945 المذكور

پراسس

- 1- حسب تقرير جولي لقدم امام الجمعية الوطنية الفرنسية في عام 1873 شكك في
4.500.000 دولار في منطقة الشرق
- 2- حسب التقرير ورودي لقدم امام الجمعية الوطنية الفرنسية في عام 1873 شكك في
5.000.000 دولار في منطقة الشرق
- 3- حسب التقرير ورودي لقدم امام الجمعية الوطنية الفرنسية في عام 1873 شكك في
9.000.000 دولار في منطقة الشرق
- 4- شكك في
1873 شكك في
1873 شكك في

- | | |
|--|--|
| Мені 4, домілює, р. 205. | منی 4، دومیله، پ 205. |
| Алгебра 11 кл. | الجربرا 11 کلاسی |
| Матем. 1, 10, трансформации функций, р. 641. | ماتیم 1، 10، ترانسформации функций، پ 641. |
| Матем. 1, 10, трансформации функций, р. 644 и 645. | ماتیم 1، 10، ترانسформации функций، پ 644 و 645. |

- | | | |
|--|----------------------|----|
| Est. of Lat., p. 99 | تقدير | 10 |
| Mean, L. v. observations (continued), p. 104 | تقدير | 11 |
| Est. of Lat., p. 98 | تقدير | 12 |
| Est. of Lat., p. 103 | تقدير | 13 |
| Mean, L. v. observations, p. 105 | تقدير | 14 |
| Mean, L. v. observations, p. 103 | تقدير | 15 |
| Est. of Lat., p. 103 | التقدير من الملاحظات | 16 |
| Est. of Lat., p. 100 | تقدير | 17 |
| Est. of Lat., p. 100, ante Mean, v. observations, p. 105, ante | تقدير | 18 |
| Est. of Lat., p. 100 | تقدير | 19 |

- (21) نظر هذه المجموع في
Menella group إلى 3-4 D.
- (22) يمكن معرفة أسماء القبائل والفرع من الملاحظة عنها شجرة تسجد أراضي القبائل وتوزيعها
(في ذلك الفرع: ٣)

- | | |
|---|---------|
| Est. de ref. p.260 es mecanichest 775 est. de ref. 1892 | |
| Codex Arabe de l'Algérie 943, p. 347 et suivantes | مخطوطات |
| Mss. de l'Université p. 257 | مخطوطات |
| Est. de ref. p. 77. | مخطوطات |

الطغيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر
إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1873

أحمد بن دامة

قسم التاريخ

مركز الجامعي مصطفى اسطوبوس - مسكرو

مقدمة:

غاية هذا العرض هو تقديم صورة متكاملة عن النشأة
الأيديولوجية والأسس القانونية التي تحكمت في صياغة التشريعات
العقارية

ويكفي أهمهم والدارس لتاريخ الاستعمار الفرنسي في الجزائر
نصوص التشريعات العمومية وتعليلها لاكتشائه ثغرات الاستيطان
وخطواته وأشكاله المتعددة

ذكر الفونسبون في تجربتهم الاستعمارية في الجزائر على
توطيد الملكية الأرضية وتثبيتها في أيديهم جعلوا من ممتلكاتهم بالأرض
قاعدة للاستيطان

وحتى يتفكروا من الأرض وحملوا مؤلفات الكتاب الذين
تعرضوا في كتاباتهم لسطوة الملكية في الجزائر، وعلى أساس دراساتهم
للمسكن في الجزائر قبل الاحتلال أتفكر من الإجراءات المتشعبة
قاعدة وأسما لتثبيت الملكية في الجزائر

ولا أحد من المؤرخين ينكر أن عملية الاستيطان على الأرض
أمر صعب قد احتلت موقعا مقدما في سلم الأولويات في المحيط
للاستعماري الاستيطاني بالجزائر

وبدأ كان من غير الممكن ملاحظة جميع القوانين الصادرة أو
هذا الشأن فإني اقتصررت على التفكير بأمورها مع التركيز على التاريخ
التي، أوتجها، قانون 1863/14/22 بـ"قانون بالقرارات المضيحية"

La Senzara sonnette)، وثانيهما قانون 873/07/26 المعروف بقانون
قارمي² (La Loi Wavrin)

وعلى ضوء مبدأ التفويض يمكن استخلاص الأبعاد والأهداف
الحقيقية للسياسة بعنبر الاستعمارية الفرنسية في الجزائر
كيف توصل الكونغرس³ الأوروبي إلى تجريد الأفلاحيين
الجزائريين من مصدر هبتهم الأصلي حتى لا نقول الوحيد ولنترج
2- مبدئي حكتم من أجل الأراضي التي كانوا يمتلكونها⁴

إن الإجابة على هذا السؤال تكمن في طعنا من جهة - ترجمة
التشريعات العقارية الاستعمارية والإجراءات الترمسية وعرض لأشكال
المختلفة لتجريد الجزائريين من أراضيهم الزراعية وما يهده التشريعات
من علاقة عضوية بظاهرة الاستيطان بقضريه: لرسمي والحر
بعد ذلك ساء الاستعمار الفرنسي لم الجزائر أن الاستيطان
لا يمكنه أن يتحقق سوى عبر التمتع ملكية الأرض، فوجدوا في
التشريعات العقارية الوسيلة المكية والطريقة الأنجع لتحقيق هدف
الاستيطان.

بعد أولى محاولات الاستيلاء على الملكات الجزائرية مع بداية
الاحتلال (1830) وبعد ذلك الوقت أصبح الاستيلاء على الأرض من
الأهداف التي لا تقف بين يفت لمر تراود الحكام الفرنسيين
المستعمرين أو المبعين - على حد سواء - مع دمجهم أمل القيام
بمجهود خطة الاحتلال الكلي لخصفر، ومن الأمثلة على ذلك

1- قرار تكويت الكورال بتاريخ: 08/09/08 و 12/07/87
القاضيان بضم (ملك الديني)⁵ وأراضي الموظفين (الترك الديني)
عابرو البلاد، وأعمال الأوقاف المخصص رهنه بكة وأمدينة، وكذلك
الموارد التي تنطعها للمؤسسات لصالح بسلطة⁶
2- قرار 06/10/83 الخاص بملك الديني والديانة والاثاث الديني
عابرو البلاد.

3- مرسوم 22/07/83 الذي يصب على الانضباط بالجواس ورك
بناء على الوصيات اللجنة الإفريقية التي خلعت في تقريرها استنكر
لأعمال الجيش الفرنسي إلى لقر، «لقد جمعنا إلى جانب الأملاك
العامة ممتلكات المؤسسات الدينية، فحجونا ممتلكات طبقه من السكان
وعملهم بالاحترام، وبدأنا نشاطنا بالقوة عن طريق الاعتصاف
فاستردينا على الممتلكات الخاصة دور ترمسية، وحسبنا للجبه
نيس فقد إلى المطالبه بالاحتلال العسكري بقاء معينة أو إنشاء
محطات بجاريه في الجزائر وإنما خلق مستعمرة لعمال جرو من
أصل فرنسي وأوروبي، ورسنت خطة لاجتذابهم عن طريق دمجهم
جدارات أرضية⁷

مثل هذه التمريرات والراسم في نقي هبات لعلية اعتصاف
الأراضي ويكفيها تملكيا على النوايا الترمسية، ما صرح به «بيجو»
يوم 14/05/84 قائلا «لهم تفكر المياه الصالحة والأراضي

الحصنة يجب توفير التكوين وتوزيع الأرض عليهم وجعلهم ملائكة
من حدود العرف على مساحتها^(٥)

وخلال تلك السنة من ١٨١١ إلى ١٨١٤ صدر مرسومين
نص قانون محمد ملك المغرب في الحريات قد بين مراحله
نقطة قرارات الحجر والعمارة والتي منها على سبيل المثال: -
قرار ١٨١١/٥٣/٣٥ القاضي بحجر أراضي الفياض الموجودة حول مدينة
مراكش ضمن مساحة ٢٤ كلم^٢ والتي قدرت بـ ١٤٣٥ قطعة زراعية، من
بينها ٥٩٥ قطعة أكثرها أصحبا الأصليين من مصلحة أملاك الدولة
و ٥٦٩ قطعة أكثرها أصحاب يمينهم الحق فيها، و ٧ قطعة أكثرها
أصحابها بالقرص يمينهم و ٥٥ قطعة هي أصلا ممتلكات
مغربيين - مهاجرين - أرسجناء خارج الجزائر، و ٥٥ قطعة خصصت
لإتشاء يوكريين الاستيطانيين لعمى فكل وكاشروا (سبيدي فادق)، يبين
نقطة ٥٧ قطع أرضية بين كروا لها أملاك الأمير عبد القادر الواقعة في
نقطة ٥٧ عوف وسعيدة وقد تركت في أمورها إلى السلطات
الاستعمارية العليا، ولانتشار فرنسا لها (أصلا أرضي مغربية وقد
مستجربة منها للمدر محمد بن براهيم)^(٦)

وك أمركت إدارة التحليل الفرنسي أن مثل هذه الإجراءات
نقطة بالنظام الاقتصادي والاجتماعي ستؤثر حتما إلى تعريض سكان
الأرياف السريعة إلى سق قوانين بعض على تسوية كالمزيد والمصفاة
العقارية بين الأهالي والأوروبيين فاصغرت مرسومي مكنة

بعضهما أحدهما في ١٨٤٤/١١/٥١ ، والثاني في ١٨٤٥/٥٧/٢١، وذلك
بتطبيق هينري أوبيا طبقة الجرشيين بالأسس على مستكائهم
مستقيلا وثاميهما: تسهيل انتقال أراضي الجرشيين إلى الكواوين
والمصنوع على نتيجة أوبيا في موسم ١٨٤٤ أثبت شريحة م
تملكه لكواوين من قبله وصالح على العقود العقارية السابقة^(٧)، ونكر
بأن الصفقات العقارية بين الأهالي والأوروبيين ستكون محل وعاء
القانون الفرنسي مستقيلا (أي أن القانون الفرنسي سيبقى هو
المرجع لتحكم في صفقات انتقال الأراضي بين الأوروبيين
والجراثيين) وبهذا الشكل يكون هذا المرسوم قد حدد وضع الحقوق
العقارية للأوروبيين، للحقوق على أراضي زراعية^(٨) وتحقيق الهدف
الثاني (أي تسهيل نقل الأراضي إلى الكواوين) في موسم ١٨٤٥ قرر
بأن السلطات الاستعمارية سوف تباشر بجزء تطبيق لتكليف عن
عقود ملكية الريفيّة، وتحديد امساكيات وفق قرارات خاصة تصدرها
وزارة البحرية بحيث تحول جميع الأراضي التي يمين لها سندات
ملكها إلى نطاق الدولة، وقد صدر هذا المرسوم أرضي الجراثيين
أنها يمين مالك، ومعنى هذا أن عزم وزارة أراضي سيكون منيب
لانتزاع ملكيتها ووضعها تحت تصرف السلطة العامة

وتطبيق لهذا المرسوم تم انتزع ٦٥.٥٥٥ هـ في منطقة الجراثيين
لوحدها على منها ٩٥.٥٥٥ هـ لطاح الدولة، و ٣٧.٥٥٥ هـ لصدايق
الأوروبيين^(٩) وإضافة إلى ذلك نظم هذا المرسوم للمصارف وضيوطها

قيمه يخص المنفعة العامة على حد زعم إدارة الاحتلال - بغرض تحقيق الاستيطان بأكثر سرعة ممكنة وتأمين الأراضي الزراعية، كما قرر من يوم 844 قرارات وشرائع خاصة على الأراضي المحتلة والخير موزعة كالجوا، اوني قبل عهدناوتيا¹

وبهذا الشكل يكون مرسوم 1844 و 846 قد ارسيا في حد الاحتلال العقاري على اوسع نطاق، بحيث يمكن اعتبارها بداية للاستطلاع الفعلي لتيسيد فكرة التسييد والتحكم في الشؤون ود على ذلك، فقد حتمي المرسوم من مرسوم حكومي صدر في (3/07/1845) يقضي بالسماح للعسكريين بحوز الأراضي الزراعية في حالة حدوث اي نشاط عداوي للوجود الفرنسي - كالجوا عسكري - حيث صدرت مائة 10 من هذا المرسوم على مصادرة اموال الحواريين - الاهالي - لاي

- اقررو اعمالا عداوي ضد الفرنسيين، ارضه القبائل الخاضعة، أو يقتضون مساعدات مباشرة أو غير مباشرة للثوارين ضد فرنسا، أو يقيمون اتصالات معهم

- اعملوا ارضيهم والحقوا بالثوار

خامس: مناولهم لمدة ثمانون ثلاثة اشهر بين اثنى منطقت الاحتلال الفرنسي

والمرسوم كان يهدف سرعة وضربا الى اولا دفع الوجه، وبعدها تبادل الحرب الى التحالف مع فرنسا، على أن يستغل

الخاضعون للفرنسا المولون بآء عدم انوسوم للحصول على الاعتراف بمقوقهم في ملكية الارض

ومن مؤلاء المتعديين - بطييه العدل - تشكلت المواء الاولى للمرجوريه العنصرية في الجزائر²، وثانيا: إلى تسهيل عمليات الاستيطان للأوروبيين في الجزائر بمنحهم قطع ارضية مجان، من تلك التي احتجوت من القبائل الثائرة، وقد أعطب صدور هذا المرسوم قبول 45 ألف مهندس بالمرشاح حذرا من مومروا واسبيا وإيرلندا واسمانا ريبانام، عار منهم 25 ألف

وفي عام 848 واجه مائة فرنسا الجند الجصابير القاصية، ومئات الآلاف من البطاليه، وتلاقم للوسيع الاقتصادي والاجتماعي بداء يدعو العرفيين والعمال الى الهجوة للعس بأرض الجولنر حيدا، يسمح لهم سكن وقطعة ارض زراعية مطرمة مجفا

ولتحقيق لهذه الغاية صدر مرسوم في 1848/07/19 يقضي في مدينة الاولى ببيع اعتماد مالي قدره 50 مليون فرنك لردم الحربية لتعويض من تغطية نشاطات إساء المستعمرات الفلاحية في الاقاليم الجزائرية خلال الفترة من 1848، إلى 85،

ونصت المادة 03 من هذا المرسوم على أن تكون اراضي في التحول الى مزارعي شتمهم الدولة قطب ارضية زراعية تزدوج مساحتها من 72 إلى 161 هكتار

أما المادة 54 فقد نصت على أن الأراضي الممنوحة لهم مستصحب ملكا شرعي، لهم بعد 60 سنوات تدميعة الامتثال للقرارات والمراسيم المستقلة للملكية المقارنة في الحرث⁽¹³⁾

ويمتصحي قسري 6/ 851/06 لدى ضم بغداد إلى أملاك الدولة، فيوز 200 ألف هكتار من أراضي الغابية، و60 ألف من أراضي القبايل اعتمدت تابعة لأملاك الدولة وقد مر هذا القانون غاية مولاي سماعيل الواسع في أراضي قبيلة البراءة بينية منى لومينيه (برهانة) والتي قدرت مساحتها بـ 12,000 هـ وعامة منى خمسين التي تغطي مساحتها 6600 هـ إلا أن قبيل منى خمسين احتج على قرار التصفيرة لاعتبار أن تعاقبه ملكا جماعيا تم شرائها وفق عهد مكتوب من داي مصر في عام 801، بقيمة 2500 دجاجة ونظر ما تشككه لأراضي الغابية لقيمة بني خليس في موانحي مصر في الحكم المعلم قد اقترح إخضاع 2040 هـ من أراضي القبايل 6/ 851/06⁽¹⁴⁾

إن الفكر الرسمي خلال هذه الفترة كان يرى أن الاحتفاظ بالجزائر لا يكون ممكن إلا مع إخضاع القتل والاحتلال أراضي الرعية وتثبيت مسوطنين بها

ونلاحظ أنه فقط في خلال الفترة من 1842 إلى 1862 قد تم لإدارة الاحتلال في الجهة العربية من تونس أن أصدرت قرارات مخالفة تلحق بحجر ومصادرة أراضي القبائل بها

الذي من أراضي القبائل الموجودة على شطع 24 كلم حول مصر لتسار إليه علاه

قوار 1842/03/10

الذي من على مصادرة الأراضي بالحيطة بملابس

قوار 1844/02/14

الذي من أراضي القبايل وفصائل القبائل التي هجر أصحابها إلى غروب أو سجد إلى مصر

قوار 1846/04/18

الذي من على جرد أراضي الجزائر من سجنين في دوانو من شمس سنة 12 سنة

قوار 1846/04/18

الذي من على جرد ممتلكات الخليلي في كل من دوانو سنة 12 سنة

قوار 1846/04/18

الذي من على جرد ممتلكات جرد من دوانو سنة 12 سنة

قوار 1846/04/18

مزار	1855/03/12	القاضي بحجز أراضي الصحابة
قرار	1855/06/5	مطبق على الملكيات العامة والخاصة لقبيلة أولاد ميمون
قرار	1936/11/18	استطبق على المهاجرين من الدولة
قرار	1862/11/01	لمطبق على أراضي قبيلة مسيرة والصوالمية (13)

القرار رقم 1863/04/22 (Seymour Cassel) ٢٤

يعتبر القرار القاضي بـ 1863/04/22 منزعجا حاسما في تاريخ ملكية العقارية بالجزائر لحدثه من انقلاب -أو بالأحرى- من عدم- في البنية الاجتماعية والاقتصادية للإنسان الجزائري، فهو جراح تدميري ذو بعد سيمة عميقة.

كيف ذلك؟ لقد عرفه الإنسان الجزائري عبر التاريخ بالاعتزاز ولأنفة والقنوة القتالية؛ ولقد كان على فرنسا أن تعمل جادا لتغيير سلوكه القتالي واتخاذ من الصفات الحربية بنية، فلم تكن من وسيلة أمامه، تحقيق ليد أهدب سوى تحويله إلى معنك للأرض، وفي حصة منحة إلى ومثل خدمتها وبهذه الترفيع سيحول إلى مقبر موزر ضعيف، فلان للحمة التي كانت تربطه بالقبيلة، وهي الأرض

ومن هنا يبين بلى القرار القاضي بوقف مزادرج سياسي وبالي، لأن مؤسسة الأراضي بالقاضي بخصتها للنظام العشوائي الفرنسي، الفرض منه خلق غيرنية استثمارية ومع أن الكواوين ظلوا يعتقدون بجمعهم في الاستكشاف من قادمين 1851 الذي يبيعهم (التماس مع الدواوير ويسمح لهم بحق سفر الملكيات من أصحابها عن طريق المرد الوطني، أن يندم قضائيا، أو بالقوة، إلا أنهم جرعو ليد الموزر وتذكروا له: فرد عليهم الإمبراطور قائلا: إنه ينبغي طرد الممتلك العربي إلى الصحراء والحكم عليهم بنفس المصور الذي لحق يهود أمريكا الشمالية. لكن هذا مستحيل ولا إنساني فتمسحت إبي عن وسائل المكافحة مع هذا المصور (الذي تصور، معاربه والزعيم) (14)

ويجب الاعتراف بأن مواشي الإمبراطور لذلك كانت ترمي من خلال هذا القرار إلى ثلاث غايات:

الغاية الأولى: طمأنينة الجزائريين الذين شعروا بالخطر يهددهم من جراء عمليات اعتصام الأراضي، ولجميع سكان الأرياف في مساجد معينة (Catonneret and...) وهنا لابد من الإشارة إلى النقطة الهامة التي وردت في رسالة الإمبراطور الموجهة إلى المارشال «بيليسي» (Pelissier) بتاريخ 863/12/06 والتي تناولت العبارات الآتية: «يبدو لي صريحا من سخط واحدة وأرهاب الحزب دعم وتعزير الملكية يبي أيدي ممتلكها» (15)

ولقد صُنعت بطاقة 01 من القرار الشيعي للكميات العقارية التي بحوزة القبائل ملكيات ميثية⁽¹⁾

وبهذا القرار على الفصح الأرضية التي تحدد عليها قبائل انفراد في شكل مقاربات حوزة تلقى طبيعتها، وتصبح تابعة للفسح والإبطال، وتكون المكينة الفرنسية قد تمتعت من حق مصرفها في أراضي العوس، وعبرت حراثة عن استرجاع حقها في السيطرة على أراضي قبائل نخوس، وبذلك هذه الأسباب اعتبر الكولون هذا الإجراء سخاء غير مناسب، ووصفه بأنه تضييق للثروة عن حقوقها⁽²⁾

انغاية الثانية، الاعتراض على الملكية للجزائريين وإمكانية إبداء ملكية مربية للجزائريين كانت موضحاً المادة 02 من القرار الشيعي (1863)، الذي كانت قوامه في هذه النقطة مصبوغه بالمعنى

وتتبعاً لهذه المادة شهدت 372 قبيلة تصديداً لأراضيها منها 284 قبيلة معادية للمركز الاستعماري الأوروبي، أو القبلات، أو للسكان المحليين، ومنها على سبيل المثال في دائرة مفسكر قبيلة أولاد ابراهيم أولاد عوف، أولاد خالب، عريضة أولاد منصور، أولاد فارس، عكرمة، أم حريس الخوالة وأد الحصم للتحقيقي⁽³⁾، وبمجيئهم التي تحتل مواقعها وسطاً بين التوجية غرباً وبحاجة وسجورة جنوية، وأولاد سعيد وأحمدية عن الجنوب والغرب وهي التي سمحت لأراضيها من توالي الترتيب، وبني تسيل (العصم، بني حريز)، وقبيلة المشمش، وأولاد سيني حوزة والفرايق

وبذلك قبائل في الجهة المربية من الوطن استغلت من القرار

الشيعي بأن أزيل العوس بغير أراضيها، عنها على سبيل انقالب، الشرفاء للرجية، الحاجر أولاد وايز، ولقد تم بهذه القبائل أن اكتوت أراضيها طراعية "arabes" للكونون وإلى إدارة الإملاك⁽⁴⁾

لكن كانت النتيجة أنه ضمن عدد إجمالي يقدر به 6.283.811 هـ اقوت السلطات الاستعمارية به 86.492 هـ على أنها إملاكاً تابعة للبلديات، ومستغلة ضمن أراضي العوس، و2.840.99 هـ ضمن أراضي⁽⁵⁾

وستلاحظ من هذا القرار أصبح كل دور يعرف حدوده وأما أراضيها، بحيث لم يبق على السلطة سوى تحديد ملكية فردية ضمن الكميات بحاسة مدح كل دور

انغاية الثالثة، من مادة 06 من القرار الشيعي (863/04/22) قد رفعت الحسم الذي كان مفروضاً على الصفقات العقارية في الجزائريين والأوروبيين وذلك بمقتضى المادة 14 من قانون 5/06/1851، ومع أن المادة 06 لم تسمح بالصفقات التجارية - للعقارية - سوى على الأراضي التي جرى عليها تطبيق القرار الشيعي إلا أنها بهذا الشكل قد مكنت الكونون من شراء أراضي ريفية تلح ويمتد ثواب القبائل، كما أن هذه المادة مكنت على أي انكية الغريبة التي يقدر صاحبها ومعهما تمت تصرف عضمة الدوار لا يمكنها أن تلحق به إلا بمقتضى عقد فريدي مسجل⁽⁶⁾

ويستلزمي لا يسهلنا لا أن نقول أن حد القرار قد فلتت لقبه
وجد من تأثير وصانها وقسمي فوالده للقطيعة مع النظام انعكاس
السائد في الجزائر فكيف لا وهو الذي أفقد الصنعة لسلطة للعبه
جميع صلاحياتها التي أصبحت من نصيب إدارة الاحتلال، والخطر
هذا يكمن في تعيين سلطة الجماعة التي لم بعد من حلفها انتظار في
المتغيرات بين أفراد القبيلة وشيوخها

وحالها حالها 6 46 9 من عبر شبيحي
(1863/04/21) قد سكت الأوروبيين من اكتساب المزيد من الأراضي
الزراعية، وذلك عندما سمح لهم بشراء أراضي ملك الجماعة، ولم
يضم في وجههم عقبات تمنعهم من توسيع مستعمراتهم، كما أنه لم
يمنح سلطة الاحتلال من مصادرة أراضي جمعية للمصالح العام كإلشاء
المدن، أو القرى أو الضيعات؛ وإذا كان القرار للشبيحي قد سكت إدارة
الاحتلال من الاحتفاظ بحقوقها في أراضي الملك وأراضي البائلك، فإنه
يكون قد منحه فترة النفوذ والجمعة، وعلى هذا الأساس فإنه لا يجوز
القول بأن هذا القرار لم يكن في صالح الكراوي

وعندما حرمت بعض القبائل على غلق أراضيها في وجه
العناصر الأوربيين فإن الإمبراطور الفرنسي دعا الحكومة إلى العمل
على الحد من نفوذ وهما القبائل واستعصمهم على أن تقوم الحكومة
بمجاز الإقطاع في بلد تعيش فيها القبائل وفق نظم أبوي، وقد شبه
الإمبراطور الفرنسي هذا النظام بذلك الذي سلكه القبائل الإمبراطورية في

العهود القبلية أو النظام العشائري الذي عرفته بلاد إيكوسيا والذي
كانت تحكمه تعاليم الدين

ومن هذا سيكوي القرار المشيخي (1863) أحد بوسائل القوى
لهدم لمصالح الجزائري، وفي نظر المصالح الفرنسي فإن الفلاح
الجزائري سوف يذبح على حقوقه مصونة ومحمية وحد الأسرة
الفرنسية

وب كذا رعد اقتباس صحت عود من فرنسا جميعهم
مسروسة الأحد التي سبقت فيه

لإجراء التطبيقية للقرار شبيحي 20/04/22

تنفيذا للقرار المشيخي (1863) سكت إدارة الاحتلال للخدمة
لخدمة

أولا تحديد أراضي القبائل

ثانياً توزيع هذه الأراضي بين الدواوير

ولبناء القيام بهذه المهمة كانت تقرر أراضي الملك من أراضي
العرش (le droit de seigneurie des terres royales) بمعنى آخر أن تتلخص هذا

القرار قد سكت من الفصل في الأراضي الخاصة، فورية كانت أم
جماعية، وأراضي البائلك، لتفهمي هذه العملية فيما بعد إلى إنشاء
الملكية لفورية التي تعد هذا أمسي للقرار المشيخي (1863)، لأن من
طريق إنشاء الملكية الخاصة سوب يتم وضع حد للملكية العشائرية

الجماعية (ملكية القبائل) المعير ثبلة للتقسيم، ثم تحديد مدة 20

(petroleum) وتشبهت بمسحات غير قابلة للنفص (kerosene) ومن ثم تمكّن الفلاحين الجزائريين من بيع أراضيهم بسهولة وبكل ثقة وعلى وجهه في النهاية إلى تمكين القبيلة (prouvé, en 1863, 4 % de la tribu) (1863/06/11)

وقد كشف عن التطعيمات التي بحث بها الحاكم العام للجزائر إلى اللجان لكثفة تطبيق القرار في تاريخ 1863/06/11 مرة أخرى عن الجهد الحقيقي من هذا القرار إذ نصت التطعيمات حرجية على وحرب إشب، الملكية القرية، وضرورة التمسك بالأراضي الزراعية التي كانت غير قابلة للتقسيم بتعديها مع مواضع تحفرق العائلات التي كانت تمتلك. وبعد انعقاد فائمه ما عد، الأراضي البلدية لم يبق من الأراضي للزوار للأراضي الجماعية

ومن بين القبائل التي خضع لها بعض القرارات المشهورة في الجهة الغربية من الوطن تنكر حليم الدروق، أولاد الدراب، البرجيا، عبيد الشرافة، (مسماهم) أولاد زبير أولاد خالفة (زهران)، خارج، أولاد سنيان، - لغريبي، والعري - والماسنة وأحميان (سبيدي بلعاس) (24)

لما أبرمهم - التطعيم - الإمبراطوري المؤرخ في 1864/04/16 فقد قضى بتعدي أملاك 48 قبيلة من بينها 18 قبيلة في إقليم وهران هي الغراب (زهران) أولاد مالم، عوفرات أولاد شقة، ولاد سيدي عبد الله، السرة، الصافية، أولاد بوكامل، الشلالة،

الجبالة، المكاحية (مسماهم) أولاد اراميم (سبيدي بنعياص) أولاد سعيد، أولاد سيدي بحدو الفرقلة (مسنكر) أولاد ميمون، بني زوان أولاد علا (تلمسان)

وبنما في إطار الإجراءات التطبيقية للقرار المطبوع (1863/03/22) من 24 قبيلة من بينها 43 قبيلة في إقليم وهران هي على التوالي الزمانة، الدواوير، التحاليت، (وهران) عكرمة الغراب (مسماهم)، الحراطة، أولاد سويده، الجسامعة، بني بوقدر، زعورة) أولاد العباس، أولاد بونياتي، أولاد علي، عويبة (عسي موسى)، أولاد حبيبي خليفة (الصافية) الحصار، ولاد من حعفر، البماقرة القومة، والحامد (الجعفر)، عبد الحمال، بني منير، بني غزو، القعدة (مسنكر) بني عدي، أولاد الشريف الغراب، أولاد الشريف الشرافة، أولاد مسمود (البار)، بني ميارين الفواقة، بني ميارين الشرافة، أولاد خالد العربة، لوي ثمت، (مسنكر) بني زبيدة (تلمسان)، سولحية التملقة، سواحلية الفواقة، بنوية، زاوية لهرات (بغرات) بني ولسمي، أولاد سيدي مجاهد جويده، ومارة (مسنكر) أولاد أمويح، بني عبد، الغراب، القط (سبيدي) (25)

كما صدر مرسوم إمبراطوري في 1866/03/20 لتعيين 73 قبيلة يجري عليها تطبيق القرار لتبني (1863) من بينها 05 قبائل في الجهة الغربية من الوطن هي على التوالي الحمال، أولاد لحد، عكرمة شرافة، أولاد العباس أولاد خويتم (26)

إن مثل هذه الرسوم الإمبراطورية - التصفيحية - وما تلاها من مراسيم أخرى كالرسوم الإمبراطورية لـ 29/09/1863 الخاصين بتحديد أراضي البروجية، ورسوم 12/09/1863 الخاصين بإعطاء 13 قبيلة حقوقيه في إقليم وهران، ورسوم 25/04/1866. تعدد لأراضي أولاد معبد يعني شقرين، وكذا المرسوم الصادر في 18/06/1866 الخاص بتحديد أراضي قبيلة الخواقة، تعكس كلها الفلسفة السيسمية للاستيطان الفرنسي في الجزائر.

لقد ظل المشروع الفرنسي يركز أهدافه من القرار التشريعي (1863) بإعطاء الحقيقة، في كون هذه القرارات عبة وسفاهة من سمات الاحتلال لصالح الجزائريين، وأنه أرضي أبقيا للكون بل سنهم عليهم عملية انتقال الأراضي من يدي الجزائريين إلى أيديهم وأمر للدولة ريادة في التصويب ولإدخيل الناتجة عن مختلف العمليات بأراضي بها، إذ أعدت التصويب مصدر تمويل، وبملا حاسما في مختلف العقود والصفقات التجارية، ومن ثم فهو يصنف لقبيلة ويملك موصفا روحانيا.

وأهم نتيجة تستخلص من هذا القرار تكمن في كونه أقر وقبل بجميع أشكال النهب والاعتصاب السابقة المندرجة تحت إلهامه، بل وأصل العمل بها بطريقة أكثر بهارة وأكثر حرج. لقد تمت هذه القرارات لصالح (برجل، وجوا القبال إلى السام نعي) (- بطنيات أهلية - «Dzemy-comet») حتى تمهين مرافقتها

ويسمى نهائيا القاعدة الشريعة للملكية الفردية، والذي عملية التحويل من فرد أن يرجع عن منح الأراضي التي صدرت من أصحابها بصفتهم متصرفين وثانوي إلى الأوروبيين أو مستعربين مع غرسا من أبناء الجزائر* وضم جميع الأراضي لشعره إلى قطاع الدولة. فضمن بذلك تحقيقا شديدا للوحدة الأوروبية⁽²⁷⁾

وهكذا ألت لأوضاع بعد صدور القرار التشريعي (1863) إلى سافس في المساحات الأرضية للجزائريين، فعلى سبيل المثال فزلت مساحة تيلة بني عامر من 120,000 هـ إلى 80,000 هـ (أي الثلث)، ومن 80,000 هـ هذه أجزورت 30,000 هـ (¼) لخلق مراكز استيطان جديدة، وهكذا فقد بنو عامر نصف ممتلكاتهم شعبا لتبنيهم للأمر بعد الفلندر وانتكفت أراضي قبيلة أولاد ونيهر من 75,000 هـ إلى 45,000 هـ وأراضي أولاد خليفة من 32,000 هـ إلى 26,000 هـ.

وقد وصف بعض الكتاب الفرنسيين القرار التشريعي 22/04/1863 بالصروح التعليم المنظم وتسير في تشريعات العقارية التي سنتها فرنسا في الجزائر⁽²⁸⁾ لأنه منح لأول مرة بممارسة نشاط غير مشروع، وهذا بعد أن خلص إلى

- 1- تحديد ملكيات كل قبيلة
- 2- توزيع ملكيات القبيلة على الدواوير بعد تجميعها
- 3- إنشاء الملكية الفرنسية وتبنيهم سبلات مكتوبة لأصحابها
- 4- تحويل 70,000 هـ أراضي المرز إلى الكونور في إقليم قسنطينة بعد⁽²⁹⁾

توقف العمل بالقرار الترخي فجأة عام 1870 وبعد القضاء على ثورة «فرانس» جرى تساؤل فيما إذا يمكن العودة إلى العمل بقرار الترخي ولكن بإعمال المشروع لقانون 1863. (أصبح من الضروري إصدار قانون جديد ينظم عمليات البيع بما بين الأهالي والأوروبيين وإما فيما بين الأهالي

وفي هذه الظروف سيصدر قانون 1873/07/26 (قانون فارسي) قانون 1873/07/26 (قانون فارسي) (loi française) *.

إن الهدف الأساسي من صدور هذا القانون هو إفضاء الملكية الفردية - الخاصة - وبناء على تقرير تقدم به فارسي ممثل الجوزر في الجمعية العامة تم التصويت على قانون 1873/07/26 تتضمن الترتيبات الخاصة بتحديد ملكيات الشوكاء والفراد المشهورة رسمياً. الملكية الفردية وهذا تبعاً لإجراء مزدوج حددته الفصل الثاني من هذا القانون في نواك 28 حتى 34⁽²¹⁾.

يهدف هذا القانون أساساً إلى القضاء على الملكية الجماعية للقبائل والأعراف بحيث لم يعد هناك ملاك للأرض تحت صفة أو سند ملكية للعرش أو الملك وإنما ملاك عتاريين لا غير. وقد يعتبر هذا القانون مكملاً للإجراءات التي جاء بها القرار المشيخي (1863/04/22) بإقرار الملكية لفردية الجوزريين.

ومن طريق هذا القانون سيقع الملاحون الجوزريون مرة أخرى ومجدداً فويصة للصناريين بعد حصولهم على صفات الملكية من قبل إدارة المصالح العقارية، فباعر أراضيهم ليؤبدوا أنفسهم ميعين⁽³⁷⁾

و لقانون 1873/07/26 القانون 1873/07/26 (قانون فارسي) يقر بوجود الملكية الخاصة ومرددة صمم الأراضي العرش. وأراضي الملك على حد سواء، لأنه في نظر المصلحة حسب العقائد، فإن لكل فرد من أفراد الجوزر حق حصص في أراضي الملك أو عرش التي يتوجب به القرار الذي يستلزم

في نظر المصالح بقانون 1873 لم يعد هناك ملك أو عرش كما لم يعد من وجود حارج أملاك الدولة وأملاك البلديات سوى أراضي الملكيات الخاصة و الملكيات المصاعب

بمقتضى قرار قانون 1873/07/26 الذي أصبح جميع أراضي الإمبراطورية الفرنسية التشريعية الفرضي قد اعتبر ابتكاراً مثير للاهتمام لأنه أزال الملكيات الجماعية حيث ما وجدت في أراضي الملك لم في أراضي العرش كما أنه قرر وجوبه تسيير الإدارة الاستعمارية لكل الملكيات العقارية ومراقبتها في الجوزر مهما كانت صفة ملاكها لأنه يهدف إلى القضاء على القوانين الشريعة والتملكات العتوية والتملكات، وبإزالة قواعد الملك المستعمرة من الشروع الإسلامي أو تنظيم للقبائل التي تتعارض مع القوانين الفرنسية، أي أنه أخضع الأراضي للقانون الفرنسي⁽²²⁾ بحيث تصبح الصفقات التجارية مفعلة.

مستعينة، ومختصرة بين الجرائدين والأوروبيين في انتظار الحصول على حقوق ملكية فرنسية، وحتى الممتلكات غير بين الجرائدين تصبح هي الأخرى خلفه للقانون الفرنسي، وهذا جهاد لتحويل إلى التشريع الفرنسي بدل التشريع الإسلامي

وبهذا الشكل يمكن القول بأن الاقتصاد الزراعي الجزائري أصبح جزءاً لا يتجزأ من المنظومة الاقتصادية الرسمية بفضل هذا القانون الذي أحدث انقلاباً عالياً في طبيعة العمل الزراعي، أو بمعنى آخر انقلاباً في سبل إنتاج الزراعي، وهذا طبيعة العمل لصالح نمط الإنتاج الزراعي الرأسمالي القائم في الجزائر في شكل المير نظام الإنتاج الاستعماري

ولقد مرر هذا القانون

• أولاً، الأملاك العقارية المتوجبة داخل المناطق التي خصصت فيها الملكيات بعمليات التجميع

• ثانياً، الأملاك لمصلحة لدى بلديات، وكتاب المصمور الإيديري و بقي لا يمتلك المبررة تجديد سنداتها كما تمنح على ذلك الإجراءات العامة الواردة في الفصل الثاني من هذا القانون

• ثالثاً، الأملاك العقارية التي جرى عليها تفصيل مرسوم 1846/07/21 أو هي مخطئة منه

ولقد نصت المادة 17 من هذا القانون بعدم تأسيس بالممتلكات الإسلامية الخاصة ببلديات كما يقرها قانون الأحوال الشخصية والواقع أن هذا

القانون لم يردع الكسوة ونظم عملية الاستيطان، وقد ظهرت نتائجها بمجرد لصوت مجلس الشيوخ على

وحسب ما ورد في تقرير برودو (Boudou) الصادر بمرباطه 1892 إلى الأقاليم وحدهم تعمل أعضاء هذا القانون الذي كانهم طفاة مالي لا تعلق⁽²⁴⁾، فإنه بمجرد مغادرة الحافظ لمناطق القرية، كان مواطنون الجزائريين يهربون إلى مناطقهم لتجنب القاصي بعدم حجرة الملكية العامة. لأنه ثبت لديهم بأن حجرة الأراضي لا توفر اوضاعاً تكرار القرية بشكل مثالي

لقد جاء هذا القانون بالنفع على أصحاب المصالح والمصاري⁽²⁵⁾ الذين كانوا يسيطرون على الملكية الزراعية لتلبية المصالح (marchandise) بمبالغ زهيدة (trouvé) من ممتلكات أجازين بهم - فتمتلك من نتائج ما يصممون - مستغلين فيما بعد إلى المادة 113 من القانون الذي طلب التفرقة وإثارة البيع بالرد الفني، كما أن إجراء عمليات التجميع أو البيع في المواد المملوكة مستترة إلى عقد توثيق فرنسي كانت تخضع لقانون اميراث حسب الشريعة الإسلامية وتمتد أمام القاضي الشرعي

وهكذا، منح قانون ناسي مكانة مهمة للاستثمار المبرور وحداً مهدي لولاية سلطة العسكرية لصالح الكولون المبرور وفيما بين 1897 - 1890 مقلت الأراضي الزراعية ببيع الملكية (التيمة)

وخلال هذه الفترة تحول الكولون الميسور إلى مجموعة شريحة ذات تأثير قوي على شعب المستعمرة بشكل في الخلية من الفلاحين (25)

وسا تجبر الإشارة إليه فإن هذا التفاعل لجأ إليه الفرنسيون كحل ثانوي من حين القدماء على نوات الفلاحين وإخضاعها وكساح قانوني يدعم عمليات اقتصاد الأرض من الفلاحين (26) خاصة وأنه يضمن يكن يضم إلى لمالك الدولة مجموع الأراضي المالية من المزارعين والتي لا يستطيع امتلاكها تكلم سادات بثبت ملكيتهم لها قبل جويلية 1830 (27)

ومن الناحية الشكلية يكن عدد المزارعين خادما، ويوضح عزم قريب على سديد ملكة جزائري، مما أعطى انطباعا أولي بين هناك ففجر في السياسة الفرنسية خاصة وأن الوعي لدى المزارعين لم يكن قاعرا على فهم البعد السياسية الفرنسية (28) خاصة

لنقل أهمية المودة إلى التمسوس التشريعية المقترية إبان احتلال فرنسا للجزائر تنبع من الاقتناع بأنها تشكل عانة وقائية ذات قيمة تاريخية، فيه نقد الدارسي، وتسهل على المزارعين

ويرجو في الاقتور أن تكون بهذا العرض التوجيه والتوضيح قد فتحتا أعين الطلبة والمهتمين بموضوع السياسة المقترية الاستعمارية في الجزائر فالتوجه في دعم ملاكها وتفصيله في بحوث مستقلة يقومون بها مستقبلا

الهوامش

- 1- الكولون لم ينظر لعمه هو بل هو - المجهز من أولاد إلى المزارعين - الذي يجهز من خدمة الأرض ويستعمل الوفاء إلا من لتجهيز كولا من الميسر، هذا يستمر في أن وضع المزارع (cultivateur) والفلاح (agriculteur) للتعامل أيضا بتربية المزارعين (المزارع المزارعي) الميسر (الميسر)، والميسر أطلق هذه التسمية على التمتع الكبير من أصل استوحي أو من أصل جزائري من يتكون الأرض المزارعية من طريق التملك أو التكرم
- 2- أراضي المزارعين هي الأراضي التي كانت تستغل طيلة الوقت تحت حكم المزارعين في الجزائر إلى أراضي المزارعين الميسرين، وهي الأراضي المالك كانت تمنح لقائال للغير مقابل جعلها لعسكريين ونسرد لها حتى تخلص من هذه العمدة

3- Mohamed Elyas Mésil, les Origines de la crise agraire en Algérie de l'indépendance de 1830 à la révolution de 1962, Alger, 1974, p. 39

- 4- Charles-Henri Pélissier, la révolution Algérienne, Paris, 1919, p. 81.
- 5- Adol. Leboucq, De l'Algérie pour l'Algérie à l'Algérie coloniale, Alger, L'Édition O.C.A. Boite 104 - E.N.A.L., 1985, p. 4-11
- 6- C.A.E.M. O.C.A. Boite 104.
- 7- C.A.E.M. O.C.A. Boite 104.

- 8- Adol. Leboucq, O.P. 104 p. 32.
- 9- Mohamed Elyas Mésil, O.P. 104 p. 34.

- 10- هذه الطبعة من الميسر، تظهر النقص في التوزيع فوجدنا مجموعة من المزارعين الميسرين 32
- 11- J. de Macquière, Dictionnaire de la Régulation Algérienne, 1^{er} volume, 1830-1840, 3^{ème} édit., Alger, Paris 1871, p. 37.

Voir aussi, Arthur Girault, Principes de colonisation et de régulation coloniale, 3^{ème} édition, Paris, 1921, p. 354

- 12- هذه التسمية تشير المرحع السابق، ص. 32

13- Maxime Rostaing, Le caban des colons de 48, Paris 1970, p. 4.

منحى الداخلة

تتسبب قبيلة الجبلية إلى عائلة الولي الصباح الشيخ سيدي
بعرسي الذي عاش في القرن 15هـ / 16م وقد انتشرت بطون هذه
القبيلة خلال التاريخ الحديث والمعاصر في رقعة جغرافية جد
إستراتيجية حل ظهر القسم الغربي من سلسلة الأطلس التلي بين
مغنين تصارمين هما جبال الموشوس شرقا وجبال مقي شرقا
غرب.

وبهذا الموقع أصبحت القبيلة طرفا رئيسيا في معادلة الصراع
على الخط في العهد العثماني وخلال فترة الاستعمار الفرنسي. وذلك
ما وقفنا على جانب هذه في بعض وثائق الأرشيف الفرنسي التي نطعن
عليها في مركز أوشيب ما وراء البحر (C.A.O.M) بمدينة أكس - أن
بروفانس بفرنسا مثل الملف رقم 102 الذي يحمل عنوان: *Secours*
indigènes 1887 م وتطبيقه على قبيلة الجبلية (أولاد سيدي بن حلبة
بعرسي).

بداية، مستغرق في هذه الدراسة إلى التعرف بهذا الملف
ومحاوراته وإلى بعض المحطات التاريخية والجغرافية عن قبيلة الجبلية،
ثم نستعرض بعد ذلك التقرير الإداري الخاص بتنفيذ القانون العقاري

1 - من د. بشار. هذا الملف باللغة الفرنسية

Sénatus-consulte de N°
اللائحة النظامية لسنة 1887

Departement d'Oran	عمالة وهران
Commune-Francia	بلدية فرنسا
Tribunal d'Oran et de la Région	مجلس أولاد سيدي مورحلية
Préfecture d'Oran	مديرية بن-عليه ومغربي
Préfecture des opérations	مديرية العمليات
Oran 1887	أغسطس 1887
Acte de l'Assemblée	قرار الجمعية الإدارية
10 octobre 1887	1 أكتوبر 1887

وحسب ما تشير إليه بعض المعلومات يحتوي هذا الملف على
النسخة الأصلية للتقرير الإداري الخاص بتحديد قانون
28 أبريل 1887، أي مسودة التقرير، وفيها تحديد لنوع الجغرافيا
لإقليم سيدي الجليل وموزعه على بطون المشيرة (Les fractions de la tribu)
ومعلومات أخرى عن تاريخ القبيلة وأهم مواقفها في التاريخ
الحديث والمعاصر.

وبلغة لأرقام الحقيقة، يستعرض هذا التقرير كل ما يتعلق
بأنواع الملكية العقارية ويحدد السكان وتوزيعهم في إقليم القبيلة، منسما
ذلك بمخطط عام وخريطة تفصيلية عن القبيلة ومطويها وحقوقها مع
الضمانات الأخرى المناهضة لها هذا ويتضمن هذا الملف كذلك النسخة

Sénatus-consulte على تنظيم القبيلة ومصر القرار الصادر في هذا الشأن،
ويجوز على أيدي النيابة منه

التمتع بميثاق الأرشيف الفرنسي.

يحدد في هذا الملف لتقرير بوليفيلا الجبيلة من النيابة العقارية
الفرنسية على المعلومات الواردة في الملف رقم 102، محدد عيون

Sénatus-consulte² لعام 1887 بموجب رئيسية ما وراء البحر بمدينة
أكس - أن بروفانس بفرنسا والذي توجد نسخة منه محفوظة على
ميكرو فيلم وهي في مشاغل الباحثين. ويحتوي لائحة الأثر لهذا
الملف على البيانات لإدارة الرئيسية الأثر

Gouvernement Général de l'Algérie الحكومة العامة بالجزائر
Direction des affaires indigènes مديرية شؤون الأهلية

Oran 1887 الملف رقم 102

2 من الملكية العقارية في الجزائر رقم 201 Sénatus-consulte
Eugène RURE, *La tribu algérienne*, Paris, 1889, pp. 25-72

لوصحية الإدارة لتقرير رقم 424 المؤرخ في 20 أوت 1994 الذي وممن
اللجنة الإدارية المكلفة بتطبيق قانون *statut* على قبيلة اسمسجة
وكذا مستوى النص، تكافؤ الفرار الذي أصدره الوالي اعلم للجزائر
وحدد بموجبه إقليم قبيلة الجبلية وتوزيعه كما اشتمل هذا المطلب يجب
على الحرسية التي رفضا كبراء وأعيان عشق الجبلية في دهانة القر
٥ م إلى الحاكم لعام بمدينة المراتر

للحدود الجغرافية لقبيلة الجبلية والمهمة لتوليع الإستراتيجية.

يقع الجزء الأكبر من إقليم قبيلة الجبلية في تواب ولاية توارت
ويضم الجزء الإنقي منه في تواب ولاية مسكر وبذلك فهو يبعد عن
مدينة توارت بحوالي ثمانين كلم وعن مدينة فريسة بحوالي ثلاثين كلم إلى
الضمال الغربي، وإلى الشرق يبعد عن مدينة مسكر بحوالي خمسين
كلم. وبهذا الموقع يشكل الإقليم وحدة جغرافية جد إستراتيجية تكسو
سطحها سلاسل جبلية متوسطة الارتفاع على ظهر القسم الشرقي من
سلسلة الأطلس اقلبي، فهو يقع بين مظهرين تضاريسيين هما جبال
الزيتريس في الجهة الشرقية وجبال بني شقرار في الجهة الغربية
وقصر السهوب والاحواس التي تضيقها بطون القبيلة وتقتصر فيها من
جبل مدغرسية ووادي الناض شرقا إلى وادي القند ووادي الأبطال غربا
وما كانت قمة جبل الأخضر الجبل الكبير أو جبل صيدوي
ينحدر من - موطن الأجداد - تمثل لمركز الذي تقوم عليه بطون
القبيلة وتجتمع فيه في عدة مساحات، سائر هذا الموقع في التاريخ

الحدث مرشدا لا يلعب دور جاسوسة في طور الإنشاء، هي من الأهمية
بمكان في اتجاه الحركة نحو الداهل، خاصة بعد استعاب حلمرة
تاهوت الرستمية، وتراجع عهدنا في العهد العثماني وبعد المسافة من
حاضرتي مازونة ومعسكر في الضمال وهي التراب مناطق الأتعمال
قبيلة الجبلية في العهد العثماني

تنسب قبيلة الجبلية إلى عائلة الوالي لصالح الشيخ سحري
بلمرسلي الذي عاش في القرن العشر هجري السادس عشر
ميلادي³، وقد اشتهر إلى جده اعمامه وأخوته بالعلم والتسوية
الأمر الذي أعطى للقبيلة وحدة طينية ورفا ثقافيا مميذا ونهولا سياسيا
معتبرا في كل المنطقة التي تقع بين مدينتي مسكر وفريسة كما جاء ذلك
في تقارير الإدارة الفرنسية.

لقد قوت لقبيلة بهتتار الروايا فيها وتعددها وتلوح
اقتصاداتها حيث اضطلعت بعبء مهام اجتماعية وأنوار حيوية، أملت
بعضها الظروف التاريخية وسكنت في البعض الآخر الظروف الطبيعية
والموقع الجغرافي الذي حصصه ويقدر ما تنوعت هذه الأنوار والمهام

3 تزيد من الإلحاح من هذا التاريخ ومكانته، ولهم

أصل المثلث الثاني حول "تاريخ وأعلام قبيلة تياره" الذي علم مدير محفوظات الحضارة
الضلالة في شمال إفريقيا - جامعة وهران - بقبائل - حمية الفكر واكتلتها بحجة تاريخه
جدي 30 أوت 2004

وأدعت به شيوخ الزوايا في ربيع القبيلة بقدر ما تكلمت وساهمت في توسيع الانتقاء الحضاري وتعميم الهوية العربية الإسلامية في شبه الجزيرة من خلال زواياها قد ساهمت في تنمية الجاني الديني والاجتماعي والسياسي، وكانت تحظى بالاحترام والتبجيل من طرف القبائل البربرية المجاورة لها تقبوا عنها للصور الذي اصبحت تقوم به في المنطقة حيث يوجد لها الفصل ويؤن شك في تعمير الأحياء الواسعة التي تحيط بها مرتفعات جبلية كجبل بومعرة وجبل ابراهيم والنهمل الفكير

ويبدو أن شيوخ القبيلة كانوا يتحاشون مزاجية باقي القبائل ومنافستهم على امتلاك السهول والمنطقة بحدود الأودية. وذلك انتشارا بعضا في المستعمرات المدروسة القريبة من الجبال والواقعة فيها بينها وبين الأهل بالمكان. وليس هناك ما يشير في المذاكرة الجماعية إلى أي مزاج سكون قد نشب في التاريخ الحديث هو قبيلة الجبلية وغيرها من بطون قبيلة رنات المنطقة بها. لقد دفعت هذه الزوايا المكان إلى الاستقرار فربطوا بالأرض من خلال ممارسة الفلاحة وتعاطي الرعي كما يوجد الفصل أيضا إلى هذه القبيل في تعمير الثعريب واستكمال عملية دافعة الأمازيغية أخذت تنبأ من المنطقة ولم يبق

سها سوى بعض المفردات المستعربة، ويظهر أن العملية قد تكون قد انتهت في وقت مبكر أثناء الوجود الإسلامي وربما كان ذلك خلال القرن السابع عشر الميلادي⁴

إن احتكاك القبائل المجاورة مثل قبيلة الهنوية وقبيلة القرشة وقبيلة المسكنة بقبيلة الجبلية وافتتاح هذه الأخيرة عليها كان له الدور الفعال في تعمير الثعريب، وكان لتجارب كهرا بين الطرفين بعض التأثير الرعي لشيوخ الزوايا وشيوخ ثقافة الكلمات والمطوارق، ومن أظاهر الثقافي ذلك المند الأمازيغي التي لا تزال قائمة إلى حد الآن في المنطقة ظاهرة الاحتفاء بالعيد الأمازيغي في شتاء كل سنة عيد "ناير" الذي يصادف تاريخ الثامن عشر من شهر جاني من كل عام وهي مناسبة التي أصبح إحيائها من تقاليد قبيلة الجبلية كذلك ومن الظروف العنيفة التي لا تسقط عن كل أسرة خاصة ما يتعلق الأمر بـ "أخدام" سيدي بنمرسلني وهم عرش اهنودة

بعد أن خصصت الجوائز نهائيا للشمانيين عام 1519، تمتعت علاقة القبيلة بهم في أيدية بالترسل والاحترام المتبادل، حيث كان لا تزال بتقريب من رجال التصوف واستمر صومهم لكن ما إن أشرف

4 - من رجال التصوف في هذا المجال في الجزائر، انظر

عبد جبار، ظاهرة التصوف في المغرب الأوسط، في القرن السابع والثامن الهجري، و 13 - 15، دراسة في التاريخ الموسيقي، ص 16، وهو، دار النشر للنشر والتوزيع، 2003، ص 149

أقرن ٢ م على مهاجرة حتى كانت قد ساءت العلاقة وتوترت وتحورت إلى الثورة والاحتلال، وهو ما تجسد في ثورة عوقاوة عام 1904 التي انطلقت من إقليم القبية وشارك فيها بكل ثوره أبناءها من أولاد سيدي بن خليفة وأولاد بنون، احتجاجاً على الضرائب وعلى تفرد الوصي العام في البلاد.

جغرافية القبية وأماكنها العقارية حسب النسخة الأصلية للتقرير الإداري الخاص بتقليد قلن 28 September 1887،

نقرأ في هذا التقرير أن أبناء القبية كانوا يمتدحون في نشاطهم الاقتصادي على تربية الدواشي وعلى زراعة الحبوب، وأن الثروة المائية كانت غير كافية ولا تفي بالمرحى المطلوب، فلما استعان إلى تجميع مياه الأمطار في مصاطبات طبيعية وأخرى تم تهيشها مسبقاً تسمى بـ «بحر الكسطة» و «الناجر»، ثم أن باقي عائلاتهم هي من عادات وتقاليد قبليّة وفاتة وبني تروحي.

كما سجل هذا التقرير كذلك أن القبيلة وميرها الطابع القبلي وقد كانت تقوم الحركة التي شرعت في تنظيم مقاومة لثورة الفرنسي في الإقليم الجوراني الشرقي، فلهذا كان من الأولاد الذين ساندوا الأمير عبد الحار ووقفوا إلى جانب وأحضرهم في ملازمته ولم ينظر بها إلى عليه تاريخ توثيق الكساح عام 1847

ويصيف التقرير أنه حسب الإحصائيات، يقدر عدد سكان القبيلة بـ 2152 نسمة^(٢) يمتدحهم 21 فرداً من الأعيان، ويملكون 15474 رأساً من الدواشي منها 1100 من الأبقار و6000 من الأغنام و7000 من الخنازير، ويتعامل السكان مع أسواق مدينة مسسكر وينوجهون إليها ببعضاتهم بواسطة

الطريق الذي يربط هذه المدينة بمدينة فريجة، أما مدخل القبلة فهي 17000 فرداً في الأساس و3000 فرداً كضيف إضافي

ولما يتعلق بتقسيم القبيلة إلى دواشي اقترح الحاكم الإداري بمدينة فريجة الإبقاء على الإقليم في وحدة واحدة بغية التحكم في تسيرها، بينما تبنت اللجنة الإدارية في أوضاعها بتاريخ 11 أبريل 1893 مشروعاً يقسم القبيلة إلى دواشي

١ - دواش أولاد سيدي بن خليفة ويضم الكتل الجبلية لجبل سودي بن خليفة

٢ - دواش مغريوس. يتألف اسمه من اسم وادي صغير يستقي المياه الجنوبية من الإقليم ويضم السلاسل الجبلية المائية

أما فيما يخص الملكية، فقد لاحظ التقرير أنها جماعية على العموم لدى القبيلة، وأن هذه الأخيرة تكون قد استولت على مساحة قدرها 652 هكتار من الأراضي في ظروف استثنائية، وهي الأمر

٣ - ورد عدد تلك في جلة أخرى من التقرير أن عدد سكان القبيلة يقدر بـ 2500 نسمة

العائلات المستقرة من السكان، وهذا حسب معايير اللجنة المكلفة بتحديد الاملاك العقارية لذلك عهدنا بها بينما كانت تختص الرسميات والأراضي الزراعية، بصيغة المعاملة بالأسوار الضيقة بفلال معدنية، سنقت هذه التقارير من صنف التلكيات الخاصة.

واستعرض هذا التقرير أيضا جملة من الأرقام تقطع بدلساحة الإجمالية للبلدية وحيد سكانها ووضعي للأنكية العقارية وأروعها، وهي كلها أرقام وتصيغات رجمت كما هي في التقرير الرسمي المورخ في 20 أوت 1896، الذي رفعته إلى الحاكم العام بمدينة الجزائر اللجنة الإدارية المكلفة بتطبيق قانون Senhadji على القبيلة. ودرجت مرة أخرى في الفرار الذي تصدوه الرالي العام للجزائر وحدد بموجبه إثليم قبيلة الجبلية وتوزيعه إلى أنهاء أشهر في هذه السطحة الأهلية بك لم تسجل أي منازعات أو احتجاجات لا فيما يخص صنف الإحصاء والتحديد والحصر ولا فيما يخص لتقائد الإجراءات وتنظيمها

التقرير الرسمي للجنة الإدارية المكلفة بتطبيق قانون Senhadji على قبيلة الجبلية.

مقالة ومول

اللجنة الإدارية للقبائل Senhadji

بهران في 20 أوت 1896

إلى السيد الحاكم العام للجزائر بمدينة الجزائر

سجدي لحاكم العام

بموجب القرار المؤرخ في 9 فيفري 1892، تمينت بلدية فردة لمصلحة قبيلة الجبلية (بولاد سيدي بن خليفة) المقسوج للمعطيات بالقرصة في المقتضى الأولى والثانية من قانون Senhadji 22 أفرير 1893

إن إقبال هذه الجماعة المعنية يقع على مساحة قدرها 25000 هكتار، أما عدد السكان فهو 2152 سعة يدفعون 17110 فرنك في الأصل كضريبة و 3088 فرنك و 69 من السنتم كضريبة إضافية ختم حاكم فردة بقرصة باذعوة إلى الإبقاء على قبيلة الجبلية كوحدة واحدة⁽¹⁾، ويتضح أن إخراج الحصة التي تعود إلى الفرار في قبس المصروف لا يمكن أن تكفي حاجة مساعدين اثنين من الأماني، حيث أنهما إن لم يُعمرسا بما في الكتابة فيسكونان عرضة الحصور إلى ولاية وخيم الطريقة للسرفلية

ولقد لاحظت اللجنة وهما هو منطقي، أن السبب الداعي إلى ذلك يمكن أن يكون ذا أهمية لا غير أنه لهم هناك ما يضمن إلى القاييد لو استضاف من مرتب قدره 1300 فرنك سيجعله في حل من تقدير وسلطة وعناء القليلة الروحيين

(1) كل هدف من ذلك هو التحكم في مراقبة القبيلة وإحكام قبضتها عليها. يوما كنتج سيطرة الإحتلال الفرنسي ومنذ البداية هي سيطرة لتفكير الاقتصادي والاجتماعي، واجمع مثلا كتب هي البروي لشمسار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكير الاقتصادي والاجتماعي (1834) ترجمة حبيب عبد الله، 16 بيروت دار المسك للدراسة والنشر والتوزيع 1983 من

بن الصليبات المتجزة في إقليم قبيلة الجبلية هي قانون
شريعة، ولي الشرف أن أخرج من سيادتكم سيدي الحاكم العام، أن
تقبلوا استعصانها وإشاداتها

مرفق مع هذا مشروع المصبط

تقبلوا سيدي الحاكم العام، أطعمي عواطف الانحرام

والتقدير

بعضاء

الحاكم

رجس الجبة الإدارية *Senatus-consulte*

الأمم العام

قرار تعهد إقليم القبيلة وتوزيعه

بعد التقرير الإداري المرفوع عن قبيلة الجببية في شلى تطبيق
الحالة الثانية من القانون *Senatus-consulte* 22 أبريل 1863، يأتي قرار
تعهد إقليم القبيلة وتوزيعه هذا نصه

الحكومة العامة للجزائر

عمالة وهران

قبيلة الجبلية (الولاء سيدي بن خليفة)

تطبيق النقطة الأولى والثانية من المادة الثانية من قانون

Senatus-consulte 22 أبريل 1863

قرار تعهد إقليم القبيلة وتوزيعه

بن الحاكم العام للجزائر بمقتضى المادة الثانية من قانون 20
أفريل 1867 الذي قرر إنشاء عمليات تعهد لسلالك القبائل وتوزيعها في
الجزائر على ضوء المادة الثانية من *Senatus-consulte* 22 أبريل 1863
بمقتضى مرسوم 22 سبتمبر 1887 الذي ينظم الشروط التي
يتم بموجبها إنجاز العمليات وتقسيم تنفيذها في كل عمالة إلى أسماء
التعهد التي يوصف تحت إشراف الجهة الإدارية

بمقتضى قرار 9 فيفري 1892 الذي عين قبيلة أولاد سيدي بن
خليفة الكتانة ببلدية فرقة لعمطقة عمالة وهران. المشروع إلى
عمليات التعهد والحضر والتوزيع المذكورة

بموجب القرار انشئ لجماعة القبيلة

بموجب مرسوم تعهد القبيلة، المرفوع من طرف الأمم المعنص
انعم، وهو المرسوم للقرار بتاريخ 11 أبريل 1890 من طرف الجهة
الإدارية لعمالة وهران، وبموجب الخريطة الحكومية لتساعده

بموجب القرارات المنظمة لجمعيات الدواير

⁴ بموجب اقتراحات حلکم عبدالله وهراسو

ملامة اللذنية^٢ يحتفظ لأغالي من هيلة الهادنية نسماء في
اللقائمة عروقة بمحضر الملتهد والخصر يحرقهم في الحوت داحل
تقدم قمحه للحمية.

6. هذه المادة التثنية وموطنها اللغة الفصحى، تنطق في البيت الفصحى

للجنة الرابعة¹¹ - تحفظ حقوق الاستقلال، لممارسة من طرفه سمكاً وموار
بحر خطية وبسكان غزير مخزوم كما هي ميسرة في مساحات تحديد موار

[illegible]

بن طليعة، وذلك في قسم النعوى الخاص بالقبيلة رقم 1 على مسافة
تقريبية قدرها 7771 هكتار

الخامسة: تحفظ حقوق الاستغلال للمأوى من طرف سكان دور
مفرجس وسكان دوار بن حنيفة كما هي مبينة في محاضر تحديد دور
مفرجس، وذلك في القسم المذكور الخاصة بالقبيلة رقم 1 و 2 و 3 على
مساحة تقريبية قدرها 1317 هكتار و 95 ار

سادسة: المصلحة¹² الوالي يدير مصلحة الترابين ومحافظة الفلا
بمسالة وغروب، كل مسؤول لها بخصه عن تنفيذ هذا القرار
الجزائي في ..

مرفق قبيلة الجبلية من قانون المصلحة والجرمات تطبيق:

عالمس اعيان وكبراء قبيلة الجبلية قانون المصلحة
والجرمات تطبيقه وهذا خلافا لما جاء في اقتراح المرسوم لالجب
الإدارية المكلفة بتطبيق

قانون المصلحة على القبيلة، والتي لست على منحوت

12 - في نسخة وزارة التربة في وثيقة مرفوعة

هذا أصل جعل قسم إقيم ثمة المسألة في وثيقة المرفوعة للمصلحة
التي هي المرفوعة للمصلحة

مرفوعة عليه 6 هكتار و 91 ار

دوار مفرجس 23 هكتار و 5 ار

القوى العام لمر للمصلحة (المرفوعة للمصلحة) 206 هكتار و 90 ار

مفادها أن صليات تحديد الأملاك في إقليم القبيلة لم ترد إلى أية من عات
ومسجلات التصحاح هي ملزمة لا تجعل شيئا يندر

حيث أننا عثرنا ضمن وثائق هذا الملف الخاص بالقبيلة على
وثيقة مرفوعة بالقبيلة بحرية ومرفوعة بتاريخ 30 اوت 1898 وبمضادة من
طرف إحدى عشر شمسية من مائة القوم، يطالبون فيها الحاكم لعام
بالتمتع ويستتكون فيها الإجراءات التي يشارتها الإدارة بهدف منع
حقهم في ملكية الأراضي التي هي باليهم وقد عادت اليهم إم
بالتمتع، وإما باميراج بموجب عقود موثقة لدى القضاء، ومما ورد في
هذه المرفوعة ما يلي: «.. السيد .. حكم عمدة الجبلية السلام
عليكم .. وبعد .. نحن كبراء عرش [الجبلية] أولئك سيدي بن طليعة
دائرة قنفذة، عمالة وهران .. بلانكا الكاية يبرورج عرشنا كانت تحت
أيدينا ملكية تتصرف فيها بقواعد لتصرف الجبلية شرعا، وجنونا
عليها حكم القاضي في البيع والأثر من قديم زمان إلى الآن، وأراد
الآن أن يبرعوا عليها حكم الملكية ويجعلوها سوية، والآن سيدي طيب
من معاداة دولتي العالية أن تبقى لنا على وجه الملكية كما كانت تحت
أسلافنا الدالية ويجري عليها حكم البيع والأثر .. من لسان
كبراء اعرض المسطور أواقضون خطوط أيديهم أسقطوا لسلام اه»

الاستيطان الاستعماري ومصادره الأراضي
في منطقة سيدي بلعاس خلال القرن 19 م

د. محمد محار

معلم تاريخ جامعة خبلي بريس - بئر بوعنصر

أصبحت الدراسات التاريخية الحديثة تقتني أكثر بالتاريخ المحلي، تاريخ المدن والمناطق والأقاليم لتعرفها والتعرف عن سكانها بغية إبراز ما تتركه من الآثار وتراث تاريخي ومما تم ثقافية وللوقوف عند الأحداث التاريخية التي عرفت بها ومدى مساهمتها في الحركة التاريخية الشاملة بسند في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتعجيد رجالها والإعلاء بهم من خلال تقديم سيرة حياتهم وبكبرياتهم. ويتقدم هذا العمل بدون شك إلى التفتيش والبحث عن الوثائق الأرشيفية المختلفة واستخدامها حتى يتمكن من استرجاع ذاكرة الذاكرة الوطنية المسيوية.

إن الاهتمام بالتاريخ المحلي يتيح من كبر أن معارف المنطقة بتاريخ مناطق بلادنا هي معارف سطحية كثيرة ما عرفتها الأقلام الاستقصائية. ولا زالت تحتاج إلى المزيد من الدراسات والبحوث العلمية يساهم المفصلون في إدراجها خاصة تلك المتعلقة بفترة الاحتلال والشوكة النحويوية فكتابة التاريخ الوطني يدعم ويقوى من خلال البحوث والدراسات حول مواضيع ذات طابع محلي.

في هذا السياق، تحاول هذه الدراسة تبسيط الضوء على جزء من تاريخ منطقة سبيدي بغيان خلال القرن 19 م الذي صرح به بطريرك ميلاد جرجيس لنباحش، والذي يمثل مصدج المنكر الاستعماري الاستقصائي. تتقدم هذه الدراسة إلى النظر في المسئلة الاستقصائية المنهجية من طرف الاستعمار الفرنسي في منطقة سبيدي.

بالميرس والتي كانت تمثل في الواقع المودج التقني الذي عولف عليه الإدارة العثمانية كقراء، فكانت تدوج ضمن أهدافها ذات الأثرية من أجل بسط سيطرتها على الإقليم، فإن نجاح هذه التجربة هو معاج النظام الاستعماري في العرائر كم تناول موضوع مستندة الأراضي الزراعية التي كانت تعتبر بكونها الأممية للمباشرة الاستيطانية، لأنه لا يمكن تفيد المستوطنين في أرض الجرائر إلا بعد الاستعداد على الأوجهي وبرعها من أصحابها الشوعيين لتكوين القاعدة الأساسية التي تعتمد عليها الإدارة الاستعمارية في عملية التوطي، إلى جوارهم الصراع القائم بين السكان الجرائريين والنظام الاستعماري كان حول الأرض، إن كل السياسات الاستعمارية المصممة منها والاستيطانية والتشريعات المقارية وما ترتب عنها من مقاومة شعبية خلال القرن التاسع عشر كانت حول الأرض

١- الاستيطان الأوروبي في منطقة سيدي بلمحاس

بعد الاستيطان بالمقطرة في الترحيل السياسي الاستعماري الذي ترمي إلى معالجة مصدر الأرض بالمعنى الأوروبي وكسر شوكة المقاومة الوطنية في أرض واحد، ومن ثم بسط نفوذه وتوسيع هيمنته الكاملة على أرض الجرائر وتنجم هذه السياسة التي يمتدح على التمدد والحركة في تنظيم البيئة الاجتماعية والاقتصادية للصالح المزمري والقضاء على الأسس المادية التي تقوم عليها للكيان الجماعية للأرض وتنظيم قبلي للعمل الزراعي، إن التكلفة المادية

المشاعة كانت تمثل الشكل الأكثر انتشار في الجرائر قبل غزوة لأحلال مجازات القوائم الاستعمارية الجائرة تقطعي على بشكل التنظيمي القبلية، المبينة على علاقة الدم والقرابة أو كما يسميها ابن خلدون «نصيبية القبيلة».

إن عملية خصخصة الأرض قد تطورت خلال القرنين 19 و 20 م لصالح الميرس، بحيث أصبحت الإدارة الاستعمارية في الاستحواذ على الأراضي العمومية التابعة للفرقة العثمانية ومسانده الأرائس التابعة للقبائل النمرة والأسبيلا على ممتلكاتهم وتصفية الأوقاف التابعة لتسكن العبادة والتنظيم في المؤسسات الخيرية، وهذا ما أدى في البداية إلى التفهم القويجي للهيكل الاجتماعي التقليدية التي كانت تعتبر المناطق الأكثر في تجارة تميم، بلغة البعثة للأرض.

كما أدى قانون مصادرات كريسنت إلى تجزئة الملكية الجماعية للأرض منخلق وحدات إنتاجية صغيرة وموسطة تكون أكثر ملائمة للعلاقات الاقتصادية الجديدة التي شغل من الأرض مملعة ذات قيمة تجارية منها، بشأن المعاصر الإنتاجية الأخرى. شكل المعصرون من الأسبيلا، عليها بطرق مختلفة من أهل توسيع ممتلكاتهم وهكذا حصل في عصر خمس ٧٠ حاجي الحداد للأرض بحلول ١٩٠٠ م عند ذلك سكر استعماري إلى قيمة مادية كقاعدة من استعمار استمرير على وماسهم لإنتاجية. هذا نصف سيدي بلمحاس في الواقع حقلًا للتصاريح السياسية الاستيطانية الاستعمارية والتي تمثل فعلا

حية تنعكس ما جرى في البلاد من حركة استعمارية ومصادرة الأراضي
لوزعية لصالح ابعريين.

في نهاية مقارعة الأمور عبد الفخر سنة 1447، فتحب لرجال
الإدارة الفرنسيين بالمصرف لطلاق في الأرض، فقلت لعبي تمسوة
لنفسهم شمركو المستوطنين الأوروبيين في منطقة سيدي بلعيس وهذا
بداية من سنة 1448 - فممن جاهدة منذ ايداي إلى حواره تلبية
العصر الأوروبي على العصر الجزائري يكون دولة الحكومة
الاستعمارية بلرض الجزائر (المسألة)

تمثل فترة 1448- 1870 مرحلة هامة في تاريخ المستعمر
الجزائري حيث لعبت الدولة الاستعمارية في هذا السبيل العديد من
القوانين والقرارات، نذكر منها على وجه الخصوص قانون 19 سبتمبر
1448 الذي يوصي إلى تأسيس عدد من مراكز التعمير من 21 مركزا
بإقليم وهران وحده⁽¹⁾

وفي 15 نوفمبر 1448 قدم للتقييم يروان مشروع بناء مدينة
سيدي بلعيس إلى الحاكم العام بعد وضع مخطط عمراشي من طرف
لجنة تشكلت لهذا الغرض وتضمن هذا المشروع مايلي⁽²⁾:

- تحديد مساحة المدينة بـ 42 هكتار
- تقسيم عدد المدينة إلى منطقتين إحداهما مبنية والآخرى عسكرية
- وضع نظام تحصيني يتضمن جدران يكثر ارتفاعها بـ 5 م.

- توزيع مساحة المدينة كما يلي: 5 هكتارات للتصميمات، 16 هكتارا
للمؤسسات العسكرية، 11 هكتارا للطرقات والأسواق، مساحة 10
هكتارات للإقامة المدنية

- إنشاء أربع أبواب للمدينة، الأول في الشمال ويحمل اسم باب
وهران، والثاني في الجنوب ويحمل اسم باب الضميمة، والثالث في الشرق
يحمل اسم باب مسكنة، والرابع في الغرب ويحمل اسم باب فمسار.

- تخصيص 200 قطعة أرض لبناء مسكنات، تكوني حوالي 2000
مستوطن⁽³⁾

وفي هذه الفترة، قامت السلطات الفرنسية بتوطين الأوروبيين
من إسبانيا والمانيا وإيطاليا ومالطة بمنطقة سيدي بلعيس ومجتهم كل
التسهيلات الخاصة بالأرض التي تم مصادرتها من قبائل المنطقة، وفي
26 أبريل 1851 أصدرت قانونا يقضي بتنظيم عملية تملك الأراضي
للأوروبيين ونتيجة لذلك ارتفع عدد المستوطنين في منطقة سيدي بلعيس
من 413 نسمة سنة 1849 إلى 1234 نسمة سنة 1851 ثم إلى 1728 سنة
1852⁽⁴⁾

يقول الجنرال بلانيسيني (Blancini) القائد العسكري لإقليم وهران
في أولى تقاريره لمدينة سيدي بلعيس مخاطبا فيه لجنة التقييم الأجنبي: -
أند حرائق هذه المدينة الجديدة من هامة عسكرية إلى مدينة مزدهرة
ومشرفة والتي تند بعن نموذج فرنسا⁽⁵⁾، وقد اتبع في ذلك سياسة
الجنرال بيجو الذي يعد من أنصار الاستيطان الوهمي والذي اعتقد

في فترة حكمه على السيف والعزات باعتبار بن الحمدي موافق
الحام على لفتان والدماح على ممتلكاته

لقد سمحت هذه انتشار الاستعباد باستمرار عدد هام من
الآفروبيين ومن مختلف الجنسيات. وتذكر الإحصائيات أن عدد سكان
عمسة سيدي بلعاص وحدها ومن سنة 1859 إلى 1939 بحصة
مزرعة حسب الأقسام التالية 3157 من جنس فرنسي و 2046
سيفوي و 316 يهوديا و 164 من غانية و 48 أفريقية و 47 من
إيطالية و 192 عربي و 56 لصيكية و 19 من مولوي و 3 فردا من
مالط و 86 من سويسري و 82 من روسيا¹⁷ ولبرت لهم السلطات
لاستثمارية لأراضي محقة ولهمهم بالآلات ولعددات الزراعية
اللازمة وحتى البذور والحيوانات بشجيجا لهم من أجل الاستقرار في
منطقة

3- مصداقية أراضي قبائل بني عامر

إن المنطقة كانت لعدة يسكانها وعرض الأناس الحياة فيها منذ
القدم عكس ما كانت تسعى بعض الروايات الاستعمارية المخرفة وأمام
الظروف السياسية الجديدة التي فرضها غزو الاستعمار الفرنسي
للجولان واحتلالها لمدينة وهران في 4 جانفي 1934. نجد سكان المنطقة
الغربية من البلاد تنضم للخرافة محترمة الأمير عبد القادر وكانت
قبائل بني عامر من ضمن القبائل التي لم تبدأ مساهمة إلى بداية
كذلك عندما ذهب القائد من ... بعد مع لاور حبيسه ثم حاد

قبائل بني هشام وتقدر المصادر الفرنسية عدد فرسان قبائل بني عامر
بأكثر من 2400 فارس. إن هذه الانتارة العديدة تبقى لنا مدى مصداقية
هذه القبائل في مقاومة الغزاة¹⁸

لقد شارك مشو عامر في كل المارك الذي حاضها الأمير
ربطه معركة المنطع في جويل 1835 ومعركة سيدي براهيم في
سبتمبر 1845 وابتداء من سنة 1839 وصلت الحكومة الفرنسية مع
بني عامر ليجرال بيجو إمكانيات كثيرة لم تسمح به من قبل. فكان تصد
تبادلته 107000 جندي ليها يشار في ثلث الجيش الفرنسي العام¹⁹
ممن عند الأخير حرمنا تصديقات بالوحشية والعنف ومراس العبيد
الفرنسي أشجع طرق التكيل والتعذيب في حق الجزائريين واعتبر
بيجو النهب والتدمير من وسائل الحرب وسمها معساسة تموي
الحرب بالحرب

من مصداقية المقاومة المسلحة في كامل أنحاء البلاد جعلت
الجدار اليجو يتبع سياسة الأرض المحروقة لأعضاء زوجها فرأى في
عصية مرج أراضي القبائل وعرضه على الوسيلة الوحيدة لتطعيم
المقاومة. وهكذا تم مصداقية أراضي قبائل المشاوية التي كانت تقيد
بمهمون سيدي بلعاص وهي تموضت بحجة مشاركتها في المقاربة إلى
جانب الأنهر عبد القادر ومن جهة أخرى بتكرت المستعمرات الفرنسية
مرموم ملكي للمصادر في 23 أكتوبر 1844 الذي يصر على سرع اللكية
للمشاوية بحجة عدم وراعتها إلى هجرة قبائل بني عامر إلى المغرب في

سنة 1845 والتي دامت أكثر من ثلاثة سنوات تلبية لبدء لأمير عبيد
العالم وهروباً من سياسة الأرض المحروقة. ففي سنة 1245 غادر
المملكة كل من بطون أركا، إبراهيم، العمومة، أولاد سليمان بوي
عيسى، أولاد ميمدي علي بن يوب، أولاد بالغ، جهافة، أولاد سيدي
خديفة وغيرهم. سمعت هذه الهجرة للقوات الاستعمارية الاستحواذ
على أراضي قبائل بني عامر تطبق القرار الصادر عن المحاكم العام
النوق ميرلي و"أنا" على بتاريخ 18 أبريل 1846 كل الأملاك العقارية
وتدعوها الجمعية منها والفردية التابعة للقبائل التي هاجرت أو التي
لغادر مناطقها إلى لغوب أو الصحراء. أصبح ملك الدولة الفرنسية
⁽¹⁾ إلى عملية المصادرة التي لجأت إليها الإدارة الفرنسية لتدخل ضمن
سياسة الاستيطان في منطقة سيدي بلعياض. حاس بهمس لها إيجار
مشاريع بدء عدة مراكز استيطانية وتذكر على سبيل المثال، أنه تم
مصادرة حوالي 22000 هكتار، من بين 40000 من الهكتارات التي كانت
ملكية فيها المهاجر الملتفة من المغرب في سنة 1949. إن عملية طرح
سكنية من قبائل بني عامر لم تنهي عند هذا الحد، بل استمرت مع
صدور وتطبيق المراتب الحنونة العاصمة بموجب العقار. تجد من
سلسلة التشرذمات العنصرية تشكيل البنية الاجتماعية التحتية للقبائل بني
عامر بمصاهرة أراضيها فأصبحت ملكيتها تنقل مع مرور الزمن.
حيث يرى بلي قبيلة أولاد إبراهيم التي كانت يهودتها 76083 هكتار
سنة 1845 وأصبحت فيها سنة 1849 4609 هكتار فقط أي 6% من

أراضيها، وهذا بعد رجوعهم من المغرب بحجة الخلقعة العامة وليس
الشيء بطريق غلى جيرانهم الودج، فحسب التقدير الذي قدمته
السلطات العسكرية للأمير بطون بايغرين الثالث في 25 أفريل 1863 الذي
يؤكد بأن هذه القضية كانت تحتل 46000 هكتار من الأراضي الخصبة،
ويعد الأمر مساحة كبيرة من أراضيها. لم تعد تلك سوى 17590
هكتاراً⁽²⁾ لقد أثرت هذه الوضعية كثيراً على حياة سكان المنطقة.
وستعرف أراضي القبائل انقراضاً مرة أخرى بعد تطبيق القوانين
العنصرية الجديدة.

أرغمت قبائل بني عامر بعد عودتهم إلى أرض الوطن خلال سنة
1847 إلى اللجوء إلى الأسكن بدعوله والندى العفوية كما هم الحال
بالجمعية للقبائل التي وقعت في وجه الغزو الاستعماري بما سمح
بالدولة الفرنسية من مصادرة 9654 هكتار مرة واحدة في سهل مكرة
من مجموع مساحة 5000 هكتار القصية أو كامل أنحاء البلاد في
فترة ما بين 1842 - 1933 لتوطن ثلاثين عائلات اليهودية⁽³⁾

ولقد حصصت هذه الأراضي للجنود في تأسيس 10 مراكز
استيطانية من بين 21 مركزاً في القطاع الودجاني. وشرح في بدء 8
مراكز يضم كل واحد منها مئات من المستوطنين⁽⁴⁾

صلىة * Daye صحت 662 هكتاراً
بوسني Le rivier * 400 هكتار
سيدي إبراهيم * 1533 هكتاراً

مولاي عبد القادر * * 900 هكتارا

سيدي جمال و. * * 221 هكتارا

سيدي لحسن * 2041 هكتارا

سيدي خالد * * 1236 هكتارا

غروية * 1043 هكتارا

وبالرغم من صدور قانون مبيعاتوس كرسست في 25 أفريل 1863 القاضي بتعليك الجرائدين الاراضي التي كانت تحت تصرفهم سواء كانت في الأصل ملك شخصي لهم أو متشاعة بينهم، إلا أنه جاء بمعيد تنظيم الاراضي الزراعية التابعة للقبائل وتقسيمها إلى ثلاثة تصنيفات أساسية (ملك - عرق - ملك وعرابي)، وأن للأراضي المملوكة القبايلة تبقى ملك للدولة مع الاحتفاظ بحق الاستغلال ويعد الطريقة قامت الإدارة الاستعمارية بجعل للدار التنظيم الإداري الجديد يعكس من إدارة السكان لتطابق بها ومراعاتهم سياسيا وأمنيا وعلى هذا الأساس تم تقسيم القبائل إلى دوائرو يشكلون موحدا إقليمية متميزة تشرف على إدارتها الجماعة تحت سلطة القائد أو الشيخ تقوم بتسيير الإدارة الاستعمارية⁽¹⁴⁾ يعتبر هذا القانون بمثابة الأداة التي أعطت الإمكانية للإدارة الاستعمارية للوصول إلى التمدد نظام الاجتماعي القبلي الذي كان متميز الدرع الوثافي والخصم الذين ضد التدفق النظام الاستعماري وخرسمة في أرض الجرائد

وبخصوص تطبيق هذا القانون على سكان منطقة سيدي بلعاس، يقول ليون يستين⁽¹⁵⁾ بأن هذه العملية توافقت لتوحيد وتقسيم الأراضي الأمراء على كل من أولاد سبيس وأولاد إبراهيم في مارس من سنة 1866 وحميل والعصمان في أفريل 1866 وأراضي جعفرية وصاليد في سنة 1868 مع اختيار عبدا الأفضلية للأراضي القريبة من المجمعات السكنية والفنية والقوية من الدوائر⁽¹⁶⁾

بعد ما أتى في الاستعمار على الأراضي الباقية من طرف الإدارة الاستعمارية، ومن ثم توزيعها على المصروفين، فخلال فترة 1850 - 1880 تم بناء عدة مراكز استيطانية على أراضي تابعة للقبائل بني عامر وبندر بناء كل من مركز بغير الذي توسع ما بين سنتي 1874 - 1880، وتقسيم وعين الحنجر التي تم توسيعها في سنة 1875 سيدي حمروش وسيدي خالد في سنة 1863، ومنطقة في سنة 1870 سفير في سنة 1874 مركز مولاي عبد القادر في سنة 1876، وكل من مركز ضاية بنطار في سنة 1873 وثلاخ في سنة 1880، وتقاليمات في سنة 1880، وملاي سليمان سنة 1882

وتدعيم سياسة محاصرة الأراضي الجرائد جاء قانون غرويه (Groslier) ليضع هذه الأراضي للقوانين الفرنسية مباشرة الشمول في التوزيع، وتطبيق نظام الملكية الفردية لخدمة الأراضي المخصصة للتشجيع ولأغراض الإسلامية والتقليدية كما جاء هذا القانون لتثبيت المصادرات القابعة للحوار ولتستغل حقيقة من طرف

ممكنه، أما استباحات الإصاها، فعولت إلى أصلاك عامة واسقي تم فيما بعد مصادرتها، بلدة جذجات ومطبات السياسية الاستيطانية، وبفجة لخصه هذه الإجراءات القانونية، تم الاستحواذ على أكثر من ثلاثة ملايين من الهكتار على مستوى الوطني. إن الهدف الأساسي من هذا القانون هو القضاء على تنظيم الملكية الجماعية بالأرض تحت عطاء مؤقتة الملكية الخاصة ومن ثم تسهيل عملية التجارة لصالح المصيرين على سنة 1875، عرفت منطقة عمية واسعة لتوزيع سفادات الملكية ولهي مست كن من قبائل العيسنة والهارج والعاصمة والجاريد وأولاد غريو والعشمة.¹⁶¹ وهذا ما أدى إلى إضاح النظام العقاري التقليدي الذي كان يتميز بفعل الملكية من حين إلى آخر معون تونيق، كما فتح في نفس الوقت الباب على مصراعيه لعمليات المضاربة لصالح المصيرين في الوسعية الاجتماعية للفروا التي أصبح يعيشها سكان الريف فهد بعثهم إلى التخلي عن أراضيهم ليتحولوا إلى عمال الأوربيين.

في السياسة الاستعمارية منتهجة من طرف الإدارة الفرنسية ثم ارتكزت على نوسانة من القوانين العقارية الجائرة لأعضاء جمعية عروية لعنوا الاستيطان بهدف استلاب حقوق شعب بكاملة، كما كان تهدف إلى تفكيك النسيج الاقتصادي القبلي المبني على أسس القرابة وعلاقة التضامن بين أفرادها، فهذا ما أدى إلى مجزئة ملكية الأرض ومن ثم انتقال من عمدا الملكية الجماعية للأرض إلى اقتصاد السوق

كما أدت هذه القوانين إلى زعزع كيان القبيلة كوحدة اجتماعية أساسية يقوم عليها النظام الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الجزائري. كانت قبائل منطقة سيدي بعباس قبل الاحتلال تشكل مجتمعا متماسكا يقوم اقتصاده على أسس النظام الإنتاجي القبلي وعلى مبدأ الملكية الجماعية للأرض، لمواجهة الضغط الزراعي، ولزيرة المرافشي الذي كان يمثل الضغط الاقتصادي الأساسي في ذلك الوقت، غير أن سلطات الاستعمارية رسمت خطة استيطانية استهدفت بفضها سحب أراضي القبائل والتضاء على عرفة الزهي، ومن ثم توسيع الاستيطان الأوروبي بالمنطقة، وتبع ذلك تحول اقتصادهم من اقتصاد استهلاكي إلى اقتصاد مجاري موجه إلى التصدير يهكم فيه المصرون

البحالات

- [illegible]

تأسيس العقلية الفرنسية

ضد الجواز غير المشروع

1. عبد الباقى شمسى

الحزب العام للأرمن في الوطن

من التمتع السياسية الفرنسية تجاه الجرس لثمة الاجتلال
ليتمتع بحق لما كل هذا الحق وهذه المداورة، وبأنا كل مكر والمعا
في الامانة مع دولتي امنت بهداهما كل الاستعداد للتعامل المصديق،
حتى في نسر الحديث وهذه الاستقلال

حقا في التمتع سحر العلاقات بين الدولتي غير قريب وقريب
من المعاني لنسرد ونترصد ان نرى بين سندا ليقف في غيرته من
الامر مع يستدعي ندرى منك إلى عمل دقيق وشاق يصعب القيام من
حداها وحيا يجرى منه ان نوقف عندها وسماها ونعير إدولها شمس
التصورات التي ضمتها ف يجب ان تكون عليه العلاقات في مسار
حقصاري رثاقي، وبعد له ان يوجه توجيهه حبيبا وضع المراكز في كل
حي في موقف ضيق ويدعو نذكر في النفس بغيرها اوسع والديني
وكل كل ذلك من الامتياز التي لا يمكن ان تطل ولا ان تفتش والى
عرض وكفها حقائق واحكام سيرة كليت عينا في الارز ولا هيدل لسة
له

نعم في مثل هذا الجو يفيض غيب الشك من كل حاض ونعم
عني تصديق ما يقا ويكتب وما يس من قواني مثل دافه القانون الذي
ينظر إلى العملية الاستعمارية بأنها عملية حصارية صفت بها الدولة
الفرنسية من استعمارية وعلى الحر او صورة جامعة، ولكننا لم يكن
اهلا لتبين القفلة ولا المصارف وقد، لمصيق بنا كوجبه لا تصحى من
الدمى وبذلك نجد بعضا من اسناد وبناتنا وشجعونا مقرا لادعا، ان لم

يبدو، لما ظهر، مقصودون عرض الحشاشين كل الهم التي مكنت مجتمعها من تجاوز العقبات والصعوبات وسهولت زواياها بكتفها هناك وأحيانا كثيرة هنا ما جعل وسعها حطوا بشأنا وهم يهود مجتمعا جملة ولا وسية في مواجهة الموقف لمدة أسباب لم يطروا فكرها ولكن السبب الأساسي الذي لا مقر من ذكره هو الكد واللامبالاة في ذلك فليس الكد واللامبالاة في مجتمع فعلى أنها السلام

قدعونا نعود إلى ما نحن فيه من تأسيس العقيدة الفرنسية تجاه الجزائر وكيف تصورت فرنسا مجتمعا وبدلة مع الجزائر ليس بها الأمر إلى اعتبار الاستعمار عملا حضاريا إلى المدنية في سوطها وفي جريئتها تتعسر في صنية نفسية باني عليها في علم النفس إيمادات المركبة النفسية، ويبدأ الأمر بالانحسار والاعتقاد بوصول إلى التكرار والتكرار والإلقاء ولا يشكك بعد أن هذه العملية ليست رابدة العدوى على الجزائر في 1830 وما تبع ذلك من عمليات لتوسيع القدم في بلد مهزوم ولا يمكن أحد أيضا في أن القول بين السلطات الفرنسية كانت في وقت ما في حيرة من أمرها إزاء قبلة في الجزائر أو لتصبح كل ذلك كل در الرماد في القبر، إن المتردد كثر في الأسلوب واختيار الطرق ولكن لتتخذ ما تراكم في العقيدة الفرنسية والوصول إلى الإكراه والتفجير

أولئك سيحاولون هذه الفيتنة جديدا

الأول: نظرة الفرنسيين للجزائر والجزائريين قبل الاحتلال

الثاني: تطبيق هذه النظرة على أرض الواقع عند بدء الاحتلال

ونريد أن نشير هنا إلى أنني لا أروج بهذا الطرح عن موضوع التلوي وهو مسألة انقطاع بين الاحتلال، بل يأتي هذا الطرح لتوضيح بعض الجوانب التي لا يتوقف عندها الباحثون عند تناويع مسألة الطار أو مسائل أخرى ذات العلاقة الوثيقة بالوضع الاستعماري من الجانب القانوني والاجتماعي

القسم الأول

تأسيس الموقف الفرنسي من الجزائر اجتماعيا وسياسيا قبل الاحتلال

كانت في أحد الملتقيات التي نظمتها وزارة المجاهدين سنة 1997 حول محاولة فصل الصحراء عن الجزائر نشاطات عما كان يدور في حلد الضيف الفرنسيين وهم يهاجمون دلائلنا ويعشرون عليها وكانت وكذلك أوضحت أن كل نشاط كان يحمل في نفسه "العقيدة الفرنسية" أو كما تسمى "الديمقراطية الفرنسية"، والديمقراطية هي كما تعلمون كل ما تتركه في الدائرة الجديدة لكل لغة. وتحدد على أساسه كل العناصر العيرة للأمة وخصوصياتها. ربما يمكن أن يستخلص من هذا الوعيد لرسم نعال يطرحها المجتمع الذي تتشكل منه الأمة من هذا المنطلق يعني أن الدول أو التمسس في الدائرة الوطنية الفرنسية ما على فيها ولتوسم على من القرى من تصورات وأفكار إيجابية أو سلبية

فيما يتعلق بما دس الجوزوي، أو بكلمة أخرى كيف كان الفرنسيون يرون وكيف يظن أين يجدوا يديارثا غير مرتقبة فيهم.

إن نلاحظ في أي بالنسبة لهم فيما يحسن أو بالنسبة لما فيما وحسنهم أي شيء لا يريد أن يرسم صورة الفرنسي أو الأوربي كما كان يريد الجزائري. هذه مسألة أخرى فممن لمعتني عليهم وهم الأتقون، إنما من حيث المثل فقد كلفن عظم البذخ أي هذا حجر القاريح وخاصة عند دس الإسلام إلى هذه المدن، كانوا يعتبرونها عرب ومسلمين، نظر جريا من ثمالي إفريقيا كالمسيحيين وبربرهم فيه بالمسيحية واسمهم فيه، وأنصرف عنها معتقد الذين الإسلاميين الحقيقين من هذا المنطق ومنه تبدأ للعلاقة العنصرية عند الفرنسيين عامة ومنه رجال الدين خاصة وأسس من الغريب أن ينقسم الحقد عند هؤلاء، وأولئك ولا يستقل عند غيرهم بسرعة، فالأمر يتعلق بمكانة فرنسا عند الكنيسة بمحاكاة الكنيسة الفرنسية قبل غيرها بالإسلام خلال ما يسمى بظلم القرون الوسطى، وندوى الحضارة الإسلامية في جنوب فرنسا معاندة الكنيسة إلى اتحاد قرويين لسانيين.

الأول يجمع القسوس الكاثوليك من الزوج بهما كل مسروح به قبل سنة 1890م.

الثاني مقرر لغير المسيحية الأولى سنة 1890م لصرف الانتظار عن الحضارة الإسلامية.

وكل هذا ليس بعيدا عن الجزائر فالجزائر هي اللغة التي مكنت المسلمين من فتح الأندلس، وهي التي قدمت الدعم للأندلسيين في مدعهم وجروهم، وهي التي كان بها في عهد الإسلام أكبر عدد من الكنائس والمعابدات، لكنسية، وفي هذا عود عراشلات لا تمسح بهم. لمرء الجزائر في اختلاف مذهبهم وبين البابا مباحثة أو مع القسوس الفرنسيين بما اعطى للكنيسة مكانة خاصة عند الحكم الفرنسيين. وبعد الزاوي العام الفرنسي، فكانت الكنيسة مروج ما يريد هي الجزائر يوقبل ذلك يوهنهم في تكوين التصور السني الذي قوبل الكنيسة الخويج له بالرغم من توجب الحكم الجزائري، بكل ما يتخير من لباورة لمسيحية وخاصة حماية العقيدة المسيحية التي لم تفسر بصورة أبدا.

واسمى لوضع على هذا الحال وأحدث الصورة السيئة برسم بوضوح عند عامة الناس، وراة الأمر عذبة أعلنت للحرب على الإسلام في الأندلس وبدأت "حرب الثلاثينات سنة" مع الأسبان بيوكة من الدول لمسيحية كلها يورضا من فرنسا التي كانت كثيرا ما ظنفت إلى جملتها واتحادي أسبانيا ولكنهم سرعوا ما تعود إلى مؤازرتها ضد الجزائر وليس ذلك يوجب لأن فرنسا كانت دائما في علاقاتها مع الجزائر خلال الفترة العثمانية تتحدث باسم المسيحية قاطبة سواء تطبق الأمر بمسائل السلم والحرب أم تعلق بمسائل حرية الأسرى وفي هذا الموضوع لابد من توضيح مسألة عامة جد هي من باب الحد

الضلع للتعهد والذي يقدم الأسرى على أنهم عبيد أيضا تقيم مدنيهم
كذلك يقنني أي أسير ولكنه في أديان السلطة الكنسية وبالتالي
المبطلات الرسمية في فرنسا خاصة يقدمون على أساس الرق وليس
الأسير وهذه العموي ما يزيد في إثارة حقيقة أناس في مجتمعات
الفرنسي خاصة وليس من غريب أن يغير هناك فك الأسير بعد انقلب
معروا معناه من تحرير عبيد وليس أسير وهناك كثير من المؤلفات
التي عمدت وبنيتها حتى كتاب جرانزيو من تلك مثلا هناك
الامتيازات التي ترجمت إلى كتابات *Privilèges et privilèges*.

في هذا الجو للشعور وانفتحت من الكنيسة في تجاير إلى
الذين سجال من المثقفين والطماء الذين لا ينفخون هادة وراء
الإلهاد، فالحقيقة أن الوضع الثقافي الأوروبي عامة والفرنسي
خاصة كان في القرون الوسطى أي منذ سقوط الدولة الرومانية وتدهور
الإسلام متروك جدا وكان العلم والحرقة بصورة عامة مسمرتين عند
رجل الكنيسة، فهم وبعض أبناء الأسر الثرية الأرستقراطية الذين
يترجون ويكتبون مما يجعل عامة الناس يتقاربون لعالم والمجتمع
ويصنفون ما يقال لهم. وإذا كانت الكنيسة قد بعدت بعد عصر
شبهه القرن الخامس عشر - شيئا من تقويمها وسحر الفكر قبل
ما عرسته في الأمتين عن الأمم الأخرى غير المسيحية والجزائر بالذات
لم يتغير بل لقد يتأصل أكثر ويتسع في المجتمع الفرنسي وتعدده
بدأت الرحلات الاستكشافية وبدأ الإطلاع على كلب على حياة هذه

الأمم كانت مركبات القرون قد تعبت خطتها فتعلم الرحالة من باب
الترفح ولم يحاولوا بهم المجتمعات التي رأوها والتي أكرموا وفادتهم
إلا من منظور ما ترسخ في أذهانهم من أحكام مسبقة كانت للكنيسة
أساسا هي السبب في قوميته

هذه هي التجربة التي أعبت لغرض الطاعة والحقد ضد الإسلام
ومن يملأه في شمال إفريقيا للعرب لأن العمل كان قد تحكم منه
البدانة فيها منطق بالحسن الذي لا يصدق دائما ولا يقرر بأنه لذلك بدأ
عند وقت بعيد التفريق بين العربي المسلم والبربري المسلم وهذا أمر
لا بد من التفرقة عنده مليا فلهذه الكثير من المسائل ولكن لا يتسع المقام
هنا لثناوب إلا فيما يتصل مباشرة بموضوع

فيسرنا تناولنا الكتاب الذين عاصروا تأسيس هذه للمسات
الأولى من العقيدة الفرنسية أم أولئك الذين حضوا حثوا الأرائك ولم
يحيدوا عهد أبدا إلا ما وجدوا، وفي وقت متأخر جدا يقرب من فترة
الثورة المباركة سنة 1954 فبما سجد نفس النخبة بنفس الدوح ونفس
الأفكار المسبقة، حتى أن أحد الكتاب الفرنسيين شاعر عن السبب
الذي يدفع الكتاب الفرنسيين إلى تشويه الشعب الجزائري وحكامه في
القرن 17 و 18 ويقول أنه لم يلاحظ شيئا مما كتبه الفرنسيين، فيما
يتعلق بالجزائر الجزائريين ولا عذرة حكامهم وأنه لقي كل القرحات
والعامة الحسة عندما رأى الجزائر

استياسة العقارية الاستيطانية الفرنسية
انجاء الموقف أو الحسوس في الجزائر

أ. بشير بيمهدي علي
قسم التاريخ - المركز الجامعي
مصطفى اسطبرلي - مصر

مسائل هذه المرحلة جزء لا يتجزأ مما من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والدينية للمجتمع الجزائري باعتباره الوقف أو الموقوفين كركيزه أساسية حافظت إلى حد بعيد على التماسك الاجتماعي الراسخ انداء بتضامن المجتمع وتربطه بتوزيع ثرواته على طوائفه والعجزة منهم إلى جانب أهميته في الحياة الدينية

لقد انشأ أوقافه المساجد في الجزائر سنة 1584، يأمر من شمامسة خوجة مهمة إدارتها هي تسيير المساجد وتفتح أبواب القيمين والائمة¹ وهكذا فإن أغلب الجوامع كان لها من الموظفين الوكيلين للحظيب والإمام وأحياناً يجمع الحظيب الإمام أيضاً والمدرسين والقرآن والحراب وبعض القراء

رغم ذلك فإن وجود الأوقاف والمساجد على النحو الذي تحدث عنه كان يعطي للجزائر العثمانية طابعاً إسلامياً موحداً تلقى فيه اعتمادات الحكام والسكوك، بل كان مظهراً من مظاهر الجهاد والإحسان المشترك، وهذا ما لم يلاحظه في عهد الاحتلال الفرنسي لدى لوجر الجزائر من خلال البند الخامس من معاهدة 25 جويلية 1830 والتي حررها غلام الحملة الفرنسية الكونت دو بونابورت Comte De Bourmont ووقعها الذي خصصت على حرية العمل بالدين الإسلامي واحترام كل شيء يرمي إليه، ولكن هذه الاتفاقية بقيت هباء على ريح الفرنسيين، غرلوها باستيلائهم على أملاك العباد وحرلوها إلى

كنائس، وباستقلالهم على الأوقاف والروابي وأؤسسات الدين المختلفة^١

لمسب تقرير السيد محي الدين رويق^(٢) الذي قدمه إلى المجلس للمع بالجمعية بتاريخ 27 أكتوبر 1943 فإن المجلس الذي كثر مظهرين الأول ثانوي، والثاني سياسي^(٣) لأن واقع المشروع الفرنسي لم يسمح له أن يصح قولتي تنافس والوضع الديني الذي ارتبطت به جميع شؤون المجتمع الجزائري بما فيها الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالوضعيات الدينية التي نعني بها الأوقاف أو الكهوس^٤

وما اعتبر لمساجد جزء من المؤسسات الدينية، فإن المشروع الفرنسي^(٥) وقم بين صفوفات المصلحة الاستعمارية (السياسية العسكرية والاقتصادية) ورجال الدين الذين أولوا تجميع عدد كبير من الجزائريين عبر القلعة الجزائرية^(٦) غابضوا لجهود لاحتقار كلاك الأمال الكولونيالية للعناصر الأوروبية في الجزائر، التي لا تسمح بأي نشاط أو تطور ممكن للجزائريين لأن حبره التفكير في بينهم يوهي بالعودة إلى المفهوم^(٧) فكانت الأوقاف والمساجد بوجاب عامل مادي يجب إهماله، إذ لجبرت لجنة الثالثة القائمة على إهلاك الأوقاف إلى يقنوا في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ قرار ١١ سبتمبر ١٩٥٤ تمريرها بين صلة بحالة عطلت الأوقاف التي يستغلونها بالكره أو غيره^(٨)

فالقرار خضع إلى رقبة الكوند كوريل "Comor-Corail" الذي لم يرد نظرة حكمه بالمشاريع الاستعمارية وتنظيم إداري محكم للجزائر^(٩) ومن اهتماماته الكثيرة تم إحصاء للكنيات سواء تعلقت بأراضي الأوقاف الخاصة بالخرعين الشرقيين^(١٠) أو مصلوبة أملاك الأتراك التي اعتبرها أملاك عومية

وس أجل مع قرار ١١ سبتمبر ١٩٥٤ صدر قرار آخر في ٥7 ديسمبر ١٩٥٤ الذي أعطى فيه للعكرية الفرنسية حق التمير في الأوقاف الإسلامية مالتاجير أو الكراء، وشمل أوقاف الخرمين الختريين (مكة والمدينة) والمسجد والزوي إلى مصلحة أملاك الدولة^(١١)

ويذكر هبار "Hébar" أن هذا القرار كان ضربة قلدن والثقة الإسلامية. لأنكاس لثاره على العبادة الدينية والاحتشامية للسكان فيما بعد والذي يهمل من قرار ٢7 ديسمبر ١٩٥٤^(١٢) هو وخضعة للمسجد التي أصبحت تحت رخصة إدارة الاحتلال ونحت وكلاء حرقطاني مباشرة بمدير إدارة الأملاك الدولة "جراون"

كما جهزت إداوته بموظفين مدنيين محددين^(١٣) وفي شهر أكتوبر ١٩٥١ كلف وزير المالحه كنرون نوبس "Baron de Knéon" بلفنس بنالي فوجرو "Fougere" برقبة الركلاء بعد أن انظم على سوء ستم^(١٤)

لقد وقع نوبت في تطبيق هذا القرار بحكم اتفاق معاهدة
الامتثال خصوصاً المادة الخامسة لأن مدينة وهران وعصابة لم
يشملها هذا البلد مرموق هو الآخر لم يترك سهيلاً للمسجد بل
أصدر أمر بتاريخ 18 ديسمبر 1834 حول مقتضاة مسجد ككتشوا
بالعاصمة إلى كاترانيه لتتولى عمليات المموهين إلى مراكز قيادة
للجيش الفرنسي باستعجاله، وتقرى رتبة شديدة على ما بقي من
مساجد وأئمة وانضم من خلال بحث مطول عبر حلقه (الحقة
الأولى في 22 أكتوبر 1854 وثانياً في 29 أكتوبر 1954). نشر
أوليفستى بيوك Augustin Berque مدير الشؤون الأهلية مسابق بعد
ومثله « إننا قد استهنا كرامة الدين الإسلامي إلى درجة أنه قد
صحبنا لا نسمي الأئمة ورجال الإناء إلا من بين الذين يجاروا طريق
الجوسنة أو مستقل ارتقاء في سلم الوظيف الديني وهي لإحلال
بإدارة وإبادة في ختمها»¹⁶

وجاء قرار وزير الحربية في 23 مارس 1847 الذي حدد
مصاديق ومناصب لتؤسسها الفينية إلى ميراثية الاستمرار¹⁸
وإن تدبر قاعدة أحكام الكتبة العربية نجد القرار البراري
منذ 01 يناير 1848، والمستقر في دستور الحاكم العلم ماكناهون
منصوصاً للوزير في 12 مارس 1867 فإنه يعطي بصلاحيات أوسع
لمدير التحقيق وقسم النيابة بفتح المدرس القرابية (الكتبة) مع
مرافقة رجال الدين¹⁷

وبعد صدور الموسم بلزخ في 30 سبتمبر 1850 بدأت مرحلة
جديدة لتقنين الثقافة الدينية في المراكز حسب التقاس الفرنسي
التكويني من خلال تأسيس مدارس فرنسية إسلامية وأنشئ
يشمل نظامها التعليمي على مرحلتين:

1- مرحلة ثانوي

2- مرحلة التعليم العالي

وهذا خدمة للأغراض الإدارة الاستعمارية وما تحتاجه من حرجي
هذه المدارس كمرافق بها في تسيير شؤون إدارة الجرائر الممتدة
وحتى تتمكن من معرفة أنواع الأوقاف أودت العودة إلى مرحلة ما قبل
الاحتلال الفرنسي

1- تصنيف العقارات الدينية والتمه قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر.

كانت الأوقاف موجودة في الجزائر كما كانت في بقية بلاد
الإسلامية وقد لعبت دوراً مهماً في عصر الأتراك وهي موعن

1- الأوقاف للصحة أو العائلية وتعرف كذلك بالأوقاف الأهلية

2- الأوقاف العامة وتعرف بالأوقاف الخيرية، وهي منها أهم الخيرة
لأغراض خيرية معينة تلك التي تخصص للتعليم والصحة بالحج
واستصلاح المساجد ومساعدة الأيتام¹⁸

وبصفة عامة هناك عشرة أنواع من الأوقاف حسب الإحصاء
الذي أجري حوالي سنة 1759 في مدينة الجزائر¹⁹، فضلاً عن
قسطية وهران التي كانت مدججها داء قيمة كبيرة سمحت بالقيام

بعد من تدمير الخزانة العلية⁽²⁰⁾ لقد خضعت مؤسسة الأوقاف بعد أن تزايدت الأملاك للوقولة النابعة لها في العهد العثماني إلى تطبيقات قضائية ولصممت في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي شتود على سبب كبيرة من الممتلكات داخل بلدي وخرجها، وتمركز مسبقا عند بعض المؤرخين بتلك الأملاك المحصورة والوئدة بالجزائر العاصمة وبولجها، يظنوا لكثرة الأوقاف وتبعها من القامعين على الجهار القضائي بالزيادة الجرافية عملوا على تنظيم تلك الأوقاف وحفظ مواردها وتسجيل عائدتها وهذا ما حثت به بعض الكبرى كالمساجد والجزائر والمستنظمة التي انتظمت إدارة الأوقاف بها عام 1776 في عهد صالح باي⁽²¹⁾

وأصبحت شؤون الأوقاف في عهد الذي تضمن لإحكام المجلس العلمي الذي يعقد مرة كل أسبوع في جامع الرئيسي للمدينة، بحضور الشخصيات الدينية كالقاضي المحلي، والمفتي، والمفتي المحلي، ووكيل الأوقاف وبعض موظفي التابعين كالشيخ الناطر وبعض الوكلاء وكذا الخوج والاعوان والسواس والمحررة هؤلاء القراء الكرام⁽²²⁾ الذين لتهتم بالتقصير والتأويل فضاخ الكثير من مساجد مستنظمة⁽²³⁾ والذي يهدأ من هذه الأوقاف الأوقاف الخاصة بالمسجد التي تشكلت مع أواخر القرن السادس عشر الميلادي، إذ تنكر المصادر أن تاريخ تأسيسها يعود إلى سنة 1444 وقد عمت مكنيتها مع أواخر الحكم العثماني بالجزائر حيث

أصبحت أوقاف المسجد في ثلثة الثانية من حيث الدخل المالية بعد أوقاف مؤسسة الحرمين الشريفين (الحنسة بمكة المكرمة والمدينة المنورة). وقد على مستوى مدينة الجزائر العاصمة وبعض المدن الرئيسية الأخرى⁽²⁴⁾

أما أهمية هذه الأوقاف فتكمن في ما كان لها من أثر في الحياة الاقتصادية وبوضعية الاجتماعية بفضل مواردها كان ينفق على ربح العلم والتدريس والمالية الدين لم يكن الحكام انداك يرون ضرورة لرعايتهم⁽²⁵⁾

2- وضعية الأوقاف في الجزائر للحظة

ومع بداية الاحتلال الفرنسي أصبحت الأوقاف تحت رحمة إدارة استعمارية معكئة من خلال قرارات بمكمله لمعطسها البعض، مقتضى قرار 8 سبتمبر 1830 الصادر من الجنرال كورت كلويل⁽²⁶⁾ (Cort Clouel) أصبحت الأوقاف تحت الوصاية لثانية.

القرار الأول كل المنزل والممتلكات والبساتين والأراضي والمؤسسات المختلفة مخلوكة سابقا من طرف الداي، وبإجازات والأثران الخارجين من الوصاية الجزائرية أو للمصير لحسابهم الخاص، وكما لمصالح أي شهادة كانت ملكة أو مديقة يحنون في الأملاك العمومية ويسبقون لمصالح هذه الأملاك

القرار الثاني: الأنوار الملتصق لكل الإسماعليين أو مستعمرين لهذه الأملاك مع ملومين وفي أجل أقصاه ثلاثة أيام ابتداء من تاريخ إعلان

هذا القرار بالقيام وبالتصريح مسبقاً ببيع وحالة وصلاية الأملاك
للخمس على حق الانتفاع أو التسيير، ألغى الحظر بالدخول أو
الكراء، وكذا تفريغ بحر دبح

القرار الثالث: هذا التصريح موقوف يدور على سجلات مفتوحة لهذا
الغرض بمصالح البلدية

القرار الرابع: كل فرد خاص له التصريح ولم يفتح به في الآحاد
حصلة يعاقب ببيع عرامة التي لا تقل عن ستة من المصروف أو كراء
عقارات الغير موصوح به، كما يكون مجبر بفتح تلك العرامة عن
طريق العلويات الأكثر صرامة

القرار الخامس: كل شخص يدعي إلى الحكومة الفرنسية بترجيد ملك
غير مسموح به له الحق في نصف المزارع التي يتعرض لآكل مخاض.
القرار السادس: صحيفة بفرمان ستفتح في حوزة المقتصد المدني
بجيش الفرنسي

القرار السابع: المقتصد للعمومية والمقتصد الثاني للديار هما
مكلفان بتنفيذ هذا القرار⁽²³⁾

يوم قرار 07 ديسمبر 1830⁽²⁴⁾ تكمنه لقرار 08 صيفير 1830
مهر مسموح ومنه بعض المواد وصاير عن نفس اللجنة أي الفائت العام
الجنرال كوت كوريل وبالتالي صانك بعض القرارات المعللة والمنشئة:
القرار الأول: كل لبنازل والتاجر والكاشين والسكنين، الأراضي
والعقارات والنزيبات المختلفة التي عدا عليها موجهة بأي حال من

الدخول إلى مكة والمدينة ومصالح⁽²⁵⁾ أو الخوذة، في مقتصدات
أخرى سيحورون ومستلجرون مستقبلاً من لتي إدارة الأملاك العمومية
التي سوف تقيس لهاذين تم تقدم تقريرها إلى المصالح المختصة.

القرار الثالث: إلى الأفراد من كل الأمم حائكين أو مستأجرين للعقارات
التي في القرار الأول هم مجبرون في مدة انحصار ثلاثة أيام بعد انحصار
تاريخ نشر هذا القرار وهذا، عام مدير الأملاك العمومية على سجلات
مفتوحة يد المرفوض قديم مجبرون بالتصريح الذي يبين طبيعة وحالة
وصلاية الأملاك من الدرجة التي لهم فيها حق الانتفاع سواء بالكراء أو
طريقاً وكذا مجموع لهاذين أو الكراء وكذا تاريخ آخر دبح

القرار الرابع: المقتصد، المقتصد، العلماء، وكذا تجهيز من المكلفين، مدير
الآن يتسبب تلك الأملاك بوزن من نفس الأجل لمدير الأملاك
العمومية الضمانات، وعمود، ملكية الكتب والسجلات والوثائق الخاصة
مستعيرها، وكذا للقاتمة الاسمية للمستأجرين، حيث يبين عليها دبح
السفري الكريد وتاريخ آخر لدبح

القرار الخامس: كما يوجهون في نفس الوقت لمدير الأملاك العمومية
تقرير يورد فيه النقطات التي تتطلبها نصيانة وخدمة، مستجد والاعتمال
التجارية ومصاريف أخرى مخصصة للإعانة التي تأتي بواسطة
مداخيل الأملاك العمومية بالامر كما يتم البيع كل شهر مسبق وهذا
مستاء من مدير جنائي المقام

القرار السادس: كل فرد راضع (خاضع) للتصريح الموصف من قبل
المرار الثالث والذي يملئ منه في التصريح في الوقت المحدد سوف
يحاكم بدفع غرامة التي لا تقل عن سنة من محلول أو إيجار عقار غير
مصرح، ويقع هذه الغرامة لصالح المحتشم كما يمكن له أن يتعرض
لعقاب جسدي

القرار السابع: كل شخص يدلي للحكومة بوجود عقار غير مصرح به
به الحق في نصف الغرامة التي يتحملها لمخالفة القانون.

القرار الثامن: انتقلت ابالي للمملكة مكلف بتطبيق هذا القرار

هذا القرار لم يترك سبيلا للتجسس حتى يتظاهروا على حيز
الملك للمصلحة الذي اعتد في الوحدة الأولى على المتكبرات الوثقة من
شبه الإدارة العثمانية، ثم فيما بعد لها إلى بعض الجزائريين للإبلاغ عن
بعض العقارات التي لم يصرح بها وهذا يؤخرانهم بالأموال ويوقع
حالة قانونية تجعلهم مستفيدين في حالة الإبلاغ عن مخالفة الغير
وهكذا ففي ظرف زهير تمكنت السلطات الاستعمارية من وضع يدها
على كل الأوقاف الإسلامية رغم أن بعض العلماء والفقهاء رفضوا
إخضاع اليهود إلى مديرية الأملاك خصوصاً أوقاف الحرمين
الشرعيين أي أوقاف مكة المكرمة والمدينة المنورة، إذ ترجع لجنرال
كلوزيل¹ عن ضمها إلى مديرية أملاك الاستعمار²، كما لم يبق دور
لأوقاف سبل الخير لأن إدخالها لتتضمن مع مطلع سنة 1837 بطل
سياسة الاستعمار التي نصرت بها كثيراً³

وبعد ثلاث عشرة سنة من الاحتلال الفرنسي للجزائر
وبمقتضى من أنريشال دول دي بالمائي Dec-Delmonte⁴ وبمقتضى
الدولة والأسبق العام مونتو Mouton⁵ صدر قرار 23 مارس 1843
الذي يضمن كل الأموال المخصصة للمؤسسات الدينية وجميعها في
حكمة مبرمجة الاستعمار، فاعترضت القرار ضرورة تفيد مصلحة
الاتحادات والجماعات المسلمة⁶ لأن فرنسا حسب وعدها قد أجلت
قرار 07 ديسمبر 1830 وهذا حتى يتسنى لها الدراسة والتعرف جيداً
على الوارد والاحتياجات الخاصة بالمؤسسات الدينية ومن أهم
القرارات التي صدرت بتاريخ 23 مارس 1843 والخاصة بالأملاك
والمؤسسات الدينية دكر

القرار الأول: الملاحين والصغار يضمن أنواعها، للاتحادات الدينية
والمؤسسات الدينية تضم للمؤسسات الاستعمارية.

القرار الثاني: العداوات التابعة للمؤسسات الدينية أمسية مسبقاً من
قبل الأملاك الموصلة مقتضى قرارات مسبقاً مسبقاً نادر من قبل هذه
الإدارة

القرار الثالث: العداوات الآتية عن طريق هذه المؤسسة التي لم تعد من
تخصص نبي يستهلك دور إلى هؤلاء الذين هم مضمونون في القرار
مناه، الأمور حقيقياً يمس القرار

القرارات الواجب المبررات التابعة والتي لا زالت مكرسة للعبادة مستحكمة بالنفوس إلى الأملات، لكن بمقتضى قرارات خاصة وفيما يخص قرارات إتخاذ بيت الله فهي أيضا مضمولة في هذا الصنف.

القرارات الخدمية، الناتجة لاحتلال المبررات بفسيرة من لبن الأملات العمومية سوف تنقل كل سنة إلى الميرانية الاستعمارية كما ستكون جزءا من الموارد لكل سنة مالية.

القرارات للمعسرين، المنطوقات، المخصصة للموظفين (الخدميين) وصيبي المساجد وكذا الطواب (الزيرية أو الثورات) على نفقة الوقف، المعاشات أو المساعدات الممنوحة لأي كان من التقنيين، الدينيين الإسلاميين، الأوقاف الحكيمة والأندلسية. يقع وكذا للمعاشات بشتى أنواعها، مساعدات ومساعدات سوف تنقل إلى الميرانية الداخلية لكي تسدد طبقا للقواعد المالية من الديون الاستعمارية المقررة في هذه الإدارة.

القرارات المساهمة: القرارات المخصصة لمساويف الجارية والإدارة سوف تنقل إلى قروض الميرانية الاستعمارية المطبقة على المصالح المالية ويستلزم في هذه القروض.

القرارات المتكمن: التحليلات الناتجة عن عدا القرار الذي سوف يطبق ابتداء من 1847، ستجوز نقابات استعمارية على الميرانية خلال السنة المالية الجارية.

القرارات المتكمن: المحاكم العليا مدير الداخلية ومدير المالية هم مسؤولون فيما يخصه بتطبيق هذا القرار⁽²⁴⁾.

لم تتوقف القرارات الشحنة الاستعمارية حول الأوقاف والديونيات النسيئة بل صارت كل مرة تخصص لجهة معينة معينة تخصها إلى ممالك المحكومة الفرنسية ويقترح من مدير المالية المحاكم عدم بالجزء. أتفل مجلس إدارتها على إصدار قرار 04 جوان 1843⁽²⁵⁾ الذي يحد الضريبة القاضية للتعليم الديني بخصوص المسجد الكبير بالمدينة الذي كان عهد جثابة جامعة إسلامية فكانت قراراته كالتالي:

القرار الأول: المبررات (المباني) وادب الدخيل المخصصة لمص الشهادت وتمت ي هيمه، للمسجد الكبير بالقجرو والمتمتعين بهد المؤسسة أصبحوا مكلفين جميعا تحت تصرف الأملات الاستعمارية.

القرار الثاني: المدخل والمنطوقات بكل أنواعها لهذه المؤسسة الدينية، إنها منطقة (تابعة) للميرانية الاستعمارية.

القرار الثالث: المنطوقات المخصصة للمسنحين الدينيين والصيانة لمساجد تكون على نفقة الوقف وكذا المساعدات والصناعات على عاتق هذه المؤسسة سوف يسوى من قبل الإدارة وينقل إلى الميرانية كدعوى لكي تسدد طبقا للقواعد المالية على القروض الاستعمارية.

القرار الرابع: النفقات المخصصة لمساويف الجارية والإدارة سوف تنقل من القروض للميرانية الاستعمارية مطبقة على المصالح المالية ومسندة لرصد هذه القروض.

القرار المجلس مدير الداخلية وكذا مدير المالية مع منح كل فيما يخصه بتطبيق هذا القرار⁽¹⁴⁾ نشير إلى قرار 04 جرس 1843 اعضى في غياب الحاكم العام الفرنسي وكان يتوقع الجبرال "دي بار" 'Debar' قائد القبائل والإقليم⁽¹⁵⁾

هذه القرارات التي لم تحرك سبيل الدين الإسلامي للتخورد والإنفاق. قس خلال تصفحها للجريدة الرسمية للحكومة العامة الجزائرية وجدنا هؤلاء الشرعي قد غشوا في صحيفة القرارات وكانهم كل يوم يكتشفون أسرار مستكنة الوقف الإسلامي، بينما كان موقعهم لتجاه الدين المسيحي واليهودي ثابتا فعلى سبيل المثال نجد قرار 16 جرس 1848⁽¹⁶⁾ في قراره الأول قصد إدارة الديانة المسيحية (الكاثوليكية) والجماعة اليهودية إلى إدارة اختصاص تابعة لوزارة العبادات ويستلكن هذا القرار الدين الإسلامي وهذا بوجهه تصد تصرف ومن صلاحيات وزارة الحربية وإدارة تخصصنا جيد هذا القرار نجد نقسما بالما يالديلتين المسيحية واليهودية بالجبرالتر، فالقرار الثاني يهتم بالجاليتين ومؤسساتهم في مناطق المحتلة ويعد وزارة الحربية بالتعاون مع وزارة العبادات لتحتوي كل ما سجد به الجابين في حين نجد القرار الرابع يذهب بعد من ذلك. إذ يطبق كل القوانين المتوارية المعمول في فرنسا على مستقرى المناطق الهندية بالجبرالتر، فحظت صلاحيتها لوزارة الديانة⁽¹⁷⁾ أيضا قرار 30 أكتوبر 1848 كان ضربة قاضية للدين

الإسلامي لأنه ضم كل مؤسسات الدينية التابعة للمرابطين والروبي والقرسات التعليمية الدينية إلى أملاك الدولة⁽¹⁸⁾

ولا شكنت من إقرار الدين الإسلامي من أوائله والقرية المرابطين من واسية حرصت على حق أبناء أيساجو في الفترة المعتدة ما بعد (1843) كما نحدث على عاتقها وقسم الحصص المسموي الخاضع للأملاك الدولة بمخصصه لاحتياجات المؤسسات الدينية لكن الواقع شخصين ليرانية الدين الإسلامي كان عنوانه والقدور 356,900 فرنك إدارا قارناه بملخص المخصص للكنائس الكاثوليكية والقدور ب 812,200 فرنك⁽¹⁹⁾ وبعد قرار 27 سبتمبر 1907⁽²⁰⁾ قرارا بسمح للدين الإسلامي بالاستقلال على الحكومة الفرنسية خصومة القرار لثاني عشر (2) وأثالث عشر (3)، والرابع عشر (4)، والخامس عشر (5)، والسادس عشر (6)

كتب للحاكم العام جوبار *mon* إلى ولاتا بتاريخ 30 مارس 1909، بأن مجرد ولاء الجمعيات الدينية الإسلامية للسلطة الاستعمارية به الحق بالتصرف في عائدات المؤسسات الدينية وهذا وفق البند الثالث عشر (13) من الفصل الرابع من قانون فصل الدين الإسلامي عن الحكومة الفرنسية، 27 ديسمبر 1907، لكن تطبيق هذا البند لم يعجب استثنائيين ليعي ثلوا بعد الحاكم العام جوبار وقادموه بشدة وبهجوا لم إسقامته فسار الحاكم العام الجديد لوتو *mon*

في اجتماعهم ودعم منبسط الاستيطالي الأوروبي وكان رجلا إداريا شريفا لا رحمة له ولا شفقة تجاه الأهالي⁽⁴³⁾

هذه القرارات كلها عالجت المؤسسات الدينية التي يمكنها أن تستقل عن إدارة أملاك الدولة⁽⁴⁴⁾

3- البدائل المقترحة من قبل الميزتريين لتحرير الأوقاف من أيدي إدارة الاستعمارية:

ساهم بعض الجزائريين بطريقة مباشرة وغير مباشرة بوجهة نظرهم كمحاولات استرجاع الأوقاف الإسلامية سواء من خلال مشاركتهم كعضاء فنيطون في مجال أو جمعيات حتى ولو كانت صورية لا تعبر عن طموحات المجتمع الجزائري المسلم

1- أمام اللجنة الإفريقية:

أرسل ملك فرنسا يوم 07 جويلية 1833 لجنة بحث للإطلاع على الجزائر المحقة حديثا ولمعرفة الحقيقة من التهم التي أخذت المعارضة توجهها إلى الحكومة السالفة. وجاءت اللجنة وبحيث استطلعت فرصت إلى تلك تقريرا بها وبما جاء فيه بعض قولها: «صممنا إلى أملاك الدولة مائز الطوائف التي كانت من أملاك الأوقاف واستوائت على أملاك طائفة من السكان كذا قد تعهدنا برعايتها رعايتها». وتصيب اللجنة: «يلج بنا الأمر إلى درجة أننا كذا نطلب من الأملاك ثم نجبر ملكها على دفع المصاريف اللازمة لخدمها، وكذا نجهز الناس على دفع مصاريف عدم المسلم». وقد انتهكتنا حرمان المقام الدينية. ع⁽⁴⁵⁾

ويخطب النائب دولاند بمجلس الأمة الفرنسي في 21 أبريل 1834. فقال: «في مدينة الجزائر خططنا 900 منزلا يتوزع سابق إندار واستويب على 60 مسجد، فاستعملنا المصالح العسكرية وبنينا عشرة منها (10)»⁽⁴⁶⁾

وتم تشغيل العناب الأسباني أماكن العبادة بالعاصمة فقط من استمر في جميع المدن الجزائرية أثناء عمليات التوسيع والتقيت للمساجد الأخرى نفس المصير الذي لقت مسجدا العاصمة فخلص بوضعية بعد أحد أعضاء المجتمع الجزائري الذين عاشوا في ردة اللجنة الإفريقية إلى الجزائر، إذ حرص في مذكرته سبعة فصول وهي عبارة عن مطالب جزائية يعهد منها للفصل السادس الذي يتناول كيفية إدارة الأوقاف⁽⁴⁷⁾ التي رأى فيها تكوين لجنة محلية تكلف بإدارة هذه الأوقاف وتكون مكونة من عشرة (10) أعضاء (مختارين) (02) وشأن (08) أعضاء من المجتمع، تختارهم اللجنة ويشيرون الوافي في مناصبهم. ويعين أحد الفرنسيين محافظا باسم الملك لدى اللجنة المذكورة على أساس مراقبة المصنفين المركزي في كل سنة لا تقل عن ستة (06) أشهر⁽⁴⁸⁾

ب- جمعية حبوس الحرمين الشريفين (توسس الجزائريين الريا) برئاسة سي تهر بن طهرت.

وحتى تحافظ السلطة الاستعمارية على صيغتها في الخارج أرادت أن تفتار من أعرانها تأسيس جمعية حبوس الحرمين

الشريفين" شوكلت المهمة إلى انطلي الحنفي بالعامية وذلك في 16 فبراير 1917 بتقديم ملف لاعتقاد هذه الجمعية إلى الولاية العامة

وفي 24 ديسمبر 1917 تمسك الممهد الإسلامي بداريس على يد هذه الجمعية كما تم شتمين مسجد بداريس على يد "عبي قدور" من عبرية⁽⁵⁰⁾ التي أصبح رئيسا لهذه الجمعية بالإضافة إلى مهام أخرى كالي يقوم بها⁽⁵¹⁾

بحول مهام هذه الجمعية فقد وجهت عدة استشارات إليها بوصفها مختصة في خدمة الحجاج وما عانته لهذه مراسم الحج خصوصاً النقل والأوراق⁽⁵²⁾ وكانت جمعية إمام العومى الشريفين تجتمع مرة كل سنة عبر عوامهم لشمال إفريقيا (تونس) الجزائر (الرباط) إذ كان أعضاءها من أعيان بلجند الجزائري الذين لهم نفوذ في الإدارة الاستعمارية كما كانوا يمارسون وظائف مختلفة قسمهم للخطبة، الفتى والتبليغ، اليان أنفا والمستشار العام للديانة وروساء الجمعيات الدينية وكبار الصناعيين ومسلحة ورجال ماليين ومترجمين في المحاكم⁽⁵³⁾

وعند تصفحنا الأرشيف وجدنا مراسلات عديدة من المحاكم العام إلى ولايته يطلب منهم تحويل نقل أعضاء الجمعية عبر العواصم الثلاث لمقعد مؤتمريهم السنوي وبمادة ما كانت هذه المراسلات تحمل أسماء أعضاء الجمعية، كتب عروة على مراسلات من بعض مفتيى إلى رئيس جمعية عومى العومى الشريفين "قدور بن عبرية" يطلبونه

الحضور في اجتماعاتهم المنصة بمراسم الحج ومناقشة قضايا حبلين العومى الشريفين المنتشرة عبر القطر الجزائري وعادة ما كانت هذه العومى عبادة عن أراضي زرية تجمع محاصيلها وتباع وتربل أموالها إلى بطونهم بالنفاق نقصة الاستقبال حجاج الجزائر⁽⁵⁴⁾

أما الحبوب العامة بالمسجد فقد بقيت تحت تصرف الإدارة الاستعمارية وهذا لإبقاء المسجد الرسمية (عمومية) تحت وحدة خبراء التنزيل الأهلية وأصبح من الضروري إحصاء رجال الدين الرسميين إلى سلطة الإدارة وذلك بالتحكم في مجورهم وبقوتهم فأصبح مسجون المناب المسجدي الرسمي بعيد عن كل وعي وطني بل أصبح يجمد التواضع بالمرى للمسجد فرغم أن بسور 20 سبتمبر 1947 أقر بحصول الدين عن الدولة إلى أن لم ينفذ باعتباره لوزير بني نعم - نعم إلى المجلس الجزائري وأن مسافة استقلال المساجد وموظفون وبعضها حصل منقشة بين النواب غلنقسمه الأطراف الدينية حول مسألة بني مزيد للاستقلال ومزيد لإبقاء الحبوب تحت تصرف الإدارة ورجال الدين الرسميين⁽⁵⁵⁾

وعند انعقاد مؤتمر رؤساء الزوايا ما بين 15 و 18 مارس 1948 الذي تأسسه عبد الحى الكناسي شيخ الزوايا الكتانية بطنس (المغرب الأقصى) والشيخ القاسمي مصطفى شيخ الزويدة الرحمانية وشخصيات دينية أخرى وحمل عددها 80 شخصه دينية، تبنى فيها

دواب لطرافة دينية حول مسألة الحبوب، خصوصاً للطلب العلم (٥) الذي يعتبر تسيير الحبوب من مهام رجال الدين الرسميين، وشاخص مجاً فصل الدين الإسلامي عن الدولة واعتبره مطلباً للتفانيد الإسلامية وللحس العام للمؤمنين (٦).

واول مرة بدأ العمل في إحصاء الحبوب بحسب أنواعها في شهر ديسمبر ١٩٥١ (٦٦)، فلم يعمل الحبوب كمهمة ياملاك الدولة (البريد الحكومي) بعد إنشاء لجنة من مجلس الجرائد للقيام بذلك. هذه العملية استغرقت ثمانية أشهر في المصغر بوالى.

ج- لجنة إحصاء الوقت القليلة لمجلس الجرائد

كانت اللجنة الدينية في الجرائد موشطة دائماً بوقتها ووقت بالمعاصرة إذ يجد جروته كاتبيش تشير للجمعية منها عدم حصول أن يهدم المال عليها والانس ويسي صاحب للقال أن المصلحة أدهى وأمرنا وضع الاستعمار يد على كل مفرقة ونشتمباته من وظائف ووقوف ومعاجد وتطلم نتيجة سنية مملكت الزمنية والروحية (٦٧).

والله إصفاء كجة للديانة إلى تشدولي وهو قلبي مأكلي بالعاصمة ورئيس جمعية كنجستوا * للسنين اقترح برعة القترحات كان أحدها يدعو إلى جرد املاك الحبوب وإن يصطحب لمجلس الأعلى بتشجيع ميزانية الدين الإسلامي ويقتحمها إلى المجلس الجرائد حيث يصوت عليها وهذا منشورة من الحاكم العام (٦٨).

كما استمع الشيخ البشير المرواهمي والشيخ خير الدين ومسناري عبد الطيف وتوفيق بلشفي إلى لجنة الديانة في ٢٨/٢/١٩٥١ واقترحوا اربعة اقتراحات بحسب توفيق المؤتمر الإسلامي الأعلى بجدد الديانة كما ركرو على اهم الحبوب ومضمراتها التي بإمكانها أن يخصص بخيرية العقيدة الإسلامية (٦٩).

في جرد طالبت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بالعودة إلى سنة ١٩٥٧ في إعادة الحبوب إلى أهلها في مده أقصاها ١٠ سنوات، أما الكاتب فروي قد جرد بالاستقالة من اللجنة ومطالب بحرية المساجد وإعادة الحبوب وحقولها مكملاً وحقاً (٧٠).

وبالمقابل رفضت كل الشخصيات الدينية الرسمية والتقليدية هذه المطالب، لشد عميلها- إحصاء وجرد الحبوب التي أحضمت إلى املاك الدولة منذ العودة الأولى للاحتلال إلى عينا ديسمبر ١٩٥١، مع وضع تقييم لهذه المساحات، والبيدات بقم تقريبية من خلال عينة معرف بالفرق المحلي.

مجلس محفل الزعماء الدينيين

٥. حيوس مثال لرمسجلات الدمين

777 110	41 437 1000	2.8. 1941	
75 49	210 100	41 437 1000	
4,534,000	41,121,000	11 145 000	4 003
5.3 4230	385 000.000	4,834,000	1341

* الحاصل

(جدول رقم 02) يبين للخبير الذي تقتصر فيه الحكومة -

(جدول رقم 02) بين الخبير الذي تقتصر فيه الحكومة : لـ

Year	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025	2026	2027	2028	2029	2030	2031	2032	2033	2034	2035	2036	2037	2038	2039	2040	2041	2042	2043	2044	2045	2046	2047	2048	2049	2050	2051	2052	2053	2054	2055	2056	2057	2058	2059	2060	2061	2062	2063	2064	2065	2066	2067	2068	2069	2070	2071	2072	2073	2074	2075	2076	2077	2078	2079	2080	2081	2082	2083	2084	2085	2086	2087	2088	2089	2090	2091	2092	2093	2094	2095	2096	2097	2098	2099	2100
1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025	2026	2027	2028	2029	2030	2031	2032	2033	2034	2035	2036	2037	2038	2039	2040	2041	2042	2043	2044	2045	2046	2047	2048	2049	2050	2051	2052	2053	2054	2055	2056	2057	2058	2059	2060	2061	2062	2063	2064	2065	2066	2067	2068	2069	2070	2071	2072	2073	2074	2075	2076	2077	2078	2079	2080	2081	2082	2083	2084	2085	2086	2087	2088	2089	2090	2091	2092	2093	2094	2095	2096	2097	2098	2099	2100	

100

© 2007 The Authors
Journal compilation © 2007 Blackwell Publishing Ltd

7. 4/5

تمت النسخ الحكومي منذ الوحدة الأولى من الأجنال إلى غاية ديسمبر

تمت النسخ الحكومي منذ الوحدة الأولى من الأجنال إلى غاية ديسمبر

175

سنة ١٩٩٩

رقم	الاسم	الجنس	العمر	الدرجة	الراتب
1	أحمد محمد	ذكر	35	معلم	4,000.000
2	فاطمة علي	أنثى	30	معلمة	3,500.000
3	عبدالله حسن	ذكر	40	معلم	5,000.000
4	سندس أحمد	أنثى	25	معلمة	3,000.000

4-4-2016

உயிரின அடிப்படையில் இன அமைப்பைப் பற்றியும் (Diversity) 195 பக்கம்

كانت تابعة للصبوح وأصبحت في نفس إدارة الاجتثاث المسماة

كانت تابعة للصبوح وأصبحت في نفس إدارة الاجتثاث المسماة

بانکس

الكتاب من جداولي نسخة

١٠
 ٢٠
 ٣٠
 ٤٠
 ٥٠
 ٦٠
 ٧٠
 ٨٠
 ٩٠
 ١٠٠
 ١١٠
 ١٢٠
 ١٣٠
 ١٤٠
 ١٥٠
 ١٦٠
 ١٧٠
 ١٨٠
 ١٩٠
 ٢٠٠
 ٢١٠
 ٢٢٠
 ٢٣٠
 ٢٤٠
 ٢٥٠
 ٢٦٠
 ٢٧٠
 ٢٨٠
 ٢٩٠
 ٣٠٠
 ٣١٠
 ٣٢٠
 ٣٣٠
 ٣٤٠
 ٣٥٠
 ٣٦٠
 ٣٧٠
 ٣٨٠
 ٣٩٠
 ٤٠٠
 ٤١٠
 ٤٢٠
 ٤٣٠
 ٤٤٠
 ٤٥٠
 ٤٦٠
 ٤٧٠
 ٤٨٠
 ٤٩٠
 ٥٠٠
 ٥١٠
 ٥٢٠
 ٥٣٠
 ٥٤٠
 ٥٥٠
 ٥٦٠
 ٥٧٠
 ٥٨٠
 ٥٩٠
 ٦٠٠
 ٦١٠
 ٦٢٠
 ٦٣٠
 ٦٤٠
 ٦٥٠
 ٦٦٠
 ٦٧٠
 ٦٨٠
 ٦٩٠
 ٧٠٠
 ٧١٠
 ٧٢٠
 ٧٣٠
 ٧٤٠
 ٧٥٠
 ٧٦٠
 ٧٧٠
 ٧٨٠
 ٧٩٠
 ٨٠٠
 ٨١٠
 ٨٢٠
 ٨٣٠
 ٨٤٠
 ٨٥٠
 ٨٦٠
 ٨٧٠
 ٨٨٠
 ٨٩٠
 ٩٠٠
 ٩١٠
 ٩٢٠
 ٩٣٠
 ٩٤٠
 ٩٥٠
 ٩٦٠
 ٩٧٠
 ٩٨٠
 ٩٩٠
 ١٠٠٠

الحمد لله

لہذا عہدہ

- ١- لفتيح الفرنسي، مؤلفات الجمعية العلمية على الجزائر، ذلك قائد قسم لفرق الجزائر
تربح فيها وهو الذي سقط على الجرحى الفرنسي فجعل الجنود يرونه لا ينجوا من فرنسا
٢- محمد ناصر ريعي، للجمعية التبريري في الجزائر من 1839 إلى 1904 بولاية
أريضة بمنازلها على يد عيسى بن خزانة 1947 ص 5
٣- W MARIAN, Les Clichés de l'empire NIGERIE QU'ILS
ONT 1848-76
٤- Bulletin officiel du gouvernement de l'Algérie 1876-1878, pp 1-11
٥- عتيق بنطاش المرحوم السابق ص 76
٦- واجيع، ذكريات كاريك، هي عضو لفرقة الترميم، لمرور في الاجتماعات العامة
من قبل الدولة، لخصها في القلي بعد الطم، نظر شخصية بنطاش، الرافد منه
الجزائر بعد الاحتلال الفرنسي، ص 76، هذا هو مصدر مرجع الورق، من ص 76
٧- عتيق بنطاش، المرحوم السابق، ص 77
٨- Bulletin officiel du gouvernement de l'Algérie pp 36-37
٩- قد وقعت الكارثة في عهد لافي حسيبي بن قاضي ولد داه بيلاد وتعرف هي
لقد للسجن رافعي شمس سجيلا فكان الفرنسي فاعترضه الدولة الفرنسية على

واربكتة في مدينة قلم وبعده إلى مدينة الإسكندرية وظلله لعدة باليهب. - سنة 1985 -
 دة الله تعالى عليه انظر مذكورة اسم الشريف الزمار عليه الشرف. ج 1 من سجل
 احمد شريف الخبي، تاريخه 22 الجزائر 1985 من 183

14 - خبطة بطنان، تاريخه السابق، ص 78

15 - حين استضاف الملكة لفرقة في المنظر الجزائري كما تراه مجلة شبيكة ص 1
 هبة الخبطة - السبعة الثانية السنة السادسة العدد 291 - الجزائر في 1954
 16 - 1954 في 20 من مجلة شبيكة

17 - Bulletin officiel du gouvernement de l'Algérie (1942-1943), P. 34
 18 - Bulletin officiel du gouvernement de l'Algérie (1942-1943), P. 34
 19 - Bulletin officiel du gouvernement de l'Algérie (1942-1943), P. 34

20 - خبطة بطنان، تاريخه مجلة الجزائر بعد الاحتلال الفرنسي 1930 - سنة 1930
 بعد 66 الجزائر 681 ص 77

19 - أبو القاسم سعد الله تاريخ الجزائر القديم من القرن الخامس إلى الرابع عشر بعد
 16م - كتاب ج 1. 1. المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1985 - ص 14
 24

20 - عبد الحليم قنيسي، غريب المنار العربية والفكرية بالجزائر، المؤسسة الوطنية
 للكتاب العدد 22، تونس، 1974 من 149

21 - ناصر الدين سعيدوني، تاريخ العهد العثماني، الجزائر في التاريخ العهد العثماني
 ج 4 المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1984 - ص 24

22 - ناصر الدين سعيدوني، التاريخ العثماني، ص 24
 23 - ناصر الدين سعيدوني، التاريخ العثماني، ص 24
 24 - ناصر الدين سعيدوني، التاريخ العثماني، ص 24

25 - ناصر الدين سعيدوني، التاريخ العثماني، ص 24
 26 - ناصر الدين سعيدوني، التاريخ العثماني، ص 24
 27 - ناصر الدين سعيدوني، التاريخ العثماني، ص 24

28 - Bulletin officiel du gouvernement de l'Algérie (1942-1943), P. 34
 29 - Bulletin officiel du gouvernement de l'Algérie (1942-1943), P. 34
 30 - Bulletin officiel du gouvernement de l'Algérie (1942-1943), P. 34

31 - Bulletin officiel du gouvernement de l'Algérie (1942-1943), P. 34
 32 - Bulletin officiel du gouvernement de l'Algérie (1942-1943), P. 34
 33 - Bulletin officiel du gouvernement de l'Algérie (1942-1943), P. 34

29 - تم ذكره في المجلد الثاني من تاريخ 8 سبتمبر 1830 وألقوا بكون في تلك
 الأولى من تاريخ 17 سبتمبر 1830 وقد استوفى عهد العاصم عن مقاومة الاستعمار الذي
 نص على سيطرة العمل بالحق الإسلامي من قبل في حرية الفكر بعد كانت ضلالتهم

وبهم وأملهم بالتحاربهم ومنعهم، في بعضه أي عندهم سيطرة على بعضهم
 وقد أقر القدر العام على ذلك شرف في بعضه العهد الاستعماري بالأمم المتحدة وكذا
 بالاستعمار على تولاها على نهر القاصم بعد الق - حرية الجزائر الممنوحة - بداية

الاحتلال في الكتب القديمة 1970 من - ص 41 - 42 (من المصنف)
 30 - Bulletin officiel du gouvernement de l'Algérie (1942-1943), P. 34
 31 - Bulletin officiel du gouvernement de l'Algérie (1942-1943), P. 34

32 - ناصر الدين سعيدوني، تاريخ العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر
 1985 - ص 9

33 - Bulletin officiel du gouvernement de l'Algérie (1942-1943), P. 34
 34 - Bulletin officiel du gouvernement de l'Algérie (1942-1943), P. 34
 35 - Bulletin officiel du gouvernement de l'Algérie (1942-1943), P. 34

36 - Bulletin officiel du gouvernement de l'Algérie (1942-1943), P. 34
 37 - Bulletin officiel du gouvernement de l'Algérie (1942-1943), P. 34
 38 - Bulletin officiel du gouvernement de l'Algérie (1942-1943), P. 34

39 - Bulletin officiel du gouvernement de l'Algérie (1942-1943), P. 34
 40 - Bulletin officiel du gouvernement de l'Algérie (1942-1943), P. 34
 41 - Bulletin officiel du gouvernement de l'Algérie (1942-1943), P. 34

42 - Bulletin officiel du gouvernement de l'Algérie (1942-1943), P. 34
 43 - Bulletin officiel du gouvernement de l'Algérie (1942-1943), P. 34
 44 - Bulletin officiel du gouvernement de l'Algérie (1942-1943), P. 34

المسار الاستعماري لسلب الأملاك
العقارية للجزائريين

١ جلالة من تشاكر
طوار مديرية املاك الدولة
- ورور عاليه -

إن الموضوع الذي يجمعنا هو نصي مسار سلمي للأفراد
المعارضة والاستموات عليها لأسباب الأراضي الفلاحية التابعة
للجيرانيين، وتقديمها للمصريين الأجانب.

ولقد شكل هذا المسار في واقع الأمر طرزال القدرة الاستعمارية
ويعتبرها مختلفة ممارسة ثابتة على اعتبار أنه مرتبط بظاهرة ومنطق
الاستعمار لا يتعلق الأمر في هذا الموضوع، بتحليل تنصلي لكل
الجوانب الذاتية للسياسة العقارية، خاصة في بلدنا خلال الحقبة
الاستعمارية الممتدة من 1830، إلى 1962.

يترك للمؤرخين المتخصصين أو الذين يرغبون في التخصص
في دراسة هذه الفترة، إدراك لمجسها الاستراتيجية الاستعمارية
والمصالح للفحص والفريضة الترسفة القانونية التي حكمت ووظفت من
طرف القوة الاستعمارية مع وضعها في سياقها السياسي والتشريعي
لكشف كل تفاصيلها وتبعاتها، وتسلط الضوء على الإيديولوجية
والاقتصادية والثقافية والإيديولوجية للنظام الاستعماري.

على أن الأمر يعود للمؤرخين والمتخصصين والدارسين لتلك
الفترة للوقوف على الإستراتيجية الاستعمارية في مجملها ولإحصاء
الترسفة القانونية التي تم وضعها وتطبيقها من طرف السلطة
الاستعمارية للفحص والتخصص مع وضعها في سياقها السياسي
والتشريعي من أجل كشف كل تفاصيلها وإلقاء الضوء على الأسس
القانونية والثقافية والإيديولوجية للنظام الاستعماري.

صحيح أن الكثير قد قيل وكتب عن الاستعمار الفرنسي في
الجزائر لا سيما فيما يخص ما تعرض له الجزائريون من مروع المنكبة
وما تبعه من ضعف شرس

ونكس قد يمكن اليوم أن نقول أنه بسطة مطلقة للوضوح قد
استعد؟

ليس من الضروري أيضا إلى غاية اليوم، بل من المهم القيام
بالكتابة إلى غاية الكتابة عن هذه المرحلة التاريخية بطريقة موضوعية
وعلمية مادام أن التاريخ مر حقا علم؟

ليس من الحقيقي كما ذهال البعض أن هناك مؤرخين من بينهم
جزائريين يكونون قد استعملوا مصطلحات ومفاهيم قانونية أو
اقتصادية صحتها منقوض من ذلك الفترة وحتى بعدما انقلبوا
بالاستعمار بحيث اعتقد هؤلاء المؤرخون تلك المصطلحات والمفاهيم مع
كل ما تنطوي من إيديولوجيا واستخدموها بحسبهم دون وعي ومن غير
تحليل أو نقد

فإن هذه الدسلة يكون الحديث بالضرورة بكثير من التواضع
والانحسار، إنها مجرد محاولة لإظهار المعطيات الرئيسية لمسار تجريد
الجزائريين من أجيال أراضيهم الناحية

يتعلق الأمر إذن بتحويل الأليات القانونية المستعملة من طرف
الإدارة الاستعمارية والرامية إلى تفكيك نظام الملكية العقارية الذي كان
مسبقا في 1830، بحيث كان يشكل ذلك من الجانب الفرنسي عائقا

رسميا لامتيطان للمعمرين وتنمية الاستثمار استهدف كما وكيفا
لأراضي الفلاحية

وقبل التعرف على نظام الملكية العقارية هذا والتدبير المتخذ
من طرف الإدارة الاستعمارية بمجابهته يتبين التكرار أنه في بداية
الاحتلال وأمام العقارية الوطنية ضد المحتل لم تكلف الإدارة
الاستعمارية نفسها عتاء إتمام إجراءات قانونية أو شكلية ما للقيام
بعمليات الاستيلاء بالسطر والتمتع على مساحات واسعة

ما هو إذن نظام الملكية العقارية هذا ولما هي شيء كل بشكل
عائق قانونيا يعبر دون توطئ للمعمرين؟

ولقد كانت الوثائق العقارية تتميز بوجود نظم قانونية مختلفة
وهذا ما لم يند لدى الجميع بحيث ما يزال آثاره قائمة إلى حد الآن

- العقارات من نوع الملك والمعارات من برج العرش
- أملاك الحبوس أو الزند
- أملاك البيوت والمدون

غير أنه عند هذه التصنيفات القانونية ورغم بعض الخصائص
المتعلقة بالنوع العادات الخاصة بمختلف أنحاء الوطن كانت الوضعية
العقارية متميزة خصوصا بالمتاحر الثلاثة الأخيرة والتي كانت تمثل
تكاليف من طرف الإدارة الاستعمارية

أ- لم تكن الأرض مطروحة في السوق، ذلك أنه فضل حالة
الشيوخ والتقليد القانونية للمنتفعة التي تخص وتلقى على حالة

الشيء لا وهي حق إشعاع وعدم الجوع. إلى حد ما القسمة لم تكن الأرض قابلة للتصرف

ومن بعد فتح قوس بشأن الانتقادات الثلاثة بشأن حالة الميراث بحيث أن الكثير من الميراث ذهبوا إلى القول بأنه تشكل حاجز للاستغلال الملاحى لا يمكن تحطيمه، فهو يجب أحد هذه الأقوال كمنطقة مملوكة من ممتلكات سلفه، وقد أكد؟

ليس من شأنه الفصل في هذا الأمر لكن أو لم يكن المجتمع لذلك متواردا ؟ أو لم تكن الملاحاة تلي لاحتياجات الغذائية على أية حال لم تكن حالة الميراث تسمح للأرض بين تكون سلعة متداولة

2- إلى حد ما ممتلكات مكتوبة كان عنصر آخر مهم للوضعية العقارية، شجرة الملاحاة ما أنه بالنسبة تلك الفترة لم يكن سند الملكية العقارية موجودا لا في الجزائر ولا خارجه، ولم يبور إبعاد سندات الملكية بشكل واسع إلا مع تطور القوس الرقعي من طريق البروك وهذا بالارتكاز على الترتيب بنظام الإشهار العقاري

أولاً، حتى في بعض المناطق في فرنسا، ككورسيكا وبريطانيا الجديد من أملاك العقارية ليس يصرزتهم سندات مملوكة، ومن ثم لا يزل إجراء التفتيش المكتوب على أسس العيازة محصوره في هذه المناطق. بطريقة الحال، إلى حد ما سندات الملكية العقارية اليوم بشكل عاكس باليسية للعلاء غير أنه في سنة 130 لم يكن ينظر إلى هذه الخاصية بهذه الطريقة

في الواقع، من عيوب سندات الملكية لم يكن لا يعتمدوا ولا اقتصاديا ينظر إليه على أنه مخلص، ولم يكن ذلك بشكل قسما مستند ملكية لم يكن ضروريا لخدمة الأرض

مع أن سندات الملكية كانت موجودة ولو حد قليله عقود لفريضة ليس فقد سيطرة الورثة وانسحبهم وإنما أيضا تذكر الأملاك العقارية ككونه للتركة المقرة بموجبية للجنوس الوعداء أبع

في مفهوم حق الملكية وفق التشريعات الإسلامية يوثق أساسا على استصلاح الأراضي وشأنها واستغلالها واستعمالها الفعلي، لا يتعلق الأمر بحق مطلق مملوكة كان شأنه في فرنسا

منه أيسر التلات للوضعية العقارية شكلت بمثابة مبرر لنموذج الأراضي بالمرآة لتوسع الاستثمار

وتواصلت سياسة النهج العقاري، في الإدارة الاستعمارية نور يستعمل هذا النظام العقاري، فيتحال أحوال قانونية من القانون

الفرنسي واستبدلها تدريجيا بالتشريع الفرنسي مصدر إلهام يخص بدءا في الجزء الأول.

4- الأساليب الراسمة إلى تفكيك النظام العقاري الجزائري ثم في الجزء الثاني

2- محاولة فرنسا الأراضي الملاحية وأبعد في الجزء الثالث

→ التعديلات المتتالية التي أدخلت على القوانين القانونية لمسي الملكية وتأثر هذه التعديلات

الحظه

→ الإجراءات الرامية إلى تفكيك النظام الجرائي.

1 - تكوين أملاك للدولة

1.1 - التلاعب العقاري في تطبيق قواعد القانون الفرنسي

→ الاستعمال المفرط مفهوم الشجر

→ عدم شرعية الحجر الترتيب والجماعية بالنظر إلى القانون

الفرنسي

→ غياب تأسيس القانوني بعقبات لتفتيش عن صناديق الملكية

1.2 - التأويل المتفرض للنظام العقاري الجرائي

→ خرق الحق الشرعي مستغلي أراضي المالك والمحرر، بتطبيق

مخرجه استعلاف الدولة

→ المساس بالأملاك الوقفية الصوب

1.3 - تأسيس مبدأ قبليّة التنزّل عن أملاك الدولة

→ النظرية الجديدة لأملاك الدولة

→ التمتع بتلكات للأراضي الملاحية ضمن أملاك الدولة و لتنازل

عنها وممنحه على سبيل الامتياز للمحرمين

2.1 - استعمال القانون القانوني الفرنسية في تطوير النظام القانوني الجرائي

2.2 - الأساس القانوني لمسيّة الحصر

→ للحظّ التمتع في كميّة الاستغلال (اعتبار أراضي الجور بعقابة أراضي غير ممتدة)

→ التطبيق التوقيفي للقانون 6 جويل 1851 والنهي التشريعي

depuis-entrées المؤرخ في 22 أوت 1853

2.2 - تغيير النظام العقاري الجرائي وتصنيفه ضمن المقتات

القانونية الفرنسية

→ ايفاض تصنيفي نظام التمدن الجماعي للأراضي الفلاحية

→ تجاهل نظام الترحيل والوعي

3 - محاولة فرنسا الأراضي الفلاحية

1.2 - مبدأ قوسية لمكة العفدية

1.1.2 - قانون 28 جويليه 1872 المتعلق بالتمسك وحفظ الملكية في

الجرائي والمعروف بقانون داريبي

2.2 - نتائج الفرنسية

→ ازديادية للنظام العقاري الحصر بالجزائريين

→ حرية وأمن المصليبات العقارية المطبقة من قبل المحرمين

3- التعديلات للطباعة المنقحة على الكيفيات القنوية فالتحالة

بالتجريد من الحياة وأثارها

3- التعديلات الطوية المنقحة على فنون فارسي

3.3- فائز 2 أبريل 1997

3.3- فائز 6 فيفري 1997

3.3- فائز 4 أوت 928

3.3- الإختارات الأخيرة لطلبة المعمرين المختصين عليها في الأمر

رغم 39- 31

لر لم جندى 1950 ساهي جندى 4 + 2

3.3- الوصية العقارية عند الاستقلال

3.3.3- لمشكل العقارية

• التوزيع الشامل للأراضي

• التوزيع غير العادل للأراضي للخدمة

3.3.3- النظام العقاري

• إشهار عقاري غير فعال

• غياب مسح الأراضي

الكلمة الختامية لمعالي وزير مجاهدين

محمد الشريف عباس

يردني أولاً في ختام هذه الجلسة الصباحية لتقديم اشكر
الجزيل إلى كل الأساتذة والمختصين مؤرخين وأدباء على
الأساؤلات والملاحظات وحتى بعض الاتراوات التي قدموها
حول هذا الموضوع الذي نعتبره جد هام بالنسبة لنا،
ونشكروهم في نفس الوقت هذه التساؤلات على إيذاء بعض
التوسيعات الإضافية لتلك التي تفضل بها الإخوان وكذلك
بعض الملاحظات ولو أنها تبدو في بعضها توسيعات بسيطة
وأولية هي ملاحظات لم ترق بعد إلى مستوى ما سمعناه وما
تحتويه هذه القصة المباركة.

في الواقع إن اهتمامات وزارة المجاهدين بالتاريخ
الوطني - واسمحوا لي بالقول إنها تنصب في فترة معينة من
لرمن- إن اهتمامات وزارة المجاهدين تنحصر ما بين فترة
1830- 1943 وبصورة أكثر دقة وأكثر عمقا هي تاريخ
1954- 1962

ولا يمكن الحديث عن فترة 1954- 1962 بدون أن
نقتصر على تاريخ الاحتلال لوضعنا من طرف الاستعمار
الفرنسي هذا جانب، وفي الجانب الآخر كل الملاحظات التي

أبداءها أساساً كانت قيمة. وتعبت لـ أنا أشركنا أطرافاً
أخرى من وراء ليحور ومن أقطار أخرى.

نعم، كان سيتم هذا لو كنا قد وثقنا هذا الملحق كملحق
دولي كما سبق لنا أن عقدت ملتقيات دولية لقضايا أخرى، وقد
استدعينا لها في الحقيقة المهتمين، حيث شارك فيها باحثون
وعلماء من أصقاع الدنيا.

نكن هذا الملحق وكتبه تحت عنوان 'ملتقى وسبي' ولا
يمتثل هذا الأمر مستقبلاً من عقد ملتقى دولي ويدعو إليه
مشاركين من مختلف أقطار العالم لإعداد معلومات ومعرض
لبحاثهم ودراساتهم وأقول إن عشر محاضرات لا تكفي
بالنسبة للحديث عن العقار من 1830 - 1962 ولا يكفي ملتقى
يومي ولا تكفي مائة محاضرة ولا حتى عشرة ملتقيات وطنية.

ولكن ظروف خاصة - ويظم الجميع منكم لأسباب
والمسبات - بإدراكنا اقترح الشروع في الدراسة والتحليل
لهذا الموضوع

واقصد بذلك باسم تذكرون أواخر سنوات السبعينيات
وبداية السبعينيات ارتفاع أصوات مع الأسف كانت التاريخ في

التي لا تاريخ لها لا مساوي شيئاً
التي لا تاريخ لها لا مساوي شيئاً

في مرحلة المشرية الأولى والثانية والثالثة بعد الاستقلال
خصصنا ملتقيات فقط للحديث عن الحرب، عن الثورة، عن
المنومة وعن القتال، عن العنف عن الشجاعة عن البطولة، عن
النهب، عن التكوين كسبب أصير أوصلياً إلى الاستقلال، لكن في
لمشورية الرسة شروحا في البصر إلى بقية المواضيع الأخرى
التي تهتم ولما سارعنا بالضبط في هذه الظروف في الشروع
في فتح ملف العقار 1830 - 1962 أقدم تذكرون جيداً وتعرفون
أكثر مما أن هناك أصوات كثيرة من وراء البحر وحتى
داخل الثراب الوطني وأنها قليلة ونادرة أيدت هذه
لأصوات التي تعالت مطالبة الجرائير، بتعويض الأوربيين
المستعمرين بتعويض أسطى عن ما يدعو به بأنه أراسيهم
وممتلكاتهم.

هذا أمر غريب، أمر غريب، شعب يحتل شعب، شعب
يستعمر شعباً ثم في النهاية عندما يطرد، يطرد بقوة الحديد
والسوء بقوة إصلاح، بقوة الضم، بقوة الكفاح وبفوة الجهاد،
يطالب هذا الشعب المحتل بالتعويض.

في اعتقادي هذا امر مفورج منه، وأتمنى من المؤرخين ومن الفاتريين أيضا أن يبتلوا هذه النزاع وهذه الادعاءات وهذه المطالب التي هي مطالب لا أساس لها من الصحة.

في الحقيقة نحن أصبح بمصائب كثيرة جراء الاستعمار واعتد أن مصيبتنا الأولى هي في الاستعمار الفرنسي بالذات الذي برع منا ضيفا أكثر من الأخرى وبنينا أكثر من كل شيء. لقد نزع منا هويتنا وأراد أن يجعل منا فرنسيين، وأراد أن يجعل هذه الأرض فرنسية.

لماذا هذه الأسطوريات، لماذا هذه الأزمات التي نمر بها؟ لقد جاءت كلها بواسطة التشكيك. لقد ادعى الاستعمار أن الشعب الجزائري شعب لا اصول له، شعب مشتت، أو مجموعة قبائل، أفراد أو مجموعات التفت بالصدفة، لا تاريخ لها، لا عرق، لا أساس ولا ماضي لها.

إن هذا ما سلطه علينا الاستعمار وهذا ما يسعى إلى تذكيره وإلى تثبيته وإذا كنت قد تكلمت عن بداية الاستيطان والمصعبيات فلأنه لم يكن لدينا هذا العدد البائل الذي نملكه اليوم من أساتذة ودكاترة ومن علماء وباحثين.

نحن نعتز بهم جميعا، هؤلاء هم من يرفع لواء الجهاد للمفاج عن الحرية عن المسيادة وعن أصالة الشعب الجزائري، والدفاع عن الأرض الجزائرية بأننا أرض جزائرية ولا مكان للفرنسيين ولا وجود للفرنسيين ولا حق للفرنسيين فيها، لأنهم يطالبون بحق ليس لهم.

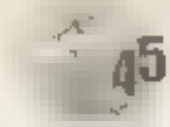
بدي كذلك بعض الملاحظات العابرة، أنتم قد شاهدتم في العشرية الأخيرة ظهور أصوات تبعته حركات تشخصت في عدة أسر ومجموعات أوروبية كانت هنا محقة، كانت هنا مستعمرة، جاءت إلى الجزائر، جماعات جماعات بدعوى زيارة مسقط رأسهم، لم يزوروا معتكاتهم حسب ما يدعون، إنها حركة ليست بريئة، ليست بريئة هذه حركة من روائها أشياء.

نحن اليوم كوزارة وكمنظمات تحت وصاية وزارة جهاتين تواجه هذا الواقع المرير والمز. ولكن يودي أن أوجه كلمة حارة وصانقة إلى كل غلماننا، وكل المفكرين، وكل أساتذتنا، وكل كاترينا، ونطلب منهم تعميق البحث والدراسات حتى نواجه هذه الترهات وهذه الأساطير بالحقائق وحتى نسمح أجيال المستقبل وحتى لا يشكك في الأمر لأن الاعتقاد سبقنا في كتابة التاريخ وفي أرشفة الكتب والتاريخ وفي صياغة

التاريخ بما يكون دائما في جانبهم، وقد تطرقت في كلمتي، انه
بعد 40 سنة من استقلال الجزائر، نعلن قولنا ومعها
المشرعون لى فترة الاستعمار وفترة الاحتلال، وفترة
الاستقلال والتسلط على الشعب الجزائري هي فترة اريهار
وفترة اشعاع حضاري، وفترة روح إنسانية، وفترة روح ثقافة
راقية وعالية

كما قلت إنه أمر يدعو إلى العجب وإلى الغرابة، نحن قديم
الاحتلال كنا أمة كنا شعبا، كنا دولة، كنا لك تاريخ، وكان لنا
ماضى نخسنا كما هو حال باقي الشعوب والأمم في العالم
معارك في التاريخ وواجهنا لاحتلالات ولكن بقيت الجزائر، وإنما
هي الجزائر وهي الشعب الجزائري هو الشعب الجزائري.
وأعنيكم بأن يكون هذا الملتقى افتتاحا للفتيات نضري
حول العقار في الجزائر وما يترتب عن هذا الموضوع من
مواضيع

شكرا على كرم إسهانكم والسلام عليكم



طبعة خاصة
وزارة الداخلية

أعمال الملتقى الوطني الثاني حول

العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830 - 1962

المنعقد بولاية سيدي بلعباس
يومي 20-21 ماي 2006

هذا الكتاب هدية من وزارة الجامعيين
بمناسبة الذكرى 45 لعيد الاستقلال والشعب

تصني الأعمال للعلماء وجمع النصوص وألصقا بفتح
الملتقى الوطني للدراسات والبحوث في المرة الثلاثين رقعة أول نوفمبر 1954 *

مفتوحة بوزارة الداخلية
فبراير 2007

كلمة معالي وزير المجاهدين
السيد: محمد الشريف عباس

السلطات المدنية والعسكرية وعلى رأسهم السيد الوالي
المتقربون على كل المستويات
الأميرة الثورية من مجاهدين وأبناء الشهداء وأبناء
المجاهدين وكل المنظمات
أهلي المرفعي العسكري الذين يحضرون معنا
أهلي مناليات وطلاب
ويكن تقدير أهلي الأساتذة والدكاترة الذين يحضرون
على إيجاز منقولتنا التاريخية والعلمية والفكرية وهم
مدرستنا
الشكر كل الحاضرين وأحببهم أمثلة عن نفسي وكل
أعضاء الرد
واتوجه بحريز الشكر إلى إدارة وإدارات جامعة سيدني
باعتبار على استضافتهم منقولتنا هـ.

باسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

أيها السيدات الكريمات،
أيها السادة الكرام،

نلتقي اليوم للمرة الثانية لمناقشة ومواصلة لاستقصاء
والبحث في موضوع العقار أثناء المرحلة الاستقصائية بلقشم
حيثما هذا في مدينة سبيدي بعباس، بعد الالتقى الأول الذي
انعقد في مدينة ميسر في السنة الماضية. وقد سمعنا هنا من
تلقى المحطات الرئيسية التي مر بها العقار بمختلف أشكاله
من بداية الغزو وإلى غاية الذكرى لثوية ذلكم الحدث انشورهم،
وعندما أقول أن ملتقى معكم قد سمعنا لنا بتمسك بالمال
الذكرى دون الإحاطة الدقيقة والعميقة بجميع المصنوعات المتعلقة
بهم، موضوع لواسع، لأنني أقصد بذلك ضرورة مواصلة
العمل والبحث من طرف المؤرخين ورجال الاختصاص للوصول
إلى الإجابات المطلوبة عن الأسئلة المطروحة والروايات العديدة
المرتبطة بأبواب العقار أثناء المرحلة الاستقصائية باعتباره
المحور الأساسي في الصراع الذي لم يتوقف بين جموع زاحفة

أوروبية تحت قوة البندقية الفرنسية، وتتكون في أعينهم من
مجموعات اليهودين الخارجين لتوهم من أثور البصراعات
الاجتماعية واجبات البؤس والتهمة، وأثر ذلك على الشراة
والجشم في الاستيلاء على الأرض والسيطرة عليها دون أننى
مراعاة لحقوق أصحابها من جهة، وإصرار البلاك الأصليين
على ابقاء والدفاع عن كل شبر من التراب مهما كلف ذلك من
تضحيات والام من جهة أخرى.

منه المتوازية في الصراع بين المعتدي والمعتدى عليه، بين
السطحون برغبة جامحة في إزالة الآخر والحلوس مطع،
والصمت بكفة في الوجود والبقاء على أرمي أجداده عوامل،
أمرجه أشكالا عديدة من الفعل وروود الفعل من هذه الجهة أو
تلك تراوحت بين البندقية والسياسة والقانون والفدح والحصن،
وكانت توظف مجتمعة حيا أو مندوبة حيا آخر بحسب
الأحوال، وبحسب الحاجة في أن يمسك هذا أو تبرر هذه
الواقعة تلك.

لذلك أراي أنك في هذا ملتقى الثاني من نوعه راندي
أسمى أن يكون ثريا بالبحوث والمداخلات على حقيقة أساسية
وعسى أن الوصول إلى القدر المأمول من الإحاطة العميقة

والتاريخية، ولقد الضبوط الداخلية، ونطاق الموضوع فهو يحتاج فعلا إلى مواصلة العمل بمختلف الوسائل، بما في ذلك تنظيم ملتقيات علمية وتاريخية تفكك عملية الاستيلاء على العقار وما يرتبط به من حقوق عينية وثروات أساسية، وكشف النزوات المتعاقبة التي انتهجتها الإدارة الاستعمارية منذ أن تراجعت ومن طبع فيها على الاتفاقية الموقعة مع الداي يوم 4 جويلية 1830 بخصوص عدم المساس بحرية السكان وممتلكاتهم وممتلكاتهم بموجب القرار الصادر في 13 سبتمبر 1830 أي بعد حوالي شهرين فقط من التوقيع على الاتفاقية والذي تمت بواسطته مصادرة أملاك الحبروس الواسعة والأملك المتنوعة والتي كانت المصدر الأساسي للثروة والتعليم والمؤسسات الدينية بما فيها المساجد إلى غاية صدور الأمر 99- 41 المؤرخ في 03 جانفي 1939 المتضمن إنشاء نظام عقاري جديد يطبق في المناطق التي سميت بـ "مناطق التحسين العقاري" في العمالات الجزائرية وهي في الحقيقة العمالات التي تحتوي على الأراضي الفلاحية المعصية ويتواجد فيها القسم الغالب من المحتل.

وإذا كان قرار 13 سبتمبر 1830 هو البداية السبئية لأكثر من قرن من استعمارية وإبادة والتفريد، فإن الأمر 99- 41 والمناقض رقم 99- 1486 واليهما المرسوم المؤرخ في 16 مارس 1956، وإن اتخذت هذه القوانين في جوانب من لصياغة لفظة لبعض المواد ما يوحي شكلا ولاسيما في النص الأول بظهور الإدارة الفرنسية للقيام بنسبة إصلاح عقاري مثل تشجيع لتبادلات بالتراضي لإنهاء حالة تشتت وتجزئة الأراضي وتجميع المستثمرات الرافعة بطريقة جديدة لتوزيع القطعات القروية

وأما النص الثاني المتضمن إنشاء مناطق التحسين العقاري كما أشرنا إليه قبل قليل فكان يرمي إلى تأسيس ومعدية حقوق الملكية والحقوق العينية والأعيان، وإلى تحديد الأعمال حسب طريقة هندسية لأجل إقامة مضطط صحيح، كما أكد هذا القانون نفس المواد الواردة في مرسوم 1936 بخصوص المقاسمات وتجميع الملكيات والحد من الملكية للشعاع أو للتكليس منها، وقد أشرنا مراراً على هذا الأمر المحكمة العقارية لتتولى وحدها النظر إلى الحقوق العقارية للمتساكنين.

ومعتبر النقطتان الأخيرتان أي التصاء على الملكية
المشاعة، وإشياء جهة قضائية تنفرد بالاحتصاص في قض
المخارجات، بالإضافة إلى ما يخص عليه هذا القانون من تحول
من نظام الشهر الشخصي إلى نظام السجل لعيني للعقار.
هذه التلطف الثلاث هي للتركيز في القوانين الأخيرة التي
التجات إليها السلطات الاستعمارية لإحكام الإغلاق على عملية
غريسة الأرض، وهي التي تمتد على مراحل، وقد سبق للتقني
مصكر أن تطرق إليها وكذلك وهذا هو بيت القصيدة فيبدو
من قانون 99- 1486 هو الاحتياط ما يمكن أن تتمحرف عنه
الثورة التي كانت غذاء صموده في أوج غفوانها، وكانت
المفاوضات الرسمية بين ممثلي الثورة والحكومة الفرنسية في
خطواتها الأولى

ومع ذلك لم يعد هناك بعد مخفي ضمن سموات على
بداية الثورة وإخفاق جميع المحاولات العسكرية والسياسية
للنفساء عليه ما يؤمن لهم المصانع والامتيازات التي تحصنوا
عليها بقوة الحديد والبار على أنقاص جيش الملايين من أبناء
الجزائر الذين أهلكوا بالإبادة الجاسورة أو هلكوا بالمجاعات

المعاقبة أو أجبروا على المشتات في الأرض بالإبعاد والنفى أو
بالتهجير والهجرة

ولذلك حوصروا على إخراج هذه القوانين وإن تمت تحت
شعارات التحديث إلا أنها لم تكن في الواقع كذلك، بدليل أنها
بن تشيع بأي تطبيق جاء فيما عدا المحاولة التجريبية التي جرت
في منطقة (ملاكوف) المسماة بوقايير حالي

والحقيقة أن ظميره السهم اللامحدود وشبهة تجريد
الجزائريين من الأرض قد تحولت مع مرور الزمن وتوالي
العقود التي شهدت مختلف أنواع المصطو إلى طقوس واجبة
تتنافس لجيل العمرين لسابقين منهم واللاحقين على الزيادة
منها، وكل جيل منهم يعتبر ذلك دليل على الوفاء من سيفه من
الآقذلم السود، من وعلى قدر ما يحققونه من توسع يكون
موقعهم من التباهي والتلخر بالانتصار على أقوام لم يخلوا
في يوم من الأيام ليقوم في اجتثاثهم بالأسورة تارة وبالقنوى
تارة أخرى، وبهما معا في أغلب الأحيان.

يوسف أحد عمساكر الجيش الاستعماري وهو الكوبونين
روبن ROBIN شصرف الفرائد الفرنسية إلى « الجزائريين لمقوب.

كان انقنع وهيبا، وكان في اغلب الأحيان يفوق في حجمه ما يقتضيه من أحطاء (من طرف الألمان) بهذا كرهه بالمسليقة لعمياء البشرية. ومقت لا مثيل له إزاء الجنس الآخر، وجشع وشراعه لا يحدده حد.

«... et pour une fois, pour une seule fois, pour une seule fois, le monde se réveille et se réveille avec la conscience de sa vie humaine et avec la conscience de sa vie humaine et avec la conscience de sa vie humaine et avec la conscience de sa vie humaine»

ويجد ما يوكد هذا الحال فيم كانت تكتبه المصحف الاستعمارية منذ السنوات الأولى للاستعمار إلى غاية التقنيات التي كانت تقوم بها للأعمال الإجرامية التي كانت تتقدمها منظمة الجيش السري OAS، حيث لم تكن تخفي (مoral مدد الاستعمار) مصادقتها كلما قامت لقوات الاستعمارية وميليشيا للمعمرين بأعمال إبادة وجبرو جماعية. كما لم تكن تخفي اعتناؤها من كل يارقه تسامح متعمد ذلك تقصيرا وخطرا يتهدد الوجود الاستعماري برمته ومن يرجع إلى المصحف التي كانت تصدر وقتئذ مثل "أوريمان" و"مدى" و"مران" والسيبون، والأخبار والمستقل وغيره ينهضن لغة الحادثة لشي قل مثيلها في العالم ضد السكان الأصليين، وما كانت لتكون بهذا

اللسان إلا لأنها تعبر عما يجيش في صدور المعمرين منذ أول قدم لهم حلت إلى آخر قدم منهم رحلت.

ومما كتبت جريدة الشرق الجزائري في 8 جويلي 1971 (إن إبعاد كل القبائل إلى الصحراء بلا رحمة أصبح ضرورة). أما مدى و"مران" فقد عبرت عن وعيتها في أن ترى الجزائر متفلسة من هذا الشعب المتوحش ومن ذلك أيضا ما كتبه جريدة "المستقل" في 29 أفريل 1971 بقولها إن إعطاء الإنسان لألماني هو جريمة بعد ذنوبها. وما كتبت "أوريمان" في 4 جوان من نفس العام عن ضرورة إبادة المرابطين بمسحة الكواوين. أما السبون المصادرة في 17 جوان فتطالب بأن يعم العرب جميع القبائل، ولا تتأجل لها أية فرصة للأمن، وتخفيف أن إفقار الأندلسيين هي وسيلة لاستتباب الأمن.

أيها السيدات

أيها السادة

بن الذي يتبع ملحة الصراع حول الأرض في وطننا إبان تلك المرحلة الكثيب بصيحه القتيان من صناعة الصور الأخرى الكالحة التي نلف فيها على طوق نقيص من أوهام

وتهويصات المحدث الرأف الذي يجتهد المؤرخون والمنظرون على
لغة الأخرى لتوسيعه في ذهن الناس.

هذا في الجزائر تتحول فرنسا من بلد الإعلام المبهر
بالحرية والأخاء والمساواة والتسامح إلى "فرنكتشتاين" إعلامي
وإلى لحرف وكتابات لا يولد بها إلا أن تطيح بدم الجزائريين.

ويصبح القانون "خفي لنابليون، والاحتكام إلى الشريعة،
وإعلان حقوق الإنسان والحرية الذي صيغ في أعقاب ثورة
الاستقلال عام 1789 إلى أداة لترويع أعمال الإبادة، وبصانرة
الأراضي والثروات وخمس حقوق الإنسان".

ولم يحصل في التاريخ نفاقون أن تحالف مع أنظمة
الحاملة للدماء والاستيلاء والعار كما جرى على وطننا
وأرضنا على يد المذهب بلانهم مهد "الثوار الإنسانية" والعقد
الاجتماعي" و"انفصل بين السلطات". القانون هذا تضمن من
كل ما نعت بصحة إلى العدالة والفضيلة، وأصبح للترجم الأمين
ونكس لأعمال النهب والسطو والاعتداء والإبادة في شمع
صورها.

بدأت جنسية "التفذية المتبدلة بين القوم والبنية بعد
شهرين من سقوط عاصمة الجزائر عام 1830 وطوال أكثر من

قرون من الزمن أي إلى غاية صدور قانون 59 الذي أشوبت فيه
قول القيل بوهن الفرنسيين أنه بإمكانهم أن يكونوا سادة العالم
في إيجار الأراضي الخاصة حسب الناس، وبما يحول الرغبة
الخاصة للأقلية إلى عمل يظهر على الصورة التي يبدو فيها
وكأنه يحترم مبادئ الديمقراطية.

كاسد البنفسج الاستعمارية تكتسح الأراضي وتشرذم
المساكنة وتجربهم من مصدر العيش، ثم يأتي القانون فيصطي
على محصلات ذلك الأطر القانونية التي من شأنها أن تزيد
الوقائع وتطلبها على السور المبررة لها، بل وتبيح لأكثر الأحيان
لحالات اعتداء وترفع أخرى من خلال ما ترسمه من نتائج
ظلت على النديم تعدم اتجاهها وحدا.

وهكذا وعلى سجل أمثال فإننا نجد أن القانون لمشيحي
المشهور بالسيدانوس كوسيلات الصادر في 1863 قد كرس
الامتيازات التي تحصل عليها المصروف طوال العقود السابقة
من مرحلة الاستعمار المتوحش ولكنه فتح الترافد لهاته قائمة
للأهالي من خلال التطبيق على "المسودج الاقتصادي
والاجتماعي المساند وتفتيت النسيج الاجتماعي الذي كان قائما
على نعد آخر يختلف في شكله ومضمونه عن النعد الدخيل.

وستكون نتائج اسميناتوس كوتسنت كارثية على
الجزائريين الذين سيهلك نصف مليون منهم في المجاعة الكبرى
لعامي 1868 و 1869 لأن السيناتوس كوتسنت ساهم في تجرييد
الأهالي من إمكانية الاحتياط مثل هذه الظروف كما كان الحال
من قبل. وباتى بعد المجاعة مباشرة قانون أشد منه في 19
ديسمبر 1870 لاستثمار نتائج المجاعة وأرجف على أراضي
أخرى على انقراض لاشلاء ثم تاتي أكبر عملية قانونية في
سياق القضية، المتبادنة مع البندقية يصدر قانون 'مارسي
WARRIER' عام 1871 للاستفادة من نتائج المفاوضات الشخصية
في شرق البلاد وغربها، والأجهزة على جميع الأراضي التي
بقيت إلى ذلك الصحن في يد بعض القبائل والعروش.

ولا اعتقد ان بعد صورة مماثلة لعملية التوظيف التدام
للقرعة القانونية كهذا القانون باستثناء تلك التي يطبقها لتيار
الإسباني في الأراضي الفلسطينية المحتلة في هذه الأيام
لقد من قانون 'مارسي' ما بقي من البناء الاجتماعي
والاقتصادي للجزائريين، من طريق التقسيم في الضوابط
وتوزيعها بما في ذلك ضرائب العرب والقرار، ملكية الفردية،
وأخبار الملاك على استظهار سموات ملكية وفق الأشكال

القانونية الفرنسية، وهو ما بعد من شروط الاستعيلات، فكانت
نتيجة روح جماعي إلى الأراضي للجداء إلى اعاني للجمال
أو الهجرة لـ خارج اسلاد.

ثم تاتي القوانين الأخرى كالقانون العامي فلا تكاد تبقي
شيئا من مصادر العيش للجزائريين خاصة إذا علمنا أنه
ويقتضي القانون أيضا كان يحظر على الأهالي إعانة شراء
الأراضي انسلوية منهم. كما يمنع عليهم شراء أي أرض
مخصصة للاستعمار بل إنهم وإذا ما تهيئ لسلطات الجهة أن
الأرض أي أرض يتواجد عليها ولمد أو مجموعة من
الجزائريين تبدو أو أصبحت تبدو صالحة يمكن أن يجبر من
عليها على بيعها بالملغ المحدد من السلطة ذاتها، وفي حالة
رفضه تترع منه تلقائيا ويدون مفاين بدعوى الصلحة العامة
هذا حصل من فصول القانون الفرنسي الذي طبق في

الجزائر

أيتها السيدات و اسادة،

أيها اسادة

الفنون والبندقية هما الرجلان الرئيسيان في تجميع
الاستعمار لسياسته وهو المسألة التي سلطت على أجيال من

الجزائريين الذين أصبح البؤس والفقر والجوع والموت زعمهم
ونحسبهم

بعد اسدلاع الثورة التحريرية، أجريت لعديد من
الدراسات عن الأزمة الاقتصادية بين الجزائريين، مثل الدراسة
التي قام بها (روبير دولاقوجيت) عام 1955، ووصل بأثرهم من
الشلل في موصليته إلى نتيجة لم يستطع إحصاها في تقريره
الذي قدمه للمجلس الاقتصادي الفرنسي، وهي التوزيع البعيد
عن العدالة إلى أقصى حد للأرض الصالحة في الجزائر، حيث
يملك الأوروبيون وهم أقلية أجود لأن حسي وأكثرها مساحة،
بينما كان الجزائريون معشورين في الأراضي الجديدة
يعتاشون من زراعة المحاصيل الأقل قيمة ووسائل بدائية

وبينت دراسة أخرى قدم بها ماسيتول في جويل 1955
أن متوسط دخل السواد الأعظم من الجزائريين للمسلمين
حوالي 45 دولار في السنة مقابل متوسط ما يكسبه الأوروبيين
وهو 2187 دولار في السنة

49 دولارا للجزائري بمقايله 2187 دولارا للأوروبي للعقل،
ولكم أن تفروها الفوارق الهائلة في المستوى المعيشي بين
الاثنتين، بل والأدنى من ذلك أثارت الدراسة ذاتها من

مقائلم في توزيع الأعياء الصربية المسطرة على مختلف طبقات
الشعب الجزائري بحيث يكون التدرج فيها يميل إلى صالح
الطبقات الأعلى أي الأوروبيين

ففي سنة 1951 كان العمى يتراوح بين 12.7 بالمائة إلى
المسلمين الذين يكسبون 45 دولارا في السنة و29.2 فقط
للمستوطنين الأثرياء الذين يكسبون 2187 دولار في السنة

وكان التعليم عام 1948 يشير إلى أن 9 % من الذكور و
2.1 % من الإناث يستطيعون القراءة والكتابة، في حين بقيت
نسبة الأمية وسط الأهالي عام 1954 في حدود 90 %، أما أبناء
الأوروبيين فقد كانت نسبة التحضر 140 % مقابل 15 % من
أبناء الأهالي ليصل إلى الجامعة منهم 0.0066 % مقابل 45 % من
أبناء الأوروبيين وطالب جزائري مقابل 227 من الأوروبيين،
وطالب مسلم واحد لكل 342 من المسلمين

ولأن الجوع حالة مرضية تعمي البصر وتبند البصيرة
فقد اعتقد بقايا اغاندي في مجالس الوفود ادالية أو 'استقل
المستوطنين المثمن لكتاب الملك الذين ظنوا أصحاب الكلمة
الأولى من 1891 إلى 1945 أنه بإمكانهم حماية لومسع التقدم،

والمحافظة على مصالح المعمرين بصرف النظر عن النتائج التي ستؤول إليها الثروة.

ومرة أخرى يكون القانون تحت القنعة، وإن لم يكتب له في هذه المرة أن يحقق المقصود بفعل الانتصار الذي حققته ثورة التحرير.

إن قانون 59-1486 الذي يهدف إلى العدول عن نظام الشهر الشخصي إلى نظام السجل العيني يعكس حقيقة أن المعمرين قد استكملوا من الناحية المرافعية عملية الاستيلاء على الأراضي التي كانت تحتاج إلى مراحلها الأولى إلى نظام الشهر الشخصي الذي في الغالب ما تقتصر وظيفته في العلانية فقط وليس له أية قوة ثبوتية.

ولكنهم واعد أن استعملوا على كل شيء - أصبحوا بحاجة إلى نظام أكثر تعقيدا لعبازتهم، فالتجأوا إلى نظام السجل العيني العقار الذي يؤمن عدم انتقاله بسهولة إلى الغير، وهذا الغير هم الأهالي بصفة الحال، لأن العقار السجل عينيا هو حائل للحجية للثبوت المطلق ولا يسري التقادم في مواجهة صاحب العقار المفيد بمقتضى هذا النظام ولأن الحق فيه يكون مطابقا للحقيقة وعرضا لها، وبالتالي فإنه

ليس لأحد أن يدعي حقا عينيا على عقار ما لم يكن مقبدا في

اسجل العيني

أيها السيدات

أيها السادة

هذه بعض الكلمات المختصرة أحببت أن أساهم بها في بداية هذا المنقح الهام.

رأسي على يقين بأن شروع المحاضرات والمداخلات المنظمة في جدول الأعمال وكذلك المناقشات والتعقيبات مستحسب المريد من الأيام والوصوح على هذا الموضح التاريخي الجوهري والأساسي في الصراع الذي خاضته امتنا طوال قرن زريع قرون

ثم أريد التطرق إلى الجوانب المتعلقة بالكفاح السياسي والثقافي والعسكري لبناء امتنا، كما ثم التطرق إلى مختلف السياسات التي انتهجتها السلطات الاستعمارية المنيعة والعسكرية لاحكام قبضتها على الأرض، وكلي أمل في أن نستفيد من البحوث والدراسات المخططة لهذه الجوانب كما هو مبين في جدول الأعمال

وأرد بالمناسبة أن أوجه شكري للسادة الأساتذة
والباحثين الذين حرصوا على إعداد الرائد العلمي للملتقى.
أتمنى أن تكلل الأعمال بالنجاح وأن تصيب على
رصيد العمل الجاري لإثراء الذكوة التاريخية للأمة.

وفتكم الله وشكراً للجميع

لمجد للوطن

والجنود للشهد *

واسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

مسألة الغارات في السياسة العقارية الاستعمارية
في الجزائر خلال النصف الثاني من القرن 19 م

د. بوعلام بلقاسمي

قسم التاريخ جامعة وهران-

رئيس المجلس العلمي للمركز

تشكلت الفتيات بالجوارير قبل الفترة الاستعمارية وجلبها إحدى
أهم مصائر الفتيات بالنسبة للجوارير التي كنوا يقطنون الحين
والبيدية وبصافي يعني فقد استغلت الفتيات لثيته عن حاجيات
كثيرة الضميمة السكاسه وتقمائل الجرائير في أمس الحاجة إليها
كالمطبخ استعمل لأغراض التذائنة والتمتع والسوء وتعد الإنشجار
والإجذاب والطرد والكتكتنيمات نلقفدية

بل كانت مسنحات كثيرة داخل الفايث بهجوارها تستغل
بفلاحة للوسميه نصف إلى ذلك أن الفايث كانت تشكل مراح حصصه
بالنسبة لمربي الفواشي ومنما لقصاير الأعنام والبطير وخامر والدواب
خلال فترات البرد المار من البحر تشبيد

ولقد اهتمت الفايث حكاية أسلمية في انشطاد الاقتصادي
والحياة ادميشية للمجتمع الجواريري خلال القرن التاسع عشر حتى
أن للحاكم نعم الفريسي للجوارير جودر Jones اعترف في تقرير له
بجورمان تقريري في 1892 أن بداية كانت تشكل في السابق نصف
أو حتى الثلث من حياة الأندلسي^(١)

وقد اعتمد الفلاحون الجزائريون عدة تقنيات وأساليب في مستواستهم للزراعة بكفاءة. منها المخلصة التوسمية وخرس اشهر الفلكية وتخصيب مساحات تروية المصير التي يهتجون فيها غير أنهم كانوا يستغلون بتكبير مساحة الحبوب التي سكتهم أهم إنتاج فلاحهم والغذاء الأساسي في نظام الاستهلاك اديني للمنتج الجزائري

عدد الفلاحون الجزائريين في إطار تنظيم علاقتهم بالمداب وحافظة عليها، إلى حقوق بعض أطرافه الفوائد في نهاية عصر الصيد بفرصه الرئيسي

■ أولا الحد من نظم المصايد بكفاءة (البس) على حساب مصايد الرواحية والرعوية

■ ثانيا تجريد بلوغي مع قديم فصل الأمطار وكانت هذه التقنية تستعمل كل خصه أو عدة سموات، خاصة في المناطق التي كانت تعاني نقصا في الأراضي الصالحة للرعي والعلف

لم تكن مساهمة الفلاحين الجزائريين في تعاملهم مع الغلب لمرجع الإدارة الاستعمارية قبل سنة 1840 بالنظر إلى استفادها بتوسيع النطاق الجغرافي للحمة العسكرية الاستعمارية في الكتل الجبلية غير أنه مع انتشار الوجود الاستعماري الأوروبي نحو الداخل وخاصة في المناطق الغابية في عهد بوجو (Bouge) تمت معها ضرورات

الحمة العسكرية ومتطلبات تنموية سيطرة إضاء المراكز الاستيطانية فوق كل الأراضي لغاية

وتحول اهتمام قادة الجيش الفرنسي أكثر فالتكر إلى هذه الثروة محاولون منهم التولعها من أيدي الجزائريين قصد تسخيرها لخدمة الأغراض العسكرية بمصالح الأوروبي من جهة وبمنعها من التحول إلى معادل المقاومة الجزائرية ومطلق هجمتها ضد للجيش الغابية من جهة أخرى

مرت مسألة الغابات خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر بأربعة مراحل رئيسية، يمكن تلخيصها فيما يلي

2 المرحلة الأولى

كان أول مور تشده سميت الاحتلال في مجال الغابات صدر عن بيجو في عام 1843، يتضمن أموا للقبائل الجزائرية بعدم إشغال النهران في أطراف الغابات هي ولو كان البلد تتوفر أرضي للزراعة أو للرعي أو توفير دعم الحصاد للوقود. وقد حصل هذا القرار القبائل لقاطنة بحدود الغابات مسؤوليه حمايتها من الحرائق ومنوعات علاجية، وتقديم للتسليم فيها إلى المصالحات العسكرية

كما أن ميجر دغيز بشوب الحرائق في الغابات عملا حريصا مدافيا للجيش الفرنسي، نتج عنه تباعد قصافية ومالية من قبل مجالس الحرب (Conseils de Guerre) التي انسحب السلطة العسكرية لغاية الجزائريين⁽²⁾

استندت قضية استعمال الفلاحين الجزائريين للأسلحة حول أطراف الغابات كما سبق ذكره كسلاح لثوري وقمعي من طرف الإدارة الاستعمارية لتسرب المجتمع الجزائري في مصدر من أهم مصادر عصبه وثروته. فكانت حرائق سموت 1859 و 863، و 1865 و 870، و 1872 و 881، التي منعت وقت بقراري بيجول عدم 1842 أعمالا جراحية وعدوانية غرضها إخماد ثورة الاحتلال لتسيط أقصى التطورات على المقاتل الجزائري بقيمة قرب انتفاضة، تمثلت في السجن والمصير والإبعاد، وكذا الغرامات المالية بوقعة ومصيرة لأراضي والثروة المروية وحرص أعمال السخرة لصالح الاستعمار.

لم تكن في الواقع تلك الحرائق من أعمال الفلاحين الجزائريين، بل كان لتتبع الاستيطاني الأوروبي دور كبير في زيادة ظاهرة حرائق الغابات بتحويلها، لقد ارتفعت مع مرور السنين حاجات مراكز الاستيطان الجديدة والتي لم تهتم بها إلى كميات أكبر من خشب البناء وحطب الخشب، ومساحات زراعية أوسع لوضعها تحت تصرف الأوروبيين، مما أدى إلى تقليص المساحات الغابية لصالح الاستيطان ومشاطات سموتو الأخرى.

كما أن مظاهرات الاستقلال التي منحت الإدارة الاستعمارية لبعض شركات إنتاج القطن وقطع الحطب⁽¹⁾، ساهمت في ذلك بتوفيره في تحليل أزمة الغابات في الجزائر وصياع آلاف الكيانات من الثروة الغابية. لقد كان أصحاب هذه الشركات يفتقدون إلى إحراق الغابات

لقرية من مناطق اعتيادهم - كما كان الأمر في صالفة 1873 بمنطقة وهران وفي 876 بالقبائل السفلى - وإصافها بالجزائريين أنفسهم في المنطقة بهدف الحصول على كميات مالية وعقارية وتسيير القبائل «بشمة لأداء أعمال لصالح الشركات»⁽²⁾.

بدأت هذه المرحلة بتسيير هانوي 6، جوان 850 الذي صدر الغابات الجزائرية ضمن أملاك الدولة الفرنسية، نافيا بذلك واقع هذه الثروة الغابية والأعلاف المستلثة في الجزائر، وحرصا الجزائريين من حق استغلال مورثها والميل إلى خيراتها وقد سمح هذا القانون سلاحيات وسعة لمصلحة الغابات في ملاحقة وتنايمه وسماحية ومع كل عمل تمتعه إعداء على امتلاكات الغابة للدولة، أو جزءا بقوانين.

ونلاحظ أن مصلحة الغابات Service Forestier، التي أنشئت في سنة 838، وكللت في بداية بوضع خريطة للمضام الجزائرية وتحديد مساحتها الإجمالية، قد تحولت في عهد ماسيون الثالث [1853] إلى مصلحة شبة عسكرية معمم مئات العناصر الأوروبية للمنطقة. أغلبها من لفحكيم عليها في تصفية جنسية بقرونا بين محروبا، إلى الجوامع كانت مصالح الغابات في هذه الفترة يقتضي الطنق على لفائن الحرفانية التي تمكن بحدود الغابات، ومع الزرع والزرعة داخل وفي أطراف الغابات وقد أصبحت من حرج لأجر أوامر لتسيير الجزائريين

بخدمة شركات الاستقلال، التي تجاوزت استثماراتها 200.000 م. في 1860⁽¹⁾

ولد شارب أندريه مال، بليسي Ballusier عن العقوبات البسيطة على الجزائريين في 10 ديسمبر في 24 جويلية 1861 الذي نص على فرض عرامات مالية تعادل أربع مائة قيمة الركة على القبائل التي "بشقة في تورطها في حريق بساتين، أو تخلفها عن بقاء التورن"⁽²⁾

3- المرحلة الثالثة

بعد إصدار مرسوم نزال للقانون العدواني Senus Company في سنة 1865 نصت أزمة الحرائق دورا هاما في تكثيف وتوسيع نطاق استمارات الشركات الاستقلالية، ومن جهة الوجود الأوروبي، نتيجة لارتداد عند الحرائق وحجم التدمير⁽³⁾ والترويع في الأمر أن تلك الحرائق لم تنوع في مناطق القبائل الجزائرية، وإنما كان جلها ضمن نطاق استمارات شركات الاستقلال، لم يمنع ذلك الكلا من التمسك على الحركة الفرنسية لاتخاذ إجراءات عقابية ضد المتمردين من الجزائريين وتمويض الشركات عن خسائرها

وتلبية لذلك، طالبه استمررت السلطات الفرنسية حرسوما بتاريخ 2 فبراير 1870 تمنح بموجب الشركات كل الأراضي التي صلتها الحرائق دون مقابل، ويسمح لها بشراء الأراضي التي صلت من النهر إلى بغض منقطعة جد⁽⁴⁾ هذا ما دفع بأصحاب الشركات إلى

نعد حرق التورن من الأراضي بناية قصد الاستقامة من لا ميارام التي جاء بها موسوم 1870

وعلى الرغم من أن اللجنة العليا للحرائق Comité Supérieur des Incendies التي شكلها البرلمان الفرنسي للتحقيق في حرائق 1871 و 1873، لم خلصت إلى أن تلك الحرائق لم تكن جرمية واعتبرت إلى أسباب مدنية وشيعية، وكذلك إلى جعلها بشرية جرم متعمدة من السلطات الاستعمارية فتمت إعدامات من الجزائريين أمام محاكم العسكرية وحكم على اثنين منهم بالإعدام وثلاث بالسجن بريد والمضمرات بعقوبات سحر متفاوتة⁽⁵⁾

وجاء قانون 17 جويلية 1874 لتوسع من السلطات القسرية لصالح العادات، مما أصبح بإمكانها حرق كل أنواع مستعانات الجزائريين المنتجة بهم في فصايا حرائق القادات، وفرض الغرامات المالية وسيبقى لمقررات الجمعية على القبائل الجزائرية كما في القادس سمح لها بكلفة عدم المصالح بتجهيز مساحات كبرى من القادس لوضعها تحت تصرف السلطات العسكرية لاستغلالها لأغراض حربية

وفي الوقت الذي كانت فيه السياسة الاستعمارية تفرغ تهرده الأوضاع وتراجع أزمة القادات، ارتفع عدد الحرائق خلال سنتي 1876 و 1877، وقد قامت التحقيقات التي قامت بها السلطات الفرنسية إلى أن عدم أسباب كانت و « اندلاع الحرائق منها »⁽⁶⁾

♦ ممارست العمل الأميين للكثيرين باستغلال حقول الحنفاء قرب القبايات في مناطق الغروب الحرثي.

♦ استئصال الميران لإنتاج الصل من طرف مربي الميرن الأوربيين داخل الماشية ويقترب منها

♦ العوامل الطبيعية، خاصة الحرارة الشديدة والجفاف

♦ الثمرات التي يحدتها مرور القطارات بالقرب من القبايات ، خاصة في فصل الصيف

لم تكف نتائج هذه التحقيقات، التي عرّبت الجرايين من التهم المنسقة بهم من طرف مصالح الغابات والكلون، لتخفيف من مصائبهم إذ سنطت عليهم عقوبات إضافية متعددة فقتلة بني صالح بمقلعة مسنطرة أوعت على دفع عرامة مالية قدرت بـ 2.800.000 فرنك فرنسي بالإضافة إلى مصادرة 4500 هكتاراً من أراضيها بفائدة الاستيطان^(٩)

وكان من نتائج هذه السياسة القمعية أن خلعت ما لكثير من مقاتلات الجرشية التي اقترنتها سلطة المتومات لنائية وصغيرة الأملاك سلطة عليها إلى مصادرة أراضيها قرب القبايات والحقو إلى مناطق داخلية بعيدة عن الوجود الاستيطاني أو إلى الهجرة نحو البلاد العربية والإسلامية

2 المرحلة الزاوية

مع نهاية المصنجات من القرن التاسع عشر مع الاستعمار الفرنسي بالجزائر مرحلة الاحتلال الشامل *Cotisation Foncière* للبلاد والثوار والسكان ولجو إطار هذه الاستراتيجية، صنف القبايات الحوزية ضمن النوبة الغابية الفرنسية بموجب قانون 29 أوت 1918 ووضعت تحت نظام القبايات الفرنسي

صنف صدور حد تقاسم وتوزيع أكبر الحرائق منذ عام 1863 بد أنها قصت على أريد من 50.000 هكتار من غاباتهم، وتبع ذلك حملة قمع شديدة ضد الجرايين دون إجراء التحقيقات الضرورية لمعرفة أسباب الحرائق وقد حسنت المفردات حوالي 93 قبيلة لم تملكها العقارية وأموالها وقطعها من الغم والبقر والمير^(١٠)

ولعل أهم غيرة وأجهز الجرايين تقاطعون قرب الكمامات هي تلك التي قلت حصول مصلحة الغابات على شبه استقلالية في 1918 مما سمح له بوضع السياسات واتخاذ الإجراء والتدبير التي توفى منسبة لتعميق الفوضى الغابية في لبيان دون قيود ولا محاسبة ضد مبعث هذه الاستقلالية سنطت واسعة لصنعت غابات يفرض توسيع أملاك التوسع *Domaine* على حساب أراضي الجرايين، ثم توزيعها على الواسين الحدود من أوروبا

وتنتج لهذا السياسات، وصل حجم أراضي القبايات التي (مبيعت بحجرة مصادرة الممتلكات في عام 1884) حوالي 2.800.000

مكتة 3.250.000 هـ في 1888. وضعت كذا تحت تصرفه
عنه لاستمارة وفي اواخر ملى هذه الأرقام على تحديث من حرف
مصاديق الفايات مجال فيها ويقتضي اوقاما عن حجم الاراضي الخصبة
ملوكة من طرف الجرائدين والتي صممتها دوائر فابنت إلى املاك
الدومين بشكل نصفي

وقد توج انتفوخة القابلية فابنت في الجرائدين حدود قانون *
ديسمبر 1885 تضمن المساح لصحة الفايات بجميع الجرائدين
نصفي قرب الفايات في كويطونات Genova في نقاط جديدة واعتبار
نوعي والزراعة في الفايات مجرست غير قابلية بعامب عليها
بالمنجى لها كل غير مسموح به بقرارات إدارية تدلة للتعديل في
سابقه أصبح بموجب تقريع ديسمبر 1885 مجموعا بقوة اللغون
وبعد جريمة

ومن جهة اخرى منح هذا القانون لشركات استغلال الفايات
ببناء مصالحي الذي الحصة صحت بدورها إلى ملك الحرسيين
من اموالهم وراسيهم عن طريق ايرادات ائاليه والصادرة لاثراء
خراس الشركات على سبيل ائاليه ارتفع عند الغرامات ائاليه
مستط على الجرائدين من 7 1887 حرامة في 1881 إلى 11 1901 في
1885 لتصل إلى 1585 في 1884 بقيمة تتوق الثلاث ملايين فرنك أما
الاراضي التي صودرت لحقد بلغت بين 1881 و 1889 حوالي
119.000 هـ²

مع حلول نهاية القرن التاسع عشر كان الأوروبيون قد
استمروا على معظم الفايات واساطق المجاورة لها جراء السياسات
والدوائر والإجراآت لشعة من طرف السلطات الاستعمارية كما
تعرضت أحصاء الاراضي إلى شتى أنواع النهب والملك مع محوير
طبيعتها وبقائتها من إنتاج محاصيل معيشية إلى زراعة الكروم والبيع
وما إلى ذلك فأضحت تحت تصرف الأمشيطين وفي خدمة القومع
المسكري. وحرمت على الجرائدين الذين انحدوا منها مصدرها للميش
وبلجا في الأرمات المسببه ومقتلا لغاوتهم لغراء هذه قريى طوية

لسياسة العقارة إبان فترة احتلال

جمال بلعيسى

رئيس نقابة الوضعية القضاة

الروايات

1- Monquerny, Le journal des délices, 26 Août 1892.

2- Adam, Paul, Bouquiers et l'Algérie, in Petit Parisien, 1930, p. 123.

3- وصل عدد المركبات المستوطنة من الجزائر استقلال العاصمة في 1863 إلى 38

مركبة كافر

4- Le journal des délices, 26 Août 1892.

5- Le journal des délices, 26 Août 1892.

6- Le journal des délices, 26 Août 1892.

7- Le journal des délices, 26 Août 1892.

8- وصلت القضاة من 42000 في 863 إلى 164000 في 865 لتصل إلى

164000 في 873 في الجزائر (1862-1873)

9- Marc, Louis, Notes sur les routes en Algérie, Paris 1930, p. 328.

10- Troland, P., La colonisation et la question indigène, Alger, 1891, p. 30.

11- (الرجوع إلى ص 96)

12- Chézy, Louis, op. cit., p. 32.

13- Agence, Ch. R., Les Algériens et les indigènes de la France, Paris, 1911, p. 103.

14- Statistiques de l'Algérie, 1899-1901.

باسم الله الرحمن الرحيم
والحمد لله والمصلاة والسلام على رسول الله (ص)
سأنتهي، سيدي، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته ♦

أولاً وقبل كل شيء، لأنّ لتقديم بطشكواتي الخاصة بولاية
الجمهورية التي لتأجست في الجمهورية لتتكلّم مع أبنائنا وأجدادنا
تجاهلهم، هذه اللغة التي يجب أن تكون لها الاعتزاز والشرف بما قام
به حتى تبقى نحن أحرار في بلادنا العزيزة، كما أودّ باسمي وباسم
رماتي، رئاسة الجمهورية أن أيتكم تعيينهم الأحرار.

مؤخّلي هذه ستكون مقتضوة جداً، لأن سياسة القرار التي
تعتبر بالأراضي لا يمكن أن تكونها في عشر دقائق أو ربع ساعة لأنّه
موضوع طويل جد ولكن ستمتصر فيه

فالمقار أولاً يقدّم به تلك المال الثابت الذي لا يمكن محوّه أو
مزيكته من مكان الآخر، وهو عكس المنقول الذي يمكن أن يحرّك من
جهة إلى أخرى كالسيارة مثلاً

إنّ هذه كانت الأراضي المورثية قبل الاستيلاء عليها من قبل
الدولة الفرنسية فتمتص في العهد الفرنسي إلى خصمه أموالاً، وعنده
بنات لمحت في انوسوع ولست مقتضا في التاريخ وجدت أن سياسة

♦ على التأكيد، كما يرد في غريد التفسير.

العقار قبل الاحتلال الفرنسي لبلادها كانت مقسمة إلى خمسة أنواع وهي الأراضي المنوكة، والأراضي العرشية والأراضي المصرية وأراضي الموات وكذا، أراضي الهالك، فأراضي بنيك نطفي بها تلك الأراضي المملوكة للدولة، واستقلت ملكيتها إلى الاحتلال الفرنسي بمقتضى حكم الاستيلاء على الموات وكذلك أراضي الموات أو كما يدعو عنها في مظهرها بأراضي الموات وسيروا من لملك الدولة وفق للمادة 713 من القانون المدني الفرنسي والقاضية بأن الملك التي لا عانت لها مملوكة للحكومة، أما الأراضي الخيرية في العهد العثماني يتصد بها تلك التي تمنح للأهالي مقابل الخدمة العسكرية، كما من حقها أن يعود ملكيتها للدولة بسبب فقدان شرط منحها وهو الخدمة العسكرية. غير أنها بقيت في حيالة خانريها وتحت بعد ذلك من أراضي العرش

وبناء على ما تقدم من أنواع الأراضي يبقى لأراضي مملوكة والأراضي العرشية، وبما يجب ملاحظت هو أن الأراضي العرشية (العروش) لا تجري عليها أحكام الشريعة الإسلامية في نفس الأمر، وإنما تجري عليها أحكام خاصة يقدرها الشرع وواجب العمل وتمتلكه تلك الأحكام العرشية باختلاف للمصالح، فالأراضي العرشية مثلاً في عمالة لمصطفي كانت تدر في عليها المصرية والشريعة كانت تعرف قبل الاحتلال الفرنسي بالحق، أما مصالح الجوانر وورثي فكانت معقدة

وأجود في النظر في النواع بشأن استقلال الأراضي العرشية بذلك كمن يؤول إلى الحكومة الإدارية الخاصة، حيث كانت الأحكام التي يجري على الأراضي العرشية يرجع فيها إلى الشرع وإلى ما تروى بعد ذلك الإدارة الفرنسية

ولما كانت قضية العقارات المملوكة للمصطفى والموتى والتي يجري عليه في الحال القانون الفرنسي، أما بعض قانون لأن ملكيتها ثابتة بقدر إداري فرنسي أو مصري مصرعاً مرسوق وصادرة من محكمة

وبالتالي فهي المستقيمة الطارئة من مميزات الطائفة الاستعمارية الاستيطانية في الجزائر (بأن مرحلة الاستعمار قد التسمت هذه السياسة بمصنوع عدة قوانين ومراسيم عرفت إجمالاً تطبيقاً المصنوع التشريعية الفرنسية للخدمة على المجتمع الجزائري شريطة في مجمل نظام الملكية العقارية

ولقد تمت هذه المرحلة وهذه العملية في موطئها كانت المرحلة الأولى تمت من 1830، إلى 1870 وهي الفترة التي شملها دورى الدولة، وفترة ثالثة من 1870 إلى 1891 وهي مرحلة التي تمت فيها فرنسا تحت

كل من اعتمدت الإدارة الفرنسية عند احتلالها للجزائر مهمة 1830 من تكوين دورى الدولة منذ آن وصلت لقدامى أرض الجزائر ووجدت حيل قانونية وسياسية وذلك في إطار السياسة لفقارية المعطاة

بالاستيلاء على الأراضي الجوانبية وتمجيدها للممالك العدمية، فكان
برام على الإدارة التشريعية الفرنسية أمداً ذلك إصدار قوانين، وحرصهم
على الطريقة السهلة عملية الاستيلاء على المقادير للجوانبية، ثم بيعها
للمصريين بتشجيع استقرارهم بها.

ومن أهم العقبات التي وقعت كعجز عشرة بالنسبة للمشروع
الفرنسي هو تلك العنصر الحكم الذي كان يملك أراضي العرش التي
تشكل صفة عقارية غير قابلة للتصرف بها، كرمها لا تبيع ولا
تشتري. [انقضاء شروط التصديق]

أراد أن أشرح قليلاً أراضي العرش في هذا المجال، وهي عبارة
عن أراضي التي منعت من قبل دليان الأتراك للقبائل والعروش الذين
كانوا مواليهم لهم على سبيل الانتفاع الجماعي. أي أراضي العرش
ليست قابلة للملك، وإنما للانتفاع والاستغلال فقط.

وفي ذلك الوقت، فكل فرد من أفراد القبيلة كان له حق الانتفاع
بالسماحة التي يستطيع استغلالها ويضمونها، وفي حالة وفاة أحد
المتقنين من أراضي العروش، فإن الوارث سيكون من العائلة التي
يسبى من جهة الذكر. ولقد النساء فلم يكن لهم الحق في الإرث في
أراضي العرش وهو ربما لأزواج سابقين في بعض المناطق إلا أنه بعد
تحتلال الجزائر وتطهيرها للسلطان الفرنسي أصبحت أدلة ميث هذا
العقار لم يعد له لثقل في الأملان الجديدة.

وأمام حيز المستعمر الفرنسي على حقل نظام أراضي العرش
بما أن مشروع الفرنسي إلى محاولة إيجاد نظام قانوني يمكنه من
الاستيلاء عليها، فكان الحل المقترح هو تنفيذ هذه الملكية كمرحلة
أولى ثم تمكين هذه الأراضي للمتقنين بها كخطوة ثانية. وقد من أجل
فسح المجال لشراؤها من قبائل القبائل والعروش، وبالتالي كان برام
على المشروع لتضمن لمعويل حتى لا تتفاجأ لأراضي العرش إلى حق
الملكية وفقاً للمراحل والإجراءات.

وأهم الإجراءات هو تطبيق نص «مادتين 539 و 513 من القانون
المحدث الفرنسي المتعلقين بالأملاك المتنازعة بشكل تعسفي على
الجزائريين الذين هاجروا إلى الخارج أو التجمعوا بمصروف نشوة
لتحريرهم المبركة، فهذه المادتين من القانون الفرنسي تخترطان
تطبيق مبدأ الشكوك أن يكون المالك غير معروف، بينما في هذه الحالة
كان المالك معروف، وإن كان غائب فهو غياب مؤقت (والأرض الشاءة
هي الأرض التي لا صاحب لها)، إلا أن الأراضي كانت أصحابها
معروفين ولكن بموجب نص المادتين قدم الاحتلال الفرنسي بالاستيلاء
عليها بالرغم من أن مملكتها معروفة.

لذلك، إن ج شراو المالك والأراضي، فبقوة على الأملاك
لحقه من دمج الدولة بموجب القرار من إصدار في سنة 1840، غير
أن حصص هذه الأراضي لم يكن بالأمر السهل، وذلك بسبب ضيق
كفالة التصديق وهم الموظفين الأتراك الشيء الذي أدى إلى الإعتداء على

أراضي لأهالي والدولة بترسمية أرادت لامتياز عليها يكل المراسل
والمطرق وذلك بعبارة التي نالها الجمرال ييجو في إحدى الخصومات
أمام جمعية الدولان حيث قال يجب احتلال الجزء من بالسيف
والعربات يعني لاحتلالها بالقتل ومن جهة أخرى لاحتلال الكاسح
بالأرضي الجرائيم كما صرح في مرة أخرى سنة 1644 لعلم عرفة
البريد الفرنسية يجب تصيب لمعوز حيث تومرت المياه والأرض
الخصبة ليلو الحديث هو من يملكه يعني مصيب المعوز
لمستوفى في الأراضي التي يوجد فيها الماء والأرض الخصبة نور
أختار إلى من يملكه

بمع مجال التحقيق في اسندات الملكية فلف فرضت السجلات
الاستعمارية في 846 إجراءات تتعلق بالتحقيق في سندت الملكية، حيث
اشترطت على كل جرائيم مدعي ملكية للأرضي الفلاحية أن يقدم
نسخة منصية سندات تثبت الأبناء، ركب تمرين كانت سندات قبله
وهذا للشرط معجزي بالنسبة له ولا يمكن في هذه الحالة أن يقدم
الآباء وبالأهالي تقوم المسندات الفرنسية بحتلال أرضه وهذا نظر
لصعق لتوثيق الإداري بمساعدة النظم في هذا مجال في الأراضي
عن طريق التعرف كما تكون مساهما، أو انضم لتقديم على الجمهور
قانون 6، جوان 185 المتعلق بتأسيس الملكية في الجرائيم من أهل
مشيخه الملكية (مقاربة العروضية كما هو في اصناف الملكية التي
يعرف بها القانون الفرنسي، وهذا القانون المتعلق بتأسيس الملكية في

الجرائيم اعترف بوجود هذه النظم من العنارات وتنظم في البسب
القاضي عشر في الباب الخاص بالملكية العاصمة *la propriété privée*
ويعد ذلك جاء موسم اسمائوس كريسوت المصادر في 2 أبريل
1651، هذا الموسم الزمير الطوري المعروف بقانون نصيان أصلاك التولية
لنظم مصيد ملكية الأعراس المصد بمشورة مجلس الشيوخ
الفرنسي، والذي يحس على تعريف أراضي العروش إلى حق الملكية
الثامة إذ لم يوجب تجرئة أراضي العرش إلى وحدت عقارية مضمية.
وهذا لتسوية عملية التصريف القانونية عليها إلا تحولت أراضي
عربية شامسا إلى ممتلكات فردية خاصة قابلة للتصرف فيها خاصة
لعائبة لمعوزين، وكان هذا القانون في حقيقة الأمر يرمي أولا إلى
مدى

البسب الأول، هو صنف مادي، يعني تسهيل عملية انتقال الملكية من
الجرائيم إلى المعوزين نظرًا لاحتلال التوازن الاقتصادي بينهما على
بأنه في ذلك الوقت كان الجرائيم فقراء والمعوزين أغنياء، انفي،
الذي يحس مصيبي عملية نشر العنارات من طرف المعوزين على
الجرائيم بعد تصريف أراضي العرش إلى أصلاك فردية لعائبة هؤلاء
المعوزين.

البسب الثاني هو صنف سياسي اجتماعي وذلك للفصاء على التوزيع
الاجتماعي والترابط العائلي الذي تأسست هناك، الأمر الذي استمر
لأهالي وجنهم ينظمون القوائم المسجبة والتجديد بالإسالة في

عملية مسح للعقار التي شرع فيها بموجب سن هذا المرسوم. منحتم للملكيات الجماعية بدون سرور وتعهد الملكيات القريبة، وهو ما جعل البعض ينادي هذه المعينة بحقوق خاصة.

ثم جاءت مرحلة مؤسسة الملكية العقارية بموجب القانون لتتوخ في 26 جويلية 1873 والمعروف بمشروع Welter الذي تضمن القامة الأملاك العقارية وسياتها في الأوطان الجزائرية، والتي كان يهدف إلى ترميم تماننة وكاملة لجميع الأراضي الجزائرية. نصت المادة الأولى منه على أن تفسح الملكية العقارية للجزائر وحفظها والانتقال التام من الملكيات والحقوق العقارية معها كان أصحابها تخصص للقانون الفرنسي، أي أن كل الأملاك العقارية تصبح تخضع للقانون الفرنسي بموجب نص هذه المادة. وينطبق عليها القانون الفرنسي.

وكل هذا القانون في حقيقة الأمر وسببه لإصباح جميع للملكات العقارية للفرنسيين الفرنسيين دون النظر إلى الأحكام الفرنسية، والأعراف العرفية السائدة لتصبح ملزمة تجارية تباع وشترى، وهي وسبب من وسائل تدعيم الاستيطان إذ أصبحت بموجب أراضي المروحية أداة كاملة لا تخضع ولا تشتري، وتجوز جميع لأعراف الجزائرية التي كان معمول بها قبل استقلال، أراضي الملكية خصصت ليمتلك الجزائريين من شرائها. فأجريت مقتضى هذا القانون تعديلات عقارية أدت إلى تأسيس سلطات ملكية سلطات إقليمية لتتضمن هذه الأراضي. فرشحتي محظوظة إقليمية، ثم جاء قانون 16 فيفري 1897 اختتم

مناقشتها للوزع في 4 أوت 1826 يوضح حد، للخصيات المسحبة التي نص عليها قانون 26 جويلية 1873 وأقدم مقاسها عمدة جديدة لرحمته من طريق التحقيقات للجريمة والتحقيقات الإيجابية.

والتحقيق الجزئي يقصد به الملك من تصفية أرض العرش من جميع الحقوق الخفية أي الميراث، فكلية بها والتحقيق أيضا من أن المتدين لها كان واضح بعد عليها عدد أجيال حتى يستطيع سنها وسماتها في مئة عقارية. ويقوم لتستغ من أرض العرش بتقديم طلب إلى عامل المدة أي الوالي يطلب فيه عملية التحقيق الجزئي، ويحدد في طلبه تسمية العقار، حدوده مساحته وموقعه، وإذا استوفى لطلب كل الشروط يصدر الوالي قرار إداري يحدد فيه يوم لتفقد الحقوق البحث إلى عمل الملك الذي يقوم بتلقي الوثائق والمستندات والاستماع إلى الملك، المجاورين وإذا لم يتم أي أحد بتقديم الأعراف، ويردعه لقرار الإداري يسلم حيث سند الملكية من طرف مصلحة أملاك الدولة. التحقيق الإجمالي وتقديره بدوره من تلقاء نفسها في أراضي العرش التي لم يقدم لاحتياجها بطلبات تعهد، وكان ذلك بموجب قانون 4 أوت 1893 ويترتب على هذه الأبحاث تحقيق النتائج التالية:

- تصفية الأرض من كل الميراث، ونقلها بها
- توفير البنية القانونية للأرض بهذا، أي كالمساحة أرض عرشية أصبحت ملكية خاصة قابلة لجميع أنواع التصرفات، فالتحقيق للأرض، وبالتالي أصبح امرأة بالحق في الإرث فيها بعدما كانت محرومة

عندما كانت الأرض شيوخ العرش، وتصبح الأرض خاصة فحكمكم
تكوين العقار الفرنسي، وإلا حظ أن الكادر من العقود تمت على هذه
الأرضي خلال تلك الفترة على يد نوتاريين والطبقة المرموقة
كما وضع الاستعمار الفرنسي حتى نص الأواني الدولية أو
الجنوس، وعرض على تقليص ممتلكاتها، وإبطال الأحكام المتعلقة بها
لعامة المستوطنين الأوروبيين بالجزائر، حيث صفت الأراضي بوقوفة
الدين بتمسكه من لرئيسم ولفرنسي. بقيت على رقم بقاءه على
الحبس وإحالة حسن المعاملة العنصرية مثل موسم 8 سبتمبر 1930،
وموسم أكتوبر 244 وقرار 30 أكتوبر 1838 وقانون 276 أشار
إليه أنفا الذي وضع حدا نهائيا للأراضي الوقوفة حيث عملت
المسلطات الفرنسية على تصليب الأراضي للوقوفة لصالح التوسع
الاستيطاني الفرنسي

كان قرار الجبال كوريل معصوفة أراضي الجنوس لثابتة
بمصر، خوفا لأحكام الشريعة الإسلامية للفراء، التي لا تجبر بيع
أراضي الجنوس وانتقال ملكيتها وبعد عدة من ذلك لتحتج أهالي مدينة
الجوانر لدى القائد الفرنسي بورتيز والمعمدة له عريضة يطالبون فيها
بإرجاع أراضي الأرفاق التي سرقت واستولى عليها الجندال كوريل
لكن طلبهم موبل بالرفض

محصل هذا الإنشلاء كومت الإدارة الفرنسية وصعيد، عقاريا
كبيرا يصل إلى 3 ملايين و440 ألف و377 هكتار وقد وزعت هذه

الأراضي مجان بموجب عقود على الأوروبيين القادمين من الأوساط
الغنية، واستقر في السرقة والسرقة واشترطت عليهم الإقامة في
الأراضي المنتجة ودممتها بهمة شحسية ومباشرة وعدم التصرف
فيها خلال مدة معينة وهذا بهدف ترميم الأفكار لسرداء على بون
والشيء الذي يستخلص من هذه المصنوع هو أن الإدارة
الفرنسية كالت تميز بين المستوطنين والمولدين الأصليين فإذا تعرضت
حقوق بلواض الجزائر مع مصالح الوطن الأوروبي المستوطن فإن
حق الأول يبقى لصالح الثاني يعني للأوروبي ولد، فإن التمييز في
الحقوق يعني معارضة لتكينة الزراعة للجزائريين.

وفي الخلاصة القول بأن كل ملكية خاصة أو شيوخ كانت ملكية
خاصة للجزائريين، وهي أصلا تخطها المستوطنين ولتصبح الآن
يطالبون بها على أساس أنهم تركوها لت وختموها وبركروا لها حصارة
تمثلت في بناء العرقات والمنازل، ويسرى بأن هذه الأميرة سممتها من
طرف الجزائريين عن طريق استعبادهم. ولا يجب أن نسمي هذا يوم
خوفا وأبنا حنايين يذكرون ضنحا كاتر يجررون هذه الأعمال
الشقة، وكثير من إخواننا الجولترين سراد الأحياء أو الأمهات وهم
له عذب من أجل بناء هذه العرقات السباب

وفي الخاتمة أشكركم على حسن إستغاثكم وشكرا

دور لوفف في الحفاظ على الملكية العقارية و ثروة
مكون مدينة البحر في العثمانية

دكتور في الحقوق

قسم الدراسات والبحوث في الحقوق

مصر

إن أهمية الأوقاف في الجزائر تكمن في تأثيرها المباشر على مختلف أوجه الحياة في الجزائر، ويضمن مديونها⁽¹⁾ سكن الإنسان على الفاتحين شيوخ الصناديق والتعليم من أئمة ومدارس، وطلبة كما أصبح من المستور سد حاجة الفقرة - والمجربين من عوائد الأوقاف، هذا مع العلم بأن الأنظمة الخاصة بالأوقاف والأحكام المتعلقة بها ساعدت كثير على الحد من مظالم الحكام وتفسههم. وعملت في نفس الوقت على تصفية الأسرة الجزائرية بحفظ ثروتها من أحوال وعقارات، وإيجاد طرق ملائمة لاستغلال مصادرها وتبني عملاً بلحاكم الشريعة الإسلامية بالأوقاف الأهلية (التبري أو العائلي)⁽²⁾

أولاً تعريف الوقف

وقف عقد يعرض بهيئة دينية يقوم على توافر الوقف الذي له أهمية التجرع⁽³⁾ بما يملك من دين، أو منفعة، وعلى وجود انقضاء، وهو المنفعة التي تعرف على مسيل العيب، مع استقراء صيغة الوقف، وهي الأسمى والتركيب كما يلخص الوقف مفهومه الشرعي

(1) الفقيه حول هذا الموضوع يرجع الفقيه إلى
تفسير لقين مكيوني، الذي يشكل في الهيئة الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية بالجزائر
أبو بكر الشاذلي، الفقيه وأهل الاختصاص الفرنسي، دار كتاب دوايت وأصوات في تاريخ
الجزائر (الجزيرة الثقافية، الجزائر، المجلد الوطني للكتاب، 1984) ص 49 - 64.
(2) فعلى نفس المخرج وصحة الفقيه وأهمية التعريف بهذا

ومصنفه حسب الفرض، فبما هو وقف عام يعود أساسه على المصلحة العامة التي يجب من أجلها، ومنه ما هو وقف خاص لا يجوز صرف منفعة على مصلحة العمة التي يجب على أساسها إلا بعد انقضاء وقف أو انقطاع نسل صاحب الجسد أي بواقفه وقد انصف يعرف بالذري أو الأهلي وهو شائع في أغلب مناطق الدولة العشماوية ومن ضمنها إيالة الجزائر¹⁴

وقد نتج عن هذا التنوع في الوقف عددي نظرة كل من المصنف المدني والمذهب المالكي في الهدف والغاية من صرف الجسد، فالمدني المالكي الذي يتصل به غايته للمراعات كان يرى ضرورة صرف الجسد على مصلحة العامة التي يجب من أجلها ماثورة بولي قيد أو تردد، بينما المذهب المدني الذي كانت تتمسك إليه السانقية التركيه وجماعة الكراغلة وبعض الحضر ملابن الكبرى في الجزائر كان يسمح بجوار انتفاع الموقوف وعقبه بما حبسه من وقف.

وعليه فإن التسهيلات التي يقدمها المذهب المدني لمعدن غاوية الجرائري إلى تخصيص ممتلكاتهم حسب أحكام المذهب المدني من ينكحوا من الانتفاع بها هم وعقبهم من بعدهم مع كونه من أتباع المذهب المالكي وهذا ما تتركه أغلب الوثائق التشريعية الخاصة بالوقف التي تعود إلى العهد العثماني

(14) E. Mercier, Le habsch ou habouch, son régime et sa jurisprudence Algérie, Alcadem 1894, p. 1.

بذكر حدود في حجة في كتابه انفراد بأن الفقيه بالجزائر قد اجتمعوا على العمل بمقتضى المذهب المدني الذي يجيز حسب الوثائق التشريعية وذلك ليكتروا من مرفوع الهدايا لمالك الفقهاء¹⁵

لما عن كيفية التمتع بالجسد واستغلاله لفائدة العقب إن كان وقفاً أم لا، أو مصلحة عامة إن كان الوقف خيرياً. فترى فيه الأحكام التشريعية التي ترى في صيغة الوقف صفة للزوم والديمومة بحيث لا يمكن التراجع فيه أو إلغاؤه أو تحويله إلى منفعة أخرى، إنك لا تجبر الأحكام التشريعية بوجه أو إعادته أو زعمه، وقد ذكر على ذلك أبو حنيفة ومجاهد أبي يوسف ومحمد وعامة العلماء بل إن الوقف يستعد جيد¹⁶ وهذا ما يسمح لنا أن نصف الوقف بأنه ملك انتفاع وليس امتلاك، وعليه كراء الجسد قد تكون مؤبدة أو محددة بالسعي وتقتل نظراً يتبعين سنة¹⁷

(14) حدود من مئتان حجة، المجلد 16 حجة وتقدم محمد العربي البصري، الجزائر الشركة

فقيه النشر والنشر 1962 من 270

(15) E. Mercier, Le code de Habouch ou Doubaï selon la législation musulmane, L'ORIENTALISTE, 1894 p. 14

(16) تفسير المصنفين، مؤسسة الترميز في طبعه والرافد والعلية، 14 يونيو 1997

الجزء الإسلامي 2001، من 232

وتعرف بالبناء الذي سكن الجوفق ويلاذئال في تونس وانسكبر
في مناطق استعرق العربي كما ان استبدال الحصن أو كرائه لا يمكن ان
يتم إلا بعد طلب من وكيل الوطف إذا كان الوطف حريه أو مثولي
الوظف إذا كان الوطف اعلية وبعد استشارة اهل الراي وبعد تقرير
صريح من المجلس العلمي الذي كان يعقد بمدينة الجزائر⁷

وفيه من الامنية بكان الإشارة إلى ان طيعة الوطف اعلية
(الذري) الذي يؤسس بهدف الحفاظ على الممتلكات ومساكنها المبنوك
بمن ثلثيتها ومساكنها أو محيلاتها جراء لتفريم، يجعل الاستشارة
للرجح الأخير أي جهة البر والخير التي يحددها الواتقون، لا تقتضي إلا
بعد سنها الاجل، لغرض للوقف (مفراحي المستفيدين) وفق تشريع
الواردة في رسوم الوقفيات التي يسمي العمل بها ويسمىها، لأن مقود

(7) حكمت لتأمين القضاء كالأداة ومفكرات لتصرف الوطف هو دور المجلس العلمي
والمصدر الوحيد الذي تعداد هو فلتقري بالمرعي علما بمناه لتطور التشريع والشار
بحر انه كان يطف جاسنة مرة كل خمسين سنة مثابة حية عجيبة لتحصن المصلي المظلي
والعلمي، والتمسكي المصلي النكبي، وهو صاوة من مسكة حيا أو ميولي نظام مجيدين
يحميه الهيئة التشريعية لتسمية الوطف وكان حوتج للمجلس العلمي كان يشرع مجدي بعد
المرعي المصلي عام 1890 م. ثم لتكفل إلى المجلس العلم في المصلي من القرن 17 م
للمريد راجع

تصير الدين محمد بن نور مولي مؤسسة الأوقاف بجزائر أوقاف العهد المصلي تحت
التسمية للمصلي العدد 57 - 58 تونس 1990 من م 175 - 192 وأما
Ventre de maritain Tunisien Algérien du XVIIe siècle. Paris, 1885. p. 25

التمهيد يتضمن شروطا عديدة حول مسار استقرار المجلس، ويحدد
الأطراف المستفيدة منه وحول كيفية الانتفاع وتمهيد المرجع

ومن شاة فإنه يتنص في وثق مولي من تاريخ تأسيس الوطف
المرعي وتاريخ رجوعه إلى جهة البر والخير، وهذا مثال على
ذلك «الحد لله بعد أن استقر على لذلك للمعلم الأجل الوكي الاتصال
السيد إبراهيم شيخ البلد... مالكا في الرسم... جميع اثار التكاينة
بحومة كوشة علي القروية من الجامع للمعل منذ الجيل... يسوع له...
رأه على للذهب لتعلمي... أشهدنا على نفسه انه حبيس ووقف لله
تعالى جميع اثار للذكورة، أولا على نفسه يتكج بقلتها مدة حيقه ثم
بعد وفاته على وانه للوجود الآن، وما يتزايد له من ذكر أو أنش أو قدر
الله يذله... ثم على لعقابهم واعقاب اعقابهم ما تلاميذوا بالذكر ملاحظ
الأنش... إلى انقرضا عن اخرهم فخرج اثار للذكورة وما استخرج
منها حسب ووقف على فقراء المصلي التشريعي مكة والمدينة زاهما
الله شرف ومهابة وتعظيم»⁽⁸⁾

ولملاحظ أن الوطف المبري، منذ إنشائه كان على المساجد
والموايا والأسرعة وغيرها وكان محصورا للغاية ومن شاة كان

(8) مده مبرور دار السيد إبراهيم شيخ البلد، جوا كوشة علي طرقي المبرور أول
محرر جمع إلى 1131 م/22 - 23 جاني 1719 م. مسالة للمعلم التشريعي طبة 37
ونيف 2

الحكام والزوجهاء يفلون لصالحها منذ الرحلة الأولى لاجل سياساتها
دينامية صورية بها بصمان قلبية وملتفها الدينية والثقافية.

ومن أمثلة ذلك أوتاف الذي صعد، هيرر مورلو (606- 683)،
طائفة مسند جديد، وأوتاف الذي علي باشا نصفيش (754- 1760)،
صالح مسند سيمي الأكل (1760)، وأوتاف الذي مصطفى باشا
(1794- 1803) بمصالح (هرون) مما جعل ممارسة الوقت يتكسي احسانا
طائفة سياسية، وتتمول إلى اذ استفسرة¹⁰

ثانياً: الحفاظ على الثروة والعقل في أوتاف الجالية الاندلسية

يقصدهم دور الجالية الاندلسية في أوتاف مدينة الجرانو
وسكانها الاجتماعية ونشاطها الاقتصادي يمكن التعرف عليه وسعده
طبيعه والتكثف من أفضيته بالرجوع إلى وثائق الوقت، كما يمكن الرجوع
إلى ما تضمنته وثائق الوقت من وضع قوائم بأسماء المبيد من افراد
الجماعة الاندلسية وخاصة موطنهم السك الديني كالنظار والوكلاء.
كما نسمع لنا بالتحرف على النشاط الاقتصادي للانديسيين وعلى
القابهم الحرفية، مثل أسماء الصنائع ونسب وتقليد تراثهم ومستوى
معيشتهم الذي يستظهر من تلك التفاصيل التي تتضمنها عقود توكي
المتاء (الكراء) ومنزلة الأراضى والفور والحلات بقصد التعميم
لأنه أهل الاندلس والحرمين الشريفين

(9) H. Dagoberto, la Waga de la Pampa indígena del de pampa
C. 2000, p. 100. (10) 100

إذا كانت التركات تعرفنا بالثروة المخلفة عن التوفى، مما يسمح
لنا دور شك بدراسة مصفوق الثروات، وهو أمر في غاية الأهمية، فهي
تتبع لنا مظاهر الحياة المالية التي كانت بمثابة الفرد المادية من
بساطة ورفاهية، وتطلعنا عن الممارسات الاقتصادية والاجتماعية للفرد
كالثروة المخلفة في تراث البيت وتلك الوظيفة في الميدان العقاري
وخاصة من طرف انصهر الاندلسي¹¹

ويلاحظ من خلال وصفا لوثائق الوقت صواء في سجلات
البابليك أو بيت المال ووثائق المحاكم الشرعية، فإنها تفيض بأسماء
النساء القوانى، أوتاف اسلاكهن لأغراض عينية، وقد يرد على مدى
المكالة التي كانت تضمن بها المرأة الجرانو في الحياة الاجتماعية،
ويؤكد لنا استقلاله الشخصية المالية التي كان لها في شريعة
إسلامية

فمن خلال العوبة إلى سجل رقم 1،¹² وهو أشمل سجل
يس على انقارات لوثوقه سجل مدينة الجرانو لصالح فقراء الحرمين
شرعيين، حيث يعطى لنا فكرة ممتدة من 1543 إلى 1840،¹³ فتوجد

(11) H. Dagoberto, la Waga de la Pampa indígena del de pampa
C. 2000, p. 100. (12) 100

(أ) سجلات التملك

(1) عاكسة على: - إسماء المرأة في الأوتاف في مجتمع مدينة الجرانو خلال العهد
العثماني، طبقاً للتربية المادية العدد 35- 36، نيسان، مايو 1997 من ص
71- 72

به ثمان عشرة وثمانمائة وثلاثة اشتمت الدور والحواش والمخاري
والإسطبلات، وطريات بلوجونة بمدينة الجزائر

ولاحظنا أن إدارة مناجمت فيها بسبع وضائف ومائة أي بنسبة
22,86 ٪ واشتملت الطارات على ستة وعشرين أما باقي الأسلاك التي
أوقلتها السماء فهي عبارة عن خطوط للهوى أو مناهيز في الجزائر

وهو هذا السياق فإن الرتبة الحرة فأكبر بست أحد البحري فقد
خلقت ثروة تقدر بـ 173.17 دينار وهي عبارة عن دار بطلبها الطوي
واسطلي وتضم الحواشيت الثلاثة بسوق القايسية قرب باب البحر
بمحمل مدينة الجزائر وذلك بلوال شهر صفر عام
1092 هـ / 1681 م (13)

وبما جاء في نص الوثيقة: ... وأوصت (منطقة بنت أحمد
الخيري) لفقراء الأتلس، وثمان ثمان يكره حسباً لفقراء الحرمين
الفرطيين، وآخر يكون وفقاً على أولاد أيتها أمية (بنت للرحوم الحاج
مصطفى الأتلسي) وهم محمد ويوسف وأمينة وأولاد للمعلم السيد
أحمد بن الحاج علي الخيري وعلى من سيملك لأيتها المنكورة بلعمة
عمرها من الأكر والاثبات أن قدر الله تعالى بتلك ثم على ذريتهم ودية
ذريتهم ما كانا لورا وأعتك، فروعهم في الإسلام... ويكون الموجه في ذلك

(3) إسلام المعلم الخيري، مادة 34، وثيقة 2 - 1 هـ.

بعد انقراض الجميع لفقراء الحرمين الشريفين، وفقراء الأتلس، وبسبب
انقراض في ذلك كله لأيتها بالذكورة مدة حياتها... (14)

عندما توفيت فاطمة لجأ أمين بيت المال إلى تقويم ثروة المائكة
وتصفية تركتها، وبما ينفق وصيه، فورش أيتها أمية بنت للرحوم
الحاج مصطفى الأتلسي خصال للركة، والمصاحب شقيقها محمد ثالثاً
وغيره، كما أوصت بمسكن ثالث من ثروته المعلقة على أن يكون للثمن
لفقراء الحرمين الشريفين وثلاثاً واحداً لفقراء الأتلس ومن هنا نستنتج
أنه عندما أصبح الوصايا يعطى الفقراء خمسة أضعاف 9/5 وفقراء
الأتلس أربعة أضعاف 4/9 وهذا يدل على أن فقراء الحرمين كانوا أشد
فقر من غيرهم.

ثم تصفية أمين الذي كان على للرحوم فاطمة لصالح عبيد
الحرمين الفقيرين الفقير بـ 3900 دينار شخصية العدد¹⁵، كما تم بيع
أثاثها وحليها وأثاث المنزل بثمن قدره 3200 دينار، بالإضافة إلى بيع
مصنف يصاغة كانت موصى على جنود بمطبخة وجب رئيس بلعن لوز
420 ديناراً، ومن تجهيز الرحومة بمراسيم الكلال والنسج بـ 100 ديناراً،
وتم تصفية أمين بطي بـ 250 دينار، واعتقت ثمة أوصت لها بذلك بلعن
قدره 400 دينار.

(14) نفسه.

(15) غلة جزائرية أصبحت متداولة عند المستعمرات من قناري السادس عشر

القائدين بالحرمين الشريفين مكة والمدينة...¹ قال أخبار التي تضمنها الرنانق في مجال الحياة الاجتماعية متنوعة من ذلك العلاقات ضمن الأسرة الواحدة.

فمما جعل هذا أن الظواهر أمنوا افروق البيئة بين انقولات والإحكام الشرعية، وهذا ما تلخصه في تفصيل أساليب الوفاء الحبس الأهلي المعنوي به في اندمج الحضي، على الحبس الجبري التي ينشأ عنه لمذهب المالكي فالرعية في الاحتفاظ بترواج الرفق لادانة الانشغال المعيشي واتباعهم من يقدم هي التي جعلهم يتبعون بالذهب الصفي، مع كون تداوية الجزائين كانت على أسس المالكي وعلى رأسهم الجالية الأندلسية، وهذا ما تشهر إليه حروجة إحدى وثائق الوفاء وانتمت في تهميش علي طوليمن الأندلسي لدار وجنية سبابة وحيرة بضمح حروجة قرب ملانة لادانة فقراء الحرم الشريفين وذلك بتاريخ 1152هـ/1739م، مصنفه المنقب علي أولاده وأولادهم إلى... وبعد انقراضهم يصير وفقاً على فقراء الحرم الشريفين مكة والمدينة.²

وبغرض في أحد العقود الشرعية أن عهد القادر بن الحاج عهد فريسن المعروف بابن الخطار الأندلسي قام بتهميش أملاكه لصالح

1- ص 184
19 ص 184 - 163 وثيقة 34

فقراء الحرمين وفقراء ولوية الأندلس²⁰ مناصفة بينهما، وذلك في أواخر شهر شوال عام 49هـ/1737م حيث تشير الوثيقة إلى ما يلي: «أشهدهما على نفسي أنه حين يوقف له تعالى جميع الدار ويسمها، إهداء على نفسه ينتفع بفلان سنة حيكه قلدا في ذلك لفة الإلم ليس حنية الفصان، وبعد وفاته يرجع حيسا على لبقته وهذا بيومة واسية» وتوجه الزاية لينة إبراهيم، أب إذا تزوجت ينتقل نصيبها من ذلك لولدهما، ثم إلى أولاد لولدهما ونزرة أحقرهم وأغلب أحقرهم وذرية ذرياتهم ما تأسلوا وامتنعت ذرياتهم في الإسلام على أن يكون الذكر مثل حظ الأنثيين، على انقضاء ذرية النعيس بطنكون، وأم يوق منهم أحد ينتقل لمعيس بطنقة إبراهيم ثم على أولاده وأولاد أولاده وذرية ذرية ذرياتهم، فإن انقرضوا عن أحقرهم يرجع ملك حيسا على حقيقته لولايه نفسها ثم على أولاد لولدهما وذرياتهم وأحقرهم، فإن انقرضوا عن أحقرهم يرجع شطر النعيس على فقراء الحرمين الشريفين والشطر الآخر لفقراء ولوية الأندلس بلد الجزائر للجمعية (21)

(20) بر صافية عهد القاضي الأندلسي والاندلسي بين أهل الأندلس والقبائل المطبوعة بكونه نسخ الجزائر كالمسلمين للمسلم التي مقصد بطنها الجالية الأندلسية إلى تقيي جمعية أسسها بكونها على إجابة مسجد ولوية وعمره ومكة في شهر محرم عام 535 هـ - 23 - 1624م وكانت مكتوبة من الأسماء المكتبة مسجد النبي إبراهيم و مسجد يوسف، العلم عربي، عهد شلالة، عهد بن الصغرة يعني قضاة
(21) يوم جى هذه 3 1. وثيقة 36

هناك أحد الأثرى هي تمويك "السيد نوحمة الامجدية" بالمرء
من الاسوان والسكاكي وشروع الحوسنة او لومقات، او بفريق من
الاماني المنقمة كالسيد واغروية، أو الهياكل العمومية مثل
الحمامات والبحير والعمارة والاثرى
في خلال مطلع الوثائق ما بين 1045 - 1834، وهذا دراسة
عميات من الوثائق التضح ان تمويك الفاهور الاندلسية بمدينة الجزائر
كان في الاماني التالية (4)،

Մեծ Բրիտանիայի խորհուրդը համապատասխանում է մեր պահանջներին։

٢٠٨
تتمركز المنازل في منطقة الجهة الغربية
المجارية ما بين سوق السطحي للحنطة
الصغيرة
٢٠٩
بالقرب من زاوية سيدي أبي باب القروي
خلال وجاره الجنان بالقرب
من جامع سيدي رمضان

مؤرخة في 1032هـ/622 م. وهي تنقسم معلومات في غاية الأهمية
والثقة عنها مصاريف عن جل أبناء والفقير والصيانة لبياد

جميعه وحمامات وتحصينات عسكرية و قنوات المياه كما تظهر الوثيقة إلى موع التجهيزات الخاصة بالناء. وأثنى السلح للتصنع. وقد تخصصت الحرفيين، المشاركين في الترميم والصيانة. واللاحظ أن هذه العملية مهدت لبناء وادية أهل الأندلس نهجس على أفراد الجانية من الخفاء وادعوى 28.

وحى نالقه الفور أن يترك له أهمية خاصة في الحفاظ على الممتلكات و الثروات من النظام والاحكام التعصبي الحكام، حيث كان الوقف يوفر وسيلة فعالة للحفاظ على الثروات والإسلام والأراضي المرفوعة ويقرار حدود الملكيات الزراعية التي تعتمد على العقور الشرعي بحيث يمكن التنبؤ لدى المحكمة الشرعية وبالتالي كانت أصول حقوق عند الجيران في خلال لفترة العثمانية مضبوطة وفي عاية الدف

و لو أصبح أن الإدارة الفرنسية الاستعمارية أصدرت قرار في 1 أكتوبر 1844 ينص بصريح لصارة على أن الوقف لم يحد يمنع بصفة السعة وأن بعض من إقرار أصبح يخضع لأحكام المعاملات المتعلقة بالأملاك العقارية. الأمر الذي سمح للأوروبيين بالاستيلاء على أراضي الوقف التي كانت تشكل نصف الأراضي الزراعية الواقعة بصواحي المي الجرامرية الكبرى. جاء مرسوم 30 أكتوبر 1854 الذي وسع صلاحيات إقرار السابق وسمح الأوقاف بظواهر الملكية العقارية

281 سجلات المجلد رقم 262

عطيف في فرنسا، ثم اعتقبها ممدور فرار أخير عرف بقانون غاريبي Warnes عام 873 الذي وسع صلاحيات للقرار السابق، ويخصم لأوقاف بقوانين الملكة المتتريه، نطقه في فرنسا، ثم عشيها ممدور مرار أخير عرف بقانون غاريبي Warnes 1873 الذي استوفى تصفية أوقاف بتأسيسات الملكية لصالح التوسيع الاستيطاني الأوربي

وفكر في كل ترسيم والقوانين والتعديلات كان الهدف منها نظمية مصافرة لرقصي الجزائريين بأسم القانون، في ظل التدوينة وحرمات الجوانوبيين، مع ادع ح عن حقوقهم الملكية

ومما لا شك فيه أن استار بونف بثوث عنه عدم انتقال الثروات ومحافظة على السنة لأجتماعي كان له دخل في الحدود الاقتصادية والركود الاجتماعي الذي طبع الحياة الجرامرية أولعز العهد العثماني معا سمح ل بالفرنسيين سيعرج لأوقاف ساهم في تعميم الثروات في أيدي بعض الأثرياء والطوائف لمعكزة الخصم الكرخة، الجانية الأندلس (الأثرياء) للوقف على حساب المصو الاجتماعي والمتطير الاجتماعي، مما أثر سلما على الحياة الاجتماعية للجزائر و نتي وجدها الاستعمار الفرنسي أثناء فترة وجوده بالجزائر مرفق حصيا لتطير سياسة فرنسي ممد و التسم محكم

جدول خاص بملحقات الوثائق 2 B

رقم الوثيقة	تاريخها	الملحق
غلبة رقم 1 47، وثيقة	أوائل شهر	منازل رسم بعض لـ
7-19 فـ	شوال عام 1073	مخبره نشر بمدينه
	هـ/1563 م	الحريه لعمده عمر
		الأمير وعمر بنه
		بسرقة (منوره)
		والجنين هم جماعة
		مر منير الأمنه حبيب
		استور لدر صم هذه
		6000 دينار
غلبة رقم 16 مكره	شهر جمادى	منازل عقد شر
وثيقة 1 218 فـ	الثانية عام	وبعض الحارثي قرب
	هـ/1562 م 073	بـ عور من طرف
		الحاج علي من حد
		الأميني صاحب
		النواصي بعض قدره
		2800 دينار بمسند
		لعمدة فقراء الأندلس

26) انظر ملحقات الوثائق في ملحق الدوا

وفقراء الحريم

بـ

5 وبيعه أو حر	شهر بتدليله وسم تهييس	بـ
2-2 فـ	شوال عام 1149	لصالح فقراء الحريم
	هـ/1737 م	بشريع وفقراء رايه
		الأندلس من طرف
		بعض السيد عبد
		للقارب الحاج المعروف
		بابر المظاره جده نسويه
		بـ

4 وبيعه 2	أوائل شهر صفر	بـ
1 فـ	عام 1092 هـ	أحمد بغيري بك
	هـ/1681 م	بـ بيا عد عوب بـ
		بهر لأميني وفقراء
		الحرب بـ بـ
		بـ بـ

بـ بـ 1033 هـ/1622 م بـ بـ بـ بـ
بـ بـ 252

مصادرة الأرض وحركة الاستيطان
دراسة في فكر المارشال "بيجر"

أ. هادي الحميد بوجنة

قسم التاريخ - جامعة موبيكو بلقايير -

التمنار

بعد الأتيان لأرض الحملة الفرنسية تواجد استرطون الأوائل
 اثنين بدوا كل ما في رشحهم لثمان السفر إلى الجزائر، ومعلم هؤلاء
 كانوا من الحرفيين الذين سمعوا عن الجزائر أخيراً شجعهم على بدء
 أحلامهم في الضفة الجنوبية من البحر لتوسيع فالجرو في عيولهم
 كانت تمثل البلاد الحاصلة أين لا تقضي حدود الأرض الزراعية
 للمصنعة، ويختار أرض الأحلام وعلى رأسهم كلوريل الذي ولد
 على الكثير من واقع الجزائر مباشرة بعد قدومه البعد مركز على
 العناية كاتبع ريسه من أهل تشجيع الفرنسيين والأوروبيين من
 جنسيات مختلفة على الهجرة إلى الجزائر ولعل ذلك ما يدعو عن النظر
 الاقتصادية للفائدة على إيجاد مجتمع دخل وغريب عن الجزائر
 بشكل جماعة المستعمر وسنداً قويا للمبني الفرنسي ولم تدخل
 الإدارة الاستعمارية في الجزائر عن تنظيم العملية الاستيعابية وميكنتها
 بعد أن اقتضت على سلخ ومباشرة بعض الأملاك التابعة للرفق
 والبدلة استناداً إلى قرار صدر في سبتمبر 1830⁽¹⁾

ويحتل بكتين بدأت مجموعات الأري من المصنعين من
 أرض الجزائر على من السفن حيث قدم كثير من لادن والسياسيين
 والناشطين، ومباشرة بعد وصولهم إلى ميناء الجزائر توزعوا في
 مجموعات استوطنت أعالي الجزائر العاصمة في منطقة دالي بواهم
 والشراة والقمة⁽²⁾

وفي سنة 1832 وصلت إلى الجزائر موجة جديدة من العموميين يبدون أنهم مثقروا كثيرا بما كانت تنقله الصحافة الفرنسية عن الجزائر من حيث فرص تحقيق الثروة والاستغلال الأرضي والتميش الجديد، وكان استقرارهم في مناطق مختلفة من الممرات العاصم وبعد سنة واحدة من ذلك تضاعف عددهم إلى تزيد من ٤ آلاف مستوطن أوروبي حيث وجد هؤلاء ما يشجعهم على الاستيطان فيه للمرة خارج الجزائر العاصمة، سيما وأن التمكيز قد اكتشف خلال الفرجات الاستعمارية مساحة شاسعة من سفلة مرتفعات الأطلس الجبلية، وبها استوى المستوطن الجديد على آلاف الهكتارات من الأرض الخصبة وأعموا بها ضيعات زراعية متنوعة وأحواش تتقارب مساحتها ما بين 25 و 2500 هكتارا وهي كلها في الأصل أملاك للجزائريين هودون منهم خاصة في بوناريك والمناطق التي سيطر عليها سأل مزرعة القوت، حوض التباي، حوض مبراسي، حوض الحامدية، حوض ممدول الشرقية، حوض ممدول الغربية، حوض مكدالجي مزرعة حرق علي وغيرها³

وعند منتصف الثلاثينات شجعت الإدارة الفرنسية في الجزائر المهاجرين الفرنسيين في العيش في الجزائر على شراء قطع من الأراضي بفساد حفرية لا يتعدى سعر الهكتار الواحد مد 47 فونكا خصصت ممدو في المناطق الداخلية والريفية إلى 38 فونكا⁴ ولعن ذلك ما حذر ليريد من المستوطن على هجرة لوظائفهم الأصلية وبناء حياة جديدة في

الجزائر من الإيطاليين وسويسريين وألمانيين ومغربيين بأعداد كثيرة ما فاقت أعداد الفرنسيين، وقد فصل هؤلاء الاستقرار في مدن ومناطق مختلفة من الجزائر سيما منها الساحلية حيث الثروة الخصبة والمياه الوفيرة تمهيدا للتوسع في الأقاليم الغربية والشرقية

ومع مطلع سنة 1844 أصدرت الإدارة الاستعمارية مرسوما يقضي بمسارعة ميسور الأراضي غير المستغلة زراعيًا وتزعم المرسوم هذا بقرار صدر العام 1846 يلزم على الجزائريين أصحاب أملاك أراضي تقديم بيانات ووثائق تثبت ملكية ولا تمتنع منهم على أن العملية كانت إجراء مقصودا بيد أن الفرنسيين كانوا يطعنوا أنا عالية المكافأة لا يمكن إثباتات بها سوف يسمح بزيادة في لا انصر التملك بعمار⁵

واعتساروا من سنة 1847 قدم إلى الجزائر ما يزيد عن واحد وخمسين ألف من المستوطنين الجدد واستقروا في مدن ومناطق مختلفة من الجزائر في عبالا وجيجل ولعنة ومطيف والتسملية وقاعة وسكيكدة وإلى الغرب في معسكر ومستغانم وأوريو وسيدني سمباس ومسهول تفصلا⁶

وقتها بقليل سنة 1845 استفاد بعمار (التحدي إفريقيا الفلاحية) Union de l'Afrique Agricole في منطقة - سيق - بالقرب الجزائري من مساحات واسعة بلغت 500 هكتار أين استوطنت 343 عائلة من جنسيات ألمانية وسويسرية وإيطالية⁷ على أن هذا التلحق

الفرير المستوطنين جعل الإدارة الاستعمارية والجيش الفرنسي بشكل عام في وضع يوصل بالأرياح. يزعم مظهر المقارنة التي قلدها الجزائريون عند أول الحملة الفرنسية سنة 1830، واستمر هذا التحق الذي دعه بقوة كلوزين بدعم المشروع الاستعماري الفرنسي في الجزائر وثاني لتكريس ومساند المسيرة العسكرية، وبأنها التعريف حدة لأحداث التي عصفت بباريس وأوروبا منذ 1830 وليس أبلى حتى تلك سوى الأرقام الحادية للمصريين والعسكريين حيث: مجلته العاصمة الفرنسية باريس وحدها سنة 1848 قد يفوق 12 ألف طليد للهجرة إلى الجزائر. وفي ربيع نفس السنة قرر السماح لـ 135 ألف من هؤلاء وحلهم من العاطلين عن العمل والحاضرين على السلطة^(١) وقد وجرو مباشرة بعد وصولهم إلى أرض الجزائر الإمدادات التموينية والتشييدية الكافية لاحتوائهم حيث استضافت كل عائلة من مساحات زراعية تصل إلى 11 هكتارا على الرغم من أن غائبينهم كانوا يجهزون الكثير على عالم الأحرار وقدمتوا⁽²⁾ وفي الوقت الذي كان أصحاب الثروة يبحثون فيه عن مجالات وفرة الاستثمار اشكت الدعوة للهجرة إلى الجزائر، وفتح للجل واسما أمام الفرنسيين في شراء الأراضي واستغلالها بحرية كما تم إلغاء نظام الرأبنة الذي جعل أصحاب الرزق الأموال يتعمسون لاستغلال اقتصادات زراعية والاستقرار في الجزائر. وجدت بموجب ذلك أعداد من هؤلاء حصل إلى المسيرة الجبوية استحوذت على أكثر من 150 ألف هكتار من الأراضي في

الشرق الجزائري في سكيكدة وغيرها، وضمت لأعداد الجديدة من المستوطنين الكثير من الأوروبيين الذين وفرت لهم المستعمرات كامل التسهيلات بنقلهم عبر البحر مجاناً^(٣)

كما طرحت للمسح مساحات واسعة بلغت 10 آلاف هكتار فيسناد الأوروبيين منها لرحلتهم ببحر الصفاء وفي نفس الفترة ظهرت شركات فرنسية عامة حصلت على أراضي بسعر رمزي قدره فرنك واحد للهكتار إيجو وهي أمثالها ' الشركة الجزائرية العامة' التي أصبحت تملك وحدها 100 ألف هكتار من الأراضي الزراعية والسميات في ولاية والدية وتلمسان وشعبية وعصب و' الشركة الجبوية' Le Compagnon التي استطاعت مهامها بإقامة وبناء المستوطنات واستقرت بالاقليم الشرقي في مدينة سبيف وأطلة أين وضعت لأملاكها مسحة 25 ألف هكتار من الأراضي^(٤) وأما شركة البيرة والمطعم التي أصبحت عام 1864 فقد عوضت مشروع استصلاح أراضي وسهول المظيع وشق قنوات الوي وبناء خزانات المياه وفي سنة 1867 امتلكت الشركة الجزائرية العامة عددا من أراضي جديدة سواحي قننة وهي مساحات قدره 160 ألف هكتار ذات جودة وخموية عالية⁽⁵⁾

وبذلك تكون هذه الشركات قد استحوذت على أزيد من 350 ألف هكتار بوجهها، بيد أن مصيب المستوطنين الكثير، ولم تكن كل هذه المساحات مستغل

لقد كان بليمي مصر على مواصلة انشروع الذي كان قد
 شرع فيه بيجو ورائس، خاصة هيم يطفى بمصاعلة لجرة
 الأوروبية، وتوطيد الاستيطان في الجزائر حتى مع إعلان الجمهورية
 الثالثة زداد المستوطنون ندره إثر إنهاء النفوذ العسكري بوجهات
 لتسريعات الجديدة بدعم موكلهم. ففي 24 جويلية 1871 حضر مرسوم
 يقضي بحق المعمرين الفرنسيين واسبقيتهم في الانتفاع بالقواميس
 لصالحهم، تيمم مرسوم نفوذ في 4 سبتمبر 1871 الذي يطلي
 المستوطنين من الضوابط عند استقجار ممتلكات تخص إلى ألف
 هكتار وليسوا القواميس ورأسهم الخاصة بإقامة لقوى الاستيطانية
 والكيانات الصغيرة التي لا تتعدى مساحتها 40 هكتار وقاموا الإلتحاق
 أو القبية الذي نصص تومسي الأوروبيي الجدد في الجزائر سبعا وأر
 الحروب بين فرنسا وروسيا قد طرح بجدية لدى تومسي شكل مرحلي
 مكان منطقة الأراس والورين الذي اقتنوا بأعداد عامة إلى الجزائر
 بعدما وعدوا بالاستفادة من آلاف هكتارات من الأراضي، وذلك وصل
 عدد العائلات المهاجرة 200 عائلة، ليرتفع العدد خلال السنوات القليلة
 للعمل إلى نحو 4000 عائلة وقد أمشحت في أجل سبتدانيا 250 قرية
 سيطانية (3)

وحسب تقديم بالاستقرار، قامت الإدارة الاستعمارية بالشارل
 ليزلاء المستوطنين الجدد الذين شكل في غالبيتهم في طرقيين
 والتاجر ومصنعة من الأراضي يصلة مجانية بلغت نحو 350 ألف

هكتار وأضافت فيها بناء مستوطنات جديدة ورغم ذلك فإن عدم
 التجردات لم تفتح الفرنسيين ولا الأوروبيين يضمه الأراس، دباورها أو
 لحروها (4)

ولم تجد فرنسا أمام عدم الواسع منذ أول الثمانينات سوى
 مطالبة باريس بممتلكات هامة للريالة في بناء المستوطنات، وقد
 حصلت على غلاف قدره 50 مليون فرنك خصص لإقامة 170 قرية
 سيطانية، على مساحة 400 ألف هكتار تحت مساهرتها من أملاك
 الجزائريين، وأضافت له فيما بعد مساحات التزعت هي الأخرى فمر
 من أملاكها فالت 170 ألف هكتار استبد منها لأوروبيين بصفة
 مجانية (5)

كما أصاب تاربي Warber للحركة الاستيطانية الكثير بعد أن
 امر قانونا يجعل اسمه في 26 جويلية 1871 وقد تضمن تشكيك للكية
 للجمالية التي كتلت القبائل والأعراس لتحل محلها «الكية» القريبة (6)،
 ويأتي هذا القانون ليستكمل مشروع القوانين والإجراءات التعسفية
 منذ 1844 من أعمال الخصائفة بواسطة وقانون (الخصم) وغيره. وكان
 الغرض من القانون الجديد الذي يضمنه تاربي إجحاح حركة الاستيطان
 بالاستيلاء على الأراضي، وجهته في ذلك في ملابيح، لهكارات من
 السورل القصبة غير مستقلة ويقضي القانون بإجراء تقسيم أملاك
 القبيلة أو أعراس عندما يطلب عنصر منها نصيبه من الأرض، وراى في
 ذلك تاربي خطر أساسية لتحويل الأراضي إلى المستوطنين وتشكيلهم

من شرائها ثم تحويلها إلى إقطاعات ضخمة وبكثير ما أدت هذه العملية إلى بشوي حالات عاتية تهر أصحابها إلى محاكم حيث يجد الضمائم والمحامون الفرنسيون فرصتهم الممنوعة على الأرض مادامت السلطة والقوانين تتحول بهم كل الصلاحيات، وبذلك يستطاع هؤلاء غارمي أو قانوني المستوطنين كما يطلق عليه أن يملك الملكية الجماعية للحرثيين ولو حرما كما يجب أيضا في صرب وبنجة وتونس، فضلا والعرض بعدما عرفت فقدان الأرض في ظل الاستيطان الاحتشائي والاقتصادي¹⁷

يمتد إلى سياسة فارسي قد نجحت في تحقيق أهدافها لحرمانية إلى امتزاج الرضعي الأعراس وتقاليد، وتحويلها إلى المستوطنين الذين شرفوا فيها وفقا لمصلحتهم حتى أن بعضهم أعاد بيع بحر وقلعة من هذه الأراضي للحرثيين ففي خلال عشر سنوات من صدورهم، فقد الجوارثيون نحو 100 ألف مكر مثل 25 ألف مكر استماروها عن طريق الشراء وهي قيمة ضئيلة بالنظر إلى خسروهم الأمر الذي حول قوة وسلطة بيع وشراء الأرض إلى أيدي المستوطنين، وبذلك استلزام هذا الطاقون أن يمكن الأوروبين يهودي نفوذهم ويؤسس لقطاعات جديدة، وينظم شؤون المقاربات وفقا للمواثيق الفرنسية، وارتفعت كذلك أعداد المستوطنين لتتناميه جليلة في المناطق الوهمية مما فتح الباب ويسعا أمام هذا الفرع من الاستيطان الوهمي الذي لم يجد قبل هذا التاريخ مجاهدا كبيرا لغرضه، ولكنه استغنى الكثير من الإيطاليين.

والكروسيكين والاسباني، وأما الفرنسيون فقد كان منهم اليهوديون وصحاب اليهودية، انهم في الجوارث كما في الاستعداد للاستقرار، ذلك لتتيح الظروف كسب الثروة والحصول على الأرض وحتر الجمجمة باللمسة للأوروبيين بناء على قانون 26 جوان 1890¹⁸ ويتدرجا كان الاستيطان يتوسع في الأقاليم الريفية، فإنه ظل يعمو في الملى الكبرى والحرس حيث للراكر الفجارية والصناعية الكبرى يحصل تعداد المستوطنين مع بداية القرن أزيد من 260 ألف مستوطن

حين وإن ظلت عملية تصفيره تستغرق وقتا طويلا وتتطور من حيث التشريعات الاستعمارية، إلا أن لير نموذج للفكر الاستيطاني يصمم بدمبار إلى شخص ييجو تصفياته وعليه سوف تفرض بعض مزاياه يعالج للعديد من مشروحاته ومفادته الكلامية مع تواب المجلس الوطني الفرنسي، ييجو منظور الفكر الاستيطاني.

إلى غاية سنة 1841 كان ييجو يشهد على مسألة الاحتلال والنوم، كما أنه لم يأت إلى الجوارث بطروحات حاضرة، وحتى الجزائر لم يكن يعمرها مثل تجارب تونس وتطبيق نظام تمت صياغته مسبقا من فرنسا كما يقول شرجي لاندفاع نحو الجزائر لضرورة ملحة محت ضغط الظروف التي عصفت بها¹⁹

وظل يبيع بغير حذر مائة مائة غير كاف لأعباده أن
الاحتلال الجوي والمجود الذي يقتصر على بعض المناطق الساحلية
سيفرض القوات الرسمية حتماً للمخاطرة وتهديدات ومن هذا
التصور يتولد فكر يهجو الذي ضمن إلى أن الاحتلال إما أن يكون
شاملاً أو لا يكون. وأكد أن إقصاء الشعب العربي يجب أن ينفذ من
نومس إلى المغرب ومن سولجل البحر الأبيض إلى أعالي الصحراء وأن
السيبل الأربعة لتعميق الاحتلال والمحافظة عليه هو الاستيطان⁽²⁰⁾

وإن عدك إلى مفهوم المستوطن - المستوطنين - كما مرده
بيجو، فهو ذلك الرجل الذي هاجر ليجزو لقد وجدت مستوطنين عندما
شدت إلى الجزائر. وهم في غالبيتهم يضيف بيجو رجالاً غلباً لقرياء
البنية يمشون وراء الطواشير وقد سماهم (les marchands de dattes) ولما
نزلهم لهم عبارة عن عمليات للأمية حاصلة من فرتمة للاستفادة من
الأرض الواسعة غير لبه لا بحر ولا شمس ولا بلحانط. ومن بينهم
يحب بعض الشخصيات لجمال الثروة استقالت من مزارع زراعة
في مدينة الجزائر. وقد شدي من بين هؤلاء - قوب بيجو - رجل
يحي يدعي دي تريك فريد من فرتمة. فصل الإقامة في كوخ بيده كثيراً
عن مزرعة الزراعة واستطاع أن يفهم علائق مع السكان⁽²¹⁾

يقول بيجو - يجب أن تفرق بين الملكيات الكبيرة والملكيات
الصغيرة. الملكيات الصغيرة هي الوحيدة التي يمكن أن تحول الجزائر
وتصنع منها ما نريد تحقيقه يجب أن تحول أرض الجزائر إلى أرض

استيطان - مستوطنات - وبعل ذلك أهم أسلوب للاحتلال
بالجزائر⁽²²⁾

ويضيف في نفس الصفحة: «عندما ينتهي المستوطن من بناء
مستعمرة وخيمة الأرض التي استغلها منه لزيم أو خمس سنوات
عندما يرى بين عينه الأشجار التي غرسها وزعماء تلمر شامراً عليه لم
يرها في مكانه الأصلي - عندما يزرع بوليه أو ثلاثة بوليه على
هذه الأرض - (الجزائر) الأرض التي يمتلكها حيث لا يمكن على
الإطلاق تصور لعمال للتخلي عن هذه الصور من الرخاء بالنسبة له
ولأسره حتى وإن كان ذلك مقابل حصوله على نفس الامتيازات في
نومس

النتيجة هي زيادة واحتفائه مستوطنين بهذه الأرض إلى الأبد
على أن الشرط الوحيد والمكالي في فكر بيجو الاستعماري
لتأكيد جداته أن يقوم للمستوطن بعملة الأرض التي يملك من دور أبيض
منك أنها منك

وفي ذلك يدعو فكرة موزعين فرنسيين في قطعة مائة
يوزد ملكة وزعيمين ويأخذوا ضريبة. مستوطنين بكل أنواعهم بجم
منزى في كل ملك ملكاً صغاراً لأن كثرة عليهم تحقق شيئاً من
نومس والمستعمرة لهم مستعمرة في كتيبه - على ذلك صغار

مستوطنين - كثر من الجزائر

يقول ويجوز في ذلك سوف لا تتحقق هذه العملية لخدمه ومن
 دون عزلها وصداها لأن الأرض الجزائرية لها شعبيها وأصحابها
 ولهم في حالها الحرية أيضا شديده الخصوبة سوف تتحقق هذه
 العملية في شكلها المبدئي عندما توجد المحاولات الأولى للجرارة الكلفة.
 قد تكلفنا مجهودات هائلة وقد تعب لإصلاح الأرض وتمحيبها
 وشق القنوات وتمليق السطوح للمضيء وأحيانا يجب انتظار سنوات
 عدة كي تجني العائلة الخلاصية ما روعته ¹⁷⁸

أقصد من هذا من سينتقل بمساعدة هذه العائلة في امور
 عيشها طينة للمة التي تستقر بها الأرض كي تجني ثمارها...
 يجب يعجز الدولة

إنه لتحقيق الاستقلال الفعالي وانظم المخطط بالافلا إلى الأبد
 لابد من حضور الحكمة وقوة.

هذا هو أنها لتساعة الراسمال الحقيقي الذي يجب
 الاستثمار فيه إنه لستطاع الوحيد القادر على تحقيق ما يمكننا به
 ضمان ملكية الجرائر والاستحواذ عليها

إنه من الواجب نلقى أن نطلب من فلاحي فرنسا
 الإبحار باتجاه الجزائر (أفريقيا) والتمكيد على ضخامة الاستثمارات
 التي سيستفيدون منها ويجوزها جاهرة بجمهور ومزيم... على الدولة
 أن تتحمل أعباء الاستقراء والعيش ومثل هذه المعاديف تجب ضررها
 حتى في الاستقبال ما يضمن سقمتين انعطافة على الاحتلال... ¹⁷⁹

لا يستحق الاحتفاظ بالجزائر إلى الأبد ميراثية عدة معينة ؟
 غير أن بعض الأصوات اعترضت ويجوز تعالت ومن بينها صوت ضام
 برتبة ملازم أن تحت امرة بجزيرة إلى الجزائر...
 الذي طرح نظاما يمكن رؤية مديرة لسياسة الاستيطان.

... يجب أن تنسجه إلى أصحاب رؤوس الأموال، إلى الثروة،
 هؤلاء لا يطوبون سوى المصروف على الأرض وتوظيف الفلاحين وصال
 يقتضون لنا خدمتها ومضغطة الأرياح... ¹⁸⁰

غير أن ويجز يحتج بلحمه شديدة على هذا الطرح بغير من
 الدحل الكامل للروح الروحية و...
 ... من من الفلاحين يستجيب لطلب أملاك الراسمالين ؟

كثير من النخالي المنسكين في فرنسا وأما الفلاحون
 النميزون فلا... لأنهم ورياسة يعيشون عيشة وفقة في الأراضي
 الزراعية الفرنسية. هؤلاء هم الفلاحون لا سيما عظماء نقول لهم: هذه
 الأرض ملكهم ولهم تستعصم لهم... ¹⁸¹

ولختصارا ينتهي بيجو إلى القاءه التالي

... صباح سياسة استيطانية غير مكلفة وجب اللحن بالصور
 وأوجه طويلة. ولطبعي أن تكلفنا الكثير لأننا ننتظر تطبيقه رفقة 100
 ألف عسكري و 100 مليون خلاف مصاريفه..

الكتابة إلى القنائل وشيوخها مخدرا وتهديدا بالتأديب الصارم
في حال استمرار حق الغابات لصنعها وروايتها

وفي 20 مارس 1847 يصدر بيجو قرار في شكل أمرية يلج فيها
على تشجيع زراعة الأشجار المثمرة، وتجديد الضرع للتحصيل مزارع
وأراضي واسعة في مساحات من التسمير

وفي خطاب له سنة 1845 في غربة المراسم صرح «... لتطمين
ماذا ذهبنا إلى حاية بمتكررة وأولاً قليل على عهد 138 مرحلة من لتطمين
السنوية»²³

عندما في ذلك أيها السادة استحدثت طرق تجارية تصل إلى
المناطق الداخلية مدعوما التجارة خلال سنة 1841 ارتفعت وعلاب
نالا طيور. ولكني لا استغرب أن الكثير قد وصل إلى أسواق
تومبوككو لعل للعباب يكشف بكثير من العواجة موهبت بيجو
الاستراتيجية نحو التجارة والنشاط التجاري العابرة للصحراء⁽²⁴⁾

وفي ذلك يقول: «... إني أضع ضمن أولوياتي سيطرة على
العرب من دونهم، لي تضمن السلم والسلامة للمكثين الأوروبيين ولا أي
تقدم في مجال الاستيطان وفي مرحلة ثانية والأساليب والعوامل تلصها
نظم الحكم ونظام الإدارة الذي منطوقه على العرب... عليها ستتاح
الظروف المرور إلى المرحلة الثالثة وهي: الاستيطان والنظام الإداري
الذي سيصور عليه الأوروبيون»⁽²⁵⁾

ولأن كل يتابع حياة العرب عن قرب، وجد في النظام الإداري
والعام الذي أوجده خصمه الأمير عهد القادر أحسن نظام يقرضه على
الجرائحه وفي ذلك يقول: «... إننا نعتقد أننا لم نخطئ هذا أخذ
على الأمير أنماط الإدارة والتنظيم... وعنه جماعت ييجو على نفس
نظم الأمير لكنه اضطر إلى تعيين رجاله في بتناصب ملوك وجل
الأمير في حدة قرار وضع في اقرب من كبار الشيوخ والعائلات ذات
السعة والفرد يقول بيجو: «... إلى إعداد العائلات المنفردة عن سلطة
يعني تجزئتها في أعداد حقيقيين لها ولقرضاء لذلك من الأجسور أن
تكسبهم إلى صديق... لقد أثارب هذه تفكره عقل فيوتي - Juvet - في
استحداث سياسة القيادة الكبار»⁽²⁶⁾

وحد ثلاث سنوات فقط من لومه إلى الجزائر استمناح بيجو أن
يحطت بغيره جهود في مجال الإدارة والنظام إليه تنسب للكتاب
القوية التي أظهرت فيها على ضباطه نظم النفا العربية والإحاطة
بحياة وعادات العرب والنقل بشكل دائم ومستمع معبب الاسم
التجارية والتأكد من أن هذه الأولم قد تم ترخيصها بشكل جيد
وشرحها إلى استمرار الأمر، وتسهيل الاحتياجات والملاحظات يوم بعد
يوم، تسميهم سجلات تقيدها العادات والتقاليد حدود الأقاليم
والأراضي استحصل وموعية لبررعات أفعية الأسواق المجارية، بدء
وإعادة به تاريخ القنائل والعائلات المتقدمة والأطراف (المشرفة)،
باختصار إعداد ملفات تجمع المعلومات، وتضمن استمروية الإدارة

منها كانت التحولات وبخاصة بعد الحملة يكتب بيجو أن الوجب الأول مثل المصانع الأولى والجورمية للمحتل هي في حتم إدارة الشعب المصانع للاحتلال إلى الميمنة واليسارية بمعنى إلى الاعتقاد بأن الاستيطان الأوروبي لن يتم أبداً عن طريق حرب وتوسع (35)

ومن خلال التفكير من الأدبيات التي أصدرها بيجو لصينته حرمته تشديد على الاتصال بالعرب والتقرب منهم « علينا أن نقتنعهم بأن هيمنتنا وسيطرتنا عليهم تضمن كثيراً من أرواق وتجهة الأرضية باتجاه السياسة التنمائية في المستقبل »

عليها يقول بيجو أن يؤكد للعرب طبيعتهم وعائلاتهم وبشكل معهم في المستقبل فمعاً واحداً يفتح حكومة ملك الفرنسيين... (36)

وهكذا تبنى للرابطة القري في المنطقة الثالثة - مصادرة الأرض - الاستيطان الأوروبي والاستعمار وهداية العلاقة بين هذه المنفسر التي شكلت الاستراتيجية الاستعمارية التي أوجدها بيجو ودافع عنها أكثر من غيره هدنة للمشروع الاستعماري الفرنسي في العراق على أن لتلك الحرار - الريفي - والاستعمار كتفاخرة اعتمد دعامة وحيوية من الحركة الاستيطانية، وأن مدق الاستيطان الأوروبي الذي أخذ من الوقت متسعاً كبيراً تمجعت عنده نهج الفكاره كما أن أعمال المصادرة تحولت مع مرور الوقت إلى أسلوب خطير مستهدف بسرب حركة المقاومة الحزائية من جهة وتحسين الجزائر

تدريجياً إلى المنصور الأوروبي كمرحلة أولى تكون فيها الغلبة في
نفس حل اللاحقة للفرنسيين

مسور الإحاثك والحدود

١٩٦٩

٨٩٥ ١٤٢٦ ١٩٥٤

العدد ١٩٣٥ - ١٩٣٥ - ١٩٣٥

6. Explain the importance of the following factors in the development of a country.

3. نقشه های

4. In der ersten Phase der Verhandlungen wird die Möglichkeit der Einigung zwischen den Parteien geprüft. Wenn eine Einigung erzielt wird, wird die zweite Phase der Verhandlungen durchgeführt. Wenn keine Einigung erzielt wird, wird die dritte Phase der Verhandlungen durchgeführt.

[illegible]

with H₂O in 1 Algeria 1860 6 1861 or 1862 no

[illegible]

9. **علاقہ خیبر**، مرجع سابق، ص 28

U. S. Patent Office
Washington, D. C.

83 70 July 2004 Lee et al.

٢٤٤

[illegible]

۴۔ چھری، ٹوٹن، بڑا، بڑھیا، جھاڑی، جس کا

۴. و هو إمام الدين المستعصر محمود وأبوه من والده قزاق خسر
تتويج وشيخ من قزاق على الشجر في قزاقستان.

التي هي لدى المسلمين رجوعهم الى مبدأ الفطرة الطبيعية

٧٦ ع. مصالح. ص ١٢٤ مروج الذهب، ص ٧٦

17 نكته المصطفی (علیه السلام)

۱۰۸

9. **Principi Interventio:** Respecto Estructura Organizacional y Funcionamiento

$\frac{1}{\sqrt{2}} \begin{pmatrix} 1 & i \\ 0 & 1 \end{pmatrix}$

20 1614, p. 47

2. Checklist of the following items:

[illegible]
$$f(x) = \begin{cases} x^2 & \text{if } x \leq 0 \\ x^2 + 1 & \text{if } x > 0 \end{cases}$$

21 附錄 2 52

⁷¹ Calculations de l'Algérie... Op. cit. p. 24

4. 10. 1971. 10. 1971. 10. 1971. 10. 1971.

2

1. 7

111

4.7

11 7

[illegible]

• \mathbb{C}^2 is a 2-dimensional real vector space

10 3 7

2. 4. 10

ז' ד ק עי

2. 1941

الملكية الخاصة وتأثيرها على الحرانويين

في القرن 19

بمطبعة دار

الكتاب العربي في مصر

مطبعة

مقدمة:

إن موضوع العقار موضوع علم وحساس جدا لدراسته تم
على نطاق كبيرة سمدة نظرية وصغرية بروج إليه، لأنه وبساطة هو
أشهر الأسامي الذي طبقت عليه كل أبعاد وأهداف السياسة
الاستثمارية الاقتصادية

كيف تتلخص اشكالية الفقيه على حسب الملكية الجماعية، وكيفية
تفاعل معها الفرد الجرائمي هذه الإشكالية وهي مقاربة ليست بالثينة
في غياب الويلق القدرية الصانقة

كل الاستعمار الفرنسي في الجزائر شملت بالإسكان والتأجير
وتفكر والمضاربة، وتبع في ذلك سبب إنزال الجرائمي وتوحيدهم
حتى أن مصدر رزقهم رزقهم الوحيد وهو الأرض فقد تم بمساعيهم
بأشياء وسائل مهيبة وترغيبية، فاجبر على الملكية الجماعية المتمثلة في
أرض الفرض والمالك وأراضي الحبوب، وهذا جزء كبير منها إلى
ملكية خاصة فوزعها على الفقراء الجدد. وتتم لهم كل التسهيلات
الائدية والمصرية من أجل تثبيث تقدم المستثمر وبطائه صفة الشريحة
والرسمية، فتكررت بذلك طبقة بورجوازية زراعية كوسيلة، مصير
مهم من حيث كل من اقتراب منها وهو مصالحها فكانت حاضرة بقوة
في كل دولاب الحكم مما عيها صنع القرار السياسي بالاستثمار
الفرنسي في الجزائر

٤- مشروع إنشاء القرى الرسمية:

خاص الاستعمار الفرنسي معركة شديدة بكل أبعادها العنصرية من أجل تجريد الجزائري من ممتلكاتهم ومصادرة أراضيهم، حتى أنهم أصبحوا يعملون كعصاة وأجراء عند المعمرين. فتفكك الجزائريين بعضهم في اعتقال أراضيهم فلقاؤهم بالمشاريع الاستعمارية الاستيعابية بكل الطرق والوسائل.

تعرضت ملكية الجزائريين الحماة بالأرض إلى التفتت والتقسيم، بهدف إنشاء ملكية فردية حتى يسهل للمعمرين امتلاكها من أصحابها بوسائل شتى كالجزر الفدي والجماعي، وتطبيق قانون التسوية الجماعية، ورمع سرية الأرض والحرب، وبصفة تطبيق مشاريع العمومية (خلق الطرقات، بناء المدارس والحدائق،)

كان المعمرين الفرنسيون في الجزائر متلهفون للسطو على الممتلكات العقارية للجزائريين وسحبها إلى ملكية فردية، لأن لقاء الأرض عند أصحابها يجلب الفرنسيين المقت والكرهية حسب السيد Raymond² إن الذي يحافظ على ممتلكاته وحقوقه ويعتذر بركة. بعد في ملف مذكرتي للدراسة التاريخية الاستعمارية بلفه إنسلي حائد يحمل الكراهية للمعمرين، وهو فكر متطرف يحمل في خياته بذور العنصرية ويسقط والمهم

اختللت المفاهيم والقيم، فبسم الاستعمار التمدني النظام هو صعب الحق والصحية لنقاوم والرفض بتحصن والتمرد والاستسلام هو العدو الأكبر سمعت المصعب

وأمام تمسك الجزائريين بأرضهم رغم فقرها في بعض المناطق لا لها دور الوطن والتاريخ والحضارة فهي عنوان هويته، إلا أن معمرين فهم جديد، يقبل شراء أراضي الجزائريين بعد شيا ستميلاء فلبسوا إلى فكرة إنشاء القرى الرسمية التي تعطي لشرعية بالاعمال. وهي أكبر مسدعة تقدم للمعمرين كمعمرين على قبولهم بالامتيازات في الجزائر

ويهدد العمل الإجرامي تكون السلطة الاستعمارية في الجزائر قد صدرت أراضي الجزائريين بإيجال أرمية عن الأراضي والفرمان للجائز التي أعطت مسداتية أكبر بالاعمال الشمل لأرض الجزائر رسا وقبها واعتبر الاستعمار الرسمي عن طريق إنشاء القرى الفلاحية: الشرط للعادي في الجزائر².

قام أكبر جبرلات فرنسا في عهد النظام العسكري بمصادرة أراضي الجزائريين في وقت مبكر من الاحتلال، فقد الجوال كلوزين كان ملك سنة 1836 مزوعة من أكبر ازارع لبنا علي قرب الماسية قسمت إلى عدة قطع وأحوش بها جيش شايي وحوش بويقون، يضم في مجموعها 137 عييج للزراعة ب4030 هكتار، وأصبح في بوهاريك 78 مستقر و83 بناء سكني³

كانت رواية العربة الفرنسية تصرح دائما بأنها في حاجة إلى سواعد الجزائريين، بل وصلت إلى حد مطالبة الجزائريين بالعودة إلى أراضيهم للإنتاج، قرار 14 جويلية 1845 بإنشاء قرى لهم بهدف إيجاد مكان للجواريين في وسط السكلي الأترويين وسحبهم لخدمة الزراعة التجارية الأوروبية⁽⁴⁾

سارعت وثيرة بناء القرى ومحاولة تحقيقها على يد الفرنسيين بالاستثمار الرسمي في عهد الجدول ديجو الذي أنشأ سنة 1845 قرية مروان قرب بني مراد بالمنايا، بيوت هذه القرية للجزائريين بهدف تثقيفهم في الأرض لتقديم مساهمات للفرنسيين⁽⁵⁾

كانت للسيد مسعود *Ben el Meur* بعض سرعة في بني رانر بمنطقة القبايل قرب فو دسورمال⁽⁶⁾ فدخل في المشروع القانوني للتخصيص 30 مليون فرنك فرنسي قديم وهو رقم صخم جدا نظرا للقيمة المبالغ فيها آنذاك. قد انطوى على من طرف الحاكم العام *Arnaud*⁽⁷⁾ عند حدوث إنشاء وبحير 175 قرية فلاحيّة موزعة في مجموع 78 بلدية مختلفة صغر.

إن البحث عن أمن واستقرار للفرنسيين وإسكانهم في الجزائر كان يتطلب إيجاد أراضي يقبلون عليها، فإما أن تكون أراضي للثلاث الفواحد⁽⁸⁾ من الجزائريين أو أراضي «بالمال»⁽⁹⁾ علينا الإجابة عليها⁽¹⁰⁾

هجمت هذه القرى الفلاحية حتى أراضي الغزال⁽¹¹⁾ وتحتل السلطات الاستعمارية بالجزائر أجود الأراضي ولعبتها لبناء قرى

تجريبية فلاحيّة منها أن سجلت العام لتقسيمية قرر إنشاء قرية في عزلة روات بالمندية المحتلة بقرمور مساحتها 1700 هكتار⁽¹²⁾ إلى مساهمة أراضي الجزائريين وإنشاء القرى الفلاحية عليها أو ما سمي بالاستثمار الرسمي يمر عبر عدة وسائل منها شراء الأراضي من أصحابها بفتاوى وعقود ويكون إما بالفراشي أو عن طريق معاينة مع القبائل بالتميم للأراضي البور

كانت قيمة بيع حبلح وهي تقع على مدينة القالة وعندها وسوق «مواش» هناك 80000 هكتار وعدد سكانها حوالي 300 نسمة، يقترح أحد المسؤولين الكبار على المجلس البلدي أن يشتري منهم بين 3 و 4 آلاف هكتار لإنشاء ثلاث قرى أوروبية جميلة ويؤكد على فكرة خطورة تدبير عن إطلاق الاستثمار الفرنسي وجنوبه إلى حد التفكير في شراء أرض الجزائريين ولو أدى بهم المرح حوص

بقي لفرنسيين حصص على الاحتلال الرسمي للأراضي المزارية، وبما أن مساحة الجزائر أكثر جبالية 6 مرات مساحة فرنسا فالأرض لا تنقسم في الجزائر والأهم من ذلك إنشاء القرى إما محليا أو بالتقويض⁽¹³⁾

ومن أجل تثبيت الاستثمار وتوسيعه وتوسيعه كانت السلطات الاستعمارية في الجزائر تشترط على الفرنسيين إنشاء شهود وثو سموا للإقامة في القرى لمدة 5 سنوات كاملة تضم القرية الوحد عامة كل

مناطق الزراعة للحياة كالتفيرة وشوارع ومساحات بحيرة ومدن
وإلى مدينة وطرق

وهكذا كان الاستثمار الرسمي يهتم إلى وتبقى في السياسة
خارج النظم السكانية الجوانبية ما يتوافق بين عدد البلديات الكاتلة
البلدية^(١)

أنشأت عدة قرى فلاحية بعضها يخص الجوانبيين وبعضهم
والبعض الآخر للأوروبيين وبعضهم، والأخرى مختلفة بين الأتراك واليهود
ولقد هو توسيع الاستثمار وتنشيطه على وجه الواقع، بل تعدت القرى
ببناء مرفق الإسكان، التعليم، والصحة، والرعاية، بتجديدهم
مستقبلا كمعمرين فلاحيين

تعد مدة ليست بالقليلة كانت ولاية الجزائر مهيمنة بإشياء قويه
فلاحيه بالجزائر ترسل إليها يتسلمها في ضواحي غداية كمركز
للأطفال المستوفية بنفوس 37 أبريل 1886^(٢)

بب فرنسا بعد مشاريع قويه لخص المرحى ظاهرة خدمة
الإنسانية والإصعاف بظفره وبانته الاستثماري الاستيطاني، لذلك تم
إشياء دار الأيتام في مكناس ضواحي مدينة الدية على مسافة
تقدر ب 500 هكتار، وكان ذلك في جانفي 1889^(٣)

وعكس الاستثمار الرسمي في كل قود من أبنائه بما يهيم
المعمرين والمجتمعي والبيئتي والصحة، الذين ضاقت بهم فرنسا فلم
تجد لهم مكانا آخر سيمم إلا الجزائر فهي توفر لهم العمل والدراسة

والرعاية وترحم لهم مستقبلهم كل ذلك على حساب الجزائريين من
بمعد ينامي الجزائريين إنهم المبتدئون الأوروبيين الذين يسمون إلى
بمعيهم ونصيرهم

تعرضت الجزائر وحدها إلى بناء عدد كبير من القرى الفلاحية،
خاصة في عهد الجمهورية الثانية التي أرسلت إليها 20 000 شخص،
وإقامتهم بها على 42 مركزا فلاحيًا^(٤)

كثير المصارعين والمغامرة الإبحار بالأرض الجزائرية فعانوا
فيها فسدا فسادت فوضى كبرى، فحدثت بوجارية روعه حكمت
في قوت الجزائريين وقتهم مل لأهم من ذلك أنها كانت أحمر انزع
الاستثمار في الجزائر لما بها من قوة الفرز والتوجيه في توسيع
الاستثمار الفرنسي في الجزائر

والغريب أن بعض النصارى الفرنسيين عمروا الجزائر من قبل
الذينهم يفرس وثلث لجنسية أخرى، ففضلوا أن يتابعوا ويسيروا
وهمهم في الجزائر عن بعد مهمة الفلاحة فيصطوب من يرمي عنهم في
الجزائر، فيضللون الجور بوجين كحمايين ويصنعون مستعبداتهم المستوية
في مدينة المرسى

وبهذا الفعل يكون الجزائري قد غلب من الآخرين بوجارية
لناحي والخراج بالوكالة غلط رغم بذلك، الاستعمار مع نفسه غلظها
وصنع شرط لإقامة هذا 10 سنوات في الجزائر، حتى هذا الشرط لم
يحققه للمستعبد الاستثمارية في الجزائر لأنها كانت تفضل تعامل قوة

وصعقت المقاومة الوطنية الجزائرية. لذلك كثف من معمرى تركيز
مزارعهم هروبا من صواريخ الثوار الجزائريين وخاصة في الشمال.

بدن للمصريين الفرنسيين كل ما في وسعهم من أجل تجريد
الجزائريين من أراضيهم فكانوا يشتمون كل التسهيلات المالية والمصرية
للفرنسيين أو الأجانب المقيمين بريدون الاستقرار في الجزائر والعمل في
أرضهم. ومن ذلك أن السيد M. FLEURY BEAULIEU كان يصلي سلف
كثيرا شرب 200 فرنك¹⁴ كقرض لكل فرد ينتقل إلى الجزائر ويساهم
في تأسيس بناء القرى الملاحية

ومكنا وقعت أراضي الجزائريين تحت رحمة رجال المال
والأعمال، لمسهمت إلى تمارد استغلاله خطير فأجهدت تربتها من
حد، أكثر استصااب وعدم تركها للراحة

2 - معاداة أراضي الجزائريين

كان الفرنسيون يستولون على أراضي الجزائريين في مداب
الاحتلال عن طريق الشراء مستغلين في ذلك فكر ادراطيني، ثم انتقلوا إلى
مرحلة البصيرة أو الاتيين بما في عائد الأحياء

لقد استثمر المصريون بدرجة وحيية وأمية الجزائريين، فكانوا
يكتفون لهم عقود شراء موزعة أي غير رسمية فيها اسم رقيب الشاري
والبيع، ويمكن نواجد الأرض بمساحتها، وسعرها وتاريخ البيع
وأخير، الإضياء بل إلى الجزائريين الذين باعوا أرضا ليست لها حقوق
للمسبيين، فهم سواقي فلهذه المسبيين والبلد¹⁵ إنه فكر

استعماري صفاوح وماكر إن المستعمر الذي صاشر لعلاك الجزائريين
وقام بالصورة وبيع أرضهم في المزايا لظني لا يعد سواقي ومحتال ثم
من لخير الجزائري على بيع أرضه بالخص لاشاره البير هو
الاستعمار الفرنسي العاشم

نظر الأراضي التي استولى عليها الفرنسيين بـ 12، 15 ألف
هكتار من حدود الأراضي محدد مائة لكل 2 هكتار حيث كان يتواجد
بالجزائر ما يقرب 690,000 معمر لورج لمسؤولين الفرنسيين في
العشرة لمدية من 1871 إلى 1884 عطف حوالي 358,000 ألف هكتار على
1882 معمر¹⁶

هناك أميات كثيرة كانت إلى جانب الجزائريين فحركات
الاستعمار الفرنسي وأخرت استعمار الجزائر كلها منها معوية
للممالكة وحملهم مطبعة الأرض واشتداد وصمود المقاومة الجزائرية
كان تكوين الملكية الفردية ليس عريضة فقط الفراء السريع كما
صرح بذلك السيد LA VASSERIE¹⁷ وإنما أيضا جعل الفوائد شبه
مستعينة²²

كانت السياسة الفرنسية ترى بأن الوسيلة الرئيسة هي وحدها
التي ترفض الاستعمار وتقاومه كل شكل المصير والذي لا يكون
أراضي غير محبين ومطيقين عن المقاومة، وهذا فكر استعماري مروع
يجاهل حقيقة وحدة هذا الشعب ورياسهم بالاستعمار جملة وتفصيلا

ولكن كان هم المستعمر الفرنسي فقط مجاورة بحقوا،
الجورجيين ولقد شو مقاومتهم ووسيلة لتسليم الاماني الجورجيين في
مضريح وعسية

كان التشريع العفاري قد ورد في مرسوم 22 اوت 1834²³
بحسب على انتزاع الملكية والتي جعل من الامتيازات عملا قانونيا
مستولاة الاراضي التي ليس لها سموات ملكية الى ملكية الدولة في
جانب اراضي النور

انفسر لمعروف على راضي الجورجيين كالمراد يصور عد
التشديد للمبعد لاياسيه حينما كلفه سديقه لأكبر يحثه على عملة
بالشيف اسي كانت الفضل قبيلة في اولاد قصير ، ففي سنة 1842 كانت
ملكه ارض واسعة وقصاعار كثيرة مناصحت الى النصف بيات
عقيرة²⁴

كانت مصافرة اراضي الجورجيين تتم بوتيرة سريعة، مستغلي
في ذلك يستسهل من التشريعات لمقاربة التي كانت تصدر من حين لآخر
لتأسيس الملكية الخاصة حيث تعرضت تملش بني عاسر بمصافرة
اراضيها لانها كانت لسند القوي بجيس الامير عبد القادر فتخلصت
مساحته الى اكثر من النصف لهذه قبيلة اولاد ببراهيم التي كانت
ملكه 76.443 هكتار سنة 1945 الى ان توجعت مساحتها الى 4.809
هكتار سنة 1849²⁵

وبهذا تكون هذه القنك قد صيغت في مدة 4 سنوات فقط حوالتي
72.074 هكتار من اراضيها أي بنسبة 90 بدلاءه معدل 18.018 هكتار
للسنة الواحدة لم يكن الفرنسيون وحدهم ياختصون اراضي الجورجيين
بل كانت السلطة الاستعمارية في الجزائر تتكافؤ بها بعض السبار
لحققت على الاسر الكبيرة الفنيه كاسرة بتقسي وبعض اسر اخرى
مكائنها لا تشي إلا لانها وصفت بحالها. وحصلتها على حساب ابناء
جندتها ومن هؤلاء القايد بن غانة في الويلاي الذي تحصل على قطعة
ارض واسعة أثناء غارة غابلقى لبيدة بقتة سنة 1844²⁶

وهكذا تصبح الفرد الجورجيين يعانى من الاربع فهو بين
داريين بلو لمعروف من جهة وبار القدار الجورجيين متعاونين مع
للمستعمر من جهة ثانية بل كل به كان بين لقطاعين جورجيين
حيثا كبرة ومحنة صغير

وللتدليل على حجم الكارثة كيدي العيادات الجنوبية فمثل فان
العنية تحت 2.245 هكتار لنادية 265 مستغلي جورجيين منهم 90
ملاحة تم سرع الاراضي منهم في محطة برج موعري ميج فكان معدل
التوزيع مذكور في هكتار للشخص الواحد²⁷ علما ان ديسمبر 1848
بطلت السلطة البرتبية للاراضي الجراوية ولا يمنع الجنسية
الفرنسية سكانها²⁸

وهكذا يكون مشروع طوينة الارض الجورجيين كلى سالت
مشروع طوينة للإنس الجورجيين وبو نظريا، مما يعني ان لمشروع

لفرنسي كان لا يهمل العودة الجرامري بقدر ما يريد الاستيلاء على
أرض الجولان الفنية بثرواتها. وإن الآلة الاستعمارية الفرنسية كانت قد
أشد الحاجة إلى خبرات الجزائر بدرجة أولى ومن أجل فرنسا الغارات
يجب أن تكون مرسما

بقي الجيش الجزائري يعمل دائما وينظر إليه على أنه رعمة
ولو تجسّس فهو ليس موافق مرسد كل من الحقوق فهو شبه مستطرد
لذلك وقعت مصاريف كثيرة على أراضي الجزائريين فكان
المعمرون يشترون الأراضي ويحجّون ببعضها خمس أو ست موات أكثر
من سعرها الأول، ذلك مال أحد صناديق الكاسم العربية لتوكيفين بأنه لا
يمكن أن يوجد حصر من دون أرض، وذلك بتحرير العشائر من
أراضيهم وإعطائها للمعمرين⁽²⁶⁾

إن الشيء الذي يؤكد على تطبيق سياسة المصاريف على أراضي
الجزائريين هو أن السعر الذي كان يبيع به الجزائري الفل بأكبر من
السعر الذي كان يبيع به المهر

ونظر لتقابل الكبير بين المعمرين على أراضي الجزائريين
كانت تجري بهم عليه الفرقة فيعطى له رقم صفته مباشرة الممل فيها
ثم يبنى فوقها بناء. ثم يباشر عملية الاستصلاح فيتلقي كل عام
CROQUIS FORMET الذي يقترح له مخططا محترما⁽²⁷⁾

وفي إطار حث السلطة الفرنسية على دفع العمل أكثر وفرة من
أجل تكوين ملكية عربية خلفه بالمعمرين جرى السد اعطى بل بالملكية

الجماعية في الجوانر هي العمل وأن تعودها إلى الأوامر للفرنسيين
مهم جدا، ويأتى تونس كانت معقابة على الملكية العربية حتى أن سيد
وادي يقر في تقرير له أمام البرلمان الفرنسي في 14 فبراير 1873 بعدم
وجود الملكية العربية في الجزائر⁽²⁸⁾

وأبعد - واضح من ذلك وهو حمل أعضاء البرلمان الفرنسي على هريد من
إصدار القانون التي تصاعف من وثيرة إنشاء الملكية الفردية

ورصدت الوثيقة ببعض الفرنسيين أن شعبيهم من بيع
الجزائريين أراضيهم إلى المعمرين وإلى كل شخص للجزائري أن يبيع
أرضه⁽²⁹⁾ كان يقول إن عهد الأرض أصبحت ملكا فرنسيا، وبالتالي
ملك للمعمرين الفرنسيين. يندوبها مباشرة بغير مقيدين وعليه لا يحق
للجزائري أن يملك الأرض لو يبيعها أو يقوم بكمائها بقدر حدود كل
املاكه من جرد حتى من وطنه، فاصبح عربيا في بيته ولغته وثقافته
بحصونه في مقام لا يديل للوطن الجزائري

كانت مساحة الملكية الفردية تتأثر محدود وبزوا هتقابل قوة
وتضعف المقايمة الوطنية الجزائرية

تزايد مساحة الملكية المقايمة العربية عندما تفتن الثروات
فيكون الصور نتيجة حتمية لهذا الظن، لقد نظم المعمرون مثل ثورة
(27) وقاموا بمحاكمة 500.000 مكنار لتأسيس الملكية الفردية⁽³⁰⁾

كان المعمرون يسمون من وراء تأسيس الملكية الفردية إلى دمج
القرايب الحداثي في القوايب للفرنسي والعمل على تنظيم الملكية

المردية، بقانون واضح وبتفصيل في كل ربيع الجزائر، وحيثما تنوحد
الملكية الجماعية.

3- مشروع 86 ألف جدي معمر

واحدة من مرحلة جوفها الجزائر فيما يخص الملكية العقارية
الفرنسية، هي فترة الجدل بين «نقي وقح شعاع المعركة والسيف»
في خطبة له أمام البرلمان الفرنسي سنة 1847، قدم المذاعم الكبرى
المشروع لتمثل في ترميز 100 ألف جدي معمر بالشروط التالية: أن
يضمن لكل واحد منهم 0 هكتار ويوفر له إكليل وعرة (الطريقة)
روحية من الثروة، أما الجدي الفرنسي عليه أن يقضي سبعة
سنوات في الخدمة العسكرية فيقتصر كم عمره على ثلاث سنوات قبل
مصره³⁴.

إلا أن هذا المشروع رفض من طرف البرلمان الفرنسي لأن
مكلفا على حد زعمهم، لكن هذه سموا تألفت وتضمنت له التراب
الخاص للمشروع وعملت لو سمحت الحكومة بمشروع بين فرنسا
خلال 20 سنة إلى 100 ألف ملاح فرنسي في الجزائر³⁵ أعطى الميراث
يدفع مقابل شراء قطعة أرض بين 12 - 15 ألف فرنك لكل مصلحة
تتراوح بين 4 إلى 5 هكتار وتعطى له للحبوب والبيور والحيوانات والآلات
مجانا³⁶.

حتى قطاع المصانع من الآخر لم يسلم من مضمرة المصير،
حيث تم كراء المصانع والبنى من سنة 1862 إلى 1863، أي في سنة

فلاحية واحدة أكلوا من 60 ألف هكتار ثمة 90 سنة إلى حوالي 30
مستفيد³⁷ إلا أن خريطة مبهولا أصابه سنة 1865 مما أدى إلى عادة
نظر في العدد

4- مشروع 50 مليون فرنك فرنسي

وضع «سيد كوستو» وزير الداخلية الفرنسي وصديقه السيد
ماتم وزير مالية مشروعاً خطير في 9 أبريل 1861 يضمن على رخص
مبلغ مالي ضخماً قدر بـ 50 مليون فرنك فرنسي، يفتتح من ميزانية
الدولة لسنة 1861 لشراء الأراضي من المزارعين، بمعدل 2570/600
فرنك سنوياً³⁸، يضمن ذلك أن هذا المشروع يمتد على طول 20 سنة
تقريباً، وبهذه يكون مستثمرين أو ما يسمى برجال الأعمال قد ساعدوا
بلدية في تكريس القاهرة التسمية الاستعمارية التي ترميها
الجزائر

فكانت هذه الأخيرة تعمر في وسائل الظهور على أنها جيدة،
سجل لمات عزلاً، المستثمرين ويكون الإقبال على الأرض الجزائرية
مربحاً وجارياً بنك المرس

إلا أن هذا المشروع انتقد هو الآخر بشدة، من طرف النواب في
البرلمان بحصة 883، ورفض بمعدل 211 صوت بلا من مجموع 249
صوت، أي 38 صوت فقط صوّتوا بدم رغم أن المالك العام السيد
مورار دالم من المشروع بقوة خاصة عن اللجنة الفرنسية
والاقتصادية³⁹.

عند المصروف خطأ بلهم للمصروف على فرع انصبي الجرازيين بقوة ائمال والصلااح فرغم الامر بدينق، إلا ان الجرازيي ظل صامدا متمسكا بأرضه، مدافعا عنها، وب التمس أن الشهادة إنه حب الأرض الذي بعد اقترى ونعم رسة وطنية لوجود علاقة مميته وقديمة تربط المراتري بأرضه فلا قوة ائمال ولا قوة الصلااح ولا الخفي ولا لقتل ولا التشريد حال بين الفلاح الجرازيي عرضه بالموجد على أرضه

موجم الهجرات الموجهة للمصروف الاحباب، والتي عرمت إقبالا كبيرا إلا أن الفلاحة تدهورت حسب السيد شيرغو إلا أنه يرجع هذا لتغير إلى سببه كثير وسعيد، غير حقيقي وهو كثرة انصراف على مصروف

كان الجرازيي يدفع ضرائب باهضة وهي على نوعين ضرائب موسمية وضرائب عينية ورغم ذلك لم ينصله السيد ليرغو، ولم يثر سخطه في جرح يثاكي ويشكي عن ارتداد المصروف المسنة على المصروف الطرمني انه التمس والاحتيايل والمكر يميته

ففي طرف 7 سموا فقط من 1871-1878، مع تلميذات 1879 عائلة من المصروف في المراتر بمجموع 43 501 فرد، بمتوسط 9.4 فرد للعائلة الواحدة⁴⁰.

هناك تناقص صارخ بين الفرنسيين أنفسهم في كثير من الأمور فربما يخص حاسب الربح في الفلاحة فقد اشكى قبل قليل

السيد تيرغو من تدهور الفلاحة، أما السيد سوراني يروي بأن العرب التي تخصص لزراعة الكروم فقد تقدر بـ 215 مليون فرنك، فالعمر في الحراثر منتج بين 40 إلى 50 مليون فرنك⁴¹ في السنة وهو مبلغ مرتفع جدا

لصندوق المصروف ايضاً هو أشجار الزيتون، فغالباً ما عدم مناطق فكان البيع بالمراد للعلمي قسم ما بين 30 50 هكتار كان السعر فيها بـ 40 ألف للهكتار بلانصبي الرأسي وواحد فرنك للشجرة الزميدة، من أشجار الزيتون⁴²

رأى المصروف الاستئجار في أشجار الزيتون، باعتبارها أمهر ثروة ودأبة الأي ومستقلا حسب السيد يوفرائشي رغم أن شجرة الزيتون لا تنمر إلا بعد مرور 5 إلى 7 سنوات، ويوجد بالجوانز ما لا يقل عن 100 مليون شجرة للزيتون⁴³

5- مطبوع الشركات الفلاحية.

احتلت نظرة المصروف لدور الشركات الفلاحية، لقد اعتبرها البعض رشا موب في مساندة الاستيطان إلا أن البعض الآخر يرى أنها وفقت عائلا أمام الاستثمار حيث تحدث هذه الشركات على عاتقها حب الأرض مقابل امتيازات عنها شركة الشركة الحراتري التي استقبلت سنة 1869 بمعدل واحد فرنك لكل هكتار مسوية، فافتحت حوالي 100 000 هكتار من أراضي، منها 75 000 هكتار تكون دفعة واحدة، كان عند الشركة مستثمر يبيع رقادة قربة تصيبه

وكانت تخصص خاصة في إنتاج الصوف والنعف وهناك شركة أخرى

هي شركة جاسبر بسيليف التي قدمت (1844) هكتار مجاناً بعدما

بمصر - جزائريين⁴⁴

أصبحت الجزير سوناً مطبوخ على كل الرساميل

وبسببهم، فرادى وجماعات، شركات وتكتلات اقتصادية غني⁴⁵

فتحت أبواب الجواز على مصراعها، أمام كبرى الشركات العالمية

كشركة جلي قزاق التي اشترت 20 ألف هكتار وشركة ساكن التي

كانت حصة 25 ألف هكتار 90 بالمائة من اليد العاملة الجزائرية مع

في هذه الشركات كالجرا، في أراضيهم⁴⁶ إلى جانب شركة بطنع

والهامير

6 - موقف الجزائريين من الاستيطان الواسع وتالجه:

رفض الجزائريون هذه سياسة مصادرة أراضيهم، ورفضوا

مصادرة شتى منهم للمسلمين وتكاسهم عن أراضيهم، وتراجع

الملكية القرنية التي أصبحت التملك في وسط الحرثين⁴⁷

وعلى معظم الجزائريين بيع أراضيهم للمغتربين والمسلمين

بيعها لغرب صليبيين منهم، وإلى أنقلا، ثمراء أراضي من المستعمرين

كوسيلة للندم من الفرجة الاستعماري⁴⁸

كان الجزائريون يبيعون أرضهم رغبا ورعا في أوقات الشدة،

ولكن عندما تخصص لأروهم لتعبيعية يصلون كل ما في وسعهم

لاسترجاع أراضيهم بواسطة الفرض، مع - كانت أرضهم الأصلية -

أراضي غيرهم، أنهم إن للجزائري لم يكن يفكر ولو مرة واحدة في

التمرد على حقه في ملك الأرض

استصلحت عدة وسائل لاقتلاك الأرض من أصحابها عن طريق

ملكية العودية والمقروض الزبوية والرهون⁴⁹

ثم تفكيك وتجزير البنى القحطية وإبطال الجماعة للمجتمع

الجزائري، فتجزأت وتمت الأرض بينما كانت ملكة جماعية، فانقسم

معها السكان لم عوائل وشتات وفري، فتم تجزير العائلات من الدجل

من طريق التقي والهجرة الاصطريية أو الجزائرية

لقد مضاعف عدد المقر، بين الجزائريين، فارتفع عدد المستعمرين

والمستعمرين والبطال، كما استندت الهجرة الأوروبية إلى الجزائر فهي

عام 1843، وصل عددهم إلى 4 ألف وثمان مائة وثلاث مائة،

سنة 1875 12 ألف مائة مائة، والباقى من ادب وسجلت رؤوسا

كما استندت عائلات هذه المستوطنات حيث بلغ عددها سنة

1844 إلى 11 مستوطنة أعينها في معجزة⁵⁰

في ما حمي بالاستعمار الرسمي جاء ليذبح على النظام

التقليدي لم الفندك والذي يستند من نظام لميله ففتح بذلك أبواب

على مصراعها، لمليات عسارية منب بين سنة 1845 1870 حوالى

1000 عميلة مع وفراء أراضي العشائر⁵¹

وبمك الاستك جيلاني صاري على أن عس - بيته به عس

سنة - عس على عس - عس - كانت صمود

وبروزا حسب الظروف^{١٢٠} منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر بدأت تظهر ملامح وجود قطعتين وراثيتين في الجزائر، أحدهما تقليدية تختلف بيد الجزائريين، وثانيهما حديث بيد الفرنسيين، يشار بإمكانية مرتفعة لاستعماله إمكانيات زراعة متطورة. هذا التطور الأهرج للأزواج، اختار كثيرا ما أن لا استثمار لفرنسي سار لتلك الرسوم إلى هذين رئيسيين مما يحكم سيطرته والاحتلال على حيزه البلاد^{١٢١}.

لقد تعامل الجزائريون مع مسألة العقار بكل واقعية ومسؤولية، فقد قاوموا عملية خصخصة الأراضي بكل الوسائل منها، العرائس التي دفعوا سدادها من بعض سكان الجزائر بشكوى فيها من قوانين التملك الجائرة، فسرحوا عنهم لم يحصلوا من هذه القوانين على أي نتائج^{١٢٢}.

تناقصت ملكية الأرض عند الجزائريين، فتواجهت معه نزيهة لرواسي لتحصار مساحة الأراضي الرعوية، ووقوع خطفة في نسج الزيف الجزائري ومحاولة إدراجه من مكانه فاصبحت لرواسمالية الأوروبية هي المتحكم في عصب الحياة في الجزائر ليلاب دواسمالية الصناعية التجارية تضيق على الجزائري في عمله وبرسه، نقل الحياة على الترحال وثقل من مكان إلى آخر بحثا عن أكلا ومصدر رزقه، فاصبح يحسب إلى عيديدات وتقييدات لم يتألم معها لأنها بحرية على

م. ح. ح.

لقد فقد الجزائري الشيء الكثير من مكتسباته، فقد اختلعت القبائل نصف المنوية بشكل اجتماعي واقتصادي خاص^{١٢٣} ومن النتائج الطويلة للاستعمار الرسمي، ارتفاع المدخلين الفلاحية المشرية التي شجع الأوتيليا أكثر بالبقاء في الجزائر واستمرار الاحتلال

سئل اليهود عبرة صعد وفقر الجزائريين، وواجهوا مستعبد على أراضيهم، ففي تسيظية وحدها استعبد لليهود على أكثر من 1751 فكتار من سنة 8800. إلى 1899^{١٢٤}

كان للاستعمار الرسمي نتائج خطيرة على مستقبل الجزائري فكانت حسبلته بين 1930 و 920 إنشاء 928 قرية فلاحية مجهزة مساحته (149.83.32) مليون فكتار يقم عليها حوالي 857641 فرنسي^{١٢٥}

حاشية

كان الاستعمار الرسمي واضحا في أهدافه، فوظف كل إمكانياته المادية والبشرية من أجل إحكام سيطرته على الجزائريين. فررع الفرنسي بانقلاباته الحميرة التي انعكست سلبا على الواقع التقليدي ابتدع حروب الأفراد الجزائري في وصحيم آخر ما يملك وهو انكية العقارية أين حاول بيعه الاستعمار نغلب كل ملكية الفردية على ملكية الجماعية فبعد الرخص القائم الذي صدر عن للجزائريين، إلا أن (١) أعمار السماس كانت أقوى، مما نتج عنه عدم التوازن بين الطرفين

للمصراع فكانت النتائج كارثية على الأتومس الجغرافوي ورغم ذلك لم
يتمكنم للاستعداد وبقي رافضا نه أولا وأخيرا فالتفتت عاقبت كلما
سمعت ذلك بغير ف

البرلمان

1. *Le parlement de la Tunisie*, Paris, 1926, P. 22.
2. *Le parlement de la Tunisie*, Paris, 1926, P. 22.
3. *Le parlement de la Tunisie*, Paris, 1926, P. 22.
4. *Le parlement de la Tunisie*, Paris, 1926, P. 22.
5. *Le parlement de la Tunisie*, Paris, 1926, P. 22.

10. *Le parlement de la Tunisie*, Paris, 1926, P. 22.
11. *Le parlement de la Tunisie*, Paris, 1926, P. 22.
12. *Le parlement de la Tunisie*, Paris, 1926, P. 22.
13. *Le parlement de la Tunisie*, Paris, 1926, P. 22.
14. *Le parlement de la Tunisie*, Paris, 1926, P. 22.

15. *Le parlement de la Tunisie*, Paris, 1926, P. 22.
16. *Le parlement de la Tunisie*, Paris, 1926, P. 22.
17. *Le parlement de la Tunisie*, Paris, 1926, P. 22.
18. *Le parlement de la Tunisie*, Paris, 1926, P. 22.
19. *Le parlement de la Tunisie*, Paris, 1926, P. 22.

20. *Le parlement de la Tunisie*, Paris, 1926, P. 22.
21. *Le parlement de la Tunisie*, Paris, 1926, P. 22.
22. *Le parlement de la Tunisie*, Paris, 1926, P. 22.
23. *Le parlement de la Tunisie*, Paris, 1926, P. 22.
24. *Le parlement de la Tunisie*, Paris, 1926, P. 22.

25. *Le parlement de la Tunisie*, Paris, 1926, P. 22.
26. *Le parlement de la Tunisie*, Paris, 1926, P. 22.
27. *Le parlement de la Tunisie*, Paris, 1926, P. 22.
28. *Le parlement de la Tunisie*, Paris, 1926, P. 22.
29. *Le parlement de la Tunisie*, Paris, 1926, P. 22.

30. *Le parlement de la Tunisie*, Paris, 1926, P. 22.

مقدمة

بعد مرور حوالي مائة سنة على الاحتلال الفرنسي للجزائر قضيت الإدارة الاستعمارية التي اهتمت بصدار جريدة امنية منخفضة باللغة العربية. فقام ذلك الرئيس فليب بصدار مرسوم بذلك وتقرر الجرائد دولي إلى صحيفة فم عدد جريدته نشرت خلال شهر سبتمبر 1847 واذ كانت مهمة الاشراف عليها تكتب الشؤون الالهية في الحكومة العامة لانه الجريدة موجهة اساساً لاهالي هذه فتناولت الحرية في مختلف احوالها لاضحاج تعام نشؤون الجرائد كما تناولت الامور من القضاء - في ياميه والاقتصاديه والاجتماعيه. ومن امر القضاة «بني» - له الجريدة اهتماماً خاصاً قصبة تلكية بخافيه التي في مخرج دوايت

أ- الاوضاع العامة للملكية العلوية في الجزائر

اولاً الإدارة الاستعمارية اتمية كبيرين وطبقة للأمر هي مباحرة بعد مرور مائة سنة من محاربة هذه المراتر العاصية واتحدث من الارض اتركيزه الاساسية بكتبتها الاقتصادية وبمحقق الاستعمار الفرنسي ملك. جعل سبلسته لاتضمانية تعتمد على صنيعه ما يبيد الامالي من ارضي بتسعى الزمائل، ومعها تهمجيه من غرسه ومهرها إلى الجرائد ومن أريد انوساظر التي جات اليه السلطان الاستعمارية لمحقق ذلك استقلالها بغير عليه الجرائد القاطنين في هذه الاراضي عن تقديم اوراق الملكية التي نشر

لهم هذا الحق، فقد أصبحت مستطاع لفرنسية في 8-4/10/01 قانوناً
خاص بالآوقاف واستكانت العقارية، وأهم مقتضيات أن الأرض يمر
بمسطحة والتي لا تثبت ملكيتها، فمرونا بعدد سجل في نصوص العقارية
الفرنسية يصبح تابعاً لملك الدولة مما يحول بها حرية التصرف في
هذه الأراضي وهذا القانون لا يعرف بمقتضى الملكية للمسطحة في
1830/07/05 ويمنح للأهالي مدة ثلاثة أشهر لوضع مخططات مفصلة
للأراضي التي هي في حوزتهم بين قهيد عوقها ومصادقتها وبمقتضى
ذلك للمصالح الإدارية الفرنسية تدومتها من الناحية القانونية والتم
وبعض هذا القانون على أن كل قطعة أرضية لا تتضمّن لهذه العملية
تعتبر أرضاً مهملة بدون مالك⁷

ولقد نجحت الإدارة الاستعمارية بتعديل هذا القانون وعيونه في
ريساء اللجنة الأولى لمشروعها الاستعماري الفرنسي إذ أنها استولت
على مباحثات شاسعة من الأراضي الخصبة لأن معظم الأراضي
الجبلية كانت ملكيتها مملوكة⁸ فالأعراس التي تقوم باستغلال لا
تملك أوراق تثبت ملكيتها لهذه الأراضي وهذا يجعل فعالية ذلك المثل
الاستعماري الذي بدوره يبشر بتاريخ 11/30/1848، الذي تحدث فيه
عن وضع الأراضي الزراعية في الجزائر والتي قسمت إلى ثلاثة
قسمين وهي

- الأول: يمثل في الأراضي النافعة للبلاد (الدولة) وهو هو
التصرف فيها

- الثاني: يمثل في الملكية الخاصة المثيلة بالوطنية والتي هي يوم
الملك بالاستيلاء عليها إلا إذا احتجها، وقد أن يكون بالقوة من
ممتلكاتها من أصحابها مقابل تعويض⁹
الثالث: يمثل في الأراضي الشاسعة التي تفتح بها الأراضي
مختلفة وتكون الجريدة أن أياها ملكاً لهذه الأراضي ليستغلها
ذلك من سلف مقابل أجر محدد أو خدمة معينة ولكن يعطى له أحد
للمرضى عن حاجة السكان أو أحد الأراضي بكاملها وتعرضها بقتنه
أخرى على وجه ملكية المسطحة بعد أن كان أهل الأعراس يستعملونها
بوسيلة أخرى

ونشر أبشور هذا القانون هو الأعجوبة التي الرساء في العيون
لأن الأهالي كانوا يهدقون ضجة حول صلب الاستيلاء على أراضيهم
التي كانت ترتبط بالهجرة والتدفقة على الجزائر من المهاجرين الذين
يصرون هذه الأراضي

والى جانب القانون السابق هناك قانون آخر لا يقل عنه
خطورة¹⁰ وهو قانون 1845/10/31 الذي ينص على مصادرة
أراضي كل من يقوم بعمل عدائي ضد الفرنسيين أو الأعوان
الجزائريين (والأية بهم، وكل من يساعد هؤلاء) - ونقص
بهم القرار بشكل مباشر أو غير مباشر¹¹ وذلك دعم هذا القانون
بمرسوم أصدره الحاكم العام (الجنرال بيغو) في 1846/04/18
وينص على مصادرة الأراضي المروكة بوزر بلا موجب وبك الأراضي

الأعرش، التي ربح منها أصبا في مناطق الجري كالمناطق للمصريين
إلا إذا عدوا إليها في حدود شهر واحد فقد من يوم في ردهم، وطلبوا
الحق من حاكم المال التي يقصرون بها ويستقصي هذا المرسوم قامت
السلطات الاستعمارية بوضع يدها على مساحات خاصة من الأراضي
في نواحي مصر. ففلسي ونهرها ^(٤) وكان الهدف سياسيا وهو
عزل الشعب عن الخارعة التي كل يقودها عند الأمير عبد القادر

لقد طبقت السلطات الفرنسية هذا القانون بشكل حارم، لأنه
سمح لها بوضع يدها على آلاف الممتلكات الشخصية، وكانت تبشر
متبع القرار تصديره من قبل الإدارة الفرنسية بظأن تطبيق هذا
القانون. ونقوم ببشرها ^(٥) وكانت تبشر تهدف من وراء ذلك إلى تفتيد
الاهالي حتى لا يشاركوا في الثورات والانتفاضات التي كانت تحدث في
العديد من المناطق، أو حتى تقديم يد المساعدة لأصحابها من تريب أو
من بعيد. وإذا فسيحت ممتلكاتهم ما حدث لبقلاء التي تبشر تبشر
أسماء على ممتلكاتها

ولاحظ الدارس هذه القضية، أن الإدارة الاستعمارية كانت
تلحق من جهة أخرى إلى إعانة بعض الأراضي، أما بكرة إلى أصحابها
الذين يظنون من بينهم، وهي موانعهم للسلطة مشرط من يثبنا تلك
مخلة، قمتا في أوائل سنة 1850 تم رفع النقاب (المصانة) على الملك
مصطفى بومرواق ^(٦) باسم التيطري. وعلى هذا القرار من الذي لم يترك
وضه إلا بطلب من الإدارة الفرنسية. كما أن ابنه أحمد بومرواق الذي

كان موظف بقب الأغا أظهر حسن الولاء والإخلاص للسلطات،
وتسرب المبحر إلى أن الإدارة الفرنسية كانت قد اضطرت في وقت
مضى إلى استغلال جزء من هذه الأرض بكرة للمصلحة العامة. لهذا
فورد أن تعرض له تلك ببيع مالي قدره 4506 ف ^(٧) والهدف من كل
هذا هو إيهام الشعب التجريري بأن فرنسا تهب العن والجماد

وبما يتبادل الدارس ما الفاتحة من الاستيلاء على هذه
الأراضي ^(٨) من الخطه هو منحها للمعمرين الذين هجروا إلى الجزائر
والذين على ذلك هو. لقد الكثير من القرى الفلاحية التي نشبت في
الجزائر خلال هذه الفترة على سنة 1848. حتى مرسوم من البرلمان
الفرنسي يفتح بمقتضاه قرى يصنع طيور فذلك لبناء مجموعة من
القرى الفلاحية التي ومن عدها في الفترة ما بين 1850 - 1858 من
شأن ومبنى قرية كما سمعت للمعمرين قطع أراضي تروج مساحة
الوحدة منها، من هكتارين إلى عشرين هكتار. وتم تجميع حوالي
20500 فرنسي إلى الجزائر (1848 و 1850) ^(٩)

وم بكتف الإدارة الفرنسية مع هذه الأراضي للمعمرين الجدد
بل ذهبت ذلك إلى منحها - أي الأراضي - للمركبات الأوروبية
والفرنسية على حد سواء لإنعاز المشاريع الاستيطانية وهو بين
تسنيين يذكر للقول الجزائري الوعسي الذي سمعت نه 2672
هكتار في تيار، وهذا موصى مرسوم 1854/GR/12 بهدف بناء قرية
استيطانية هناك، كما سمعت 20.000 هكتار لشركة حيطوار

السويدية - التي تأسست سنة 1853 - وهذا في ضواحي مطيف،
وكان ملك بعقضي الموسوم الصندور في الأول 1853 بهدف بناء عضو
قوى استيطانية عليها¹، ولقد عكز عالمان في رحلته أن هذه الشوكة
لجريت شاتي قري في بداية الستينيات²، تكما تمسست للشركة العامة
المراسية على مائة ألف فكتار نوعي عسوي ألف عائلة أوروبية وذلك
في منتصف الستينيات من القرن التاسع عشر³.

وحتى يلاحظه المدارس لجريدة للبشر اتها لتتأوى في أعدادها
لختلفة قضية توزيع هذه الأراضي للمصريين أو للشوكات الأوروبية
بعدا يفتح مدارس إلى لتسؤل عن الأسباب التي جعلت عشر تسع
عن الحديث حول هذه القضية ؟ فهل يعود ذلك إلى سقوط الأور
لاستعمارية من إثارة الأهالي صيدا فأنهم سيستعرون من وراء ذلك
بالصميم والحيث الذي منحق بهم، بهذا فحصل عيشو أن لا تحدث
عن قضية توزيع هذه الأراضي

إلا أن كل هذا لم يكن خافيا على الأهالي، لأنهم كانوا يعيشونه
في واقعهم اليومي، وقد أتى هذا إلى موت الأجواء باستمراره مما جعل
البشر تظهر بعضا من صفاتها، للدفاع عن الديمقراطية الفرنسية، دور
الحوض في نظامها، فقد ذكرت يوم 30 ديسمبر 1948، أنه بعد
التغيرات السياسية التي حدثت في فرنسا - أي بعد ثورة فبراير
1948 - فإن السلطات الحاكمة توى ضرورة الاهتمام ببعث الحياة
بصورتها في الجزائر، حتى يزداد عدد سكانها على ما كان عليه في

السلطات الماضية، لهذا أتت الدولة لروت مجرب مبلغ مالي ضخم
مهدف لتسوير الأراضي النور⁴، وذلك باسمها لها ومراكزها، وأن
هذا لا يتسنى إلا بهجير عدد كبير من الفرنسيين يلودوا بتلك الأعمال
وكانت عيشو بخون يستمور إقناع الأهالي بلقيمة هؤلاء،
لمعدين الذين سيهدوهم كثير على تسيه لشباب التجاري بين
المعدين، واستفادة الأهالي من حيوتهم الزراعية⁵، ولكن رغم ذلك ظل
الأهالي محوهم من تصرفات الإدارة الاستعمارية ولمسكة في تسليم
أراضيهم للمصريين، ولقد عبر بعض الأهالي عن هذا التخوف بتسويه
صوره الأروبي، فوعدهم على الجرائد فذا عملت أنبشر كل ما في
رسمها للدفاع عن هؤلاء الوطنيين وتقصي صورتهم لدى الأهالي وأهم
ما قاله أنهم جازوا لفلاحة الأرض، وأنهم يطردوا من فرنسا وإلا
مستتة لهم العولة 30 مليون فرنك يسري بها شؤونهم ويوظفون
في استثمار الأراضي بزعمة. وتقول المبشر أن هذا المبلغ أكبر بكثير
مراج من المبلغ السوي الذي ينفقه الإدارة من الأهالي على شكل
ضرائب ونصيف * منهم من أقر الفجر ويحق لهم الحرية بملهم
للحكم هذا (كذا) إذ غصت قوتها بكثرة أهليها وأموهم أحياء الأراضي
لها ولهم مملهم (كذا) ومعونة من الدولة حتى يحصل لهم من حوتهم
كتاه لتسهم (كذا) (وهم من طائفة المعادين)⁶ (كذا) انتمهم (كذا) (

صناعة مركبة

من بعض أصحاب الرأي والفصل عندهم معرفة بنحوال هذه (كذا)
 البلاد وقد حقق لدى الجماعة المذكورة خمس أحلافهم واستقامة
 سموتهم ..⁽¹⁷⁾ ونقلت لنبلس تعداد بعض (لقمدين)⁽¹⁸⁾ أن هؤلاء
 النواغيد لم يأتوا من فرنسا بعض من يتهم بل طردوا منها ببعض
 البعض اسمه - نسبه التي ارتكوبها في فرنسا وأنه لا أصل
 به " كما أن المقتر كانت تفتن الأهالي وتبدع من روعهم بذلك
 بلقوب إلى السلطات الفرنسية في تهمل مصالحهم وشروطهم بل
 سجنهم بمساعلتها وحديثها ما داموا مطيعين لها سامعين
 بتصانحها أن يهسوا فلفظ بالأمور التي فيها فأنفتم وفائدة
 غيرهم (20)

وقد اندفع الأهالي سنة 1848 - 1849، إلى الديار بك سبب نصب
 راضيههم ويسلمها للجيش وبعض المصريين الجدد مما دفع بالحاكم
 ندم إلى إصدار قرار - على شكل رسالة - بعث به إلى حكام الممالات
 يشرح لهم هذه القضية ويطلب منهم أن يطمئنا الأهالي وأهم ما
 تضمنته هذا القرار أنه من حق الحدود أن يستكروا في الأراضي التي
 ملكها الدولة ذلك كمكافأة لهم وإن يكون هذا الاستقرار في منطقة
 واحدة - وبما أن لذلك أراضي مخرقة، فهي ترى ضرورة استبدال
 بعض هذه الأراضي بأرض أخرى هي تلك للأهالي حتى تصبح
 مجتمعة، بشرط أن يرضى صاحب الأرض بالخدمة التي ستمطى له
 مقابل، لتحتل في أرضه الأصلية. ويشير إلى أن للديار بك أراضي

تستل من الأعراش التي تقيم فيها، اضطرت الدولة إلى استرجاعها
 ولكن ليس عين إعطاء أراضي جيدة لهذه الأعراش، ويذكر الحاكم ندم
 أن عملية الاستبدال لم تتم إلا بعد عملية للحصول وجني المحاصيل
 الزراعية (2)

إن أهم ما يمكن استنتاجه من هذا القرار هو أن السلطات
 الاستعمارية تكون قد مارست ضغوطا كبرى على الأهالي حتى يتسوا
 في أرضهم المصيبة ويستموا بدلا منها أراضي غير مملوكة
 للزراعة، ولا ما اضطر الأهالي إلى إشاعة تلك الخبر، وهناك سؤال
 يطرح نفسه بلحاظ، وهو عند لم يوضح الحاكم العام السبب الذي
 جعله لا يعطي للحدود أراضي مخرقة وأراد أن يجمعهم في منطقة
 واحدة ؟ أو على الأقل أن تقوم بشتر توضيح ذلك بمشارعا المخرقة
 منم الحكومة العامة في الجزائر على تزور كل الشكوك التي كانت
 معوم حول هذه القضية؟ إن لا يمكن اعتبار هذا مجرد حيلة وعلة
 مستعلة الحاكم العام ليهلك بها الأراضي المصيبة من أيدي الأهالي
 ويعطيهم بدلا منها الأراضي الجديدة المخرقة ؟

وقد حاولت الإدارة الاستعمارية أن ترمي عملية اغتصابها
 لأراضي الأهالي وتسلبها لمصريين، وذلك بإعلانها من حين لآخر من
 قيامها بتأجير قطع أرضها ببعض الأهالي أو منحها لهم على شكل
 مكافأة - ولكن هؤلاء الأهالي لم يكونوا سوى حشودا، والى كل
 لحاظ زعماء - فقد أعلنت المسرة أن رئيس الجمهورية توماس ماسيون

أصدر يوم 27 ديسمبر 1850 أمرا يقضي بتلجوير قنطرة 'أوسية' تسمى
لاكتل فقد رجاة بنو عسي مكنكة مسلحتها 300 فكتار وهذا يبلغ
كل ثلاثة أشهر وأن يقوم القائد بفتح مبلغ 400 فرنك سنويا وبعد
ثلاث سنوات سينفخ هذا مبلغ كل ثلاثة أشهر وأن يشتغل فيها سبعة
ملاحي كصاخر ويشيد بهم سفله وأن لا يترك أي شجر من القطعة
سوى أشماله وأن يغرس في كل فكتار 25 شجرة مثمرة أو غير
مثمرة وأن يتم يلوم بهذه الشروط أو يرفضها فإن السلطات ستأخذ
منه الأرض⁽²²⁾ ومن خلال هذا نرى أن لشروط تغير كثيرا نحو
التعجير وبالتالي صعوبة التقيد بها مدة زمنية طويلة وبذلك تتمكن
السلطات الاستعمارية من استعادة الأراضي بحجة عدم التقيد بالحوافز
والتي يسمح الشروط بمعددة

2- المرسوم الخيعي 1863 وكيفية تنفيذه

بعد زيارة الأولى للجزائر سنة 1841 قرر الإمبراطور نابليون
الثالث إدخال تغييرات جذرية على السياسة الفرنسية في الجزائر
عامة والسياسية الاقتصادية خاصة وبعد أن رأى مدى سلبيه
تضييق قانون 6 جوان 1851 الذي أصبح كثيرا بالأهالي

يحيى قدام 185 على حق الملكية الجماعية للأراضي التي كان
يقيم عليها الأهالي لا أن يطيح بقانون لم بطريقة عكسية رغب غير
صالح الأهالي الذين وجدوا أنفسهم مجبرين إما على التخلي عن

الأراضي التي عاشوا عليها خروجا عسيفة أو استقبال العائلات
الأجنبية المهجرة على أراضيهم⁽²³⁾

وبالملاحظة أن أشهر تم نشر بطلافا في أي عند من أعدائها
المصارفة في فترة المحسنات إلى حد القانون وهذا تمديد المدة
فهل يعود ذلك إلى واقع الحاكم العام بالنيابة الجنرال بيني⁽²⁴⁾
ومن بعد الجنرال راندون تصب ضغطه بالسياسيين الأوروبيين لبدأ ملابز من
الجريدة عدم نشر القانونين ولا حتى الإشارة إليه لأن قريب ولا من
س

لا أن السؤال الحقيقي في كل ذلك هو للجنرال راندون الذي
وصح كثيرا للسلطات التي مارسها عليه المصرون حتى أصبح هذه
الوحيد طيلة مدة حكمه هو الذي عن الأراضي التي سمحها
للمصريين ولأجل تحقيق ذلك اتفق ما يعرف باسم (سياسة التضييق
(le capotisme) وانتمت في حصر الأراضي والقبائل الجزائرية في
مناطق معينة. وأجبار السكان على التنقل عن الأراضي التي لا
يحتسبون للعودة وبالتالي معترف لهم هذه 'الأحرة' يعلق الملكية الفرنسية
أو الجماعية للأراضي التي تبقى بين أيديهم⁽²⁵⁾

ومما يدل على أن الجنرال راندون كان موعضا من طرف
مصريين على إتباع هذه السياسة تلك الرسالة التي بعثها بحاكم عمالة
قسنطينة في 12 مارس 1855 « إن حلبة التلجوير الجماعي للمواطنين
هي عسمة جائرة علانية على أنها عسمة تهادن مع السياسة التي يجب

عليه تنفيذها، وأرى بواجب علي أن أجعل هذه الفكرة مهيمنة على تفكير الوزير والإلحاح في ذلك حتى يتم قبولها⁽²⁵⁾، كما أن تلك المشغوليات هي التي دفعتني إلى التصريح: « أرجو ألا تسرع بالقدم في وقت لاحق لأننا لم نتمكن من منحهم حقوقهم في أرضهم التي يروونها ويمتدونها عليها⁽²⁶⁾، ومن يدري على ذلك أيضا أنه عندما تولى بلوزين قيادة البحرية في مايو 1850⁽²⁷⁾ شرع في العمل على إعادة التجهيز العسكرية على الجزائر كما أنه عاينها سياسة الاستيلاء على أراضي الجزائريين وتهجيرهم منها لأنه رأى أن هذه العملية بدأت تتحول إلى عملية طرد مكثرة⁽²⁸⁾»

وبعد التمايق سلمي لقانون 1851 الملحق الأسطفي الذي جعل الإمبراطور يتقنه كما ينتقد طريقة تطبيقه، وذلك في الرسالة التي وجهها إلى الجنرال بيليسي بتاريخ 6 فيفري 1853 يقول: « وقد علمت أن قانون (كذا) من قوانين شرعنا المرفعة (كذا) في سنة 1851 بتخصيص (كذا) بقوات حقوق للعرب في أملاكهم وخقوق الانتفاع التي كانت لهم في زمان. لفتح، لكن هذه الحقوق فيها أشياء لفئة المستعبد، والأمر يلزم عند الخروج من هذا الحال المضلل الذي يحير على الشعب (كذا)»⁽²⁹⁾

وبعد أعطى الإمبراطور أماسا كبير للتخصيص المضكك للفرنسية بالأهالي. وقد بعد أن اشتد عليه نزاعها مع في فترة الخمسينات خاصة واستقر رايه على ضرورة التوجه في الأراضي التي

استغلوها ويقيمون فيها. ولقد حدد المستوى العامة لهذه المسألة في الرسالة التي أرسلها للجنرال بيليسي في 6 فيفري 1853 حيث شرح له مدى أهمية تنفيذ ذلك، وهذا فين أن يسمح في اتباع مجلس الشيوخ بضرورة إصدار قانون بهذا التمثل

أن أهم مستويات هذه الرسالة تتمثل في ضرورة التحسين بإقرار الملكية القريبة للأهالي لأن ملك بعد المستوى الأدنى لصق جو من الهدوء والاستقرار « وكيف يتعلق لدينا دوام السلم في ما فيه ما دام الخوف والقلق نارا لا يقرب أهاليها في شأن ما يملكون من العقار⁽³¹⁾، كما حدد فيها الطريقة التي يجب اتباعها لتجديد هذه الملكية. وذلك بتقسيم كل قطر إلى أقسام محددة « مملكة بوه طريق التيقظ والاحتياط⁽³²⁾»

من الدرس لهذه الرسالة ملاحظ مدى محسنة الإمبراطور وذلك مستندة للأساس الجغرافي، وكذلك أنه من بين أهدافه الأساسية التي كان يطمح إليها هو تحويل الجزائر إلى مزرعة شاسعة ومستطير عظيم للموين. لويي الأم (فرنسا) بكل ما تحتاجه: « أما للعرب فلهم تربية الحمير والأغنام مع الاشتغال بما سهل من أمور الحراثة، أما التصابير للميريس (كذا) بالمهم والفضاء في العمل فلهم حلب الماعز من الضيف⁽³³⁾ (كذا) والمعاير. »

وبعد إصدار مجلس الشيوخ في 23 أبريل 1863 مرسوماً يقريه ملكية القديسة للأراضي ويمنح على أن القديسة الجورجية هي الملكية الحقيقية للأراضي التي تبيع عليها وتتصرف بها تصرفاً عاماً موروثة⁽⁴⁾ ولقد قصت أمانة الكتبة من المرسوم على ضرورة الإسراع في تطبيقه، ولتسهيل العملية تم تحديد ثلاث خطوات لتحقيق ذلك وهي:

- 1- تحديد أراضي الأعراس ورسم حدودها
- 2- تقسيم الأراضي التي يتم رسم حدودها مباشرة على يد المور
- 3- تحويل الأراضي إلى ملكيات فردية داخل كل عوار - أي بهيكلته

وبعد كان الأباطرة نابليون حريصاً على الإسراع في تنفيذ كل ذلك وهذا ما تمتلحه من سدان الذي أصدره في 6 أبريل 1864 ويوجه إلى الحكام العام وفيه أسماء بعض الأعراس التي يجب أن مسها تنفيذ المرسوم الشيعي⁽⁵⁾ كما كانت الجسر تقيم عمليات عد المرسوم عن كثير إذ لا يكاد يظن عدداً من أعدادها في الفترة ما بين 1864 - 1870 من بكر أسماء الأعراس التي أنجز فيها المشروع

وكانت الإدارة الاستعمارية تطلب سكاناً مختلفي الأعراق التي مستقم فيها عمليات التحديد والتقسيم عن طريق جوية مباشر - والمور الجزائري أصلاً - وتحقيق الإعلانات على الجدران وهي طريق الترحيل الذين كانوا يرمعون من جاء في الإعلان في ساحات الأعراس أنفسهم وأسواقها وهذا هي يسمى للإدارة محلية وللبلاد من

يستجولوا ممتلكاتهم لدى مسؤول النجدة الإدارية المكلف بالإشراف على عمليات التحديد والتقسيم. وأن يتم ذلك في مدة أقصاها شهرين من تاريخ صدور الإعلان وكل من تأخر عن ذلك يسقط حقه في الملكية⁽⁷⁾

ولقد أسهمت عملية تحديد هذا المرسوم عدد تاريخ توثيق تنفيذها في ديسمبر 1870 على النتائج التالية: إن عملية التحديد تمت في 1863 6 هكتار يقسمها 1 057 060 نسمة وتم توزيع كل هذا على 656 دواراً، وهذا في المنطقة الثانية والتي يقدر عدد أعراسها بـ 758 صوتاً، وعدد سكانها 2471640 نسمة، ومساحتها الإجمالية 4.729 738 هكتاراً⁽⁸⁾، ولقد ذكر الدكتور ويردوان عملية التنفيذ إلى غاية 1867، ثم تعين موزي 1 882.119 هكتار أي 132 عرشاً وبسكانها 390.546 نسمة ويقول بأنه على حد اعتنا يجب استنثار 1 نوفمبر 1886 حتى يتم تحديد وتقسيم كل المنطقة إلى موارير مع العلم أن السلطات الفرنسية طغت سنة 1873 كلحز جل للأنهاء من هذه العملية

إن النتيجة التي يمكن الخروج بها من كل هذا هو أن الإدارة الاستعمارية في الجزائر كانت تتدخل في عملية إيجار المرسوم لأنها كانت ترى أنه سيحقق أضراراً بالغة الضرورة ممثلة الاستيطان الأوروبي في الجزائر لأنه سيحدد من عملية توزيع الأراضي على

3- أهداف الموسوم المشيخي 1863

مهم يمكن من تعريف هذا الموسوم فإنه أمور ما بشأن إلى
 دهر المدارس هو التساؤل الثاني ما هي الأهداف التي كان نابليون
 يسعى إلى تحقيقها من وراءه ؟ وهل كان هدف يسعى إلى الترفيع من
 مستوى معيشة الشعب الجزائري ؟ أم أن هدفه الحقيقي هو حصاص
 الشعب الجزائري وإضعافه بتفتت وحدته ؟

بعد توقف على هذا الموسوم إنشاء الدوائر التي أصبح مفتاح
 التنظيم الإداري والعقاري والاجتماعي للعديد الذي رافق الإمبراطور
 نابليون الثالث تسير شؤون الجزائر به ، والهدف من ذلك هو تثبيت
 السلطة وإضعاف تأثير الزعيم وبالتالي على حالة من التواضع القياسي
 الذي لا يلاءم إلا الوجوه الاستعماري ، وفي هذا الإطار كتب راندون
 وزير استقوى للجزيرة رسالة إلى الحاكم العام حكاه يوم 2 مارس
 1866 جاء فيها : « يجب تكثيف الجهود لإتباع سياسة محكمة وحكيمة
 هدفها سبيل النور الذي تلمع به الممالك الجزائرية منذ أجيال
 عديدة »³⁸

وهذه (الدوائر) التي ستتشكل بفعل هذا القرار ستكون من
 مجموعات سكنية عبر محتاسة أي من بقايا الأعراق المفتقة ، وهذا
 التفتت أو التوزيع كما يسمى الإمبراطور نابليون الثالث يهدف إلى
 تطوير الإنتاج ونقص مستوى الفرد الجزائري ، ولقد أكد ذلك في
 خطبة للأهالي الذي القاه عليهم يوم 5 ماي 1865 ، في زيارته الثانية

للجزائر ، إذ قال لهم بأنكم تعرفون أهالي ، وما أنوي فعله « يعني يؤكد
 شكرنا عارفا حقكم في ملكيتكم للأرض التي تشغلونها كما أراد
 رفاهتكم وثروتكم »³⁹ ، ولكن الإمبراطور كان في حقيقة الأمر يهدف
 إلى تكسير شوكة الأعراق ونقص عرى الفضاس القائم بين المرابطين
 وبينهم من نصيبهم اليومي لتسويهم بالخدم الاستعماري ، وذلك
 بالمضاهاة على الروح الجماعية التي سبقتها القبيلة ، والتي كانت تميز
 مجتمع الجزائري عن غيره من المجتمعات الأخرى .

كما أن الهدف من القرار الملكية القروية هو الحيلولة دون دخول
 وربط جديدة شبيهة بتلك العلاقات السابقة ، وجعل العلاقات
 الاجتماعية منحصرة في حدود العلاقات المنسبة فقط وبالتالي « إبعاد
 ملك البلاد العربي المصان للسلطان من طرف المجتمع الجزائري
 وتحويله إلى مجرد مجموعات من الأفراد لا يرتبطها سوى مصالح »

وكان الإمبراطور يهدف كذلك من وراء هذا الموسوم إلى حصر
 الأهالي بتقدمهم في نظره نحو الحضارة الفوتسية التي كانت تستمر
 على التصعيد العقاري إلى الملكية القروية⁴⁰ ، يبدو الإمبراطور هنا
 متأثرا بمفهومه (شعاعين أرماني لا أن هذا الأخير كان يهدف من
 وراء طرحه للملكة الملكية القروية - إلى الاهتمام بمرحلة الفرد
 الجزائري وليس بالملك القروية في حد ذاتها ، لأن هذه ملك في حيز
 ما هي إلا وسيلة والوسائل الكثيرة التي يتحقق بها تطوير الفرد سيما
 إذا عرفنا أن أرماني كان من أتباع سبي سبيون ، وفي هذا أجيال كتب

أوروبا) وسادة إلى حد اختلافه بقول « فيها » ينما يجب رسمه
بمساحة اللونية بل اللون « الذي لا يمكن تشكيله بالفرش
والدماغ »⁴²

كما أن الذين عارضوا تنفيذ هذا المشروع بهذا الشكل الذي تم
به في حالتهم للثوبين الجوانية في مجلس الشيوخ خلال شهر
أبريل 1860 ومارس 1870 أثاروا هذه القضية إذ قالوا أن هذا الشكل
من المعالجة لن يسمح للأهالي بالتطور وأن تحديد الملكية الفردية
لهم لن يفيد في شيء. ولكي تكون نتائج إيجابية يجب أن يضمن
الوسائل والتشجيع الفلاحية للأهالي بالقدر الذي تضمن نهوض
الفوضى⁴³

ومن الأهداف الأخرى التي كان الإمبراطور يروج لتحقيقها من
الرسم في قرى السلم والآن في الجزائر وتونس الجزائر الفرنسي
وإحصاء لأراضي إحصاءا كليا. ولقد عبر عن هذا الهدف الكونت
دوكار بونكا يوم 8 أفريل 1863 بذلك باسم اللجنة المسيحية بكلفة
مقدمة للرسم قائلا « إن مستقبل الامتداد لا خوف عليه بعد
نقرو استهلاك الأراضي التي كانت للعرب »⁴⁴ كما أن
الإمبراطور كتب بنفسه عن هذا الهدف في رسالته إلى الجنرال
ستيسي بتاريخ 6 أفريل 1863 « وكيف يضمن لنا السلم في
ناحية ما رسم الحرف والحق ما ولا يتركب أهله في نفس ما يمكن من
المفاز »⁴⁵

4- موقف الأهالي من الرسم

إن كل من يفهمه إلى التماثل من موقف الأهالي من هذا
الرسم، ومن عملية تطبيقه، خاصة وأن لم يتم تمثله إلى ذلك رغم
الخير الكبير الذي خصصته له على امتداد ست سنوات تقريبا. فهل
نفس الأهالي هذا الرسم يرحبوا به ؟ أم أنهم عارضوه ؟ إن الإجابة
على هذه التساؤلات صعبة في الوقت الذي لم يفر الأدلة عندي
رأيتي تؤكد أحد البوقين، ولكن أرجح أن شعبية الأهالي رفضوا هذا
الرسم لأنه من غير إحداهن تغييرات جذرية على الطبيعة الاجتماعية
لهم تعود عليها الأهالي منذ مئات السنين. فمعظم الأهالي لم يسبق لهم
أن يروا أسلوب الرسم في إطار تنكي نظرية

ويبدو شئت أن الإجابة التي أضفها بمعنى أعيان الجوان على
الأسئلة التي طرحها عليه من جهة وأمنون التي جاءت للتحقيق في
تسليط لمجاعة التي حدثت في الجزائر (1860-1868) بعد ميلا
قاسما على ذلك فقد ورد على السؤال الثاني « نعم أفراد الولد
عن أبيه أو الزوجة عن زوجها مثلا بين ذلك بوعي إلى الإصرار بمصلحة
(كذا) وتشجيعها ويؤدي إلى إفساد الأراضي وتقسيمها على المورثين
التي لا يمكن منه الانتفاع بها لأن إقلاص المصقوبة في أراضي
الأرض لا يتقن بها تكون عديم في الأراضي حوث الروح أو امرعي
ولا يمكنهم غير ذلك لعدم وجود الماء »⁴⁶ وقالوا كذلك عن تقسيم
الأراضي « فالأرض بالمغرب هي تكون أوسع كل فرقة من العرش

مجموعة لا تُذكر من الرعي والاحتطاب يتقدمون فيها مع بعضهم بعضاً على سبيل الاشتراك لأن اقتسامها وتسييرها قطعاً صغيرة يروى إلى البروج بينهم وعدم الانتفاع على الوجه الملائق^{٤٧}.

ويبدو أن الكثير من الأهالي لم يفهموا الأهداف البعيدة للرسم ولا طريقة تطبيقه وتطبيقه على حصى بعض أعيان الأهالي والقيادات العربية لم تفهم جيداً محتوى الرسوم وهذه ما يستتبعه من تلك المروضة التي رعتها جديداً من هؤلاء إلى الإمبراطور أثناء زيارته النابذة للجزائر في ماي ١٨٥٥ ويبدو أن هؤلاء فهموا هذا الرسم على أنه ينص على تملك الأراضي الزراعية للأهالي تعنيها جصاعيا وليس فرديا

فلقد تحدث لصاحب المروضة^{٤٨} في البداية عن الممارق الكبير لوجود بين المحميين والأهالي من الاشتغال بتربية الزواجر. وهذا من هؤلاء الأعيان مظلومين من الإمبراطور أن لا يشار كثيراً بذلك وبالتالي يتراجع عن ما كان قد فرره في شريك الأراضي للأهالي. ودرجو من كرم إصفاكم أن لا يكون ذلك سبباً في تقصص ما نعتة حضرتكم من التحير بنا، ولقد وضعوا له الأسباب التي تسببت في هذا الاختلاف الكبير بين المصيرين والأهالي وهي تشتت في عدم تحقق الأهالي بمسكية أراضيهم والتي كثر حوله الجنال والنزاع - أي حول قضية التملك^{٤٩} - إلا أن قرار الإمبراطور بتمليك الأراضي للأهالي حدا حد العدال والبر ع من جميع القطر الجزائري.

ويبدو أن الفهم خاطئ من بعض الأهالي لهذا الرسم، ورفضه من البعض إلى الآخر هو الذي دفع بالإدارة الاستعمارية في الجزائر إلى محاولة نحد الظلم الجزائريين. وهو محمد بن عبد الله الرضاوي بكتابة مقالته يشرح فيها للأهالي كيفية تنفيذ للرسم. والدولة الكثيرة التي ستترتب على تطبيقه ولقد كتب (الرضاوي) بالفعل هذه المقالة تحت عنوان «تتبعه أكيد» لم يسمه يظل عن ضائقة التحدث^{٥٠}.

إن الدارس لمقالة الرضاوي هذه يلاحظ أنها من نوع أعماله الإخبارية إذ أنه طرح فيها للرسم مشكل مبالغ فيه، كما يستتبع من محتوياتها كذلك أن بعض الأهالي رفضوا هذا الرسم تماماً

كما أنه يحدث عن الأسباب التي دفعت بفرنسا إلى إصدار هذا للرسم القانون كما أسماء والتي تمثل في خدمة مصالح الأهالي وتحسين الرفاهية والتقدم لهم ويمكن اعتبار هذه المقالة محاولة من الرضاوي لإعراء الأهالي بالبول للرسم بدون مشاكل وإن لا يعرفوا أعمال اللجن اسمها في مضمونه. ورفضوا هذا الظهور للجنال، والتنازل التلايل الجميل في تحديد الأملاك ليتم بها الانتفاع وتأمين (كذا) من طقة الأعمال والصياح، ويمكن فيها من التصرف العاد، ويعود ملكة الدواب والأعنام.

وفي الأخير أوضح الرضاوي للأهالي طريقة تنفيذ للرسم وطوره - فهو أن تقسيم الأرض بين الدواب ثم بين الأشخاص بحيث يمتاز

كل واحد منهم مطبوعة على مبيد الاستقلال والاختصاص، وذلك بعد
تميز لكل عرش منه عن الآخر بنصب الأعلام وقمر ب الحدود. ثم
تقسم على ذلك (كذا) الطريق لمؤروب والتمط المعهود حتى إذا أضافت
بجميع الأطراف للحدود وانتهت منها إلى حد محدود انقطعت لهم
بصدح اختصاص وتميزه من مزاحمة فيها ولا تشوبه

الإحالات

- 1 - عدد دلائل الهجرة البحر الزرقاء ترويض الشام 147 - 9 - 19 طبعه 960 ا
من 230 31
- 2 - ديسر لغير محبدي الشيخ الفندي ترويض الحواضر في التاريخ العهد عثمانى
(م و ليد لير 954 م هـ 33 - 33
- 3 - في ليل هذا ترويض الإشراف إلى بر التتاجي ربحو من التتاجين لغير اختصاص
أراضي الأتلي مقرر. ويبدو وجه من على حكر حركه التي كانت تسمى بالآلة الحدي
والحدود، ولكن السؤال الذي كانت للبحر لثمانى دلتا طرحة على نفسها. غير على الترميد
حق سلال الجرائر
- 4
- 5 - م م حسن بقرن، القور فرانملي الروافى القراو وبياني إطفة تنظيم الاقتصاد
الوطني حتى
الاستقلال المؤسسة لحدودية الطبعة طراز 1994 من 24
- 6 - الجور 3 أكتوبر 853
- 7 - طر على سبيل الدلائل الأحبار للثاني 30 جفلي 1857 30 مارس 1857 9
سبتمبر 1857
- 8 - ختم القريه الفرنسية في الشهور الأولى بالاحتلال، أثبتته في مجلته (جاء على مطلق
التبريق) بتاريخ 15 جوية 1834، التي به مدونة جبهة التبريق. يتصل في جميع
طرقه بملكه نظر ديم حروب التبريق الإثري والعسكري للاحق هذا القدر 1 من 1
جاء الجرائر 1983 م من 48 و 53
- 9 - الجبر 16 فيفري 1851. ولد مكوت، رافرف ومع القلاب أصدور زور العربية بعد
مولدته بصر الجمهورية ليريس بالظرف والكتيوم 3 جفلي 85 وعرضه القومية نظر
هذه 16 الجري 16 جولي 16 جوية 16 توت 85
- 10 - وهي مخرج كجاج للجرائر من على الرافل (م و ج الجرائر 986 م
34

MAC MAROUL Manoir de Mandoul n° 932 - 18214
Lodov Vigon La France en Algérie Paris 1897 p 99

بغير سنة 1870 معرحة جديد في تاريخ الجزائر، فبعدما كانت مجرد مستعمرة عسكرية أصبحت قاطبا اقتصاديا واجتماعيا موحدا في حياة فرنسا إذ وجهت كل أنصارها إلى هذه الرقعة الجغرافية التي شكلت خلا نكل مشاكلها الداخلية.

وإن المتتبع لتاريخ الجزائر يلقه مدغمنا تمام الكم الهائل من الفرائس التي اضطرت بها فرنسا الجزائر بكثبات تصولي استبداد الوقت الذي حسي دور استقلال الجزائر ونيسا تهييدا فرنسا جديدة في مسار تعديلها مع الجزائر نوي، فلم يكن بوسعها استغلال الجزائر دور وضع لأرضية القنوية لذلك مع إعطاء الصيغة الشرعية لكل مطالبها

وبعدا يفرض ويضع فرنسا برنامجا اقتصاديا محكمة حدثت فيه كل أوليتها وكان الجانب الاقتصادي طبيعة الحال على رأس هذه البرنامج، وقد حصي بخاصة حلقة وحسن تدوينه من القوانين البائدة إلى الاستقلال لنفسه للجزائر بشكل خاص للجانب الزراعي والملكية بقدرة

لقد مهدت فرنسا الطريق أمام الكولون، وذلك بزيادة كل الحقيبات التي قد تعد من نشاطه، وميلت له لأرضية قصد المجهود ومباشرة العمل، ولقد كان أول إجراء هو تغيير النظام من عسكري إلى مدني وقد صاحب هذا إسقاط بحيليات بدالية واقتصادية جوفرية نقد أصبحت الجزائر بموجب هذه المعين، إحدى محافظات فرنسا

لداخلية، وضمت ثلاثة عمالات بكل منها توجهها الإستثماري الأمر الذي أدى إلى اختلاف أثر احتلال سيمفطة إلى أخرى.

لقد استغل نرسب بقاها ضعف نظام الملكية العقارية الذي كان سيعا في الجزائر، وبست مجبرة من القوائم الجديدة مسجل فيها نقل الملكية للندرية من الجزائري إلى الفرنسي بصفة شرعية، حيث انبسط على الجزائري ضرورة تقديم وثائق تثبت ملكيته للأرض أو العترة، وهذا بموجب قانون تاريخ 1873¹⁴ هذا الأمر لم يكن معروف لدى الجزائريين بحكم نظام الملكية للصدمة الذي كان سادا في الجزائر.

وكانت نتيجة هذا القانون المصادرة الجماعية للملكية النصرية وتحويل الجزائريين من ممتلكاتهم، وتوزيعها على الفرنسيين ومع عدد من الكثير من المؤرخين الفرنسيين إلى أن فرنسا كانت حذرة في تعاملها مع مسألة الأرض، ولها كانت تستمر اتفاق 1830¹⁵ ومع ذلك انتهت وأصلحت في عملية أخذ الأراضي بكل الطرق، وكانت النتيجة إبعاد عني الكوون وتغيير الجزائريين.

و لقد أثرت العزائر عامة وصناعة وهران خاصة بهذه الإجراءات لأنها كانت منطقة استقطاب لكوون يحكم الناطع الزراعي الذي كان يغلب عليها وبالرغم من صغر حجم الأراضي الزراعية بها إلا أن حجم هكتاريتها المروعة يفوق كثيرا مساحة المروعة في باقي

العمالات، وإلى جانب هذا كان عدد الكوون بها جد مرتفع بها حيث نشر عنهم ب 8884-82 ملأين 18720 جزائري، وهذا حسب إحصائيات المجلس العلم لصاله وهران ومن هنا يمكن أن نذكر ويستوي مدى تضرر الصالة من هذه الإجراءات الجديدة.

ولقد ساد الاعتقاد بعد مشاركة الجزائري في الحرب للعنفية الأور إلى جانب فرنسا وطرحها لفكرة الإصلاحات إمكانية مرجعه قانون الملكية، إلا أن الواقع كل خلاف ذلك، من ولقد قامت بإصدار قانون في سنة 1920¹⁶ والذي يكرس نقل الملكية من الفرنسيين ويلاها بتقديم مجموعة من المستعيلات لكوون وقد سم التكرير هذه مرة على أملاك الغروش وأملاك الصيوان خاصة في المناطق النائية، بالإضافة إلى مواصلة مصادرة ما تبقى من الأراضي¹⁷.

لقد جاء هذا القانون في وقت تمكنت فيه بعض الأسر الجزائرية الفتيمة من استخراج حوز من الأراضي الزرعة الخصبة ولو جزئي إنشاء الحرب العامة الأولى، رمود لفصل إلى تجميع المدن كالم يوسكن مبالغ شهرية تدومهم من الرواتب التي كانوا يتقصدونها مقابل أن الخدمة عسكرية. وقد أدى ندس وصعهم الدادي ومكروا من الأحجار الأمر الذي ساعدهم على شراء بعض الأملاك الذي فصل الكوون بيعها والاندحاق بفرنسا مستحقة لفضاء الوطني بالإضافة إلى الأسر الجزائرية الغنية التي يمكنه من الحفاظ على ممتلكاتها كما هو

الناس بالنسبة لسكان صيدني بعباس، إما كنكية عربية، أو عرب طويق التثمين^٤

هذا لا يعني قدرة الجرائدين على استرجاع كل الممتلكات، بل بالعكس كل هذا الأمر دفع جديد نفوسا كي يخط امريد وفي هذا النص قامت استراخ واقصي من ملك جزائري وجنود بموجهها لمنية وشخص عقدا لصالح الكوي، وكان هذا في منحة لفسان، ونقر المني، عرفت مدني (عربي بحث شعيرات رحيج ستيهية-ركاب السبعة لهذه العمليات تقلص للكنية الرولية لدى الجرائدين)^٥

وهكذا بالرغم من محاولات بعض الجرائدين من الاسترجاع التدرجي للأراضي إلا أنهم جوبهوا بالتحجج مستقر بالإدارة الفرنسية شكل أو مظهر، نجم عنه كبر حجم مساحة الكوي، ونقلها لدى الجرائدين كما هو الشئ في مدينة على حوشيت، حيث تمكن اثنان وعشرون مساهم جزائري من الحفاظ على ممتلكاتهم في وقت سيطر فيها العديد من الكوي على معظم الأراضي الرولية والمقدرة 8150 هـ من مجموع 8834 هـ

وقد تم توزيع ما تبقى وهو 684 هـ على 215 جزائري، وأيضاً عرف دوار عدة سيطرة شامية بحسب الكوي على 6285 هـ من مجموع 9739 هـ فخرج الباقي على 730 جزائري^٦

بالرغم من تضاع عدلية لفسان، إلا أن فرنسا كانت حذرة لم تعاملها مع الجزائريين بسبب ضغطها بعد الحرب، هذا لا يعني توقيع عليه نقل الملكية ولكن الحذر في تطبيق قوانين لفسان، وهذا ما يفسر شغل انتقال الملكية، وقد كانت تستلزم الوقت في وضع مشروع جديدة تعود بالفائدة على الكوي وفرنسا أيضاً وهذا من خلال بناء مستوطنة جديدة عبر مختلف مناطق الجزائر، وأيضاً مد شبكة مواصلات حديثة^٧

ويم تمنح هذه التراضي، من وجود ملكة عصرية-جزائرية، ففي ميلة وهران مثلاً كانت للكنية منقولة رصفانة وسقدم بعض المزارع على ذلك

معيقة، مثلاً أحد الأشخاص مسلحه 500 هـ إلى جانب 140 وأسس العم و 14 رؤوس من المعز وغيره

معسكر، املاك (سيد مكوي عدة عمارات قنوت إمداهم ب 5000 فرنك وسرلي بمساحة 4000 هـ، وأرض ريفية بمساحة 200 هـ في وادي تاروة، إلى جانب ثروة حيوانية متنوعة في حي املاك جزائري آخر في جالبكاو بمساحة 20 هـ وسر، قدر ب 450 هـ/ف

شريت وجنت ثلاثة عمارات بقيمة 140,000 ق/ف، وعائد سنوي بيع 8000 هـ/ف، أما السيد قنوت من عويدة فقد كانت له أرض ممتدة 6000 هـ/ف، إلى جانب حقل تعلق بقيمة 6000 هـ/ف

سيمي بلعباس. ظهرت مجموع البكتازات لدى الجزائريين بـ 198 هـ إلى جانب الثروة الحمراسه

تتساقن كانت متفاوتة من حيث المساحة والمقارن والمراسي، فشهد من ممالك أراضيه ولحمه بلغت 150 هـ إلى جانب ثروة حيوانية متنوعة كما هو الشأن بالمسيرة للسيد كندال عدة وهو من حراس العانة. وأيضا يمتلك السيد بن مجاهد عكاي الذي كان يمتصه فليد، مساحه 20 هـ مملكه و 20 هـ أراضيه الصباغ، وكان أيضا للميت بن عمر م عطار بقيمة 100 هـ ريف¹⁸

ربما قد لا تعكس هذه الأرقام واقع الملكية العقارية في الجزائر فهي لا تمثل كل المجتمع الجزائري، بل كانت تشغل شريحة من المجتمع فقط، ومع ذلك فهي حوافر توضع ككثير سائله وفي نفس الوقت لعدم سير توزيع من الملكية لعموم القرويه والجماعية وقد تعكست شريحة جديدة من المجتمع الجزائري من امتلاك أراضي واسعة وحصصه المزارع، تعرضت من تلك الجزائرية بطورا بسميا خلال وبعد الحرب، مثلهما حركة البيع والشراء التي انتشرت بشكل واسع بين الكروان والجزائريين وكانت فيه ابتداء لدولة التي تلقاها الجزائريون بدور منيها لدى الكروان فقد غدت الأولى بـ 3014 هـ ريف. فظهر بضم الثانية 1708 هـ غرق وضع وحطنا مستمتع بوجود تغير في المجتمع الجزائري¹⁹

وقد أكد بهرطرات هذه الفكرة في اللذلة التي مشوها في سجله الكسوف الزراعي بتقواي: قيمة القيمة - ويوم تقرر حركة البيع في الجزائر ما بين 1914 - 1925 وتتم أرقام لكل على وجود تغير في الموضع الداخلي للجزائر، فبعضها كان لفرسي هو اشتري أصبح في هذه المرحلة هو بيع وهذا ما نأكد هذه الأرقام التي تمثل عملية بيع الأراضي من الأندلس إلى الجزائر، والعكس من الأندلس إلى الجزائر، ومن الجزائر إلى الأندلس

1914	4013 هـ ريف	914	401 هـ ريف
1921	924 هـ ريف	1000	400 هـ ريف
1923	927 هـ ريف	1923	804 هـ ريف

المبالغ المالية المأجدة عن عملية بيع الأراضي²⁰

من هناك وضع جديد أسهل على المجتمع الجزائري، فبعضها قد عتاد على الملكية الجماعية أو الفردية وغيرها من نظم الملكية التي كانت سائدة في الجزائر انتقل إلى ملك جديد هو للحصول على قطعة أرض كملكية فردية من خلال سرقها، وبالتالي الذي جعلته القوانين العرسية

ورد لثقلت هذه الظاهرة الترميمية، خاصة وأن حركة الاستعمار والموسع كانت قد طبقت من سطورهم - وقد ترمض هذا مع ظاهرة أخرى أطلق عليها اسم «الجزائر أيتها» بسبب تقصير

«بما يتيسر عليه التوسع، فمعظم الأراضي الزراعية غير مستغلة باستثناء المناطق المسمية التاية. كالمهري والمهورة العليا وحتى هذه المناطق لم تشهد مشاريع زراعية منظمة، بسبب غياب سلطة الإدارة العرفية، وأيضاً للأساليب القديمة التي كثر استعمالها الكروان والتي لم تعد تتماشى مع الوضع الجديد.

موقف الإدارة الفرنسية عن استرجاع الجزائريين للأراضي.

لم تكن بوسع الإدارة الفرنسية البقاء دون تدخل لولادة صناعة الكروان وقوانين التوزيع للأراضي، فبعضت برسانا استعجالياً تضمن مجموعة من الإجراءات، قصد ضمان الوضع النافذ بها، وبطبيعة الحال لم يكن للجزائري أي حق في هذه

لقد اتعمد في كل اقتصادية حديثة كانت موسمية، ببنكية على رأسها وهي تهدف إلى التمكن بعملية استرجاع الأراضي التي تم بيعها إلى الجزائريين، من خلال تقديم مساعدات مالية على شكل قروض على أن تسدد من عائدات محاصيل الزراعة، وإلى جانب هذا، حدثت تسعير الفروخ حسب مستقياتها، فهناك الطويل المدى والذي يتعدى السنة، ويوجد المتوسط من سنة أشهر فصلاً، والتصدير المدى، وكانت لتسعة للتصدير المؤسسات البنكية عبر مختلف مناطق الحوانو وإلى جانب هذا سمحت للكروان إقامة التسويات الاستهلاك التي

هي عبارة عن تجميع عسالي، بهدف إلى تحسين وضعهم المادي وبطوريهم¹¹

لقد مكنت هذه التسهيلات الكروان عن استرجاع الأراضي التي سبق وأن ياعوها قبل الحرب، بل ولقد امتدت أيديهم إلى مناطق أخرى نكت بعيدة عن أيديهم، وتقتصد بها أراضي الأعراس، وهذا يعني أن الاستيطان كان يحظر خطوات ملاحية وجوية. كانت نتيجة هذه السياسة تولف عملية البيع، واستعادة فرنسا الأراضي التي فقدتها على ميسيل، كآلة تقدم إحصائيات خيرة ما بين 1935 و 1920 مسجلة الأراضي المسجلة لزراعة الحبوب والتي مستخلص منها قدرات حجم الهكتارات المستغلة من الأوبوي إلى الجزائر، فهي الموسم الأول قدرت حجم الأراضي الخاصة بالفرنسيين بـ 210074 هـ، أما الأراضي الجزائرية فكانت 80337 هـ، أما في الموسم الثاني كانت 320335 هـ مقابل 19943 هـ في حين الموسم الثالث بنحو 245679 هـ مقابل 21646 هـ¹² لقد عرفت المصالح الزراعية الأخرى نفس الاهتمام حيث تم وضع برنامج حصر كل محصول على حدى.

ويذكر أيضاً لباروز في هذا الشأن أن مساحة كروان الخصخصة لزراعة الحبوب كانت جد واسعة مقارنة مع مساحة الجزائريين التي بلغت 2099 هـ مقابل 14595 هـ، ولقد تم ذلك واسع، وهذا يعني نجاح السياسة الفرنسية في استعادة الأراضي¹³

رد الدبل الجرائري

كان على الملاك والملاحج الجرائري، إبعاد جلود الحفظ على ما بقي لهم من الأراضي، واستغلال نوصية طرح فرنسا للإصلاحات، والتي سمحت لهم، من إقامة مقرر الجمعيات، ففكرنا في تأسيس جمعية فلاحية على شاكله الجمعية الفرنسية لتقسيم المساحات لمانيا لكل اختلافات أخرى.

وكانت النتيجة هو ظهور مجموعة من الجمعيات الفلاحية، أهمها جماعة الملاح تملك هذه الأخيرة تعاون جماعة من الملاك الجرائري، والقدرة عددهم 11 عضواً 3 منهم خاصين بهم أرض روضة مساحتها 20 هـ تصبح ملكاً للجمعية مقابل مساهمات مالية مختلفة من حيوانات وبنود وعلف وحطب، بالإضافة إلى مبلغ من المال بقيمة 57 ف/لـ والذي يستند من قيمة بيع المحصول حسب الحاجة بم تحصيل حسبها وهي كالتالي 1/8 من نصيب الجمعية، و11/5 لكل خلع، أما بقية الأعضاء وعددهم ثلاثة عشر عضواً فهم الملاك الفعلي للأرض، فكانت بهم مقرر لامتيازات ومقرر الشروط على أن يعمل كل مالك بصفة عبادة في أرضه أو بمساهمة أحد العنصرين، ويتم تقسيم المحصول كالتالي (1/8 للعناصر و7/8 للجمعية ونفس القيمة لكل مالك، بالمساهمة في منحه والتسليم شهري مقدراً بـ 4200 ف/لـ⁽¹⁴⁾

نقد كان لنجاح هذه الجمعية، خاصة الحفاظ على الأرض ومصيد النور وفي نظر الوقت جني الأرباح، أثر إيجابي على نموس الملاحج الجرائري، وانتشرت فكرة الجمعية في عدة مناطق، ولكنها صدمت أصحابها وحلفاءهم بـ 1850، كما أن هذا صدم الملاح لظنه عين العلف في القطاع الغربي، وبالمثل صدمت عصرو، بطور حدة الشراكة بالمساهمة فأعصاتها في الأصل مع فلاحين، ظروفهم المادية حد صممه، اقتدتهم القدرة على استغلال أراضيهم بصفة مباشرة، لم منحوا أرض للجمعية، مقابل مساهمات مالية كالمصوب خاصة القمح الذي هو الغدا الأساسي لهم، ويحدث في موسم الموسم الفلاحي 11/7 من قيمة الإنتاج في حين تتلقى الجمعية 11/8 أي من التقسيم يكون على اثنين لقد عكس التجمع الأول الذي كان على ثلاثة⁽¹⁵⁾

ولم يكن نجاح الجمعيات الفلاحية مادي فقد بل تكثرت من توسيع حجم الأراضي الزراعية بالمساهمة برواية الحبوب وهذا ما ملاحظته في البرنامج بردي سنة 1422 حيث وثقت المساحة من 313 هـ فنصل إلى 7 هـ كما أنها تضمن بتوزيع مساحة تتدرب 40 هـ قسمت إلى حصص صغيرة على الفلاحين بحيث بأحد كل واحد 3 هـ كحد، وبسطرت ثم يونامجا زرعياً حصصاً حسب اختلاف تقصير على أن يقسم بالحصول بينهم إلى حاسب منهم حصصهم بمساحة من الإنتاج⁽¹⁶⁾

ومما سبق ذكره، فغير بوعي من التعاقبية لعدم الأوبى صمه
 الطموكة، أين يوفر المتعاون الأرض والعمل، ويضمن الجمعية الدور
 والثالث المسند أما الفرع الثاني هي تعاونية خاصة، جعلت لكنا التي
 لا تسلك إلا العمل كوصف بها وتتكفل للجمعية بتغطية لمصيرها وقد
 وجد نوع آخر من التعاونية سمي بتعاونية، ويقصد به عقد يتم بين مالك
 الأرض ومالك وسائل عمل كالحيوانات على أن يتم تقسيم لمصروف
 بينهم، وقد كان هذا الشكل الأكثر انتشاراً، لأنه يخلق نوعاً من التوازن
 الاجتماعي، ويعرف بين هذه الجمعيات قد ساعدت في تخطيط في
 العمالة على ممتلكاتهم ومواصلة نشاطهم الاقتصادي ويصلح حجة
 الأزمات المتكررة التي كانت تعربها الجوار

أشواع الملكية

لقد ألغت القوانين الفرنسية بوجود فئة الملاك الجواربيين
 الذين تمكنوا من الحفاظ على ممتلكاتهم والاستمرار في الاستعداد في
 وجه القوانين الجديدة إلى مصادر كل الأراضي الفلاحية من
 الجواربيين، وقد أطلق على مالكها مصطلح الملاك الجواربيين
 البرجوازية^(١) وهي فئة كانت تسلك الأموال والأراضي والعقارات في
 المدن والأرياف. وقسمت إلى ثلاثة فئات وهي: الملكية الكبرى كانت تمثل
 نزي الأملاك الوسعة والتي قد تتراوح ما بين 50 إلى 500 هكتار وقد
 حافظت عليها بفضل نفوذها المالي أو بفضل حكومي كذا هو الشأن
 بالجمعية لثيولة أولاد حدوا بغيبيون وكانت لها أيضاً عقارات عبارة عن

مغزل ومخلات كبرى ذات قسم مالية معتبرة، وثروته حيوانية
 متنوعة^(٢)

الملكية التوسيلة هي شبيهة بالفرع الأول، غير أنها تختلف عنها من
 حيث صغر حجم أراضيها التي كانت تتراوح من 10 إلى 40 هكتار
 وقد وجد هذا النوع من الملكية بشكل خاص في المواتر المستقلة للريف
 الجبلاني، وقد كان أصحاب هذه الأراضي يملكون طير إمكانياتهم
 الذاتية في استقلالها، عكس النوع الأول إلى جانب هذا، كانت يدفعون
 الضرائب والتي كانت تفوق طاقتهم المالية، الأمر الذي يفقد هذه الفئة
 ممتلكاتهم بتدريج بيد الكوالم، في حين يلتحقون بالبرجوازية المحروجة،
 وهي شريحة التي كانت تشكل أسوة الأعظم من المجتمع^(٣)

الملكية الصغيرة تتميز بصغر حجم الممتلكات، فهي جد محدودة
 لم تكن تتجاوز الخمسة هكتارات، وبها لم يكن تفكير مالكها يتجاوز
 حدود الأرض وبشاكلها. ويمسح المسمى انفاشي أي الاقتصاد
 بزراعة الجيوب التي تمثل الغذاء الأساسي للسكان^(٤)

هذا هو الريف أما الحديثة فقد وجد بها أيضاً فئة من الملاكين،
 الذين مارسوا بتدريج التخصصات مختلف عن المجموعة الأولى، ولكن في
 نفس الوقت بعد علاقة وطيدة بينهما، إن كان البعض منهم ممتلكات في
 لريف، ومارسوا نشاطاً صناعي مرتبطاً بالفلاحة، بحيث كانت هذه
 الفئة تلتحق الأعمال الحرة بعيدة عن السلطة الرسمية، ولقد كان

نشاطها مزيجاً يجمع بين الصناعة التقليدية كصناعة السجج والصوف والحرير، والصناعة الحديثة كالنقل مثلاً. نجد هذا النوع من الملكية بشكل خاص في القطاع الغربي، مثل وهران، بلفاسان وبسكرة، وغيرها¹.

ومهما اختلفت أنواع الملكية خلال الفترة الاستعمارية وتأثرها بالفكر الغربي، مما أدى إلى ملائمة النظام الاجتماعية الجزائرية، التي كانت قبلاً الفئمة والعروش محور الحياة، فإنها تنكس هنا قدرة المجتمع الجزائري على مواجهة السياسة الفرنسية والتمسك على أرضيه وعاداتها. وفي نفس الوقت التناغم مع الوضع الجديد الذي تمثله اتوجه الاقتصادي الفرنسي.

الهوامش

- 1- L'Entreprise algérienne, revue de l'Algérie économique, 1916, p. 220.
- 2- برنارد ليفي، مد الله، الدولة الوطنية للجزيرة، 1990، ج 1، دار الغرب الإسلامي.
- 3- Département d'Oran et son territoire général, 1900, p. 26.
- 4- Archives coloniales d'Oran, série 4, l'agriculture en Algérie, n° 20105, 1900.
- 5- Archives Wilaya d'Oran, série 4, l'Administration générale de l'Algérie, 1900, 1905, n° 1300.
- 6- Bar, G. H., la dépopulation des régions algériennes, 1975, p. 13.
- 7- Tenen, A., l'économie sociale, économique, 1937, l'Algérie coloniale, 1937, l'Algérie pour la doctrine démocratique, t. 1, 1948, Paris, p. 29.
- 8- Le journal, le 10 et 11 mai 1910, n° 1010, 1910.
- 9- Archives Wilaya d'Oran, série 4, l'agriculture des régions algériennes, 1900, 1905.
- 10- Archives Wilaya d'Oran, série 4, l'agriculture des régions algériennes, 1900, 1905.
- 11- Bulletin 1910, la valeur de la propriété, le bulletin agricole, 1910, n° 11.
- 12- L'économie (1910), l'Algérie économique, un siècle de colonisation, l'Algérie économique de la colonisation de l'Algérie, t. 1, C. G. de l'Algérie, 1910, p. 29.
- 13- Annuaire statistique de l'Algérie, 1904-1905, p. 50.
- 14- Archives Wilaya d'Oran, série 4, l'agriculture des régions algériennes, 1900, 1905.
- 15- Archives Wilaya d'Oran, série 4, l'agriculture des régions algériennes, 1900, 1905.
- 16- Archives Wilaya d'Oran, série 4, l'agriculture des régions algériennes, 1900, 1905.

$$n = \left\lfloor \frac{1}{2} \left(\frac{1}{\alpha} + \frac{1}{\beta} \right) \right\rfloor$$

الحب

المعتمد عليه في كل ما ذكره من تاريخه

19

۱۱. در صورتی که $\frac{d^2y}{dx^2} = 0$ باشد، تابع $y(x)$ به چه شکل خواهد بود؟

عرائض الجرائع ضد
السياسة العقارية الاستعمارية

— ۱۵۵ —

اسم خاریجہ ذاعاد والی ب

موضوع كتيبات الجرائد الاحتجاجية بعد سياسة
التسليم الاستعماري في القرن التاسع عشر موضوع واسع، مختلف
ومثيراً أيضاً، فهو يرمم قصة معاناة وكفاح شعب، ويجسد مختلف
المبادئ الفرنسية الخفية في إدارة مستعمرة الجرائد وتمكينها
على المستعمرين، ويوضح أنواع العلاقات التي كانت تربط المجتمع
الجزائري بالسلطات الاستعمارية

دور الأرشيف الفرنسية بالتحفة والتي تضم لزمته
استعمارات تحتوي الآلاف من شكاوي وعرائض الجزائريين، ونذكر من
هذه الوثائق والتي تسمى بـ «الإطلاع على الجسد» والتي تركز
أرشيفها وراء البحر معنية أكثر من برونس (C.A.D.M) مركز
الاستقبال والبحث في الأرشيف الوطني بباريس (C.A.F.A.N) قسم
التاريخ الهام بالحربية بالسنس (S.H.A.T)، وكذلك الأرشيف الخاص
للسيما نور جويل فوري وأولاده ببنك البنية خفية سافيت دي

ميطرت سمالة الأرشيف بشكل يبرز على موضوعات هذه
الشكاوي والمرائض وبذلك لأنه يفسر النظر من أي سبب أو حجة
أخرى فإن الهدف من وراء الإطلاع الفرنسي للجرائد كان الاستعمار
الاستيطاني، أي غتصاب لملاك الكوادمي واستغلالها من طرف
الاستعمار، إننا نرى أن السلطات الاستعمارية حاولت وتبعت سياسات
متعددة من أجل تحقيق هذا الهدف ضاربة عرض الحائط بالوعود
والوعداءات التي رسمها للمصداق من طرف دويرمون، رئيس الجيوش

الفرنسية في جويلية 1830 ولقي من بين ما جاء فيها ضمن حماية
أهل السكان.

هذه السياسة الطارية الفرنسية إلى تلبية طلبات نهج
ممتلكات الشعب الجزائري، ولقد أحدث هذه السياسة تغيرات على
الأنظمة الاقتصادية، الاجتماعية، الإدارية والأمنية والتي كانت سائدة
ومتعارف عليها في المجتمع الجزائري.

وبسبب ذلك حالت رويد العمل الجزائرية في مظاهر مختلفة
فيما يتعلق على الملكية المملوكة بالجزائر وصلاحيات الانتظام التي تمرر
لها المصرون وعملاء الحكومة الفرنسية من الجزائريين، كل أسلوب
كتابة الملكية أو العريضة استوائية صيرة فتضمنها الجزائريين
للتعبير عن رغبتهم واستقلالهم والبقاء عن وجودهم، فالأرض لم تكن
مجرد مورد رزق بل كانت رمز للتوحيج، الطوبى للوطن والحرية.

هذا الوضع الأولي للإحتلال جعلت استنكارات الجزائريين
والمندجاتهم ضد مختلف التعسفات والتعديلات التي قامت بها
السلطات الفرنسية إداريا وأحيانا ومن أهم المراسم الخاصة بهذه
الفترة هي تلك التي تعدت صلاحيات مصادرة أملاك المومس وحسبها إلى
أملاك الدولة (التومس) والتي نص عليها قرار صدر في 4
سبتمبر 1830 كانت للمومس أهمية اقتصادية واقتصادية وثقافية
كبيرة، فالأملاك للمومس كانت موروثة عن ميني، مملوكة، متاجر
ومساجد، تنطق عندئذها للقيام بتنظيم الحج، ومساعدة قراء مكة

والأندلس والتنظيم التعليم ونجح بمرور المومس، لصيانة المساجد والأماكن
المسماة بصفة عامة، ومصادرة هذه الأملاك كانت طعنا شديدا
للجزائريين في مرات إحتلالهم ومقدساتهم.

استنكر الجزائريون أيضا مر عرائضهم، في بداية الإحتلال
عطلت النهب والهدم التي تعرضت لها المساجد حيث حول بعض
منها لخدمة مصالح الاستعمارية العسكرية، المدنية والدينية، وعدم
النسب الآخر تومسج بقرعات أو إنشاء المساجد، ولقد تظاهر الآلاف
الجزائريين أمام مسجد كشلو علف حور إلى كنيسة وأكل كل ما لهم
الطرد والإهانة.

وكتب أعيان الجزائر من أمة وتجار وأمناء، وأيضا شيوخ
القبائل يطالبون باسترجاع أوقافهم، وتومس ممتلكاتهم الشخصية، وقد
وصل عدد كدور من المراسم بين 1831 و 1834، إلى إدارة
الاستعمارية في الجزائر وحتى إلى السلطات في فرنسا، فقد كتب أهل
العرب محي الدين بن مبارك مثلا في 1832 رسالة إلى ملك فرنسا
مستنكرا أعمال النهب وإثباتا تعريض الجزائريين وإرجاع ممتلكاتهم
والفزع في رسالته إن لم يستجاب لطلباته لن يسمح له بالعودة²¹.

وتعتبر العريضة للشوورة التي بحث بها جسدان خويجة
وإبراهيم بن مصطفى بالغا إلى وزير البحرية في جويل 1833 والمكرمة
من 22 صفحة²² من أهم المراسم الجزائرية علف كشفت للسلطات
بباريس عن المطالب التي قام بها الفرنسيون عند دخولهم الجزائر عند

مملوك الجوامريين في 18 بعد تلك التعديلات والامتيازات التي منحها لـ
القطاعات الجوامرية، إضافة إلى ما قد ذكرها الحديث عن تدوير
المقام بين الجوامريين، وبذلك يفرض خلق طريق حيث نضمت رفاة اسمي
بل ويصنع عندهم في مرسية وإملاك الخواص لم تسم من النهي
والسلب فمعدان حوجه نفسه تعرض لذلك فلقد رد ضابط فرنسي
عندما طالب منه إحلال منزل وجديفة بمدرس حوجة أو دفع أجر لقاء
مكثته رد قذرا لقد احتلها الجوامريين، وبذلك أسلمة سلق فيها وكل ما
عليها هو ملك لنا⁴¹.

وحتى بعد وصول صدق الاحتجاجات إلى فرنسا لم يستجب
طلبات الجوامريين المتكررة، فلجنة التحقيق مثلا بقي كلف بيد البارون
يود من قبل وزارة الخارجية سنة 1836 للتحقيق في مسألة دفع
التعويضات للمتضررين من عمليات النهب لم تعطي أي نتيجة لصالح
الجوامريين بل إنه مظهر كل من كان يسطح كائن إما للسجور أو السقي
وهذا ما حصل لمعدان ولأبن السقي وغيرهم من حاملي الامتياز على
حقوق بني ومثله

وبعد هذه الفترة تعرف الكثرات الاحتجاجية نوعا من التفرق
جنبه في وقت ازديت فيه نسبة الاستعمارية لنبط واضطهادها،
فقد صدرت قوانين الحجر على ممتلكات وحشد السكان في مجتمعات
بعضهم منهم من اقبحهم بعضهم وروايت الحالة الاقتصادية الجوامريين
تدهور، فقد هي لملكهم تحت تأثير المصادرة والمعمود الربوية أصبحوا

ضامس في أراضي النصارى وطرد السكان نحو الريفين والحيال حيث
أراضي البور والتقنية الإنتاج

وسا زاد الوضع سوءا حدث أن صدر في تاريخ 22 أبريل 1863
الرسم المشيعي (Décret du 22 avril 1863) والذي يقضي في حجب بعض
ملكية الفرنجة وتلاه قانون 24 جويلية 1873 والذي عصب إدارة
الملك إلى القانون الفرنسي، ولقد تمتد هذه القوانين لتفاديا على
الاستمرى الاقتصادي والاجتماعي ولا يزال مخططاته معلومة إلى يومنا
هذا

ولتطبيق الرسم المهمت إجراءات زادت من تعقيد وحطوته
وهنا تقسيم القبائل إلى مجموعة بوادر وتقسيم لأراضي حسب
نوعها أي أراضي ملك، أراضي عرض، أراضي تابعة للدولة أو أراضي
تابعة للبلدية وبهذا تقسيم أراضي العروش إلى ملكيات فردية وذلك
بعد الرسوم تمت للمصادرة على عمليات النهب والمصادرة الواحدة عند
بداية الاحتلال ولكن أكثر الأكثر خطورة والذي هدف إليه هذا الرسم
هو تحميم للنظم الاجتماعي وإحداث احتلال في التركيبة الجوامرية
وسحب ملكها كالأتي

تغير أسامي القبائل فلق امتقت من الحويطة أسماء قبائل كابل
في تاريخ وماضي عريق وحلف مطب أسماء فرنسية أو أسماء مختارة
بطريقة عشوائية من طرف السلطات الفرنسية ويذكر في هذا السياق
مثلا عريضة بعض بني قائد وجدة دول الشرفة دائرة تبالط بصلته

الجزائر إلى والي المدينة يحتجوا فيها على التغيير الذي تؤول إليه البلاد
بحرارة فيما يخص أسم دوارهم، واكتوا أنهم يمتروى منذ بولب
الثاوية والمدينة لهذا الاسم، واقتروا أن كان لابد من تغيير
الاسم حتى لا يسم الحارك الدوارهم، ولكن بحسب الملائكة كانوا
من طرف أحد مسؤولي الفرنسيين على الشكاية نفسها، لم يتم الموافقة
على الاسم المختار فحاربوها *Remuant agitantur*

- تقسيم الأراضي الفوشية فاراضي الفوش أو الأراضي الصحابية
هي الأراضي التي تستل من طرف الجميع وعدا لنظام يحميها من
الزحف والايجار وبيع، وبالتالي كانت أراضي العرش وورا للتصالح
والتمسك الاجتماعي فشكلت ذلك هراويل أمام التوفيق والامتداد
الاستعماري ولكن بتقسيم هذه الأراضي يتحطم هذا البناء فمهل
البيع للمصريين ولم إنشاء لينة لمختلطة هي موسى ثم تجريد خمس
قبائل مجاورة من حدود ونسأ الرصيد وهم بولاد العياص، بولاد
موسر، بولاد مويكني، الفوش و أولاد علي وندكر أيضا مثال قبيلة
بني عرجين بالقرب من عبادي والتي هددت ما يقارب 70% من سجل
لرئيسها من جراء تطبيق القوانين العقابية⁽¹⁾

وكانت السلطات أحيانا تعرض الذين حدودت أراضيهم
بالأراضي تملأها من قبائل أخرى، فالتقسيم الإداري المورخ في 23 ماي
1863 الخلق بدروس، الشيفتي يوضح أنه إذا اقتضى الأمر أن يحد

أجزاء من أراضي البواوير لخدمة مصالح الاستعمارية يمكن
توزيعهم بأراضي أخرى من القبيلة توجد بحسب الحاجات المروعة
فتمتد هذه النزاعات بين الفرق والفصائل بل وحتى بين أفراد العائلة
الواحدة

وحسباً لتطبيق مرسوم 22 أبريل 1863 حيث لجان حكومية مكونة من
رئيس ومجلس، وترجعان كانت تزور الأراضي عدة مرات وتجمع
المحور وتعلن لأصحاب الأراضي بمساحتها ولكن بعد ذلك قد شقها
ويكون بعد رتبة رسمية فالحصول على عقد الملكية كان يطلب
إرسال البيانات إلى العاصمة حيث تستغرق الإجراءات زمن طويلا
وبالتالي لتدور الكثير من القضايا فشكلت العاصفة فيما يخص
القضاء والإدارة، وكما وصفها جريدة الشعب كابية شتت كل شيء
ولكن لا نجد شيئا فحدثت الكثير من الاضطرابات وضاة حفر
مئات الآلاف من الملاحين الجزائريين ولينا في هذا المجال شكاوي
كثيرا⁽²⁾

• شكاوي خاصة بالملكي الذين كانوا غالبيتهم ووجود لجان
للتحقيق وأثناء إجراءات التحقيق فضعت بالتالي أراضيهم إلى أملاك
الدولة

- شكاوي خمسة مالمسجد حيث أنهم فيها أحيانا القبار أو للشيوخ
المروفي، بغيرهم (صومعة صومعة) بالتأثير على عصابة لينة نظرا
منقوبهم للتغير في مساحات الأراضي

وتخصصت بلاتر لتعديد المساحات، وبغائر أخرى لتسجيل
شكايات، وبمقتضى قانون 1867 حددت مدة شهرين ابتداء من
تسجيل مصدر التعدي للاعتراض على الشكايات، إلا أن الأرض
تسجل حسب الإيجار¹⁰ الأرض.

وبطبيعة الحال وفي بلد منعدم فيه وسائل الإعلام ونقص
وسائل المواصلات أصبح الكثير من الفلاحين حقوقهم

وبمقتضى قانون 1873 حول جميع المرافعات بها بعض حدود
وعقود الملكية إلى قاضي الصلح الفرنسي، وهكذا أوجد الفلاح
الجزائري أمام الدولة لا أمل به فيها من العرج، فالتضاء الفرنسي
كل ما يستلزم تعيين وسطاء وتقييم وثائق ومصارف ترجمة وتكاليف
باعتها ووقتاً طويلاً.

ولقد أدى كل هذه الصعوبات كثير من الصحابة كانوا ينجحون
إلى الشكاية مباشرة إلى الوالي أو الحاكم المدم، أما عن المراض
الجماعية فوصلت حتى إلى الدول الأجنبية مثل تلك المراض التي
امضاهما 214 جزائري ومضت بها إلى ملكة بريطانيا في أبريل 1871، حيث
تصدرت شكاياتهم قضية سيامة الاستيلاء على الأراضي من طرف
الاستعمار الفرنسي¹¹ وزاد من شعور الحاجة الاقتصادية للفلاحين
الجزائريين المحتلج لوجيشية التي عقب ثورة 1871 فقد كان لنظام
السلطات رعباً وبلا رحمة وكما وصفه حين كان عمرها عليه¹² فقد
وصلت الكثير من الشكايات إلى مكاتب الإدارة الفرنسية تطالب

باسترجاع مملكتها المنجور عليها حيث صدر ما يقارب 2,640,000
شكاري بعد ثورة 1871¹³

ويجدر الإشارة أن اللجنة البرلمانية لسنة 189 والتي ترأسها
السيناتور جول فيري كانت وعلى عكس لجان التفتيش السابقة قد
اهتمت كثير بالاستماع إلى شكايات الجزائريين، فبعد سجل حول
فيري في ملفه المصنفة بمكتبه سادت هي ملاحظات حول وقعية
الدلاج الجزائري وهو يجرب القرى والداشو وتلمس شغباً وكتائب
كثير من الشكايات وفي تدرج موضعها وحسب تغييره حول
القرى الفلاحية¹⁴

ابتداء من هذه الفترة نلاحظ أن الجزائريين كانوا من
مواضعهم إلى مجالس الشيوخ والنواب في باريس، ويؤمن من أن
معظم الودود كانت سلبية بمرور ذلك تكون موضوع العريضة هو من
أعضاء المصالح القصبية في الجزائر، إلا أن تصاعد الكتابات
الاقتصادية ووضع حد لها في فرنسا بعم كثيراً حركة النجدة
الجزائرية ولذا فاعتبر من أجل حقوق الشعب الجزائري وطرح قضايا
حول صلاحية النظام الإداري والاقتصادي أصبح في الجزائر وشكر
مثلاً حملات جريدة لوتون (L'Echo) وجلاء النائب ليار ودي

ومصطف في الأخير أنه بالرغم من اعتماد الجزائريين في حقوقهم
إلى وسيلة العريضة على القانون الفرنسي ذاته والذي مقر الحق في
الشكوى عن طريق العريضة. ولكن وبأن هذا القانون نفسه يشرع

لجاية الاسبويه في السياسة العقارية الفرنسية
بالغرب الجزائري 1830 - 1900

محمد خير

معلم تدريس - جامعة خروالو بريس

ميدو - س

لقد أثرت هذه العمليات على جسيمتها ترسانته من الفرنسيين
لحمها قرير سبتمبر 1830 ولاحتسني 1844 و 246، وقرير 251
والسياتريس كوسولك 1863 وثلاثون فارلي 1873 وغيرها على الفلاح
الجزائري التي نفذ ارضه بعض السياسة الفرنسية التي كانت تسعى
للتحكم في الجزائريين، وبحضاعتهم لنفوذها بالقوة، وذلك بتعطيلهم من
مالكي ال احواء جعلوا للتمه ثروات انهم

لقد يمدد طقس المورس الشحيحة بعض اوروبا وخاصة الجربة
الجويي منها دير في جلب العديد من سكان اوروبا لاسيما سكان
مقاطعة البحر الابيض المتوسط وكذا من بين هؤلاء لاسبان الذين
شكلوا اغلبية سكان منطقة الغرب الجزائري، واستقطنوا اى ولم يولوا
بدر خاصة في دفع الاستيطان وتطويره من معتزوا عمالا افسسها عبه
وبد مددعهم على ذلك ان مددعهم الاول والاهم مددع في تحسين
ومدعهم لتعيشية، وهذا ما سجل بدوره على رأي ميلار مطاله عليه
المددعهم في الحركة الاستعمارية⁽²⁾، ولصيح تاريخهم مرتبطا بالتاريخ
الاستعماري عامة والتاريخ منطقة خاصا، والعمى الذي يسجل بهم انهم
غيرو عمالة الاستعمارية جعل مددعهم يدور عند الفرنسيين (المحتز
الرمعي) والغرب الجزائري

من الاسبية نتي شكلها الاسان في تدعيم الاستيطان الفرنسي
مالغرب لجزائري مددعا الى طرح الاشكال التالي وهو ما مددع
استفادة الاسبان من حكم الاراضي في ظل قناتل المجدي⁽³⁾، وكيف

تمكن الاسبان من الحصول على الملكيات في مختلف مناطق المغرب
الجزائري، واصبحوا ملاكا ينفسون الفرنسيين الاصليين على ملكة
الارض.

وللأهمية على هذا الانسان يجب ان يعود أولا الى دراسة تاريخ
بحرر الاسبانية الى الغرب الجزائري، وكيف تطور الاستيطان بها
أولا لجزيرة الاسبانية

في علاقة الاسبان بالمغرب الجزائري قديمة تميزت من ج.ه
لأشكال الفرنسي للحرار هذا الأخير الذي فتح بهم أعمال لأعباء
بذلك التواجد القديم في المنطقة، وبذلك من طريق لجزيرة الكتيفة تحو
مناطق الغربية من الجزائر ومن السبب الحقيقي الذي شجع هجرة
الاسبان على الجزائر خلال القرن 19 لا يعود فقط إلى سياسة فرنسا
في تشجيع هجرة من أجل الاستعمار الاستيطاني وإنما يعود كذلك إلى
الأوضاع التي كانت تعيشها إسبانيا خلال نفس الفترة، والحال في
بذلك الاعتبار المأزجية والغرب الجزائري ومكانة التكيف مع المناخ
اسباب الهجرة:

من اليك في اسباب البحر الاسبانية إلى الجزائر يطلب
العودة الى دراسة الأوضاع التي كانت تعيشها إسبانيا خلال القرون
19 وذلك قصد فهم الحق لجزيرة البحر الاسبانية والتي يحاول من
نقصها في نقده الثانية

- عدم الاستقرار السياسي وكثرة الجيوب والنصر عات
والانقلابات والحاقق الحكومات ونشهرها الصروب تكارلمية Carlin
وحروب الجمهورية الأولى ٢٣% ^{١٤} عدم تصحيح اسسها قادر على حل
مشاكل الموهبة. كما أصرت الصروب بالحياة السياسية والاقتصادية
ومرج ذلك بالحروب الخارجية كالأزمة الكوبية التي استمرت عن حوسها
حربا مع الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٦٨ وهو سر ج لدى المنها
أقر مستعدتها في كوب والفلن ومورتونكر ^{١٥}

النمو المستمر إلى الصرب. حيث بلغ عدد سكانها مليون
سنة خلال سنة ١٩٥٨ ثم تم هذا العدد ٣.١٥ مليون سنة ١٩٦٦
ثم إلى ٦.٥ مليون سنة خلال سنة ١٩٧٥ ^{١٦}

لقد أدى التزايد السكاني على التوبة التي أصبحت تعاني من
الاختلال في التوزيع. اختلاف السكانية والعدم الثمرة على تلبية
حاجات المجتمع الضرورية. فلم يعد هناك مخصص شغل. قد بلغ من
حراء ذلك عدد البطالين

لأراضي والأرض التي امت بصية الكثير من السكان كالكوير
والصبي أنصرا. فخلال سنة ١٩٦٢ اجتاح اليد مورس الصبي
الصفر. الذي أنه إلى وفاة ١٠ آلاف من الأسماك حصنة في الصرب
الجنوبية والجمهورية الصربية وخلال سنة ١٩٦٦ حدثت الكوير ما
يقارب ١:٠٠٠ شخص. و٢٥ ألف شخص سنة ١٩٦٩ وتظهر لوباء الثمة
الناقة في سنة ١٩٥٥ ليونبي و وفاة ٢٣٠ ألف شخص. كما ظهرت

الصبي نصفه من جديد سنة ١٩٧٥، والكويرا سنة ١٩٨٥ والتي أدت
إلى إلى وفاة ١٥٠ ألف شخص ^{١٧}

رقم أهمية القطاع الزراعي واختلاف إسبانيا أو صبي
شبكة ومناخ مساعد فإنها لم تعرف تطورا في هذا المجال سببا بقص
الإمكانات. وهو ما حال دون تطور إسبانيا نفس التطور النوعي الذي
كانت تشهد به باقي الدول الغربية أمدا. وهو ما خلق مشاكل الصروب
الزراعي وتكثف لدى زيادة على تلك الأراضي، بواعية خاصة
بالأنوس بـ ^{١٨}

- صناعيا لم تعرف إسبانيا التقدم الصناعي الذي شهدته
معبرتها من الدول الأوروبية. فلم تعد تطوّر الصناعي التطور
التقني والاستغلال المتنام ^{١٩} - يستند عملها كمالونيا التي كانت بها
بعض المصانع لإسبانيا مسددة للصير ^{٢٠} ، التي استطاعت
امتصاص بعض الرطوبة وهو ما يعمر للة لهجرة الكثافية إلى
الجزائر

تلك هي إذن بخصوص الظروف التي وقعت بالاسبان للهجرة
إلى الجزائر بهدف إيجاد حياة أفضل، فنوا تكون أوسك المهاجرين
كأدرا يقومون إلى عنة العمال العاطلين والفلاحين والشرعيين واللاجئين
السياسيين ويتفق جمل نلورجين أشكل. بعد و ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠} ^{١٠١} ^{١٠٢} ^{١٠٣} ^{١٠٤} ^{١٠٥} ^{١٠٦} ^{١٠٧} ^{١٠٨} ^{١٠٩} ^{١١٠} ^{١١١} ^{١١٢} ^{١١٣} ^{١١٤} ^{١١٥} ^{١١٦} ^{١١٧} ^{١١٨} ^{١١٩} ^{١٢٠} ^{١٢١} ^{١٢٢} ^{١٢٣} ^{١٢٤} ^{١٢٥} ^{١٢٦} ^{١٢٧} ^{١٢٨} ^{١٢٩} ^{١٣٠} ^{١٣١} ^{١٣٢} ^{١٣٣} ^{١٣٤} ^{١٣٥} ^{١٣٦} ^{١٣٧} ^{١٣٨} ^{١٣٩} ^{١٤٠} ^{١٤١} ^{١٤٢} ^{١٤٣} ^{١٤٤} ^{١٤٥} ^{١٤٦} ^{١٤٧} ^{١٤٨} ^{١٤٩} ^{١٥٠} ^{١٥١} ^{١٥٢} ^{١٥٣} ^{١٥٤} ^{١٥٥} ^{١٥٦} ^{١٥٧} ^{١٥٨} ^{١٥٩} ^{١٦٠} ^{١٦١} ^{١٦٢} ^{١٦٣} ^{١٦٤} ^{١٦٥} ^{١٦٦} ^{١٦٧} ^{١٦٨} ^{١٦٩} ^{١٧٠} ^{١٧١} ^{١٧٢} ^{١٧٣} ^{١٧٤} ^{١٧٥} ^{١٧٦} ^{١٧٧} ^{١٧٨} ^{١٧٩} ^{١٨٠} ^{١٨١} ^{١٨٢} ^{١٨٣} ^{١٨٤} ^{١٨٥} ^{١٨٦} ^{١٨٧} ^{١٨٨} ^{١٨٩} ^{١٩٠} ^{١٩١} ^{١٩٢} ^{١٩٣} ^{١٩٤} ^{١٩٥} ^{١٩٦} ^{١٩٧} ^{١٩٨} ^{١٩٩} ^{٢٠٠} ^{٢٠١} ^{٢٠٢} ^{٢٠٣} ^{٢٠٤} ^{٢٠٥} ^{٢٠٦} ^{٢٠٧} ^{٢٠٨} ^{٢٠٩} ^{٢١٠} ^{٢١١} ^{٢١٢} ^{٢١٣} ^{٢١٤} ^{٢١٥} ^{٢١٦} ^{٢١٧} ^{٢١٨} ^{٢١٩} ^{٢٢٠} ^{٢٢١} ^{٢٢٢} ^{٢٢٣} ^{٢٢٤} ^{٢٢٥} ^{٢٢٦} ^{٢٢٧} ^{٢٢٨} ^{٢٢٩} ^{٢٣٠} ^{٢٣١} ^{٢٣٢} ^{٢٣٣} ^{٢٣٤} ^{٢٣٥} ^{٢٣٦} ^{٢٣٧} ^{٢٣٨} ^{٢٣٩} ^{٢٤٠} ^{٢٤١} ^{٢٤٢} ^{٢٤٣} ^{٢٤٤} ^{٢٤٥} ^{٢٤٦} ^{٢٤٧} ^{٢٤٨} ^{٢٤٩} ^{٢٥٠} ^{٢٥١} ^{٢٥٢} ^{٢٥٣} ^{٢٥٤} ^{٢٥٥} ^{٢٥٦} ^{٢٥٧} ^{٢٥٨} ^{٢٥٩} ^{٢٦٠} ^{٢٦١} ^{٢٦٢} ^{٢٦٣} ^{٢٦٤} ^{٢٦٥} ^{٢٦٦} ^{٢٦٧} ^{٢٦٨} ^{٢٦٩} ^{٢٧٠} ^{٢٧١} ^{٢٧٢} ^{٢٧٣} ^{٢٧٤} ^{٢٧٥} ^{٢٧٦} ^{٢٧٧} ^{٢٧٨} ^{٢٧٩} ^{٢٨٠} ^{٢٨١} ^{٢٨٢} ^{٢٨٣} ^{٢٨٤} ^{٢٨٥} ^{٢٨٦} ^{٢٨٧} ^{٢٨٨} ^{٢٨٩} ^{٢٩٠} ^{٢٩١} ^{٢٩٢} ^{٢٩٣} ^{٢٩٤} ^{٢٩٥} ^{٢٩٦} ^{٢٩٧} ^{٢٩٨} ^{٢٩٩} ^{٣٠٠} ^{٣٠١} ^{٣٠٢} ^{٣٠٣} ^{٣٠٤} ^{٣٠٥} ^{٣٠٦} ^{٣٠٧} ^{٣٠٨} ^{٣٠٩} ^{٣١٠} ^{٣١١} ^{٣١٢} ^{٣١٣} ^{٣١٤} ^{٣١٥} ^{٣١٦} ^{٣١٧} ^{٣١٨} ^{٣١٩} ^{٣٢٠} ^{٣٢١} ^{٣٢٢} ^{٣٢٣} ^{٣٢٤} ^{٣٢٥} ^{٣٢٦} ^{٣٢٧} ^{٣٢٨} ^{٣٢٩} ^{٣٣٠} ^{٣٣١} ^{٣٣٢} ^{٣٣٣} ^{٣٣٤} ^{٣٣٥} ^{٣٣٦} ^{٣٣٧} ^{٣٣٨} ^{٣٣٩} ^{٣٤٠} ^{٣٤١} ^{٣٤٢} ^{٣٤٣} ^{٣٤٤} ^{٣٤٥} ^{٣٤٦} ^{٣٤٧} ^{٣٤٨} ^{٣٤٩} ^{٣٥٠} ^{٣٥١} ^{٣٥٢} ^{٣٥٣} ^{٣٥٤} ^{٣٥٥} ^{٣٥٦} ^{٣٥٧} ^{٣٥٨} ^{٣٥٩} ^{٣٦٠} ^{٣٦١} ^{٣٦٢} ^{٣٦٣} ^{٣٦٤} ^{٣٦٥} ^{٣٦٦} ^{٣٦٧} ^{٣٦٨} ^{٣٦٩} ^{٣٧٠} ^{٣٧١} ^{٣٧٢} ^{٣٧٣} ^{٣٧٤} ^{٣٧٥} ^{٣٧٦} ^{٣٧٧} ^{٣٧٨} ^{٣٧٩} ^{٣٨٠} ^{٣٨١} ^{٣٨٢} ^{٣٨٣} ^{٣٨٤} ^{٣٨٥} ^{٣٨٦} ^{٣٨٧} ^{٣٨٨} ^{٣٨٩} ^{٣٩٠} ^{٣٩١} ^{٣٩٢} ^{٣٩٣} ^{٣٩٤} ^{٣٩٥} ^{٣٩٦} ^{٣٩٧} ^{٣٩٨} ^{٣٩٩} ^{٤٠٠} ^{٤٠١} ^{٤٠٢} ^{٤٠٣} ^{٤٠٤} ^{٤٠٥} ^{٤٠٦} ^{٤٠٧} ^{٤٠٨} ^{٤٠٩} ^{٤١٠} ^{٤١١} ^{٤١٢} ^{٤١٣} ^{٤١٤} ^{٤١٥} ^{٤١٦} ^{٤١٧} ^{٤١٨} ^{٤١٩} ^{٤٢٠} ^{٤٢١} ^{٤٢٢} ^{٤٢٣} ^{٤٢٤} ^{٤٢٥} ^{٤٢٦} ^{٤٢٧} ^{٤٢٨} ^{٤٢٩} ^{٤٣٠} ^{٤٣١} ^{٤٣٢} ^{٤٣٣} ^{٤٣٤} ^{٤٣٥} ^{٤٣٦} ^{٤٣٧} ^{٤٣٨} ^{٤٣٩} ^{٤٤٠} ^{٤٤١} ^{٤٤٢} ^{٤٤٣} ^{٤٤٤} ^{٤٤٥} ^{٤٤٦} ^{٤٤٧} ^{٤٤٨} ^{٤٤٩} ^{٤٥٠} ^{٤٥١} ^{٤٥٢} ^{٤٥٣} ^{٤٥٤} ^{٤٥٥} ^{٤٥٦} ^{٤٥٧} ^{٤٥٨} ^{٤٥٩} ^{٤٦٠} ^{٤٦١} ^{٤٦٢} ^{٤٦٣} ^{٤٦٤} ^{٤٦٥} ^{٤٦٦} ^{٤٦٧} ^{٤٦٨} ^{٤٦٩} ^{٤٧٠} ^{٤٧١} ^{٤٧٢} ^{٤٧٣} ^{٤٧٤} ^{٤٧٥} ^{٤٧٦} ^{٤٧٧} ^{٤٧٨} ^{٤٧٩} ^{٤٨٠} ^{٤٨١} ^{٤٨٢} ^{٤٨٣} ^{٤٨٤} ^{٤٨٥} ^{٤٨٦} ^{٤٨٧} ^{٤٨٨} ^{٤٨٩} ^{٤٩٠} ^{٤٩١} ^{٤٩٢} ^{٤٩٣} ^{٤٩٤} ^{٤٩٥} ^{٤٩٦} ^{٤٩٧} ^{٤٩٨} ^{٤٩٩} ^{٥٠٠} ^{٥٠١} ^{٥٠٢} ^{٥٠٣} ^{٥٠٤} ^{٥٠٥} ^{٥٠٦} ^{٥٠٧} ^{٥٠٨} ^{٥٠٩} ^{٥١٠} ^{٥١١} ^{٥١٢} ^{٥١٣} ^{٥١٤} ^{٥١٥} ^{٥١٦} ^{٥١٧} ^{٥١٨} ^{٥١٩} ^{٥٢٠} ^{٥٢١} ^{٥٢٢} ^{٥٢٣} ^{٥٢٤} ^{٥٢٥} ^{٥٢٦} ^{٥٢٧} ^{٥٢٨} ^{٥٢٩} ^{٥٣٠} ^{٥٣١} ^{٥٣٢} ^{٥٣٣} ^{٥٣٤} ^{٥٣٥} ^{٥٣٦} ^{٥٣٧} ^{٥٣٨} ^{٥٣٩} ^{٥٤٠} ^{٥٤١} ^{٥٤٢} ^{٥٤٣} ^{٥٤٤} ^{٥٤٥} ^{٥٤٦} ^{٥٤٧} ^{٥٤٨} ^{٥٤٩} ^{٥٥٠} ^{٥٥١} ^{٥٥٢} ^{٥٥٣} ^{٥٥٤} ^{٥٥٥} ^{٥٥٦} ^{٥٥٧} ^{٥٥٨} ^{٥٥٩} ^{٥٦٠} ^{٥٦١} ^{٥٦٢} ^{٥٦٣} ^{٥٦٤} ^{٥٦٥} ^{٥٦٦} ^{٥٦٧} ^{٥٦٨} ^{٥٦٩} ^{٥٧٠} ^{٥٧١} ^{٥٧٢} ^{٥٧٣} ^{٥٧٤} ^{٥٧٥} ^{٥٧٦} ^{٥٧٧} ^{٥٧٨} ^{٥٧٩} ^{٥٨٠} ^{٥٨١} ^{٥٨٢} ^{٥٨٣} ^{٥٨٤} ^{٥٨٥} ^{٥٨٦} ^{٥٨٧} ^{٥٨٨} ^{٥٨٩} ^{٥٩٠} ^{٥٩١} ^{٥٩٢} ^{٥٩٣} ^{٥٩٤} ^{٥٩٥} ^{٥٩٦} ^{٥٩٧} ^{٥٩٨} ^{٥٩٩} ^{٦٠٠} ^{٦٠١} ^{٦٠٢} ^{٦٠٣} ^{٦٠٤} ^{٦٠٥} ^{٦٠٦} ^{٦٠٧} ^{٦٠٨} ^{٦٠٩} ^{٦١٠} ^{٦١١} ^{٦١٢} ^{٦١٣} ^{٦١٤} ^{٦١٥} ^{٦١٦} ^{٦١٧} ^{٦١٨} ^{٦١٩} ^{٦٢٠} ^{٦٢١} ^{٦٢٢} ^{٦٢٣} ^{٦٢٤} ^{٦٢٥} ^{٦٢٦} ^{٦٢٧} ^{٦٢٨} ^{٦٢٩} ^{٦٣٠} ^{٦٣١} ^{٦٣٢} ^{٦٣٣} ^{٦٣٤} ^{٦٣٥} ^{٦٣٦} ^{٦٣٧} ^{٦٣٨} ^{٦٣٩} ^{٦٤٠} ^{٦٤١} ^{٦٤٢} ^{٦٤٣} ^{٦٤٤} ^{٦٤٥} ^{٦٤٦} ^{٦٤٧} ^{٦٤٨} ^{٦٤٩} ^{٦٥٠} ^{٦٥١} ^{٦٥٢} ^{٦٥٣} ^{٦٥٤} ^{٦٥٥} ^{٦٥٦} ^{٦٥٧} ^{٦٥٨} ^{٦٥٩} ^{٦٦٠} ^{٦٦١} ^{٦٦٢} ^{٦٦٣} ^{٦٦٤} ^{٦٦٥} ^{٦٦٦} ^{٦٦٧} ^{٦٦٨} ^{٦٦٩} ^{٦٧٠} ^{٦٧١} ^{٦٧٢} ^{٦٧٣} ^{٦٧٤} ^{٦٧٥} ^{٦٧٦} ^{٦٧٧} ^{٦٧٨} ^{٦٧٩} ^{٦٨٠} ^{٦٨١} ^{٦٨٢} ^{٦٨٣} ^{٦٨٤} ^{٦٨٥} ^{٦٨٦} ^{٦٨٧} ^{٦٨٨} ^{٦٨٩} ^{٦٩٠} ^{٦٩١} ^{٦٩٢} ^{٦٩٣} ^{٦٩٤} ^{٦٩٥} ^{٦٩٦} ^{٦٩٧} ^{٦٩٨} ^{٦٩٩} ^{٧٠٠} ^{٧٠١} ^{٧٠٢} ^{٧٠٣} ^{٧٠٤} ^{٧٠٥} ^{٧٠٦} ^{٧٠٧} ^{٧٠٨} ^{٧٠٩} ^{٧١٠} ^{٧١١} ^{٧١٢} ^{٧١٣} ^{٧١٤} ^{٧١٥} ^{٧١٦} ^{٧١٧} ^{٧١٨} ^{٧١٩} ^{٧٢٠} ^{٧٢١} ^{٧٢٢} ^{٧٢٣} ^{٧٢٤} ^{٧٢٥} ^{٧٢٦} ^{٧٢٧} ^{٧٢٨} ^{٧٢٩} ^{٧٣٠} ^{٧٣١} ^{٧٣٢} ^{٧٣٣} ^{٧٣٤} ^{٧٣٥} ^{٧٣٦} ^{٧٣٧} ^{٧٣٨} ^{٧٣٩} ^{٧٤٠} ^{٧٤١} ^{٧٤٢} ^{٧٤٣} ^{٧٤٤} ^{٧٤٥} ^{٧٤٦} ^{٧٤٧} ^{٧٤٨} ^{٧٤٩} ^{٧٥٠} ^{٧٥١} ^{٧٥٢} ^{٧٥٣} ^{٧٥٤} ^{٧٥٥} ^{٧٥٦} ^{٧٥٧} ^{٧٥٨} ^{٧٥٩} ^{٧٦٠} ^{٧٦١} ^{٧٦٢} ^{٧٦٣} ^{٧٦٤} ^{٧٦٥} ^{٧٦٦} ^{٧٦٧} ^{٧٦٨} ^{٧٦٩} ^{٧٧٠} ^{٧٧١} ^{٧٧٢} ^{٧٧٣} ^{٧٧٤} ^{٧٧٥} ^{٧٧٦} ^{٧٧٧} ^{٧٧٨} ^{٧٧٩} ^{٧٨٠} ^{٧٨١} ^{٧٨٢} ^{٧٨٣} ^{٧٨٤} ^{٧٨٥} ^{٧٨٦} ^{٧٨٧} ^{٧٨٨} ^{٧٨٩} ^{٧٩٠} ^{٧٩١} ^{٧٩٢} ^{٧٩٣} ^{٧٩٤} ^{٧٩٥} ^{٧٩٦} ^{٧٩٧} ^{٧٩٨} ^{٧٩٩} ^{٨٠٠} ^{٨٠١} ^{٨٠٢} ^{٨٠٣} ^{٨٠٤} ^{٨٠٥} ^{٨٠٦} ^{٨٠٧} ^{٨٠٨} ^{٨٠٩} ^{٨١٠} ^{٨١١} ^{٨١٢} ^{٨١٣} ^{٨١٤} ^{٨١٥} ^{٨١٦} ^{٨١٧} ^{٨١٨} ^{٨١٩} ^{٨٢٠} ^{٨٢١} ^{٨٢٢} ^{٨٢٣} ^{٨٢٤} ^{٨٢٥} ^{٨٢٦} ^{٨٢٧} ^{٨٢٨} ^{٨٢٩} ^{٨٣٠} ^{٨٣١} ^{٨٣٢} ^{٨٣٣} ^{٨٣٤} ^{٨٣٥} ^{٨٣٦} ^{٨٣٧} ^{٨٣٨} ^{٨٣٩} ^{٨٤٠} ^{٨٤١} ^{٨٤٢} ^{٨٤٣} ^{٨٤٤} ^{٨٤٥} ^{٨٤٦} ^{٨٤٧} ^{٨٤٨} ^{٨٤٩} ^{٨٥٠} ^{٨٥١} ^{٨٥٢} ^{٨٥٣} ^{٨٥٤} ^{٨٥٥} ^{٨٥٦} ^{٨٥٧} ^{٨٥٨} ^{٨٥٩} ^{٨٦٠} ^{٨٦١} ^{٨٦٢} ^{٨٦٣} ^{٨٦٤} ^{٨٦٥} ^{٨٦٦} ^{٨٦٧} ^{٨٦٨} ^{٨٦٩} ^{٨٧٠} ^{٨٧١} ^{٨٧٢} ^{٨٧٣} ^{٨٧٤} ^{٨٧٥} ^{٨٧٦} ^{٨٧٧} ^{٨٧٨} ^{٨٧٩} ^{٨٨٠} ^{٨٨١} ^{٨٨٢} ^{٨٨٣} ^{٨٨٤} ^{٨٨٥} ^{٨٨٦} ^{٨٨٧} ^{٨٨٨} ^{٨٨٩} ^{٨٩٠} ^{٨٩١} ^{٨٩٢} ^{٨٩٣} ^{٨٩٤} ^{٨٩٥} ^{٨٩٦} ^{٨٩٧} ^{٨٩٨} ^{٨٩٩} ^{٩٠٠} ^{٩٠١} ^{٩٠٢} ^{٩٠٣} ^{٩٠٤} ^{٩٠٥} ^{٩٠٦} ^{٩٠٧} ^{٩٠٨} ^{٩٠٩} ^{٩١٠} ^{٩١١} ^{٩١٢} ^{٩١٣} ^{٩١٤} ^{٩١٥} ^{٩١٦} ^{٩١٧} ^{٩١٨} ^{٩١٩} ^{٩٢٠} ^{٩٢١} ^{٩٢٢} ^{٩٢٣} ^{٩٢٤} ^{٩٢٥} ^{٩٢٦} ^{٩٢٧} ^{٩٢٨} ^{٩٢٩} ^{٩٣٠} ^{٩٣١} ^{٩٣٢} ^{٩٣٣} ^{٩٣٤} ^{٩٣٥} ^{٩٣٦} ^{٩٣٧} ^{٩٣٨} ^{٩٣٩} ^{٩٤٠} ^{٩٤١} ^{٩٤٢} ^{٩٤٣} ^{٩٤٤} ^{٩٤٥} ^{٩٤٦} ^{٩٤٧} ^{٩٤٨} ^{٩٤٩} ^{٩٥٠} ^{٩٥١} ^{٩٥٢} ^{٩٥٣} ^{٩٥٤} ^{٩٥٥} ^{٩٥٦} ^{٩٥٧} ^{٩٥٨} ^{٩٥٩} ^{٩٦٠} ^{٩٦١} ^{٩٦٢} ^{٩٦٣} ^{٩٦٤} ^{٩٦٥} ^{٩٦٦} ^{٩٦٧} ^{٩٦٨} ^{٩٦٩}

التبازلات المصغرة و المتوسطة، وتخصص فلاح ارض
مخصصة للمستنة، وتطم ارض للزراعة متوسطة الحجم (من 10 إلى 40
هكتار) يكون موقعها بعيدا شبة ما عن مركز الاستيطان
والد يتصل بالدار عن مكانة الامساك في بطن خلد النوع
من التواليد و توافد على هذه المنطقة عن تفيد اتحاد منطقة سبق
كتمويل لادالة ونفسه بالرغم من ان مبيد لم تقدر تبينها عن
سراها من التجارب الاستيطانية، لا انه وقع الاختيار عليها من باب ما
هو متوفر من مادة علمية

لقد تأسست جمعية سبق في 30 جوان 2015 وكان مستفيد
لأول من التنازل المجاني في هذه المنطقة الاتحاد الالاحي الاثري
Union Agricole d'Alfique بمساحة قدره 3059 هكتار، الا انه في 23
مارس 2012 قدم الاتحاد الالاحي الاثري بالتخلي عن الاتصال التي
كف بإنجارتها فصدر قرار ملكي في 16 نوت 1951 قلص من مساحة
التي استناد منها في بانو الامو لتصبح المساحة التي بقيت في حوزته
1792 هكتار⁽⁹⁾

وفي سنة 1853 حل بالمنطقة إسباني يدعى Juan Guis وقدم طلبا
للتنازل له عن قسمة ارض في سهل واد سهيل قدرت مساحتها ما بين
1000 إلى 1200 هكتار من اجل انشاء مستوطنة زراعية وتجارية. وكان
طالبه من مخصص من طرف القنصل الفرنسي بملاحة⁽²⁰⁾ كما كان

مخصص لمخصصي حسب ما في 19 عام مخصص الى المنطقة لا
اثره مع تعرض القنصل⁽²¹⁾

وبالرغم من فشل توسيع حقوز Juan Guis إلى الإسباني واجعلوا
مخصصهم بمنطقة سبق حيث أنه في سنة 1862 كانت هناك 3 عائلة
إسبانية مستقرة، وبحال المسرات اللاحقة ومع تطور الوضع لهم
والاجتماعي سيتمكن بعض الاسباني من الحصول على الأراضي
والاربع الصغيرة وذلك بحكم الاستفادة من التنازل المجاني أو بحكم
الفسد⁽²²⁾

ومما يكر من اهو فقد ظل المستفيد الأول من التنازل الكبري
هم الفرنسيين، وإن تصفنا عن وجود ملاك من إسباني قايه مصر ملكه
بالدرجة الأولى إلى عينة شراء الاراضي، من الاراضي التي تولى
عنها الفرنسيين⁽²³⁾ أو تلك التي تم شراؤها من الجرائدين في ظروف
أرغبوا فيها على بيع أراضيهم⁽²⁴⁾ خاصة مع قانون عيماتوس
كوبلست في سنة 1863 وقانون تاريخي في سنة 1873 الذي صدر من
لجل تحطيم وتلكيت البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الجرائدي.
الخلاصة لم يستطد الاسباني لا نادرا من نظام التنازل المجاني
لكنهم نوافذو على العرب الجرائدي وهم لا يتمكنون الورد غالباً
الارعة من ارج الحصول على الأراضي، وكما بعد الإشادة إلى
سابقة من نظام التنازل المجاني طريقة جمانية حكرو على
الفرنسيين وخاصة مع قرار 1871 الذي خص التنازلات للفرنسيين.

لنقل ويم يصبح الاستعماري مالكا إلا بفضل عمية شراء الأراضي. وقد شكل الفرنسيون طوال القرن 19 معظم مالكي الأراضي، ويظهر هذا التوزيع موضحا في مخطط إلى المصاحف الموزعة ويوق جمعيات (1904-1914) والتي تشير إلى أن نسبة المالكي من أصل فرنسي كانت 64% سنة 1901 و 54% سنة 1908. أما الباقي فكان جزء من مالكا

أما

ويج موزع للوقت أصبح الاستعماري مالكا وأصبح أراضي ريفية، متركزا في مناطق ومصاحف تسمى برع الرخوي والمواص والكروم والترغبات المكونة بمنطقة المحمدية والجزائر وسهل ميق وبنجاح وغيرها

أما عن منطقة *La Ferté* في منطقة اللحم خانيا التي كانت تصار برغبة الكروم على مساحة قدرها 428 هكتار سنة 1901 كان معظم الملاك بها من الفرنسيين حيث كان يقدّر عددهم بـ 324 في حين كان عدد الأتراك يقدّر بـ 199 فقط⁽²⁵⁾ لكن هذا لم يمنع من وجود ملاك من الأسبان ولو بأعداد قليلة نسبيا

وبالنسبة لمدينة *Beni* - *Beni* (للغاية حاليا) حسب إحصائيات 1896 ما كان عدد من 120 من 1000 من مجموع 2000

وعرف هذه المنطقة بعمقيتها بمساحتها وشالها خاصة المفاوكة والريفي. هذا ما دفع بالعديد من الأسبان إلى التوجه بها، وهم موزعون

الفرنسيين حول مدينة المسان في *Beni* (شواخ حاليا) و سيرة والمندورة و المصاحف والتي كان فيها جبل المكيت وبنو القديس⁽²⁶⁾

تعد الأسبان من في عصرها ملاكا يتنافسون مع الفرنسيين سنة 1901 عدد مدعين مساحات 14 هكتار سنة 1904 مساحات الحصة 14 هكتار سنة 1904 ملكية الفرنسيين 10 للأتراك و 03 الفرنسيين⁽²⁷⁾

وفي السنوات اللاحقة، وخلال سنة 1933 أصبح الأسبان يملكون 54 ملكية من مجموع 123 ملكية بينما بقيت 69 ملكية في حوزة الفرنسيين⁽²⁸⁾

إن هذه بعض الأمثلة التي حارنا من خلالها توضيح كيفية توزيع الممتلكات بين الأسبان والفرنسيين في بعض مناطق القنطرة الجزائرية ولكن الإحصائيات تدل على أن هذه الأمثلة ليست هي الحقيقة التي حدثت الأسبان يكتسبون ملكيات كثيرة في مناطق ذات حيز ورمزها يجعلنا نعرض لاحتمالي الثاني.

الاحتمال الأول، وهو ما ينطبق بالتوزيع للحفرا في الأسبان في الغرب الجزائري

الاحتمال الثاني، يعود إلى طبيعة الأرض والرياحات التي يمكن تطويرها

باعتبار

والمدكور على بعضه عنية الإلصاق السياسي للمجموع من
الجنس الإنساني في موقنة مقسوية مع الفرنسيين في أملاكهم
بالأرض واستقلالهم للجزائريين، وبالتالي ماإنهم ساعدا بزيقت
مأثرة أو غير مباشرة في استغلال أمن المنطقة الشرعية حرمانهم
من حقوقهم المشروعة
وسفوة العون

إن الإنسي جالوا بجهنم العظمي وسدو في خدمة الأرض
وتطور وضعهم انساني والاجتماعي، وبمكرو من الحصون على ملكيات
في مختلف دولتي العرب الجزائري، وبعل الصيب الأول بهذا الوقتي
يعود إلى المستعمر الفرنسي نفسه، ففي ظل سياسته الاستبداد قامت
سلطات الاستعمارية بشيخيم الهجره وإنشا عراك الاستعباد
بوطنها بالهاجرين الأوروبيي، كما عملت على جلب مليادهم بغير
الأمس من أمن استقرار دوله، الهجريه كما وجدت القواي التي
جرفت الجزائريين من حقهم في أمن أجدادهم وأعلنت نظام المساو
للمحامي ونظام البيع بالشكالة مختلفة، كن ذلك بهدف إفجاح عنية
الاستيطان حتى وإن كانت السلطات الفرنسية ترغب في موطن
مهجري شمال إفريقيا. إلا أن مثل في ذلك أسطرها إلى التعديل على
الإنسي

وعليه فالنظام المسلمين، مصنعة الإنسي الرعب في شعبي
وضمه والاستعمار الفرنسي الذي بحاجة إلى قوة بشرية يجلب بها قوة

السكان الأصلي، ويقهرهم بها أدى في النهاية إلى تدمير
المصنعة ونسبها في الحضي إلى برسيخ مقمرع الاستعمار
الاستيطاني بالقرود الحداثي

الهوامش

١ كل ملام أدبية البهارية يتألف من مستطاب كل مستطاب يلمح بضميمة ملغمة روحية صورية

وتستعمل فيها الألفبى المثلث: الألفبى الوصفى الألفبى الملمح والألفبى الوصفى

2 Juan Vilar, *Educativo Español en Argelia* (1970-1981)

٣ تم تبسيطه من قبل القارئ العربي في ٢٠٠٠ والى ١٩٩٠

4 Pierre Vilar, *Éducation de Espans (Barcelone, collée ١٩٩٠)*, pp. 90-91

5 T. Vilar, "La contribution espagnole de l'Algérie à la culture du siècle" *Argence et Argence*, pp. 90-91

6 Pierre Vilar, op. cit. p. 96

7 *Journal des espagnols en Oranie* (1970-1981), Montpellier Africa Review, 1981, p. 96

8 "L'Algérie" *Le Monde*, 1981, p. 96

9 "L'Algérie" *Le Monde*, 1981, p. 96

10 "L'Algérie" *Le Monde*, 1981, p. 96

11 "L'Algérie" *Le Monde*, 1981, p. 96

12 "L'Algérie" *Le Monde*, 1981, p. 96

13 "L'Algérie" *Le Monde*, 1981, p. 96

14 "L'Algérie" *Le Monde*, 1981, p. 96

15 "L'Algérie" *Le Monde*, 1981, p. 96

16 "L'Algérie" *Le Monde*, 1981, p. 96

17 "L'Algérie" *Le Monde*, 1981, p. 96

18 "L'Algérie" *Le Monde*, 1981, p. 96

19 "L'Algérie" *Le Monde*, 1981, p. 96

20 "L'Algérie" *Le Monde*, 1981, p. 96

21 "L'Algérie" *Le Monde*, 1981, p. 96

22 "L'Algérie" *Le Monde*, 1981, p. 96

23 "L'Algérie" *Le Monde*, 1981, p. 96

24 "L'Algérie" *Le Monde*, 1981, p. 96

25 "L'Algérie" *Le Monde*, 1981, p. 96

26 "L'Algérie" *Le Monde*, 1981, p. 96

27 "L'Algérie" *Le Monde*, 1981, p. 96

٢٨ "L'Algérie" *Le Monde*, 1981, p. 96

٢٩ "L'Algérie" *Le Monde*, 1981, p. 96

٣٠ "L'Algérie" *Le Monde*, 1981, p. 96

٣١ "L'Algérie" *Le Monde*, 1981, p. 96

٣٢ "L'Algérie" *Le Monde*, 1981, p. 96

٣٣ "L'Algérie" *Le Monde*, 1981, p. 96

٣٤ "L'Algérie" *Le Monde*, 1981, p. 96

٣٥ "L'Algérie" *Le Monde*, 1981, p. 96

٣٦ "L'Algérie" *Le Monde*, 1981, p. 96

٣٧ "L'Algérie" *Le Monde*, 1981, p. 96

٣٨ "L'Algérie" *Le Monde*, 1981, p. 96

٣٩ "L'Algérie" *Le Monde*, 1981, p. 96

٤٠ "L'Algérie" *Le Monde*, 1981, p. 96

٤١ "L'Algérie" *Le Monde*, 1981, p. 96

٤٢ "L'Algérie" *Le Monde*, 1981, p. 96

٤٣ "L'Algérie" *Le Monde*, 1981, p. 96

٤٤ "L'Algérie" *Le Monde*, 1981, p. 96

٤٥ "L'Algérie" *Le Monde*, 1981, p. 96

٤٦ "L'Algérie" *Le Monde*, 1981, p. 96

٤٧ "L'Algérie" *Le Monde*, 1981, p. 96

٤٨ "L'Algérie" *Le Monde*, 1981, p. 96

٤٩ "L'Algérie" *Le Monde*, 1981, p. 96

٥٠ "L'Algérie" *Le Monde*, 1981, p. 96

٥١ "L'Algérie" *Le Monde*, 1981, p. 96

٥٢ "L'Algérie" *Le Monde*, 1981, p. 96

٥٣ "L'Algérie" *Le Monde*, 1981, p. 96

٥٤ "L'Algérie" *Le Monde*, 1981, p. 96

٥٥ "L'Algérie" *Le Monde*, 1981, p. 96

٥٦ "L'Algérie" *Le Monde*, 1981, p. 96

٥٧ "L'Algérie" *Le Monde*, 1981, p. 96

العقار إيمان الاحتلال

دراسة قانونية

د. هاجر سنيور

أستاذة حقوق الإنسان والحرية السياسية

جامعة محمد خيضر - سطيف 1

وضعية المطار في الجزائر منذ 1830 - 1962

إن هذه الفترة تمتد من 1830 - 1962 والتي كانت فيها الجزائر تحت وطأة الاستعمار الفرنسي، والذي عمل من خلالها نحو إطار المؤسسة العقارية المنظمة بالاستيلاء على الأراضي الجزائرية بتوفير رسمي لمصالح الفرنسيين، لهذا الأمر أصدرت قوانين ومراسيم إمبريالية تهدف تسهيل عملية الاستيلاء على العقارات الجزائرية. ثم سمح للمصريين لتضخيم الاستقرار بالنسبة للمصريين في الأراضي الجزائرية.

واعتبرت إدارة الاحتلال سياسة معينة في هذا المجال ولترتكز

على

1- الاستيلاء بكل الوسائل على مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية وعطاف للمصريين.

2- إقرار قانون مدني فرنسي بمطار بقواعد قضائية خاصة بالمتنقل التي تضمن الملكية العقارية في جزء من الإقليم شمال الجزائر) وهذا لتضمن أمن واسع بعدد من ملاك الجند.

وبعد بداية النضال الوطني الفرنسي تقرر بأن كل الأملاك العقارية التي كانت ملك للمبنيك تُقسم إلى أملاك دولة الفرنسية

وبعد أمر رقم 01 أكتوبر 1944 وأحد في 21 جويلية 1946 يتفقان بضم حقوق الأوروبيين وشمالا. المنصوص على أنهم في المنع.

هـ فالأمرية الأولى ساعد علم وطنية الأراضي أو أملاك المحبوس والمقابلية للاستيلاء عليها من طرف الملك الأوروبيين وأن للمداعاة العقارية بين الأوروبيين والبرانيين يتم الحكم فيها وفقاً للقانون الفرنسي ولحاكم الفرنسي وفي القانون الإسلامي يمثل المرافعة بين المسلمين

الأمورية الثانية تتعلق بمراقبة كل عقود الملكية الرامية في أماكن محددة وفي حالة العقود المنجزة إذا وقع تراخ حوثها تكون محلكه أقل شأنًا والأراضي التي كانت تحتوى بحدود ملكه تُقسم إلى أملاك الدولة، وجاء هذا برفع كل امراض على أموال المحبوس وبخصام المقارعات المتعلقة بها للمحكم الفرنسي، وتعتبر الأراضي غير المملوكة لأشخاص معينين بحدود ملكه وبالتالي تؤزل ملكيتها للدولة الفرنسية. وكان الغرض من هذا الاستيلاء على أراضي المحبوس وأولاد المواطنين الذين يمتلكون حديقها عقود الملكية لأن الأرض كانت تستغل في معظمها جماعياً من طرف سكان القرية أو القبيلة أو لعرش

وقد أخذ معنى الاعتبار بسدوة تصبف هذا الإجراء لأن الوثائق المطلوبة في النزاع لم تكن متوفرة لدى السكان المسموح وللخروج من هذا المأزق صدر القانون 16 جويل 1854 الذي جاء لتقسيم الملكية العقارية للمعروضية كباقي أصناف الملكية التي كان معترف بها القانون الفرنسي، وجاء هذا القانون لتقسيم الملكية في الجزائر حيث اعترف بوجود هذا النوع من الممتلكات ونصها في المادة 11 منه في الباب الخامس القسم الثالث من المذكرة الخاصة¹¹

وجاء هذا القانون ليضم الأملاك العقارية في التالي

1 الملكية الوطنية: ملكية الدولة، ملكية البلدية، ملكية الجاهزة من المسيحية غير من التصنيف المسجل للملكية العقارية في الجزائر، حيث كانت الأراضي في العهد العثماني مقسمة إلى ما يعرف بأراضي بعرش وهي الأراضي التي تستعمل جماعياً من قبل سكان بعرش معين في جهة معينة من الوطن أو سكان قرية أو قبيلة معينة. وكانت أغلب الأراضي من هذا النوع

2 أراضي ملك وهي الأراضي التي يملكها أشخاص أو عائلات بمساحة فرعية أو مساحة بينهم ولكن ليس لهم عليها عقود والنوع الثالث لأراضي المحبوس أو الثغلات وهي المقارعات التي حيث يائدا مشاريع ومؤسسات بجهة أو خيرية، أو حيث على الأبناء وأولاد الأبناء للمحمولة دون التصرف فيها بالبيع أو الهبة، ويقتضي لهم حق الاستغلال والاتفاق مع المقتار حصصاً من مبالغ له

والنوع الرابع يتعلق بأراضي نيابت وهي الأراضي والمطارات التي كان يملكها الباي وحاشيته الحاكمة، وكذلك الأراضي المملوكة لبيت المال وهي بمثابة أملاك الدولة وكانت لقرويين التي تحكم بملكية العقارية في عهد المرحلة هي الشريعة الإسلامية والحرف المبادئ

ويصحي قانون 1857 الذي يعترف بالجنود التقليدية لأراضي القرويين يعمل على منح إعلاء في الامتياز أو حق المالك بالزعم من في الأراضي هي مساحة معينة لا يمكن أن تمنح بشخص غريب عن

المعينة، والدولة الفرنسية الوحيدة التي لم تحقق قهر الاستعادة لصالح
السلطة العامة أو تبرعاً للعرش².

هذا النظام العقاري كان له من متطوّر وقت من أحوال التغييرات
الحسنة التي تتم بها استشارة القانوني في 22 أبريل 1863 أو
المسمى سيديتويل كرسولت SÉNAT-CONSULT أو نصوص
الإمبراطوري المعروف بقانون إعطاء أملاك الدولة - انتظم تحديد
ملكيات الأعراف اختجد عضوية مجلس الشيوخ الفرنسي والذي من
حقه تحويل أراضي الغروشيّة إلى حق ملكية عامة إذا تم بدو حجة لحرية
أراضي العرش إلى إهداء عقارية فريضة لتسهيل عملية إجراء
التصرفات القانونية عليها إذ تحررت أراضي شاسعة غروشيّة إلى
ممتلكات بولية خاصة فأبطله للتصرف فيها لمائدة للمعمرين، وكان هذا
القانون في حقيقة الأمر يهدف إلى تحقيق هدفين

هدف مالي

يتعلق بتسهيل عملية انتقال الملكية من الجزائريين إلى المصريين
نظراً لاختلال التوازن الاقتصادي بينهما (فقير للجزائريين وغني
لمصريين) وبدلت بعض تجويزها بالوام، بلغة بيع عقاره من طريق
الضبط والتهديد والتطوير، الأمر الذي يصعب على الملكية الجماعية

هدف سياسي اجتماعي

وذلك للقضاء على التمييز الاجتماعي والفرق العنصري الذي
كان يميزه أقداده الذي استقر لأهالي وجعلهم بظلمة هذه المقارنات

شعبية القانون النورج قر. 26 جويلية 1873 المعروف بمشروع قانوني
(warrier) وتضمن إقامة الأملاك العقارية وسيادتها في الأوطان
العراقية و الذي كان يهدف إلى فرصة شاملة وكاملة لجميع الأراضي
الجوارية حيث نصت المادة 15 منه

أن تلبس الملكية العقارية بالجزائر والانتداب التعاوني
بمسكات والممتلكات العقارية بهذا كان لمجديها تخضع للمالون
الفرنسي لصالح رجال الأعمال والمستثمرين في ميدان القطاع وكان
هذا القانون في حقيقة الأمر وسيلة لأضلاع جميع بمتلكات العقارية
للقانون الفرنسي من النظر إلى الأحكام القانونية والأعراف المحلية
الصادقة لتسمح مادة بحرية تداع وتشري وهي وسجة من وسائل
تدعيم الاستيطان، إذا أصبحت بموجب أراحمي الغروشيّة التي كانت لا
تداع ولا تشري ولا يصح حسب الأعراف الجزائرية التي كان معمولاً
بها وقت الاحتلال إلى أولسي ملكية مطلقة ليتمكن بتحصين من
شرائنها، فأجريت بمقتضى هذا القانون محقيقات عقارية أدت إلى
تأسيس ممتلكات ملكية سلمت للأهالي بقتععين بهذه الأراضي في
شكل مصطحات وجدارين الشهيرة غير أن هذه الطريقة لم تدمر وأمام
هذه الحقائق المتخزية بالاحتلال وعدم نبرة النصوص من قانون 23
مارس 1882 الذي بنظم المالك الدني للمكاتب المسلم، و 24 أبريل
1887 يمر بتدعيم تطبيق القانون الاستشاري نسخة 1883 وقانون 15

ينايري 1897 وهذا القانون الأخير يهدي لإجراءات أنظمة لثانوي 1873
ويؤرخ بأحداث جديدة

- قانون 16 أفريل 1891 لتنظيم المصالحات، المؤرخ في 14 أوت
1926 جاء بعد التمرين لجميع جد العمليات النصفية التي من عليها 26
سنوات جارية 1873 أو أقام مقامها عملية جديدة ترجمت ميدانيا على
طريق التحقيقات الجارية أو التحقيقات الإجرائية والتي ومن إلى
التحقيق على كامل التراب الجزائري مما في ذلك الجنوب وهو يمثل
بوجه من التطوير الاقتصادي العريض وذلك وذلك بإجراء التحقيقات
الجارية ثم تسليم العقود للملاك أما الثاني به كان مكملا لاوليه وعينه
على كامل التراب الوطني بما فيه الصحراء وهو ما يسمى بالتمهيلات
الكلمة أو الجديدة

- التحقيق الجري

يقصد بالتحقيق الجري التناك من تصفية أرض العرش على
جميع الطرق بنصفية التي تشغل هذه الأرض من جهتي وغير ذلك،
والتحقيق أيضا من أن الشغل لها كان ونصفه يده عليها عند جبال
حتى يستطيع تملكها وإدخال في ديمه العقارية فهو من امتنع من أرض
العرش بتقديم طلب إلى علم العمالة (الوالي) يطلب فيه التحقيق
العرشي ويحدد في تسمية العقار حدوده، مساحته، موقعه، وإذا استوفى
الطلب كل الشروط يصدر الوالي قرارا يحدد فيه يوم انتقال
محقق الباحث إلى علم المالك الذي يقوم بتلقي الوثائق والمستندات

والاستئجار إلى املاك الجاردين، وإذا لم يقدم أي اعتراض أو تقديم
اعتراض ورفضه القرار إدوني يسلم حينئذ ملكية للطالب من طرف
مستلحه املاك الدولة بعد استكمال إجراءات البحث العرشي، وكذا
هناك قرار الاعتصام من طرف المالك المدم للجزائر، ويمكن من شأن
إصدار هذا المبدأ أن مسير العقار يكون حاسما للقانون الفرنسي

التحقيق الإجرائي

يقوم به الدولة من تلقاء نفسها في أراضي العرش التي لم
يتقدم أصحابها بطلبات تملك وكان ذلك بموجب قانون 14 أوت 1926
المنظم لقانون 16 يانيري 1897 ويؤرخ على هذه الأبحاث والتحقيقات
النتائج التالية

✦ تصفية الأرض من كل الدين التي تثقلها

✦ مسح الطبيعة الدسوية للأرض من أن كانت ملكية عرشية تصبح
حاصلة قنلة لجميع أنواع التصرف

✦ قننتها للأرض وبالتالي تصبح تامة ملحق في الإرث فيها بعدما
كانت محرومة منه بعدما كانت الأرض من نوع العرش

✦ تصبح الأرض حاصلة لأحكام التشريع العقاري الفرنسي

والجدير بالذكر أن الكثير من العلوة تمت على هذه الأراضي
خلال تلك الفترة على يد أولئك والتطاعة الشوعيين مركزة على
مستويات القانون المؤرخ في 16 فيفري 1897 المنظم بقانون 14 أوت 1926
وقد تمت عنون بيع واقف على شروط مع الإيجار أي أن اشترى لا

بسبب ذلك عند مهاد المنار من جملته لا ه ستمبال
 حر مع حاصه مامنتا وه رر فرار كعد من طرف
 الحاكه مع م جندار اللى نايه لك يفر من النابه نمام بري من حبه
 فر الممنعلا وحته بريجار لم لم حجر كعد حكت (أي من كان
 بخصو كس سلك الحكة بين الجند) وذلك مذار بعد منع منه
 مقلق عليه

البرعم

- 1 . حقه . ج . ا . القدا . حظه . عه . الحظ . با . فر . سمع
- 2 . حقه . ج . ا . القدا . حظه . عه . الحظ . با . فر . سمع
- 3 . حقه . ج . ا . القدا . حظه . عه . الحظ . با . فر . سمع

انحدار التشريعات انفرادية لغربية بالحرارة

في ضوء قانوني 1987/11/28 و 1977/02/16

د . م . د

مدرس بالجامعة + د . م . د مدرس بالجامعة

بغداد

المجلس

ان هذا هو الهدف الرئيسي من البرنامج التعليمي في الجوانب المختلفة
ما يوجد على الإنترنت. بعد ان تلت هذه الفقرة فستدرك ان
البريد الإلكتروني هو الوسيلة التي يمكنك من خلالها
التواصل مع الآخرين في جميع أنحاء العالم.

هذا كما ان الحمض يرمز اليه H^+ اي حميد ثلثي ا. وحيده
تتدرج على بطفله من الخواص التي يتحلق به تحديد على المعرفه
فما ان حميد اذ على التمييز على الا حميد اذ على احمه احمه
ح. حميد يتبين في هذه الخواص ان حميد على احمه حميد على
ما يرمز اليه حميد حميد H_2 وحميد H_2 حميد حميد حميد
يتميز بـ H_2 وحميد H_2 وحميد H_2 وحميد H_2 وحميد
يوضح ان حميد H_2 وحميد H_2 وحميد H_2 وحميد H_2 وحميد

'1994"/04/24 11:14 23'

[illegible]

تواجد تكفل للأوروبيين حظوظا على حساب الألماني^١ وبين حظوظ
شعبوية للأوروبيين والألماني معا على حد ربح إدارة الاحتلال
لألماني^٢ - إلا أن نجاح هذه الجهة لم يطمح بعضات تمتد إلى الأراضي
العرضي التي كانت في نظرهم نتيجة للباقي الذي منحه للقبيلة لثمنهم بها
جماعيا وللغزو داخل الجماعة حتى حصري فيها وينقل بعد موته إلى
ورثته الهانويين أو غيرهم الهانويين من الفكر ولا تمتد إلى الجماعة
وإن أقسمت امرأة من حق الميراث في أرض تعرض حفاظا على
تجانس المجموعة فقد يبقى معها حسان مكنته بها رب العائلة

ومجلس الجماعة ككل له الحق في أن يسمح لاستئجار من أراضي
العرش من كراته أو استبدال أو رهنه لشخص خارج الجماعة^٣
ويؤممه بنصفها وإحيائها

كما كلفت «الجمعي الهانوي» نحو خاضعة لاحتكام القضاة
والزعماء حوبا تحال إلى مجلس الجماعة لبعض فيها وفي العادات
والثقافة المحلية خلافا لأراضي الملك التي كانت تسمع الخريفة
الإسلامية ولكن تدار بشكل جماعي وغير قابلة للتصرف فيها (حفاظ
على التمسك العائلي والروابط الجماعية المثبتة) بينما تطبق
الشفعة الذي يسمح للسويك في ذلك أن يحتوي الأرض - المملوكة -
من شريكه معا كغنائم الأجانب إلى داخل الجماعة^٤

مثل هذه العواصم حالت دون عقد صفقات تجارية عادية بين
الأوروبيين والجزائريين، وحتى وإن كتب لها أن تصب فهي غير

نظر الاحتلال الفرنسي خاصة وأن الجو الواسع لم يكن يحوزهم سوى
مستندات غامضة (Vague) لا تقسم أعباء المديونية للأراضي
الزراعية ولا مقدار مساحتها ولا أصولها يصالف إلى ذلك الشكوك
التي تحرم حول عدم تصريح البائع بكامل أسماء الأشخاص الذين لهم
حق في هذه الأرض كلف أي الاصوات، وتطبيق حق الشفعة،
(والمعاملات الباطلة) غالبا ما كانت تقضي على هذه النوع من
بمخدرات

ولمّا حاولت حكومة الاحتلال بـ تجديد العلاج على حد
رعاها - تجاه المملات فاستمرت مجبوه من الترسيم تقصي بشريه
انتقال الأراضي من أيدي الجزائريين إلى الأوروبيين، وبحلول الأراضي
غير المستقلة (أبواب) إلى تصدع أملاك الدولة. أصبحت تلك لمي محيط
ماتس ويلد كـ الاستيطانية التاسئة أو لتقرر إنشاء^٥ ومن أهم هذه
الترسيم والقرارات

١ قرار 1844/10/01 الذي أشتد شرعية ما منحه الكولون من قبل
بصانق على العمود لعقاريه السابقة وسمى الحقوق العقارية
للأوروبيين الهانويين على أراضي روائية

٢ مرسوم 1846/01/21 الذي من على منحول جميع الأراضي
التي ليس لها سموات ملكية إلى قطاع الدولة لأغراض منها بتدوير
مالك (توسيع تحت تصرف مصلحة العامة)

٣ قانون 1851/06/05 القاضي بضم الغليات إلى أملاك الدولة

3- امتداد من الدين وهو عقاراتهم، والأشخاص المدعون لحقهم العيني (العقلى) في العقار بمقتضى المادة 19 من قانون 1873 أصبح لزاما عليهم تسجيل سدادهم في ظرف لا يتعدى 45 يوما (المادة 95)

4- تسجيل ملكيات المظهر الخاصة بـ (الرف) الفصل الثالث من قانون 1873، وكذلك وضع مدام جنوية (bonnage) تسمح للمالك بالأرض ويسمى أنه أملاك وعلامة واسمين (المادة 106)

5- السماح للأوروبيين ولإمبرانيين مما بعد حق الحصون على عقارات ولحل أراضي العرش وبعد قس إتمام الإجراءات المتعلقة بإنشاء الملكية الفردية

وقد حددت ملكيات خاصة بشأن ذلك تناولتها مواد من 17 إلى 10 من القانون 1887⁽¹⁶⁾، وبهذا التصرف وضعت نهاية للجدال الناشئ حول هذه النقطة فيما يمكن تطبيق إجراءات الفصل الثالث من قانون 1873 على أراضي العرش، ألا أن كلا من الإدارة الاستعمارية ومحكمة الجزائر نفس في هذه القضية بشكل سلبي لاعتقاليهما أن عدم جواز التصرف في أراضي العرش كما أكدته القرار المتضمن (1863) من رال صادر للقول إن قانون 1887 أزال مسألة عدم جواز التصرف في أراضي العرش

6- ولتسهيل إدراك حالة عدم تجزئة الأرض لتراعية بين الأهل اعطي أمر للمحافظين المحققين (Carnassiers - Enquêteurs) لقيام بحجرات علمية أثناء تسجيلاتهم الصاعدة بحال التقسيم والتجزئة بين

أفراد العائلة كما أقرته المادة 103، وأعلنت إجراءات مبسطة بشأن ملكيات التي تحولت إلى البرصين بعد عمليات التقسيم أو البيع بالترك العيني لأرض حرة (مادة 11 حتى 20)

7- سمحت المادة 2 انتظم بالوسائل المالية الخاصة بتفديد حصة 1873 بإشراف الدولة والبلديات دعوية على نطاقات الإيجارات الخاصة وفي الأخير يمكن القول بأن قانون 1887 قد أيدح بيع الأراضي

بلشعة في أحوال العلى بمواد عديدة تصالح الأوروبيين من مواد شراء الإقامة فيها، كما اجتهد وجد في تطوير قانون 1873 لتستويج هو الآخر من نفس الشكوة والبالغة إلى نفس نهاية هي إنشاء للكتب أقره للخاصة، وبمجرد أن يتم هذا القانون ضمن عبارات ترحي ملكيات وتجربة ملكي « *Perseus, délimitation, répartition* »⁽¹⁷⁾ وهدا ما سجله في مواد 103، 104، 105، 106، 107، 108 (11 مادة من بين 22 مادة) أي أن هذا القانون جاء ليؤكد المادة 10 (11 مادة من بين 22 مادة) أي أن هذا القانون جاء ليؤكد المصنع الجزائري في نفس على الملحة التي كانت تجمع أفراد لمقيمة في الأرض وللتذكير هذه المادة 91 من قانون 1884، 2/28 من نصت على إنشاء مصلحة سكنية (الإسكان القروية في الجزائر (Service de la propriété indigène individuelle ou familiale)⁽¹⁸⁾

وسم هذا لم يشر إلى الكونين سملر عنه نسخة 1891 وطبعين بالعودة إلى تعليق قانون هارمي [1873]⁽¹⁹⁾

أما نتائج على الفلاح الجرائري يمكن استعمالها من نفس
الوسائل فهي بعد هذا أحد موانع التسجيل العقاري إلى
الحاكم لعدم حيث يقول بمجرد تسليم عقود الملكية إلى قبيلة ما من
أقربائها جددون المسهم تحت قبيلة الحرمان مجرد من ممتلكاتهم
لأرجحية من قبل مصاريين ومنهم رصمها، (Rasmi) أكثرهم من أصل
يهودي، وينزعون من الفلاحين حرامين ممتلكاتهم بواسطة عقود
استدانة تعود إلى سنوات خالية، بفعل التعرض للموجة طوائد تقوم
50 لكل ثلاثة أشهر أو مقابل بضائع مرتفعة الأسعار أو مبالغ مالية
مكتوبة أو فوق قرار حكم أو نحو عقاري مسجل. وقد بلغ بمحضرى
الطلمات (Talmat) إلى حصر للممتلكات من أصلهم في نفس اليوم
الذي يستلمون فيه عقود ملكيتهم¹¹، خلاصة رآى الفلاحين الفقراء
الذين لم تجزعت أراضيهم كس أقليهم لا تتوفر لديهم لمكافآت مالية
لتعويض معلمي أو وكلاء، فكانوا في هذه الحالة يجهزون على التخلي عن
أراضيهم وقد واح بعض الكوس والمقنن إلى حد تجرييد الفلاحين
للموافقة من أشجار النوى البندي.

وقد حصر الحرمان لم يتمكن الفلاح الجرائري الفقير من روح ما
نعم له من مصلحة أرضية، فيتخلى عن دفع الضرائب ومن ثم عن
لرعيه وبالتالي يقصر إلى حدود طريق التمرد والمصنيل

سبب قانون 16/12/1977

حين وجدت السلطات الاستعمارية الفرنسية في قانون 1887 قد
صمم تمثيقيه بمسبب التخلي التي تتطلب استكشافات مالية ومشترية
صحة، وحتى لا تعيق النشاط الاستعماري بحث إلى سن قانون جديد
أمن إصلاحات على قانون 1877، و 1887 بعد أن استند على مشروع
ثم اجاره في الجرائري من قبل لجنة كلن كولان (Kolan) من مقرها
وقد تبنى المجلس للفرقة هذا المشروع بدءا على تقرير جرائريدي
بوسجورين (Bousjorin)، وتحول المشروع إلى قانون
16/12/1977 وفيما يلي أهم شكاياته¹⁴

أبطل هذا القانون بمقتضى مادته الأولى الإجراءات العامة
والجرتبه التي اقراها المجلس الثاني والثالث من قانون 1973 واستبدل
بإجراء جديد نظاميه في لواء 195 حتى 1973، وهو إجراء لا
يسر من المالكين مهما كانت جسيما، ومهما كان أصيب (المادة 134)،
وأصبحت تفتتت عن حق الأوريجي والجو ترفيع على حد سواء
بحيث تقدم ملك جرائريين يهر انظر بعد صدى هذا القانون بتحرير
من دالمن أوريجين

وبعد الحار هذا الإجراء فإنه ما لم تقدم شكوى أو احتجاج، وما
لم يرفض الطلب بموجب قرار قضائي فإن المعني يستلم عقد ملكيه من
قبل إدارة الاملاك العامة (مادة 100)

وإذ كانت المادة 13 من قانون 1897 قد جاءت لتحفظ للإدارة القضائية صلاحياتها فيما يتعلق بالملكيات التي تم تصديقها ضمن أراضي العرش من قبل السلطان الاستعمارية، فإن مخطط التجزئة لا يصبح نافذ إلا إذا كان متسقاً للقرار الصادر عن الوالي العام، وتم الإعلان عنه في الجريدة الرسمية للعرش، وعندها تسمح بالتراجع (renoncation) لتعطى بالملكية من صلاحيات المحاكم اللامائية⁽¹⁶⁾

وهكذا يكون قانون 1897 قد جند مسألة التمييز بين أراضي تلك وأراضي العرش التي أمنت في قانوني 1873 و 1887،

هل يعد قانون 1897 قابلية عدم التصرف في أراضي العرش التي ألغيت قانون 1887 أو يفرقه لحرية فيه بإمكان الشخص العطر على هذا بالبيع لفقره 1، وفي أراضي العرش أن يطالب بالتمتع الجزئي لأي أحد آخر 1897 إلى السؤال المطروح

إن الإدارة التي تبنت هذا القانون والتي قد حرصت للتدابير المختلفة من الصناديق عن مجلس الدولة في 1902/13/07، وبالتالي يتكامل للمجلس بتبليغ الحصول على سند الملكية في كل من همد لتبليغ والفرصة (Purge foncière) وهكذا أصبح المقار بوضع للتدوين الفرنسي مهما كانت صفه سالكة إلا في ممتلكات ثلاث

3- البيع بطراد العلني أو التجزئة التي قدم قيمة من الأهل

3- الصفقات العقارية فيب بين الأهالي والتي يمكن أن تحدث في بعض المناطق المحسنة بقرار صادر عن الوالي العام (غاية 18)⁽¹⁷⁾

3- المخطط الثالث يهدف إلى حماية الأهالي الذين يجهلون عن طريق وزارة المكلف

وبخلاصة القول فإن هذا القانون الذي حل محل قانون 1887 لم يعطهم الاستقلال المالي أو الأراضي الزراعية بشكل مباشر لأنه لم يسمح للعاملين الحرار من بيع ممتلكاتهم لأرضية لا اعتبره اقترح تطبيق إجراءات قانون 1887 فقط على الراعي في بيع ممتلكاتهم لأرضية الرقعة ضمن أراضي العرش أو تلك وعلى هذا الأساس أصبح من حق الفلاح الجزائري تلك قطعة أرض ملك أو له الحق في أراضي العرش أن يطالب بتطبيق إجراءات قانون 1887 عليه، بما يمكنه من بيع أرضه لأحد الأوروبيين أو لأحد الجزائريين، أو الحصول على سند ملكية من الإدارة الاستعمارية⁽¹⁸⁾

ويصبح من خلال المودع والقرارات السالفة الذكر ومن تواريخ إصدارها أن فرنسا كانت مهمة لشدة الاهتمام بقضية الأراضي الجزائرية وذلك في إطار الحملة الاستيطانية بشاملة بجيد اضرحت أراضي موزونة

جميع الأراضي المأثورة على سندات وفي موسوم 1846 وكذلك

الأراضي الواقعة في الأمكن التي اعطيتا المادة 51 من هذا

المرسوم من إجراءات التحقيق التي شمل بها

* إلا، فهي المصارف على يد رجب - مشفى - لمرات
المصنع (Boussier) ، وقعت لتعبد - التي اقترحتها
الوزير - شفي -

ر عبد الله - هي - - - - -
من اليوم الذي صدر فيه - - - - -

ويحل أيضا - - - - -
تضمنت على سند - - - - -
وكذلك الأراضي التي كانت موضوع لبراءة للتصنيع أو التجريب لم
أعد قانون 1873 وقانون 1872

تعتبر كذلك أراضي مرفوعة جميع الملكيات المحقرة على
سند، وعقود إدارية أو هي مؤلفة، وهذا ابتداء من المشروع في تطبيق
قانون 1871 لا، كل العقد مسجلا في صدر هذا القانون.

كما من إجراء المرفوعة الأراضي التي ثبتت ملكيتها عن طريق
حكم صادر عن الحاكم الفرنسي

وفي الحالات الأخيرة، على الملكيات تعتبر مرفوعة وليس
مطهرة مما أدى إلى في برلمان مصلحة هي المشروع الفرنسي
والإسلامي. إلا أن الدولة (من قانون 1873) حصة يستثناء من على
أو الطرق الفنية ونضاي لتصل نسبة على القانون الإسلامي هي
ملفئة، وأعلى التصريح الفرنسي هو استخدام الغير (Boussier) كما
أبقى أيضا على الرقعة التي كانت موجودة من قبل

أما باقي الأراضي فهي غير مرفوعة، تخضع للقانون خروج
(Boussier) الذي المرفوعة ابتداء 16 من قانون 185 أيضا .
الأوروبيين أو بعد جرائين وأوروبيين، أما بين المسلمين بعضهم معص
فيديو القانون الإسلامي

والأراضي التي أصبحت تحت سلطة القانون الفرنسي يحكم
امتلاكها من طرف أحد الأوروبيين، فإنها تعود إلى مشروع الإسلامي
لا، كما اشتراطا حد الجرائم هي.

والعلم من الشوائب الإسلامية التي كان يجري منعها على
الأراضي الزراعية قبل الفرو الفرنسي أصبحت في نظامها مفعولات جاء
بها لشرح الفرنسي. وأصبحت المرفوعات - - - - -
يأخذ فيها فهي التي المحكمة الفرنسية وجب النصي الشرعي
لكن تحريف القوانين من - - - - -
لأملاك الخبوس وأراضي العرش

حاشية

أصبحت من القوانين مرفوعة جاءت إلى العارسة له
الاطلاع في حيزاتها وقنواتها الاقتصادية

وقد تمكنت من خلال التمرينات العقارية مسألة اندك من
تدعيم الاستيطان الفرنسي في الجزائر وبث عناصر لوروية في وجهه
التفاعلات والنشاطات الحيوية بالانتماء الجزائري، وأى مقدمته لهذا

الزراعي حيث تحولت الكروان من أداة للاستيطان إلى أداة للضغط
والمضغبات قراوات سياسية نافذة

ويهدد التشويك مدد فرنسا الطريق في وجه الطبقة القديمة
لمصيرها ويعد بعد تسليم البنية الاقتصادية الاجتماعية للقطاع
الزراعي إلا تحولت بسطة الصناعة للمز في المرحلتين ومستوياتها إلى
سلطة الاحتلال وحولت سكان الريف والحاصل الزراعيين إلى طبقة
محرومة وحظقت ببوليتاريك لأهمية كما أنه يروا لمنتجات المصنوعة
(الأرض) التي كانت تجمع المائات وألح الثروات الطبيعية هذه الأخيرة
وتتكدد أولسرها ولم يعد بإمكانها أن ترقى إلى صف الإنتاج مدي
عن طريق جهود في العمل، يهدد الاقتصاد الزراعي في الجزائر
بنظرة الرأسمال الفرنسي

المراجع

43- أصدر قانون 18/04/1987 مسم كنون الفرنسية كما أنه يدرج في خط المصير

الرأسي إلى تملك الأوربيين للمير من الأراضي

44- Escablon et Lefebvre, Code de L Algérie amend. 1934-1995, Alger 1994, p 779

45- Pour plus de détails voir Eugène Robe La propriété foncière en Algérie indépendante du 1er mai 1962 au 31/12/1993, Alger 1995, pp 42

46- Escablon et Lefebvre, Code de L Algérie amend. 1934-1995, Alger 1994, p 779

47- ibid.

48- ibid. p 40

49- ibid.

50- ibid. p 40

51- ibid. p 40. Principes de l'organisation et de la législation foncière en Algérie

52- ibid. p 40. Principes de l'organisation et de la législation foncière en Algérie

53- لأمة أكثر على حد الاستيطان ورفع مثل

54- Collin, quelques questions Algériennes en revue économique, politique, juridique, p 8

55- وضع نص النظر الذي تضمنه الماد 147 من قانون 1987/04/18 مسم كنون الفرنسية

56- Escablon et Lefebvre, Code de L Algérie amend. 1934-1995, Alger 1994, pp 42

57- نظر جوسوي الراف من 05 إلى 06 من نفس المرحل السابق من 05 - 08

58- Adal Labrousse, De l'Algérie pays arabe au 18 Algérie colonisée, Alger 1994

التشريعات العقارية الاستعمارية أثناء الثورة
التحريرية (صلاح أم حمية وصعيات)

مستند

وشرحه حميد بن علي المحمدي

مقدمة

خلال فترة الثورة التحريرية، باشر الاستعمار إلى مس شواطين
وتنظيمات تعس النظام العقاري ونظام الشهر العقاري، وبالنسبة إلى
النظم العقاري كانت يصدر ارسوم رقم 56- 190 المؤرخ في
1954/03/26 المتعلق بالتبينة العقارية، والذي كان يهدف على وجه
المخصوص إلى

- تشجيع عمليات العقارية الودية بهدف وضع حد لتحرقة وتكثيف
مغزى التكرار العقارية

إعادة تنظيم الشكبة العقارية بواسطة عمليات بسيطة عمليات
المعبر (المعبر de circulation)

- ضم الأراضي البلاحية المستقلة عن طريق قودع جديد للقطع
الرسنة⁽¹⁾

مع معنى إلى تأسيس نظام عقاري جديد يعتمد على وضع
الأراضي في مناطق مضاف محيطات التفتت العقاري وعلى سبل
ذلك أصدر

لمر رقم 59- 43 المؤرخ في 1959/01/03 يتضمن إنشاء نظام
عقاري جديد يترك في بعض المحيطات في العمالات الجديدة، المعدل
والمنعج بالقانون رقم 59- 1846 المؤرخ في 1959/ 2/28

موسوم 60- 333 المؤرخ في 1960/06/01 يتضمن لائحة
تعليمية لتطبيق الأمر 59- 4 المؤرخ في 1959/01/03 لتبني إنشاء

نظام عقاري جديد يطبق في بعض المحيطات في المعاملات الجبرائية،
لمصر، ويتضمن بالقانون رقم 50 - 1486 المؤرخ في 2/28/1950
وبالمبجحة دخل الامتياز نظام السجى يعنى بالقسبة للشهر
العقاري لهذه المحيطات المسجلة بمحيطات المصنف العقاري وذلك
بإصدار النصوص الآتية

مليون رقم 50 - 1486 المؤرخ في 28/12/1959، يتضمن إنشاء
نظام شهر عقاري يطبق في مصر بالمحيطات في المعاملات الجبرائية،
ويشم الأمر رقم 50 - 41 المؤرخ في 30/10/1959

مرسوم رقم 6 - 85 المؤرخ في 22/12/1961 يتضمن لائحة
تنفيذية لتطبيق القانون رقم 50 - 1486 المؤرخ في 28/12/1959

وهي النصوص التي سوف ينادى بها لتطبيق باستقراء أحكامها
ثم التساؤل حول ما إذا كانت تهدف إلى الإصلاح أم حماية وضعيت
المصريين، خصوصاً وأن النصوص التنفيذية لم تصدر سوى في سنة
1961 مما يجعلها لا تطبق في كثير من الأحيان⁽¹⁾ وقسلاً عن ذلك صدرت
نصوص تمنع تنكح الشهر العقاري في الجزائر خارج محيطات
تخصيب العقاري والتي بدأ العمل بها أصلاً من أول مارس 1966،
وبذكرها للبيان ما عدا ذلك، فكل في إطار مطابقة للمهر العقاري
يعنى به في الجزائر مع نظام الشهر العقاري المعمول به في فرنسا،
وهذا للنصوص هي.

مرسوم 50 - 23 المؤرخ في 04/01/1955، يتضمن إصلاح
الشهر العقاري

مرسوم رقم 50 - 1100 المؤرخ في 21/10/1959 يتضمن
إصلاح الإشهار العقاري في المعاملات الجبرائية وبمقتضى الوعاظ
والسيرة، فيما يتعلق بالمعاملات والحقوق العقارية الخاصة بالآثار
المدى في المادة المدنية

مرسوم رقم 6 - 53 المؤرخ في 18/01/1961، يتضمن تطبيق
المرسوم رقم 50 - 1100 المؤرخ في 21/10/1959 يتضمن إصلاح
الإشهار العقاري في المعاملات الجبرائية وبمقتضى الوعاظ والسيرة،
فيما يتعلق بالمعاملات والحقوق العقارية الخاصة بالقانون العام في
المادة المدنية

مرسوم 50 - 930 المؤرخ في 12/06/1957، يتضمن تعديل
العمل بالمحكمة الموسوم المؤرخ في 15/11/1956 والمتعلق بالشكايات
الواجب إثباتها في شهر للحقوق على الطائرات بما عدا الامتيازات
والرهون عقارية

مرسوم رقم 61 - 184 المؤرخ في 22/12/1966، يتضمن
لائحة تنفيذية لتطبيق المادة 2154 من القانون المدني المتعلقة بحدود
الامتيازات والرهون العقارية في المعاملات الجبرائية

١- تأسيس نظام عقاري جديد يطبق في بعض المناطق المستعمرة محيطات التحديث العقاري (نظام التسجيل العيني)

نقد نص الأمر رقم 39-41 المؤرخ في 959/01/01 انطوى إنشاء نظام عقاري جديد يطبق في بعض المحيطات في العمالات والجمهورية المعدل وينتصم بالمعنى رقم 59-846 المؤرخ في 1959/12/28^(١)

ويمكن جمال الأحكام القاموسة الواردة في هذا الأمر فيما يلي تأسيس إجراء خاص للمحيط والتهنية العقارية وفق الترتيب حوزة لإثبات وتأسيس حقوق ملكية العقارية والحقوق العينية الأخرى، وذلك في المحيطات التي حددت قرارات المفوض العام للحكومة، وهي مناطق سميت 'محيطات تحديث العقاري' (Nouvellement Foncier)، في إطار ما سمي أيضا عمليات مخطط: تقنية: الاقتصادية والاجتماعية للتراث^(٢)

❖ لا تسبق إجراءات تثبت وتأسيس حقوق الملكية بغيره والحقوق العينية الأخرى المسووس عليها في قانوني 1897/02/16 و 1928/08/04 والمرسوم رقم 36-290 المؤرخ في 1936/03/26 في المحيطات المعدلة بموجب قرارات المفوض العام للحكومة مع مرتبة الأحكام الانتقالية^(٣)

❖ تسمى إجراءات التحفيظ والتهنية العقارية

- تحديد الملكيات ورثبات ومعاينة حقوق الملكية العقارية والحقوق

العينية والأشياء الواقعة على الملكية

- عمليات القسمة

- عمليات ضم لا تنتمي إلى بعضها

وسبق هذه العمليات من تسيير على كل العبارات الواقعة في المحيطات لمصردهما كان نظاما قانوني ونظام الأحوال الشخصية للمالكين أو الشاغلين بهذه العقارات^(٤)

❖ الفرض على إنشاء محكمة عقارية في الجزائر وواقع مقرها بالجزائر وإنشاء غرفة عقارية لدى محكمة استئناف الجزائر وتشكل محكمة عقارية من رئيس ومولف ورئيس وقضاة وكاتب قسط فيما تشكل الغرفة العقارية من رئيس ومستشارين يختارون من الرئيس الأول لمحكمة استئناف الجزائر^(٥)

❖ يختار بموجب قرار من المفوض العام للمحكمة عوقف من مصلحة تكلفه بالتنظيم العقاري أو مصلحة الدومين ليقوم بمهام محافظ الحكومة لدى المحكمة العقارية أثناء التحقيق العقاري، ويقوم محافظ الحكومة بالتنسيق مع الإدارة بأعداده برماص عمليات التحفيظ والتهنية العقارية لكل قطاع ويطلب من رئيس المحكمة العقارية ندب قاضي محقق يقوم بإدارة تحقيقات لومحفي الداميين للمصلحة المكلفة بالتنظيم العقاري أو مصلحة الدومين، كما تعدد يقرر عامر المال يفاء على اقتراح محافظ الحكومة البلدية أو البلديات التي تبدأ بها

عمليات التحقيق والتهنية العقارية ويصدر في نفس القرار بصفة بداية
الاجل التي خلالها يجب على التحقيق بالتحقيقات تقديم سدادتهم
والغناءاتهم كما يصدر نفس القرار المكان الذي تتم فيه الاشرافات
والتبليغات وشكليات الاخرى.

كما يتضمن قرار عامل المصادة تصديق مساحه المساحه
للحصول التي يمكن تشكيلها عن طريق القسمة. ويحدد هذه المساحه
من طريق لجنة خبير ، تمعا لكيفية تحديد عن طريق التنظيم^(١٥)
هيمن في الأراضي ذات الملكية الفردية سماء الهندسة للظواهر
القرنسي أو الناضجة لأحكام الشريعة الإسلامية القيام به يبي
- تحديد للكتبات مرقطى إعداد مخطط تنظيمي وبأسيسهم يسمح للأراضي
وضبطه

- تحديد حقوق لتكبه والمعوقه لتسببه العقارية

مع توضيح انه بين التحقيق وجود مائكن خاصي أو لا يمكنهم
حضور التحقيق يمكن تكميلهم بموكلين تمثيلهم^(١٦)

أخرج حكم جنس بلحقترين ولافسهم أو عن طريق انطاسر
لخري لأراضي لمدة 30 سنة بتأريخ صدور المراسل العام للمعالة الذي
يجب «بلحية أو البلبيات للمعية بإجراوات التحقيق، وفي حالة النضارة
العربية في الأجل يرمح إلى 40 سنة وفقا لأحكام الشريعة
الإسلامية

كما تصفط بانقادم كل الحقوق غير المتأديها منذ 30 سنة أو
40 سنة حسب الحالات

وفي حالة لسدادته أو لاحتجاج تطبيق أحكام القانون الرسمي
المعلقة بالتقديم^(١٧)

وفي سبيل تشجيع المخرج من الشهور مع منح مربي في
عمليات القسمة من كلب طيعتها يرتقال هذه المراسل في.

- التكلل الكلي أو الجزئي على عائق جيزالية الجرائز بمصاريف
الناجسة عن القسمة والتي من المفروض أن يتحملها المالكين على
التبويج

- الإعفاء الكلي أو الجزئي من حقوق التسجيل

- منح فروص لبيع الفروق النسبي بين قيمة العقار الحقيقي والقيمة
الناجسة عن القسمة (تتعدد).

مع استثناء حالات الضعة ولو ودية إذا نجم عنها حصص الممل من
المساحه ادبيا المصدرة بقرار عدم المسامحة يعاه طرأ رأي لجنة
حسب^(١٨)

إذا حلت تحت العقار عام العدالة، فيها تتم أمام محكمة
العقارية ويقوم القاضي المقرر بشعين واحد أو أكثر كموكلين بالنداء
عن مصالح الدائين، أو الذين لا يمكنهم الحضور أو المالكين على
التبويج الذين بعدم ميسرهم تدعى الضعة بوثوق على لصالح
عام

ولا تقرر المحكمة العقارية قسمه التصفية إلا إذا طلبها ثلثي المالكين على الشيوع، ويكون صندوق الانضمام (Absence) للملكية والاستغلال الريعين حق النسخة على كل أو جزء من العقارات موضوع النسخة بالتصفيه.

في حالة عدم قسمه التصفية، فإن المحكمة للمقارنة يمكنها تشكيل مجلس عقارية ونفي يجب ألا تقل مساحتها عن المساحة المدة للخدمة.

وفي هذه الحالة (أي لقسمه التصفية العينية) إذا لم يتفق الأطراف فإن المحكمة تقرر الخصم العقارية عن طريق القرعة من بين المالكين على الطابع للعائلة، ويخوض اللوائي عن حقوقهم من طرف المستقبلين من الخصم، مقارنة بالنسخة عن القسم.

وإذا كان المستقبلون من الخصم العقارية قد حصلوا على الفروض المذكورة في المادة 41 من الأمر فإن الفارق النسبي بين قيمة العقار الحقيقية والقيمة الناجمة عن القسم (مقسمة) يدفع من البينة المخرجة والتي يكون لها رهن لتدريس على العقارات الممتدة لولا بموجب القسم (١٠).

خارج القسم الرضائي والقسمه القضائية فإن يمكن العقارية لمساكنها للقيام بثلثي القسمه مكل أو جزء من العقار وذلك بناء على طلب محافظ الحكومة.

وينتج من هذه القسمه تمويل الحقوق على الشيوع للمالكين على الشيوع الذين لا يساهمون فعليا ومباشرة في الاستغلال إلى بيوت بعد تقييم هذه الحقوق تقترح المحكمة شرائها من طرف المالكين على الشيوع والمستفيدين من القسمه، وفرضه لجدلة لا يمكن بدهاء القرعة ولا يدفع للفارق النسبي بين قيمة العقار الحقيقية والقيمة النسخة عن القسمه (Sole) من طرف البينة المفروضة (١٢).

إذا كانت مساحه التحديث العقاري تشمل أراضي العرش كانت موضوع عمليات التحديث والتوزيع طبقا لقرار مجلس الأعلى (Sénat) المؤرخ في 22 أبريل 1863 أو بموجب مرسوم 22 سبتمبر 1887، فإنه تشكل لجنة برئاسة القاضي المقرر بالمحكمة العقارية وعضوية ممثلي السكان المحليين والإدارة وتقوم هذه اللجنة بدراسة إمكانية وكيفية تأسيس الملكية النوعية بهذه الأراضي.

وفي حالة تفرغها بتأسيس الملكية برأسي العرش على النحو الذي اتفقت عليه من قبل لقرعة المصوحين عليها في الأمر رقم 39-41 مع الحفاظ بشأن التحديد النهائي للحقوق القرعية إذ يجب لاستشارة جماعة الكوار أو الهيئات التي عولمتها (١٤).

إن، كغالب مساحه التحديث العقاري تشمل أراضي عرش لم تمنح عمليات التحديث والتوزيع طبقا لقرار مجلس الأعلى (Sénat) المؤرخ في 22 أبريل 1863 أو بموجب مرسوم 22 سبتمبر

1887، فإنه يتم التحديد الإجمالي لأراضي الحوض ثم تأسيس الملكية الفردية من بعد و أي اللجنة المذكورة هنا⁽¹⁵⁾

وفي مهدي العميد المذكورة في مواد من 07 إلى 17 من الأمر المذكور أي التحقيقات العقارية بحسب وصعيات الأراضي فإنه يصار كلما يصح الحاجة إلى قسم لأراضي، وهذا تقوم بجهته الخبراء بترسيم القاضي المقرر بذلك مخطط قسم الأراضي على مظهر يتضح الشروط المبينة في المواد 21 و 22 و 23 من الموسم رقم 56 - 290 مؤرخ في 1956/03/26، للتعلق بملتمهيه العقارية وتعمل اللجنة على حد التاكيد على تبادلات العقارية الوبية، ويمكن أن تكون هذه التبادلات العقارية مفعلة من مصاريف القيمة وحقوق التسجيل، ويصادق عليها من طرف المحكمة العقارية

وفي حالة عدم التبادلات العقارية الوبية فإن مخطط قسم الأراضي المقترح من اللجنة يعرض على المحكمة العقارية للمصادقة عليه بعد إكمال التعديلات التي تكون ضرورية
من التغييرات لتأخذ من قسم الأراضي وكذا حسابات التسمية والتي تروى على حدود استكملت العقارية ثابت بالمخطط حين صدور حكم المحكمة العقارية⁽¹⁶⁾

عند انتهاء التحقيق العقاري على كل أو جزء من محيط لتعيين العقارية يصح القاضي انقرو الملفات التي لم تكن موضوع وأمر قضائية تتضمن لتصبح من الأملأه، بمعنى إلى المحكمة العقارية

التي تكون في هذه الحالة مشككة من رئيس القاضي، وتقدر جاساني في مقرر مائه العمالة (Arrestation) الواقع بمراقبة اختصاصه محيط التمييز العقاري، ويمكن أن عقد المحكمة العقارية جلساتها في مقر نيابة النيابة أو بالجزائر إما ما كان ذلك مرجحا

وبعد تقديم القاضي المقرر لتقريره يمكن للأطراف المعنية المستعدين تقديم ملاحظاتهم شفوية أو كتابة شخصي أو بواسطة موكلهم، وتضمن المحكمة العقارية بحكم مسبقه⁽¹⁷⁾

سكن لرئيس محكمة العقارية بحالة قضية أو أكثر بنفسه، من طرف المحكمة العقارية بمقرها بالجزائر في جلسة علنية وفي هذه الحالة تتشكل المحكمة العقارية من رئيس وأربعة قضاة وينص وقت اللازم على المذكورة أنه⁽¹⁸⁾

❖ أن أحكام المحكمة العقارية لا تقبل إلا الطعن بالنقض ورئيس الطعن بالنقض على أوجه عدم الاختصاص عيب في الشكل - مخالفة القانون أو تباين السلطة وقد ويرفع الطعن بالنقض أمام بقعة العقارية بمحكمة استئناف الجزائر، ويجب أن يرفع الطعن خلال شهرين وليس له أثر موقوف، وإذا ما عرفت العبرة العقارية بها، الحكم المطعون فيه بالنقض فيها تفصل في القضية بشكل نهائي⁽¹⁹⁾

❖ إلى الأحكام الصادرة من المحكمة العقارية مضمخ لتعديلات لتقديم النهائي في القانون العام، أي تصبح الاعتراضات خاصة للقانون الفرنسي⁽²⁰⁾

• في حالة ما إذا كانت التحقيقات الجبرية أو لكتية مسروعة عليها في قاموس 1897/02/16 و 1928/08/04 لد بدأ فيها في محيط التحديث العقاري قبل تحول الأمر حين التنفيذ أو كانت هذه التحقيقات قبل التنفيذ أو في انتظار المسادقة عليها فإنه يحسن بالأحكام التآب - إذ كانت التحقيقات تخص أراضي ملكية مصرية فإنها لا تعتبر إلا إذا كانت المحكمة المختصة قد رفعت أمامها اعتراض والمصلحة في عدم الحظا أجز 04 أشهر ابتداء من نشر قرار عامل العمالة الذي يحدد محيط التحديث العقاري للمصل في الاعتراض وفي حالة تجاوز هذا الأجل تحول القضية إلى المحكمة المقاربه - إذا كانت التحقيقات تخص أراضي عرش فإن السلطة الإدارية المختصة بالمصادقة ب أجل 04 أشهر ابتداء من نشر قرار عامل العمالة الذي يحدد محيط التحديث العقاري للمصادقة أو التخصي والحالة ملاب التحقيق العقاري إلى القاضي نظير المختص (24)

• في المادعات في مادة الملكية العقارية أو الحقوق العينية العقارية المنصبة على عقارات تقع داخل محيط التحديث العقاري وينشورة أمام جهة قضائية عادية إذا لم يتم الفصل فيها خلال 04 أشهر ابتداء من نشر قرار عامل العمالة الذي يحدد محيط التحديث العقاري تحول إلى المحكمة المقارية المنشأة بموجب هذا الأمر (25)

• لقد صدر مرسوم 50 513 المؤرخ في 1960/06/03 يلخص لائحته تنظيمية لتطبيق الأمر 59 41 المؤرخ في 1959/01/03

لضمين إنشاء نظم عقاري جديد يطبق في بعض المحيطات في الصالات الجوانبية المعدل واسم بالقبول وفي 59 486 المؤرخ في 1959/01/28، لاسيما قيد يتعلق بتعيين حدود الملكيات، حالات الإعدام من الحقوق نصريية على مفرد، المقطاع والمستندات للعبة بحلقة عليات التحقيق العقاري، كيميات بلع ائحاب المحاملي المبررين وائحاب المؤرخين وكل المبررين المتعلقة بالتحقيقات

II - إنشاء نظم شهر عقاري يطبق في بعض المناطق المسماة "محيطات التحديث العقاري" (نظام السهل لمصري)

لقد نص القانون رقم 50- 486 المؤرخ في 1959/02/28 بالتفصيل انشاء نظام شهر عقاري يطبق في بعض المحيطات في الصالات العوارثمة ويتم الأمر رقم 59 41 المؤرخ في 1959/01/03، على إنشاء سجل عقاري يمسك في شكل فهرس عقاري يطبق على النسخ التي سميت محيطات تحديث عقاري (Modernisation Planes) وكذا في القطاعات التي تحدد بقرار بقوير العام للحكومة في إطار عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الحدود (26)

بموجب هذا القانون يمسك محيطتد عقاري بالنسبة لكل بلدة مهرس عقاري يفيد به إيجاريا

- المبررات الضمانية المتبعة في إطار تطبيق المواد 7 13 15

17 من الأمر رقم 50 41 المؤرخ في 1959/01/03

كل الحقوق والحقوق القضائية سابقة والفاضلة للشهر العقاري،
موجب المواد 18 - 25 - 26 من المرسوم رقم 59 / 1100 مكرر في
7/2 / 1999، فتضمن بملاح الشهر العقاري في معاملات الحوالة
وعقالي كورحات والمسورق بالإصماعة إلى قيود الرسوم العقارية
والامتياز.

- الحاضر لعدم من قبل مصلحة مخرج الأراضي والمتضمنة باليات
تسجيلات الماتجة من مبيعات أو تهديم تضمي القفازات المسجلة في
الفهرس العقاري، بالإضافة إلى التعديلات "ثانحة من قورامه إروية
أو عن انطبعة

- بصحة عامة كل تعدي للوضع القانوني للعقار المسجل في
الفهرس العقاري (26)

إن أهم الأحكام الواردة في هذا القانون يمكن جعلها يلي
4 أن حق الملكية وكل حق عيني عقاري لا وجود لها في
مواجهه الغير إلا من تاريخ للشهر أو الفهرس العقاري، مع استثناء
انتقال الملكية العنوية عن طريق الوفاء والذي يكون له أثر من يوم
الوفاء (27)

4 أنه لا يمكن محافظة بحكام المواد 1107 - 1108 - 1109 -
1111 من القانون المدني (28)

4 أن إلغاء التزقيم لا يمكن أن يمتدح به في مواجهه الغير جس
الم (29)

4 أن العقود الإزاية والإلتفات الرامية إلى تأسيس، تحويل،
تصريح، تعين، إنهاء حق عيني لا يكون له أثر حتى من الأطراف إلا
من تاريخ انشهر في الفهرس العقاري، بوزو المسند بمحقق ومعدوي
الأطراف المتعلقة بمحالات عدم تنفيذ الاتفاق (30)

4 في غياب انشهر فإنه لا أثر بين الأطراف ولا يمكن الاحتجاج
في مواجهة الغير بالاجازات التي شجاره منها، شهور بذلك علوه
تأثر عن الإيجار أو إيجار أراضي، روعية غدة تتشاور ثلاث
معدون (31)

4 يمكن تسلط التزقيم بالفهرس العقاري بموجب عقد أو أي
حكم حائز لصحية، ينقل فيه يتقسمان بين جهة كل شخص عدم وجود
أو نقصان حق عقاري نتيجة وثقة مادية أو واقعة قانونية (32)

4 لا ينطبق ذلك 3 - 4 - 5 من مذكورة انف إلا ابتداء من
تأسيس الفهرس العقاري (33)

4 يقوم بمحافظ العقاري تصد مسؤوله امبول بمراقبه هويه
وأعبية الأطراف، شنة موثاق تجدد من طرف المنظم. كما يراقب أيضا
الشرعية من الشكل والموضوع كل الوثائق المطلوبة للشهر وتقوم
مسؤونه لدولة بتسيه الاصطاء المرتكب من محافظ العقاري أثناء
مباشرة مهامه. ويوقع الدعوى أمام المحكمة الابتدائية الكبرى التي يقع
في دائرة اختصاصه العقار ويجبر أن ترفع خلال أجل سنة ابتداء من
اكتشاف الضرر تحت طائلة عدم التقيد وتقابل دعوى مسؤولية الدولة

معمور 30 سنة ابتداء من يوم ركناب العقد، والبرولة حتى دمجى الرجوع على المحافظ العقاري أمام نفس المحكمة في حالة الطلأ³⁴، المادح³⁴

✦ إلى مقررات المحافظ العقاري قابلة لبعض إمام محكمة الابتدائية الكبرى الواقع بدائرة اختصاصه بمقار وبت حلال أجل شهرين مختاراً من مبلين الأطراف وتصل المحكمة الابتدائية الكبرى في الدرجة الأولى بحكم قلمى العلم بالخصم أمام محكمة استئناف الجزائر³⁵

✦ يسلم المحافظ العقاري للمالك بغير عقاري يتضمن ترقيم البطاقة العقارية وبذلك بمناسبة شهر الأحكام العقارية للملك، في حالة - من القانون³⁶

إن انعقد الزامه والاتلقات المشار إليه في المادة 4 من القانون لا يمكن شهرها إلا إذا كانت مرفقة بالنقش العقاري يقوم المحافظ العقاري بالتسليم على الغير العقاري يحصى هذه الحقوق والاتلقات كما يقوم بتعيين المحتر العقاري بالنسبة لكل التوقيعات لخدمة للغير العقاري بناء على طلبه بذلك³⁷

✦ في إطار صلاحيات محطة لتربية الانتصاب، والأجتماعية لجزائر يمكن للمفوض العام للحكومة تعيين بموجب قراره الصلاحيات التي يطبق عليها أيضاً أحكام هذا القانون³⁸

✦ يتم في القطاعات المتكورة عند تحديد الملكية والإثبات أو لبعض حقوق الملكية والحقوق العينية الأخرى وكذا الأعباء الواقعة

على الملكية طبقاً لأحكام الأمر 59-41 المؤرخ في 959/03/03 باستثناء حالات لقسمه وبموجب الأراضي توفيقية³⁹

✦ تبقى أحكام الرسوم رقم 39-1190 مؤرخ في 959/10/21، بتضمن إصلاح الإشهار العقاري في المبالاة الجبرائية ومبائتي الواجبات والساورة فيما يتعلق بالمقارر والحقوق العقارية الخاصة للقانون العام في أثناء المدنية، ساوية لغيره فيما عدا ما استثنى بموجب هذا القانون⁴⁰

✦ لقر صدور المرسوم رقم 61-3 المؤرخ في 1961/02/22 يتضمن لائحة تطبيقية لتطبيق المرسوم رقم 59-1486 المؤرخ في 959/12/24، والذي يضمن الأحكام التنسبة المتعلقة بسك التهرس العقاري والقواعد المتعلقة بمرامه رسميه ومعيه انقضاء العقارية والشروط التي بموجبها يمكن للغير أخذ معلومات من التهرس العقاري أو استخراج مخصصات منه، وسكنية في إعداد العقيد الضامنة للغير وكذا البيانات الواجب إدراجها في الحقوق ووثائق الشريعة النوجر تقديمه، وأصحاب وأشكال وأثار أشهر العقاري من طرف لمناطق العقاري وأيضاً أشكال وأتعب المناطق المتفرقة وتكلف المكليات الأشهرية وشروط تعيين منح الأراضي بالإصالة إلى القواعد المرامية إلى صلاحيات مطابقة بين منح الأراضي والتهرس العقاري⁴¹

111- الهدف من التشريعات العقارية الاستعمارية الثاء

الثروة التخريبية:

نلاحظون أن الأمر 59- 41 المتضمن لإنشاء نظام عقاري جديد يصد في بعض المناطق اسمها محيطات المعبود العقاري في «مبالات الجرائد» قد صدر في 03 جانفي 1959، وأد القانون رقم 91- 488 الذي تضمن إنشاء نظام شهر عقاري يطبق في بعض مناطق اسمها «محيطات النخيل» العقاري في «مبالات الج. ثرية» في «مبالات» التي تحدد بقرار المفوض العام للحكومة في طار «مبالات» القومية الاقتصادية والاجتماعية في الجرائد ويتم الأمر ليمس 91- 41 المؤرخ في 01/ 01/ 1959 قد صدر في نفس السنة وفي وقت الذي صدت فيه التعديلات الأولية بشأن تقرير المصير

وإن ذلك يجعل من السهل أن المقصود فعلا هو إصلاح منظومة التشريع العقاري في الجرائد لم التمسد منه حماية الملكيات العقارية للمعمرين في حال استغلال المزارع

وكان فعلا المقصود هو إصلاح منظومة التشريع العقاري في الجرائد تكاثر من يعرض أن يطبق عدد نفاذ الجديدة على كامل الأراضي الجرائد من الانحصار على بعض المحيطات في «مبالات الجرائد» والتي تعني وقتها منطقة السهل وفي استثناء عمالتي الوافحات والصادرة والتي تعني في وقتها منطقة المصحر الجرائد التي أراد الاستعمار وقتها فسادها من الجرائد تسمى وولها

والعرب أن توسد امبالت نظام المسجل العيني في تونس في

سنة 1885 ولم كثير من مستعمراتها من الجرائد لأنها كانت تعتبرها جزءا من سادها وبك في مختلف لمبالاتها

إن التمسد العقلي من هذه القوانين هو حماية ملكيات المعمرين في شمال والوسط في المحيطات التي تضم أراضي فلاحية خصبة ذات الوفرة في المياه ولا سكن سيق تلك إلا بربطها بنظام المسجل العيني الذي من مميزات الملوونية

1- الحجية والبيوت أسطفي للتقيد

وهي فريدة قانونية قائمة لا تقبل العكس وتهدف إلى ملحق «مبالات» القائمة بها والمستقر بها، وبمقتضاها أن كل ما هو حق في المسجل هو عن الحقيقة ويستثنى عنه الملكية بالمعد خالص من كل قيد

2- مبدأ المشروعية

ومقتضاها وجوب التحقق والرقابة وبراجمه للمعمرين بمرقه على إجراء التقيد في المسجل العيني حتى لا يلقى أي حق عيني إلا بعد مطبقة من كل قيد

3- مبدأ التخصيص

يعني تخصيص صفحة لكل عمار شهر وتقيد فيها كل وجميع الممتلكات الواردة على المزار ومن مجموع هذه الممتلكات يتكون المسجل العيني

4- مبدأ الشهر والقيود المطلق.

منكي يستحق بالحق على الكافة يجب تيد جميع الوثائق والانتقادات والتصرفات التي من شأنها بشده أو نقل أو تعديل أو بوال أي حق من الحقوق أو تغيير عناصره أو تعديل أي بشرط من شروطها فيدم، ومن ثم يصبح القيد مصدر الحق.

5- مبدأ حظر التنازل.

وهو الأحظر ومريد الفرس من هذه القوانين إذ لا يسوي التنازل في مواجهة صاحب الحق العيني أخذاً في السجل لأكل ما هو مذكور بالسجل هو "عقيد الحقيقة".

ويشير أن نظام الشهر للسجل العيني محمول بها في دول يذكر منها أمثر يا : ألمانيا ، سويسرا ، إنجلترا ، النمسا ، لبنان والمشرق وسوريا وقد طبق أولاً في أمثر يا بعد أن أسسه وزير دوايس (Koblen (Koblen) وأعطت الدنيا ريموميرا وكذا القوة العثمانية وعرفها عضواً باسم الطلب - رقم ١٩٤٩.

بكر كما استلزم في اللزمة قائله : النصوص بقيت حمراً على ورق ولم تنطبق مبداءياً^(١٤)، نتيجة الظروف أثناء الثورة التحريرية، خصوصاً قرارات جبهة التحرير الوطني التي أمرت الجرائدين بمقاطعة الإدارة والمصداق الاستعماريين.

مقدمة النصوص التشريعية الصادرة أثناء الثورة انتقادية في شأنه العقارية.

6- تأسيس نظام عقاري جديد يطبق في بعض المناطق المسماة "مناطق التحديث العقاري" (نظام السجل العيني).

١- لمرسوم رقم 56- 290 المؤرخ في 20/03/1959، يتعلق بالذخيرة العقارية.

2- أمر رقم 34- 4 مؤرخ في 11/03/1959 يقتصر إنشاء نظام عقاري جديد يطبق في بعض المناطق في المملكة الجزائرية، المعين وتضمينها رقم 39- 1446 المؤرخ في 2/28/1959.

3- مرسوم رقم 64- 533 المؤرخ في 03/06/1960 يقتصر لائحة تصنيفه وتنظيم الأمر 59- 41 المؤرخ في 09/01/1959، للتخصص إنشاء نظام عقاري جديد يطبق في بعض المناطق في المملكة الجزائرية المعين وتضمينها رقم 59- 1486 المؤرخ في 2/28/1959.

4- مرسوم رقم 60- 533 المؤرخ في 03/06/1960 المنحد لتأسيس لجنة الخبير.

11- إنشاء نظام شهر عقاري يطبق في بعض المناطق المسماة "مناطق التحديث العقاري" (نظام السجل العيني).

5- قانون رقم 59- 1486 المؤرخ في 28/12/1959 يقتصر إنشاء نظام شهر عقاري يطبق في بعض مناطق في المملكة الجزائرية، وتضمينها رقم 59- 41 المؤرخ في 03/06/1959.

٨ مرسوم رقم ٨٩٥ مروج في ١٦/١٠/١٩٥٥ يتضمن إنشاء
مديرية طبخ القاهرة بم ٧ م ٨ مروج في 24/١٠/٥٥

١١ تنفي نظام شهر عقاري بطلب في الحرائر باستثناء المناطق
تسعة مخطط التحديث العقاري

مرسوم ٩٦ مروج في ١٤/١٠/٥٥ يتضمن علاج
سور نفدي

١٢ مرسوم رقم ١٠٤٠ مروج في ١٤/١٠/٥٥ يتضمن
مادة ١٠ مروج في ١٤/١٠/٥٥ يتضمن مادة ١٠ مروج في ١٤/١٠/٥٥
١٣ مرسوم رقم ١٠٤٠ مروج في ١٤/١٠/٥٥ يتضمن مادة ١٠ مروج في ١٤/١٠/٥٥

١٤ مرسوم رقم ١٠٤٠ مروج في ١٤/١٠/٥٥ يتضمن مادة ١٠ مروج في ١٤/١٠/٥٥
١٥ مرسوم رقم ١٠٤٠ مروج في ١٤/١٠/٥٥ يتضمن مادة ١٠ مروج في ١٤/١٠/٥٥
١٦ مرسوم رقم ١٠٤٠ مروج في ١٤/١٠/٥٥ يتضمن مادة ١٠ مروج في ١٤/١٠/٥٥

١٧ مرسوم رقم ١٠٤٠ مروج في ١٤/١٠/٥٥ يتضمن مادة ١٠ مروج في ١٤/١٠/٥٥
١٨ مرسوم رقم ١٠٤٠ مروج في ١٤/١٠/٥٥ يتضمن مادة ١٠ مروج في ١٤/١٠/٥٥
١٩ مرسوم رقم ١٠٤٠ مروج في ١٤/١٠/٥٥ يتضمن مادة ١٠ مروج في ١٤/١٠/٥٥

مرسوم رقم ١٠٤٠ مروج في ١٤/١٠/٥٥ يتضمن مادة ١٠ مروج في ١٤/١٠/٥٥
٢٠ مرسوم رقم ١٠٤٠ مروج في ١٤/١٠/٥٥ يتضمن مادة ١٠ مروج في ١٤/١٠/٥٥
٢١ مرسوم رقم ١٠٤٠ مروج في ١٤/١٠/٥٥ يتضمن مادة ١٠ مروج في ١٤/١٠/٥٥

فهرس لللتقى الوطنى الاول

- كلمة معالي وزير الجاهدين 5
- نظام الترتيب فى ظل التسييسات العقارية بالبحر
(1838 - 1962) 21
- أ. الطاهر ملاحسو
- مجاورة أراضي الجزائريين وسياسة بيجو الاستيطانية 49
- أ. نصر الدين بن داود
- اساليب الاستعمار الفرنسي فى الاستيلاء على الأوقاف 69
- الموسى عاشور
- المخططات الرئيسية لتأسيس الملكية العقارية أثناء فترة الاحتلال
 والم ذلك على البنية الاجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري 85
- أ. رشيد فارح
- الحثيات الحقيقية للتشريعات العقارية فى الجزائر إبان الاحتلال
 الفرنسي (1830 - 1873) 127
- أ. عدة بن داهة
- موقف هيئة الحثية من ال سياسة العقارية الفرنسية (دراسة من
 خلال وثائق الأرشيف الفرنسي) 155
- ودان بوجمالة

- الاستيطان الاستعماري ومصادرة الأراضي في منطقة سيدي
بعباس خلال القرن 19 م. 172

د. محمد مجاور

- تأسيس العقبة الفرنسية ضد الجزائر عبر العصور 193
أ. عبد المجيد شيجي

- السياسة العقارية الاستيطانية الفرنسية اتجاه الوقف أو الجبرس
في الجزائر 203

أ. بشير بلحمدي علي

- المسار الاستعماري لسلب الأملاك العقارية للجزائريين 215
أ. بن تشاركر علاوة

- كلنة خفافية لعالي وزير الجاهدين 241

فهرس الملتقى الوطني الثاني

- كلنة لعالي وزير الجاهدين 5

- مسألة الثغابات في السياسة العقارية الاستعمارية في الجزائر خلال
النصف الثاني من القرن 19 م. 25

د. بوعلام بلقاسمي

- السياسة العقارية إبان فترة الاحتلال 39
أ. جمال بلعيدوني

- دور الوقف في الحفاظ على الملكية العقارية والثروة - مدينة
الجزائر العثمانية سراجا 51

د. حنيفة صلايلي

- مصادرة الأرض وحركة الاستيطان دراسة في فكر المارشال
ميترو 77

أ. عبد المجيد بوجلة

- الملكية الخاصة وتأثيرها على الجزائريين في القرن 19 106
أ. الصادق دماش

- الملكية العقارية في الجزائر من خلال جريدة "المبشر" في ظل الحكم
العسكري 129

د. إبراهيم لونيسي

- استعراض الجزائين الملكية العقارية من خلال وثائق
أرشيفية 153

أ. يختاري خديجة

- العرائض الجزائرية ضد السياسة العقارية الاستعمارية 171
أ. سيفو نتيجة

- الجالية الأسبانية في السياسة العقارية الفرنسية بالغرب

الجزائري 1830-1900 189

أ. حياة غنير

- العقار إذن الاحتلال دراسة قانونية 207

د. شيفور جلزل

- أبعاد التشريعات العقارية الفرنسية بالجزائر في ضوء قانوني

1897/04/29 و 1897/02/16 219

أ. صفا بن داهة

- التشريعات العقارية الاستعمارية أثناء الثورة التحريرية إصلاح أم

حماية وضعيات 237

أ. رشيد فارح